إريك داڤيز

# مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث

## تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١

ترجمة : سامي الرزاز





مؤسسة الأبحاث العربية

إريك داڤيز

# مأزق البورجوازيّة الوطنيّة الصّناعيّة في العالم الثالث

## تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١

ترجمة : سامي الرزّاز




مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص. ب : ٥٧-٥-١٣ (شوران) بيروت - لبنان

* إريك دايفيز، مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث، تجربة بنك مصر ١٩٢٠-١٩٤١.

* الطبعة العربية الأولى ١٩٨٥.



* الناشر: مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب. ١٣-٥٠٥٧ (شوران)، بيروت - لبنان.
تصميم الغلاف : موشن للدعاية والتسويق

* مراجعة : غانم بيبي.
يضم هذا الكتاب الترجمة الكاملة لكتاب :

Eric Davis, **Challenging Colonialism , Bank Misr and Egyptian** Industrialization, 1920-1941, Princeton University Press, **Princeton,** N.J., 1983.

# المحتويات

# تصدير

كان الغرض الأصلي من قيامي بالبحث الذي يقوم عليه هذا الكتاب هو الخروج بدراسة للخلفيات الاجتماعية والسلوك السياسي لصفوة القطاع العام في مصر . ولما كنت قد زرت مصر عام ١٩٧٠ ، ثم مرة اخرى عام ١٩٧١ ، فقد اكتشفت أن المناخ السياسي هناك في ذلك الوقت يجعل من المتعذر اجراء مثل هذه الدراسة . وفي العديد من المقابلات التي اجريتها مع مديري شركات القطاع العام والمثقفين المصريين ، لفتت نظري المقارنات العديدة التي عقدوها بين ما كانوا يعتبرونه افتقار محاولات مصر للتصنيع في الفترة الحديثة للنجاح وبين جهود التصنيع الناجحة التي قامت بها مؤسسة تدعى «بنك مصر» خلال العشرينات والثلاثينات من القرن الحالي . وكان احساس الفخر الذي يتحدث به المصريون عن بنك مصر ، ومؤسّسة محمد طلعت حرب ، مدهشا ومثيرا لفضولي ، وزاد من ذلك تلك الاشارات الدائمة للبنك ومجموعة الشركات التي انشأها (مجموعة شركات بنك مصر) في سياق النضال ضد الحكم الاستعماري البريطاني والهيمنة الأجنبية على الاقتصاد المصري . وعندما بذلت جهدي لمعرفة المزيد عن بنك مصر وطلعت حرب ، اكتشفت انه لم يكتب عنه سوى القليل نسبياً ، سواء باللغة العربية أو اللغات الأوروبية .

وقد ترك هذا التحول من دراسة للقطاع العام الحديث الى دراسة لبنك مصر تأثيرا عميقا على تفكيري . فخلال دراستي في جامعة شيكاغو ، كنت قد اصبحت بالفعل متشككا بشدة في كثير من المبادىء والأسس النظرية التي تقوم

عليها نظرية التحديث . وقد زادت دراستي لبنك مصر من حدة هذا التشكك بدرجة كبيرة .

فلم تكن تقاليد دراسة الصفوة او الدراسات النفسية ـ الثقافية ، وهي التقاليد التي هيمنت على حقل علم السياسة المقارن في الستينات ، ذات فائدة نظرية كبيرة في مواجهة كثير من الأسئلة التي أثارتها دراستي . ورغم ان كثيراً من المصريين كانوا يرون ان بنك مصر ومؤسسه طلعت حرب هما شيء واحد ، فانه سرعان ما اصبح واضحاً انه كانت هناك قوى اجتماعية أكبر وراء قيام البنك ، وهي القوى التي لا تفسرها الأساطير الشعبية عنه . فعلى حين كان طلعت حرب يوفر للمصريين أداة ثقافية ملائمة لفهم بنك مصر ، فان دراسة شخصيته وتاريخه السياسي فقط لن تشكل إلا جانباً صغيراً فحسب من دراسة التصنيع المصري في فترة ما بين الحربين . ولقد وفرت دراسات الصفوة قدراً كبيراً من المعلومات حول الاتجاهات والسلوك السياسي والخلفيات الاجتماعية لضباط الجيش وأعضاء البرلمان والاحزاب السياسية والمسؤولين الحكوميين . إلا أن المنهج الضيق واللاتاريخي لهذا النوع من التحليل في دراسة الشؤون السياسية والتغير الاجتماعي يحول دون توصله الى مفاهيم نظرية ملائمة للمؤسسات المالية مثل بنك مصر ، وهي المؤسسات التي غالبا ما تكون من العناصر السياسية الرئيسية . فتحليل الصفوة لم يكشف لي سوى القليل عن العمليات التاريخية الهامة التي ترجع الى القرن التاسع عشر ، بل والى القرن الثامن عشر ، والتي أدت إلى قيام بنك مصر ومجموعة شركاته . ومع ادراكي الكامل للاسهامات التي قدمتها الدراسات التي تؤكد على المنهج التحليلي النفسي ـ الثقافي، أو منهج تحليل الصفوة، فان دراستي الخاصة قد اجتذبتني الى اطار نظري أوسع يقوم على الإقتصاد السياسي .

وقد أسهم كثير من الأفراد في نجاحي في إكمال هذه الدراسة . ففي جامعة شيكاغو ، كانت الحلقة الدراسية التي نظمها **ليونارد بيندر** حول علم السياسة المقارن ومناقشاته العديدة معي ذات فائدة في تعزيز منهج نقدي



بصورة أكبر لمسائل علم المعرفة ( الابستمولوجيا ) وتشكُّل المفاهيم في دراسة التغير الاجتماعي . ولا يقل عن ذلك أهمية تأييده الثابت والمتحمس لبحثي ، منذ بدايته كرسالة للدكتوراه حتى وصل الى شكله النهائي كمخطوط في حجم كتاب . وبالمثل ، فانني مدين بدين فكري كبير الى صديقين حميمين وزميلين . أولهما **بيتر جْران** ، من جامعة تمبل ، حيث كان تناوله النقدي لأبحاث العلوم الاجتماعية الغربية ومعرفته الموسوعية بتاريخ الشرق الأوسط و« أرشيفه » الواسع مصدراً دائما للمعلومات المفيدة . فمناقشاتنا على مدى مراحل عديدة من هذه الدراسة ، سواء في مصر أو في الولايات المتحدة ، قد أضافت الى فهمي للاقتصاد السياسي بصورة لا يمكن أن أوفيها حقها . وفي جامعة روتجرز ، قضى **روبرت كاوْفمان** ساعات في قراءة اجزاء من مخطوط دراستي ، وتقدم باقتراحات عديدة أضافت الى وضوح مفاهيم الدراسة .

وليس ضرورياً ان يكون المرء ضليعاً في الاقتصاد السياسي لكي يدرك الدور الرئيسي الذي لعبته المساندة المالية في إكمال مشروع بحثيٍّ اقتضى التنقل بين عدة قارات على مدى عدة سنوات . وقد قدم لي مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة شيكاغو منح زمالة سخية في الفترة ما بين عامي **١٩٧١** و**١٩٧٤** ، وهو ما سمح لي بإجراء أبحاثي في مصر ودول المشرق والمملكة العربية السعودية . وفي الجامعة الامريكية بالقاهرة ، أود أن اتوجه بالشكر الى **توماس لامونت** العميد السابق للكليات ، **وإينيد هيل** في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، **وهربرت تومسون** الرئيس السابق للقسم ، على المزيد من المساندة المالية واتاحة الفرصة لي لاستخدام مكتبة الجامعة ومنشآتها الأخرى . كما أشعر أيضا بامتنان بالغ للاستاذين **ألبرت حوراني وروجر اوين** في مركز الشرق الأوسط في كلية سانت أنتوني بجامعة اوكسفورد ، لتوفير منحة سمحت لي بالاستمرار في أبحاثي في كل من انجلترا وفرنسا . كما ان زمالة تدريب في العلوم السلوكية من المعهد القومي للصحة العقلية قد أكمل هذه المنحة ، وسمح لي بان ابدأ كتابة بحثي عند عودتي الى الولايات المتحدة في أوائل عام

١٩٧٥ . كذلك كان قسم العلوم السياسية بجامعة روتجرز كريماً بما يكفي لطبع المخطوط واعداد فهارسه .

وسهل لي أفراد عديدون الحصول على مواد هامة للبحث ، كما اشاروا عليّ بأفكار رئيسية . فقد تفضل السيد جلال عزت باطلاعي على الأوراق الخاصة بجد قرينته ، محمد طلعت حرب . كما أطلعني السيد محمد فؤاد سليم على أوارق والده محمد فؤاد سليم الحجازي ، الذي كان صديقاً شخصياً مقرباً من طلعت حرب . وبالمثل ، اود ان اتوجه بالشكر الى السيد راغب اسكندر لاطلاعي على الأوراق الخاصة بوالده اسكندر مسيحة ، أحد الاعضاء المؤسسين لبنك مصر . ولولا الجهد الصبور الذي بذله السيد نبيل رأفت ، الذي كان يعمل سابقاً في وزارة الخزانة المصرية ، لما كنت قادراً على دراسة وثائق هامة في دار المحفوظات المصرية . ولولا التعاون المتحمس من جانب موظفي دار المحفوظات المصرية في تحديد مكان وجود وثائق مجهولة ، لما كانت دراستي قد مضت على الاطلاق بالسلاسة التي سارت بها . كذلك ، فان السيد محمد عباس كامل ، عضو مجلس الادارة المنتدب في البنك العقاري المصري ، قد سمح لي بالاطلاع على سجلات شركة الدائرة السنية . كما أشعر بامتنان خاص للسيد محمد أمين أحمد السكرتير الاداري لطلعت حرب ، والذي قدم لي المزيد من الأوراق والصور الفوتوغرافية ، فضلا عن الساعات الطويلة التي قضاها في النقاش معي . وكان اهتمامه بهذه الدراسة اكثر مما يقتضيه الواجب ، مما يعكس عمق مشاعره وولائه لطلعت حرب ومشروع بنك مصر . كذلك ، فقد قدم لي السيد محمود سليمان الغنام نسخة من المحاضر التي لم تنشر للجلسة المغلقة التي عقدها البرلمان المصري عام ١٩٤١ لبحث المصاعب المالية التي واجهها بنك مصر وشركاته .

أما المديرون والموظفون السابقون في مجموعة شركات بنك مصر الذين اجريت مقابلات معهم ، فهم أكثر من ان اذكر اسماءهم . إلا أنني اتوجه بشكر خاص الى كل من الدكتور علي الجْريتلي والسيد فتحي رضوان والدكتور



عبد الحميد الشريف . كما خصني زملاء في مصر وانجلترا والولايات المتحدة بكثير من النصائح والانتقادات المفيدة . واذكر من بينهم السادة : عاصم الدسوقي ، وسوسن المسيري ، وطلال أسد ، ولويد وسوزان رودولف ، وفيليب خوري ، وفيليب شميتير ، والان ستون ، وسكوت لوبيك ، ودانييل جودوين ، وحلقة هال لدراسات الشرق الاوسط في بريطانيا ، وجمعية دراسات الشرق الأوسط البديلة في الولايات المتحدة . كما خصني الاساتذة شارل عيساوي وريتشارد ميتشل وكليمنت هنري مور بانتقادات مفيدة للدراسة بعد الانتهاء منها . وقامت فيليس موديتز بطبع المخطوط على نحو ممتاز ، بينما كانت ايلين جنيكو وسوزان بشاي مفيدتين تماماً في إعداد المخطوط للنشر . وطوال فترة ابحاثي ، كانت كاثلين ماير صديقة طيبة . وفي مطبعة جامعة برنستون ، اود ان اتوجه بالشكر الى مارجريت كيز محررة شؤون جنوب آسيا والشرق الأوسط ، ومارجو كاتر التي اسهمت مراجعتها الدقيقة كثيرا في تحسين النسخة النهائية .

واخيراً ، فانني مدين بالعرفان البالغ الى اثنتين من عائلتي . امي انجبورج شتاينر ، التي قدمت لي الكثير من المساندة المالية والمراسلات و « الخدمات المعاونة » بينما كنت في الشرق الأوسط ، وهي الخدمات التي كان يستحيل فعلياً ان اكمل دراستي دونها . كذلك ، فان حب ومودة ابنتي برونوين كانا مبعث إلهام وراحة لي خلال الجهد الطويل الذي غالباً ما كان يتخلله الاحباط في جمع المادة الضرورية لهذا الكتاب . ان نجاحها في احتمال اسلوب الحياة الغريب لوالدها خلال اعداد هذه الدراسة سيظل دائما مصدر انشداه . ولا حاجة بي لأن أقول انه لا هي ولا أي شخص آخر خلاف المؤلف يتحمل مسؤولية ما ورد بهذا الكتاب .

**اريك دافيز**

**هايلاند بارك - نيوجيرسي**

**أغسطس (آب) ١٩٨١ .**

# الفصل الأول

## مقدمة

رغم أن هناك استثناءات ملحوظة ، إلا أن معظم محاولات التصنيع في البلدان غير الغربية لم تترك أثراً كبيراً على مشكلات التخلف . وقد إتسم الجدال الدائر ، حول أسباب فشل التصنيع في تحقيق التحديث ، بكتابات إما أنها نظرية إلى حد كبير ، وإما أنها تستخدم تحليلاً لبيانات إجمالية . أما دراسات الحالات ، التي من شأنها أن تتيح فرصة للتركيز بصورة أكثر حدة على المشكلات المحيطة بعملية التصنيع في العالم غير الغربي ، فإنها لا زالت محدودة من حيث العدد . ومع وضع هذا القصور في الإعتبار ، فإن الدراسة الحالية تتناول بالبحث محاولة طموحة للتصنيع ، بدأت في مصر خلال العشرينات تحت رعاية أول بنك يضطلع بتمويله وإدارته بالكامل مواطنون مصريون ـ وهو **بنك مصر** . ورغم النجاح الباهر الذي أحرزه البنك في البداية ، إلا أن جهوده في التصنيع لم ترق إلى مستوى آماله في التقليل من اعتماد مصر اقتصادياً على إنتاج القطن الطويل التيلة ، وفي إقامة قطاع صناعي حديث في الاقتصاد المصري .

وعندما تأسس **بنك مصر** في ١٣ إبريل/نيسان ١٩٢٠ ، لم يكن الهدف منه هو أن يكون بنكاً تجارياً عادياً، وإنما كان مؤسسوه يتصورونه كمصدر للقروض الصناعية ، وكمركز لشركة قابضة كبرى للمؤسسات المصرية . وهكذا ، كان الهدف من **بنك مصر** أن يكون القوة المحركة لقيام قطاع صناعي حديث من الاقتصاد المصري . وخلال فترة ما بين الحربين، حقق البنك نجاحاً

باهراً ، حيث أنشأ مجموعة من الشركات ، كان من بينها أكبر شركة للنسيج في الشرق الأوسط ، وشركات للنقل ، وحلج القطن ، والتأمين ، وأول شركة طيران وطنية في مصر ، فضلاً عن طائفة من المشروعات الأصغر . وبعد أن بدأ **بنك مصر** برأسمال قدره **٨٠,٠٠٠** جنيه مصري فقط عام **١٩٢٠** ، فإن رأس المال الاسمي لأسهم مجموعة شركاته قد وصل إلى نحو خمسة ملايين جنيه مصري عشية الحرب العالمية الثانية . كذلك ، فإن تأثير البنك لم يكن قاصراً على الشركات التابعة له . فقد لعب **بنك مصر** دوراً محورياً في نشوء سياسة مالية حكومية في العشرينات والثلاثينات ؛ كما لعب دوراً في تشجيع الدولة على الاضطلاع بدور نشط في دفع التنمية الاقتصادية في مصر . وبالاضافة إلى مصر ، فقد مد البنك أنشطته في أنحاء العالم العربي . ورغم عدم نجاحه في فتح فروع له في فلسطين والعراق ، فقد تمكن من إقامة **بنك مصر - سوريا لبنان** الذي كانت له فروع في كل من سوريا ولبنان . ولعب البنك والعديد من شركاته أيضاً دوراً فعالاً في تحسين ظروف إقامة الحجاج المسلمين في المملكة العربية السعودية بشكل كبير ، فضلاً عن المشاركة في العديد من المشروعات الاقتصادية في الحجاز . ومن خلال شركتي الطيران والملاحة البحرية ، أقام **بنك مصر** صلات تجارية في مختلف أنحاء شرقي البحر المتوسط والسودان . وبهذه الصورة ، فإن **بنك مصر** كان أول شركة عربية متعددة الجنسيات .

وأكسبت هذه الأنشطة **بنك مصر** التقدير والثناء ، ليس من جانب المصريين الوطنيين فحسب ، وإنما أيضاً من جانب الوطنيين في أرجاء العالم العربي . وفي الواقع ، فان المدى الذي كان يتطابق به البنك مع مشاعر الإحياء الوطني ، إنما يتضح في كثير من القصائد التي كتبها « أمير شعراء » العالم العربي أحمد شوقي في مديح البنك[1] . ومع ذلك ، فقد إنهار البنك عقب نشوب الحرب العالمية الثانية في سبتمبر/ أيلول **١٩٣٩** . واضطر محمد طلعت حرب ، العضو المنتدب لإدارة البنك ومهندس سياسته التصنيعية ، للاستقالة مع غالبية أعضاء مجلس إدارته . وبعد مراجعة مكثفة للشؤون المالية للبنك، وافقت الحكومة المصرية عام **١٩٤١** على مساعدة البنك ، ولكن بشرط أن



يكف عن أي نشاط جديد يهدف إلى إقامة مشروعات صناعية جديدة .

ورغم الدور الهام الذي لعبه **بنك مصر** في التطور الإقتصادي الحديث في مصر والدول العربية الأخرى ، فإنه لم يكن موضوعاً لأية دراسة متعمقة . إن نمو وتوسع **بنك مصر** ، ثم انهياره ، يبين بوضوح عدم كفاية أية نظرية تتناول عملية التصنيع في البلدان غير الغربية من منظور إقتصادي ضيق . إن التطور التكنولوجي للغرب ، والطبيعة الاندماجية للغاية للسوق العالمية خلال القرن العشرين ، يفرضان ضرورة قيام الدولة بدور نشط لحماية الصناعة الوليدة في البلدان المتخلفة . وفي كثير من الدول غير الغربية ، وخاصة تلك التي عانت من الهيمنة الاستعمارية ، إرتبط التصنيع بالرغبة في إقامة قاعدة إقتصادية قوية تستطيع كسر قيود الاعتماد على السلع المصنعة الواردة من الغرب . ولما كان الحكم الإستعماري قد إرتبط في الغالب باقتصاد يعتمد على الزراعة ، وينتج عدداً محدوداً من المنتجات الأولية ، فإنه كثيراً ما كان ينظر إلى التصنيع على أنه النقيض للهيمنة الاستعمارية . ولذلك ، فان عملية التصنيع في العالم غير الغربي في القرن العشرين كانت في الغالب جزءاً من حركة وطنية أوسع نطاقاً .

وفي هذا الاطار الأوسع ، الذي يتعين النظر من خلاله إلى التصنيع في البلدان المتخلفة ، فان هذه الدراسة تطرح أربعة أسئلة عريضة . والسؤالان الأولان محددان بشكل تاريخي ، على حين يتسم السؤالان الأخيران بطابع نظري أكثر . **أولاً** ، ما هي القوى الاجتماعية التي كانت وراء قيام **بنك مصر** ، ولماذا تأسس في تلك اللحظة الزمنية بعينها ؟ **ثانياً** ، لماذا مر البنك بفترة من النمو الاقتصادي السريع ، لكي يواجه في آخر الأمر إنهياراً مالياً ؟ **ثالثاً** ، أي ضوء تلقيه إجابتا السؤالين الأولين على القضية الأكبر ، والخاصة بما إذا كان التصنيع ممكناً في البلدان غير الغربية ، وما إذا كان التصنيع يمكن أن يترك تأثيراً على مستويات المعيشة في تلك البلدان ؟ وإلى أي مدى يمكن لعملية تصنيع يتم تمويلها وإدارتها محلياً أن تنجح ، إذا ما سعت لأن تظل مستقلة عن رأس المال الأجنبي وأن تتحداه ؟ ثم ، هل من المحتم أن تضطر المجموعات

التي تحاول نشر التصنيع في البلدان المتخلفة إلى إشراك رأس المال الأجنبي في أنشطتها في آخر الأمر ؟

والسؤال الرابع والأخير يثير قضية ما يسمى بالبورجوازية الوطنية في عمليات التصنيع في العالم الثالث . كيف تشكلت هذه الطبقة ، وما هو تركيبها الاجتماعي ؟ وما هي الأوضاع التي تؤثر على التماسك السياسي لهذه الطبقة ، وما تأثير هذا التماسك أو عدمه على عملية التصنيع ؟[٢]

وفي السعي وراء إجابات لهذه الأسئلة ، يوفر الاقتصاد السياسي الماركسي ، وخاصة النظريات الماركسية حول الإمبريالية ، أكثر الإطارات شمولاً وعضوية لدراسة التصنيع في العالم الثالث ، وتأثيره على مشكلات التخلف . وعلى حين تتّسم الأدبيات الماركسية حول التخلف بالعضوية ، إلا أنها ليست متماسكة بحال من الأحوال . فماركس نفسه قد أظهر شيئاً من الإبهام حول طبيعة التطور الرأسمالي في العالم غير الغربي ، وعلاقة مثل هذا التطور بقوى السوق العالمية . وإحدى طرق التمييز بين الاختلافات في أساليب التناول الماركسية للتخلف تتمثل في الإشارة إلى الفرضية « المتفائلة » في مقابل الفرضية « المتشائمة » . ويفسر أنصار الفرضية المتفائلة ماركس على أنه قال بأن التناقضات الداخلية للرأسمالية ستؤدي ، في مراحلها المتأخرة ، إلى نشوء الرأسمالية الاحتكارية في الداخل ، وتصدير رؤوس الأموال إلى العالم غير الغربي على هيئة عمليات تصنيع ( مانيفاكتورة ) ، وهو ما يختلف عن المراحل المبكرة من التغلغل الرأسمالي ، التي كانت البلدان غير الغربية تعتبر فيه كمصادر للمواد الخام وكأسواق للسلع المصنّعة . ومع نمو النظام الرأسمالي الوليد ، فإنه يجتاح في طريقه المجتمع التقليدي ، أو السابق على الرأسمالية . وفي هذا النموذج ، وإذا ما إستخدمنا عبارة ماركس التي يكثر الإستشهاد بها ، فان « البلد الأكثر تطوراً من الناحية الصناعية يبين فقط للبلد الأقل تطوراً الصورة التي سيكون عليها في المستقبل »[٣] . وتنبأت نظرية لينين حول الأمبريالية ، وهي النظرية التي إنبثقت من الفرضية المتفائلة ، بأن تصدير



رؤوس الأموال سيؤدي في آخر الأمر إلى رد فعل وطني ، حيث سيسعى الرأسماليون الوطنيون إلى الوقوف في وجه الهيمنة الاقتصادية الأجنبية . وبالنسبة إلى لينين ، فإن العلاقة بين البورجوازية الأجنبية والبورجوازية المحلية هي في جوهرها علاقة تناقض[٤] .

أما الفرضية المتشائمة ، فان هناك دلائل مسبقة عليها في تعليقات ماركس على هيمنة إنجلترا الإستعمارية على إيرلندا . وفي هذا المثال ، أبرز ماركس عملية الاستيلاء على الفائض التي تنطوي عليها هذه الهيمنة ، حيث إستنزفت انجلترا موارد إيرلندا . وبدلاً من تمهيد الأرض لتطور الرأسمالية ، فإن تغلغل رأس المال الأجنبي أدى إلى تدهور إيرلندا إجتماعياً وإقتصادياً . وبالنسبة لمنظّري التخلف الذين يعتبرون أنفسهم ضمن التراث الماركسي ، فان معظمهم قد أقر الفرضية المتشائمة . وينطبق هذا بوجه خاص على أتباع ما يسمى « بمدرسة التبعية » التي تقول بأن التطور الصناعي أمر مستبعد إلى حد كبير في بلدان العالم غير الغربي ، بسبب إستيلاء دول الغرب المتقدمة صناعياً على الفائض في تلك البلدان . وفي هذا النموذج ، لا يتطور لدى الطبقات المحلية الحاكمة تناقض مع رأس المال الأجنبي . فحيث أن هذه الطبقات تستفيد من عملية الاستيلاء على الفائض ، فإنها تعمل بنشاط لاستغلال مجتمعاتها الخاصة « كشركاء صغار » لرأس المال الأجنبي[٥] .

ويحدد هذان المنهجان بداية الفترة الحديثة في البلدان المتخلفة بأنها النقطة التي إندمجت فيها هذه البلدان في السوق العالمية . وكما سيتضح ، فإن العملية التي تحولت بها مصر مما كان في جوهره إقتصاداً يقوم على الاكتفاء الذاتي إلى الإعتماد على السوق العالمية في بيع محصول نقدي وحيد ، هي عملية شديدة الأهمية لفهم القوى الإجتماعية التي تضافرت لإنشاء بنك مصر . ولكن على حين كانت المقولات الماركسية مفيدة إلى أقصى حد من الناحية النظرية في تحليل التصنيع المبكر في مصر ، فإنه ليس بمقدور نموذج التبعية ولا النموذج اللينيني أن يدركا هذه العملية على نحو مناسب . فتأسيس البنك يلقي بالشك على نموذج التبعية ، حيث أنه لا ينطوي على فكرة إنسجام المصالح بين

البورجوازية المحلية في « الهامش » والبورجوازيات الأجنبية في « المركز » .
وفضلاً عن ذلك ، لا يمكن إنكار أن **بنك مصر** قد أرسى في العشرينات والثلاثينات أسس قطاع صناعي في الاقتصاد المصري . إن تطور علاقة عدائية بين جانب كبير من الطبقة العليا المصرية وبين رأس المال الأجنبي ، فضلاً عن القدر الكبير من التطور الصناعي ، يرجّحان الإنتقاد المتواتر لنموذج التبعية بأنه مفرط في التصلب والجمود في طرحه وحدة المصالح بين البورجوازيات في المركز والهامش . كما أن تجربة مجموعة شركات **بنك مصر** تبين أيضاً أنه ليس هناك أي عداء كامن لدى الدول الرأسمالية المتقدمة تجاه التصنيع في الهامش ـ وهو ما يقول به معظم منظرو مدرسة التبعية . ورغم عداء مجموعة **شركات بنك مصر** لرأس المال الأجنبي ، فإن الرأسماليين الغربيين تجاهلوه إلى حد كبير خلال العشرينات ، على حين إشترك بعضهم بنشاط في التصنيع المصري خلال الثلاثينات .

والقصور في نموذج التبعية يتوازى مع أوجه القصور في الكتابات التي تطرح حتمية التصنيع في البلدان غير الغربية، والتي تنطوي ضمناً على فكرة أن المسار التاريخي لهذه البلدان سيتبع مسار الغرب . وعلى حين أن نوع المشروعات المشتركة التي نشّطها رأس المال الأجنبي خلال الثلاثينات لم يكن معادياً للتطور الصناعي المصري ، فانه كان يهدف إلى خدمة مصالح رأس المال الأجنبي ، وليس بالضرورة إلى تشجيع نمو إقتصادي متوازن في مصر . وبالمثل ، فان فشل **بنك مصر** في توطيد أقدامه كمؤسسة قابلة للحياة ومستقلة عن السيطرة الأجنبية ، وفي خلق قطاع صناعي قادر على الاستمرار بالاعتماد على نفسه ، يثير التساؤل الهام حول المدى الذي يمكن أن يصل إليه التطور الصناعي في البلدان المتخلفة ، مع القيود التي تفرضها السوق العالمية ، ومع طبيعة المجتمع السابق على الرأسمالية ، الذي لا بد وأن يتم فيه مثل هذا التصنيع . وبالاضافة إلى ذلك ، فان تحول نظرة المركز إلى مصر ، من مصدر للمواد الخام وسوق للسلع المصنّعة أساساً إلى مصدر للاستثمار المباشر في مشروعات صناعية ، قد إضطر العناصر الوطنية داخل مجموعة **شركات بنك مصر** إلى



الاتفاق مع رأس المال الأجنبي خلال الثلاثينات . كما أن ذلك أعطى قوة كبيرة داخل مجموعة شركات بنك مصر لقسم من البورجوازية المصرية محب للاوروبيين ( يُورُوفَايْل ) ، وهو القسم الذي لم يكن يشعر بالتزام كبير إزاء سياسات التصنيع وأهداف العناصر الوطنية . وهكذا ، هدأت بحلول نهاية الثلاثينات حدة التناقض بين رأس المال المحلي الملتزم بالتصنيع وبين رأس المال الأجنبي ، وهو التناقض الذي كان قائماً خلال العشرينات وأوائل فترة الكساد العالمي العظيم . وإذا كانت حالة مصر لا تؤكد الفرضية التي تطرحها نظرية التبعية حول إنسجام المصالح المستمر بين الطبقات الحاكمة في المركز والهامش ، فإنها لا تؤيد أيضاً القول المقابل بأن هناك تناقضاً كامناً بين ما يسمى بالبورجوازية الوطنية ورأس المال الأجنبي . إن نظريات الإمبريالية ، التي تحذو حذو شروح لينين لماركس ، تطرح مشكلة تقديم تحليل حتمي للتحول السياسي والاجتماعي ـ الاقتصادي في العالم غير الغربي .

ورغم إنتقادات نظريات التخلف الماركسية لما يسمى بنظرية التطور البورجوازية ، السياسية أو الاقتصادية ، لضيق أفقها وإفتقارها إلى الجانب التاريخي ، فإن النظريات الماركسية تعاني هي الأخرى من نزعة اختزالية خاصة بها . فكل من نموذج التبعية والنموذج اللينيني يتسمان بنزعة إقتصادية لا تمكنها من إدراك تعقيدات عملية التخلف . ومن المفارقات أنه على حين كان ماركس يؤكد على محورية الصراع الطبقي في فهم التغير الإجتماعي ، فإن أياً من النموذجين لا ينطوي على تحليل متطور للبنية الطبقية والصراع الطبقي على المستوى القومي أو فوق القومي ( ترانْسْناشنال ) عندما يتعرضان لمسألة التخلف . وأهمية التحليل الطبقي لفهم تجربة بنك مصر ومجموعة شركاته هي أكبر من أن نبالغ في التأكيد عليها ؛ ومن ثم ، فإنها تحتل جانباً كبيراً من هذه الدراسة .

كذلك ، فإن أحد جوانب القصور الأخرى في كثير من الكتابات الماركسية حول التخلف إنما يتمثل في عدم اهتمامها بدرجة كافية بمشكلة الإستمرارية في

التغير ، أو قدرة التخلف على إتخاذ العديد من الأشكال . فإذا ما كانت كل المؤسسات الإجتماعية والسياسية تنطوي ، كما يقول ماركس ، على بذور تناقضاتها ، فإنه لا يكون من الممكن عندئذ فهم التخلف كظاهرة أحادية وساكنة . إذ لا يقتصر الأمر على أن التخلف يمر بمراحل مختلفة ( مثل الإندماج في السوق العالمية ، والإمبريالية ، والاستعمار الجديد ، على سبيل المثال ) . بل أن هذه المراحل يمكن أن تتخذ أشكالاً مختلفة تبعاً للمجتمع أو المنطقة الجغرافية التي يجري تحليلها . وإذا ما قبلنا القول بأن التخلف قد بدأ مع إندماج البلدان غير الغربية في السوق العالمية ، فإن من الأهمية أن نتذكر أن قوى السوق العالمية تتفاعل مع التشكلات السياسية والاجتماعية - الاقتصادية البالغة الاختلاف في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا . فعلى سبيل المثال ، تعاني كل من مصر ولبنان من التخلف ، إلا أن بنية التخلف في كل من البلدين تختلف عنها في البلد الآخر بشكل ملحوظ .

والمعنى المتضمن في هذا التحليل النظري بالنسبة للدراسة الراهنة هو أنه لا يكفي ببساطة أن يفهم المرء طبيعة قوى السوق العالمية ، التي بدأت تؤثر على مصر خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر . بل أنه يتعين دراسة هذه القوى في سياق تفاعلها مع معطيات المجتمع المصري ، وخاصة البنية الإجتماعية التي كانت موجودة خلال فترة ما قبل الرأسمالية . وثانياً ، فإنه من الضروري فهم التحول الذي طرأ على البنية الاجتماعية المصرية ، نتيجة لإندماج مصر في السوق العالمية ، والتغير في الوعي الذي احدثه هذا التحول بين العديد من الشرائح الاجتماعية في المجتمع المصري . وثالثاً ، فإن هناك حاجة للتأكيد على التناقضات الكامنة في عملية الاندماج ، وكيف عملت هذه التناقضات بالشكل الذي أدى إلى قيام بنك مصر في نقطة بعينها من الزمن . وأخيراً ، فإن دور مجموعة شركات بنك مصر في الطابع المتغير للتخلف يشكل أيضاً جانباً هاماً من هذه الدراسة ، حيث يصبح ذلك الدور هو العامل الرئيسي في المرحلة الجديدة من الهيمنة الأجنبية التي تطورت خلال الستينات ، وهي مرحلة الاستعمار الجديد .



ولا تزعم هذه الدراسة أنها تطرح إطاراً نظرياً شاملاً لفهم عملية التصنيع في البلدان غير الغربية ، وإنما تأمل أن تقدم عناصر مثل هذه النظرية ، من خلال محاولتها الإجابة على الأسئلة التي أوردناها آنفاً . وعلى حين كانت مقولات التحليل الماركسي ذات فائدة بالغة كمنطلق لفهم القوى الإجتماعية التي أدت إلى قيام بنك مصر ، ثم نموه وتوسعه ، فقد إتضح أن النظريات الماركسية الراهنة حول التخلف والامبريالية إنما يشوبها شيء من القصور . فكانت الماركسية على أقصى قدر من الفائدة من ناحية تأكيدها على فكرة التناقض . ولكن من المفارقات أن كل العوامل الرئيسية التي لعبت ، في وقت ما ، ذلك الدور الاساسي في تشجيع التصنيع المصري - قوى السوق العالمية ، وطبقة ملاك الأرض الواسعة ، والحركة الوطنية المصرية ، والدولة ، والتنافس بين القوى الأمبريالية - قد قوضت وأخرت عملية التصنيع بنفس القدر . وكان أحد العوامل الرئيسية في نظم الحجج الواردة هنا يتمثل في الأهمية التحليلية لمفهوم التناقض في فهم التغير الإجتماعي . كذلك ، فإن النموذج الماركسي كان على أقصى قدر من القصور في عجزه عن تقديم إطار تحليلي متطور لدراسة تأثيرات صلات القربى ودور الدولة وديناميكيات التكتلات الطبقية داخل البورجوازية المصرية . وفي تحليل هذه الظواهر ، التي كان لها أثر هام على عملية التصنيع في مصر ، وفي توضيح بعض أوجه القصور في المناهج الماركسية لبحث التخلف ، فإننا نأمل أن تكون هذه الدراسة مساهمة متواضعة في بناء نظري أكبر تمتد جذوره في علم الإقتصاد السياسي .

## هوامش الفصل الأول

(١) للإطلاع على عينة من القصائد التي نظمها في بنك مصر أحمد شوقي وعدد من الشعراء والأدباء المرموقين في مصر والعالم العربي ، أنظر: محمد طلعت حرب : مجموعة خطب محمد طلعت حرب ( القاهرة - مطبعة مصر - دون تاريخ ) ، المجلد الأول ، ص ٢٢١ ؛ والمجلد الثاني ، ص ٣٠٨/٢٧٨ ؛ والمجلد الثالث ، ص ١٩٩/٢٢٤ وص ٢٢٧/٢٣٢ .

(٢) كذلك ، فان أنشطة بنك مصر تشير أيضاً إلى الدور السياسي العام الذي تلعبه المؤسسات المالية في البلدان المتخلفة ، وهو الدور الذي كان موضع إغفال إلى حد كبير . فمعظم الدراسات في علم =

* السياسة المقارن قد ركزت اهتمامها على الأحزاب السياسية أو العسكريين أو شبكات الوكلاء ، باعتبارها العناصر السياسية الرئيسية في بلدان العالم الثالث . ولم ينصرف الإهتمام إلا متأخراً إلى التأثير السياسي للبنوك والتعاونيات الزراعية ووكالات التنمية ومشروعات القطاع العام .

(٣) Karl Marx : *Capital* ( Moscow: Progress Publishers, 1965 ), vol. I, pp. 8—9

(٤) V. I. Lenin : *Imperialism : The Highest Stage of Capitalism* ( Moscow : Progress Publishers, 1968 ), pp . 113—114

وهناك مناقشة ممتازة لنظرية لينين وغيرها من النظريات الماركسية وغير الماركسية الأخرى عن الامبريالية ، في :

Tom Kemp : *Theories of Imperialism* ( London : Dobson, 1967 ).

وانظر أيضاً :

Bill Warren : *Imperialism : Pioneer of Capitalism* ( New York : Schocken Books, 1981 ).

(٥) على حين أن هناك كماً هائلاً من الأدبيات حول نظرية التبعية ، فان عملين إثنين كان لهما تأثير واسع بوجه خاص ، وهما :

Paul Baran : *The Political Economy of Growth* ( New York ; Monthly Review Press, 1957 ).

A. G. Frank : *Capitalism and Underdevelopment in Latin America* ( New York : Monthly Review Press, 1967 ).

كذلك : فان ما يسمى بنظرية الأنظمة العالمية World — Systems Theory التي ابتدعها إيمانويل فالرشتين Immanuel Wallerstein تسير في إطار نظرية التبعية . أنظر :

I. Wallerstein : « The Rise and Future Demise of the World Capitalist System : Concepts for Comparative Analysis », *Comparative Studies in Society and History*, Vol. 16 ( January 1974 ), pp. 387 — 415

............ : *The Modern World system* ( New York : Academic Press ,1974).

ومن أفضل الانتقادات التي وجهت إلى نظرية التبعية ، هناك :

Ernesto Laclau : « Capitalism and Feudalism in Latin America », *New Left Review*, 67, ( May — June 1971 ) , pp. 19 — 38.

Robert Brenner : « The origins of Capitalist Development : a Critique of Neo — Smithian Marxism », *New Left Review*, 104 ( July — August 1977 ), pp. 25 — 92.



## الفصل الثاني

# إندماج مصر في السوق العالمية

# ( ١٧٦٠ - ١٨٨٢ )

بتأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ بلغت القوى الاجتماعية والسياسية التي تبلورت خلال القرن التاسع عشر ذروتها . وفهم هذه القوى يتطلب فهماً لطبيعة إندماج مصر في السوق العالمية ، نتيجة لانتشار زراعة القطن طويل التيلة . وكان لعملية الاندماج هذه العديد من النتائج الهامة . فقد أسفرت أولاً عن تراكم رأسمالي كبير لدى شريحة تقليدية من أعيان الريف كانت تضم عمد ومشايخ القرى . وثانياً ، فقد خلقت وعياً طبقياً بين أعضاء هذه الشريحة، نتيجة تحولهم من محاصيل الإعاشة المتنوعة إلى محصول نقدي واحد، ونزوحهم إلى المراكز الحضرية كالقاهرة والاسكندرية . وثالثاً ، فقد أدت إلى اندماج الأعيان المصريين المحليين والطبقة الحاكمة التركية - الشركسية الأجنبية ، لتنشأ طبقة جديدة من المصريين - الأتراك . وأخيراً ، فقد أدت عملية الإندماج إلى تقلص السلطة الاقتصادية والسياسية للصفوة السياسية التركية - الشركسية التي كانت تتركز حول الخديوي . وقبل أن ندرس هذه العمليات بتفصيل أكبر ، فإنه يتعين أن نحدد موقعها في منظور تاريخي أوسع .

كانت السمة المحورية لتوسع التجارة خلال القرن الخامس عشر تتمثل في خلق سوق عالمية مندمجة تحمل في طياتها تقسيماً للعمل على المستوى العالمي . وخلافاً للتجارة المتقطعة بين القارات في الفترات السابقة ، فان الموجة الجديدة من التجارة كانت نتيجة مباشرة لانتقال أوروبا من نمط الانتاج الإقطاعي إلى النمط الرأسمالي . ومع إمتداد التجارة أولاً إلى أمريكا اللاتينية ، فقد جلب

توسعها إلى أوروبا المعادن النفيسة والمنتجات الأولية، مثل صبغة النيلة والبن. وخلق تدفق المعادن النفيسة من الأمريكتين إلى أوروبا ثورة في الأسعار، بدأت في إسبانيا ثم إمتدت شرقاً . وفي الشرق الأوسط ، وجدت الإمبراطورية العثمانية عملتها ، التي كانت تقوم على الفضة ، تفقد قيمتها خلال أواخر القرن السادس عشر بسبب زيادة العرض من المعادن النفيسة . ومع تزايد الطلب في الأسواق الأوروبية على المنتجات الأولية من الامبراطورية العثمانية لتلبية حاجات رأس المال الصناعي الوليد ، أدى تدفق الفضة إلى تشجيع تغلغل رأس المال الأجنبي في الامبراطورية[1] .

ورغم أن هناك قبولاً واسعاً للفكرة القائلة بأن تدهور الامبراطورية العثمانية كان ، إلى حد كبير ، نتيجة لاكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح ، مما جعل التجارة تتجنب طريق البحر المتوسط ، إلا أن مثل هذا الرأي هو رأي مضلل . إذ أن إقامة البريطانيين والهولنديين لمصالح إقتصادية قوية في الهند وجاوة، على التوالي، قد دفع التجار الأوروبيين إلى اكتشاف طرق برية جديدة للمنسوجات والسلع المصنعة الأخرى خلال الشرق الأوسط . وتواكب البحث عن طرق جديدة إلى آسيا مع إكتشاف منتجات أولية إضافية في الشرق الأوسط يمكن أن تخدم الصناعة الأوروبية، مثل الحرير المشرقي[2]. وكان أحد العناصر الرئيسية المكونة لعملية الإندماج يتمثل في تخصيص مناطق كبيرة من العالم غير الغربي لانتاج المنتجات الأولية التي تتطور كاستجابة للتوسع الصناعي في أوروبا. ولم تكن هذه العملية مجرد إشارة على بدء الاعتماد على أوروبا في بيع المنتجات الأولية ؛ بل أنها كانت تنطوي أيضاً على « تبادل غير متكافىء » يتم بموجبه الاستيلاء على جزء من فائض العالم غير الغربي من خلال تبادل المنتجات الأولية الرخيصة نسبياً بالسلع المصنعة الأكثر كلفة بكثير والآتية من الغرب[3] .

ومع صعود الرأسمالية الصناعية في أوروبا، كان يتعين على الامبراطورية العثمانية أن تواجه تطورات تكنولوجية جديدة . وفي مواجهة الحاجة للدفاع



عن أنفسهم ضد القوى الأوروبية، كان مطلوباً من العثمانيين أن يحتفظوا بجيوش نظامية أكبر وأكبر . وكان التقدم السريع في التكنولوجيا العسكرية في الغرب يتطلب مشتروات أسلحة ، كانت تستنزف خزائن العثمانيين بصورة حادة . وكان استبدال نظام الفرسان « الإقطاعي » أو التقليدي ( السباهي ) بجنود محترفين يمثل ترشيداً للقوات المسلحة ، إلا أنه أدى أيضاً إلى تآكل النظام الزراعي العثماني . كما أدى إحلال جباة الضرائب الحكوميين محل أصحاب امتيازات الضرائب التقليديين إلى نقص في كفاءة عملية الاستيلاء على الفائض الزراعي ، كما أدى إلى إهمال المزارع الكبرى[4] .

ولم يقتصر تغلغل رأس المال الأجنبي على إحداث تأثير هدام في تركيا العثمانية ، بل أنه حال أيضاً دون إحداث أي تحسن كبير في البيروقراطية الحكومية، وهو ما كان من شأنه أن يسمح بزيادة كفاءة جباية الضرائب داخل الامبراطورية . وفي مصر ، إتضح عدم جدوى الجهود الأولية التي بذلت لضبط جباية الضرائب من خلال استخدام البيروقراطيين الحكوميين. فقد نجم عن ذلك كثير من الفساد ، الذي كان يرجع في جانب منه إلى عدم وجود شبكة مواصلات متطورة بين القاهرة واستانبول ، مما حال دون مراقبة السلطات المركزية لجباية الايرادات وتصريفها . ونتيجة لذلك ، فقد إضطرت السلطات العثمانية لإعادة نظام الالتزام، حتى بعد أن كانت قد ألغت من قبل نظام الاقطاعات عقب فتح مصر عام ١٥١٧ . ورغم أن هذا النظام كان يعطي للملتزم حافزاً كافياً لأن يورد إلى استانبول قدراً كبيراً من الضرائب والحبوب ، إلا أنه شجع أيضاً على نمو مراكز قوى مقابلة في مصر . وبحلول نهاية القرن السابع عشر ، كان ممثل السلطان في مصر قد أصبح من الناحية الفعلية سجيناً لدى فئة المماليك العبيد ، الذين كانوا قد سيطروا على الاقتصاد وجهاز الدولة[5] .

وعلى حين كان بمقدور المماليك أن يقاوموا بصورة فعالة المحاولات العديدة التي بذلها العثمانيون لاعادة تأكيد سيطرتهم على مصر ، فانهم ما كانوا

قادرين على تحمل آثار رأس المال الأجنبي ، التي بدأت تصبح محسوسة خلال الجزء الأخير من القرن الثامن عشر . ورغم أن هناك حاجة لمزيد من الأبحاث حول هذا الموضوع ، فإن تغلغل رأس المال الأجنبي قد نجم فيما يبدو عن الطلب على الحبوب المصرية في أوروبا، وخاصة جنوبي فرنسا . ومثلما في حالة تركيا العثمانية ، إضطر المماليك إلى استثمار الأموال في التكنولوجيا العسكرية المكلفة من أجل الاحتفاظ بالسلطة في مصر . كما جرى أيضاً استنزاف الفائض المصري من خلال الكميات الكبيرة من السلع الكمالية التي صارت متاحة للطبقة المملوكية الحاكمة . وأدت الحاجة إلى استخدام أعداد أكبر فأكبر من المرتزقة لاستخدام وسائل الحرب الجديدة ، واهتمام المماليك المتزايد بالسلع الكمالية الأوروبية، إلى تآكل الأخلاقيات العسكرية التي كانت تشكل أساس التماسك الاجتماعي للمماليك. كذلك ، فان التصاعد التضخمي الذي واكب تزايد الطابع التجاري في الاقتصاد المصري قد جعل من الصعب بصورة مضطردة على المماليك الاحتفاظ بتشكيلاتهم وحواشيهم العديدة الضرورية للحفاظ على أسلوب حياتهم[٦] .

وعلى حين أدى تغلغل رأس المال الأجنبي إلى تقويض سلطة الطبقات الحاكمة في كل من تركيا العثمانية ومصر ، فإن شرائح أخرى من المجتمع قد إستفادت من عملية إضفاء الطابع التجاري على الاقتصاد . ففي مصر ، حدث إحياء تجاري في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، نتيجة لزيادة الطلب على الحبوب المصرية . وكانت طبقة التجار المحليين هي المستفيد الرئيسي من هذا الاحياء التجاري . وقد إتضحت قوة مكانة التجار المحليين في ذلك الاحياء الثقافي الذي شملوه برعايتهم خلال الفترة الأخيرة من القرن الثامن عشر[٧] . وكان هذا التحول النسبي في السلطة ، من طبقة حاكمة أجنبية إلى عناصر محلية ، نتيجة لتدفق رأس المال الأجنبي خلال القرن الثامن عشر ، يمثل عملية ستتكرر خلال القرن التالي أيضاً .

ورغم أنه لم يتم بالكامل استكشاف الأسباب الكامنة وراء الغزو النابوليوني لمصر عام ١٧٩٨ ، فإن أحد الأسباب ذات الأهمية القصوى كان



يتمثل في رغبة فرنسا في حماية مصالحها الاقتصادية في مصر . وإرجاع الغزو النابوليوني فقط إلى التنافس الاستراتيجي بين بريطانيا وفرنسا للسيطرة على طرق التجارة إلى الهند ، كما هو الحال غالباً ، لا يقدم سوى تفسير جزئي[٨] . وكانت استراتيجية نابوليون لحكم مصر تتمثل في اللجوء إلى رجال الدين وطبقة التجار الصاعدة ، التي كانت المستفيد الرئيسي من الإحياء التجاري الذي حدث في النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، كثقل موازن للأرستقراطية المملوكية الحاكمة وحاشيتها . وزاد الغزو أيضاً من حدة التغيرات في البنية الطبقية المصرية ، وهي التغيرات التي أضرت بمصالح المماليك على حين خدمت مصالح الطبقات الوسطى الحضرية .

وأدى تخلخل البنية الاجتماعية المصرية خلال القرن الثامن عشر ، نتيجة لتدفق رأس المال الأجنبي ونتيجة للاحتلال الفرنسي فيما بين عامي ١٧٩٨ و ١٨٠١ ، إلى تهيئة مسرح الأحداث للمحاولة التي قام بها الجنرال العثماني محمد علي باشا لاستعادة مصر . وجرياً على تقليد مستقر ، فقد إستخدم الوالي العثماني عدم الاستقرار في مصر ليفرض سلطته الخاصة على البلاد . وأتاح ازدياد قوة الطبقات الوسطى الحضرية تجاه الأسر المملوكية لمحمد علي ثقلاً موازناً في مواجهة النفوذ المملوكي المستقر ، كما أتاح له صلة بالريف وبجماهير الحضر .

وكان قرار محمد علي بإقامة إحتكار للإنتاج والتوزيع تحت سيطرة الدولة يتطلب القضاء على نظام الإلتزام ، وعلى فئة عبيد المماليك التي كانت تسيطر على هذا النظام ، كما كان يتطلب التقليل من نفوذ الطبقات الوسطى الحضرية التي هيمنت على التجارة الأجنبية وكانت تستفيد منها . وإضطرت إعادة تنظيم الإنتاج الزراعي اللاحقة أعداداً كبيرة من الفلاحين للعمل كعمال زراعيين مأجورين في مزارع الدولة . ورغم أن غالبية الفلاحين ظلوا يعملون في حيازات منفردة من الأرض ، فإن كل الأراضي الزراعية أصبحت ملكاً للدولة . وكان الاحتكار الذي فرضته الدولة على توزيع المحاصيل مكملاً

لتنظيم الانتاج . وعجز التجار الأجانب عن التغلغل في الدلتا للتعامل مع الفلاحين مباشرة ، أو شحن شحنات الحبوب أو القطن في سفنهم الخاصة في النيل .

وفي آخر الأمر ، أدى استغلال الفلاحين في ظل نظام محمد علي إلى عمليات نزوح واسعة النطاق من المناطق الريفية . كما أسفرت الضرائب الفادحة التي فرضها الوالي ، وسياسة إجبار الفلاحين على بيع المحاصيل إلى الدولة بأسعار منخفضة بصورة مصطنعة ، عن مستوى من البؤس في الريف ، كان يتجاوز المستويات المتدنية التي كان الفلاحون يعيشونها عادة . كذلك ، فإن تحويل الحرفيين للعمل في مصانع النسيج والذخيرة التابعة للدولة أدى إلى دمار روابط الحرفيين الحضرية ، والانتاج الحرفي برمته[٩] . ونجمت مشكلات إضافية من جراء الافتقار إلى عملة موحدة ، ومن جراء الصعوبات التي واجهت المستشارين الأجانب الذين يديرون مصانع الباشا . وتشير مثل هذه التطورات الى المشكلات التي واجهها محمد علي في محاولته إقامة دولة قوية تمتلك قاعدة صناعية ، لا تقتصر على حماية مصر من تركيا العثمانية وأوروبا فحسب ، بل وتسمح للوالي أيضاً بأن يمد نفوذه إلى الحجاز والمشرق ومنطقة شرقي البحر المتوسط .

وكان يتوازى مع الصعوبات التي واجهت نظام محمد علي ، محاولات بذلتها القوى الأوروبية لمحاصرة سلطة الباشا. وكان أحد الأسلحة الهامة التي استخدمها الأوروبيون ضد محمد علي يتمثل في الحقوق التي ضمنتها لهم معاهدات الامتيازات الأجنبية . وكانت هذه المعاهدات ، التي وقعت الأولى منها عام ١٥٣٦ ، تعكس الضعف العسكري للامبراطورية العثمانية في أعقاب هزيمة جيوشها في أوروبا. وفي محاولة لجعل الامبراطورية العثمانية تجبر محمد علي على إلغاء الاحتكار الذي فرضه على التجارة الداخلية والنقل ، استندت القوى الأجنبية إلى حقها في ممارسة التجارة داخل الامبراطورية العثمانية، وإلى حظر فرض تعريفات جمركية على صادرات التجار الأوروبيين.



وإذا كان التجار الأجانب متلهفين أصلاً على الوصول إلى الأسواق الداخلية لشراء الحبوب من الفلاحين مباشرة ، فان استحداث القطن من نوع « الجوميل » عام ١٨٢٠ ، وما أعقب ذلك من توسع سريع في زراعة القطن، لم يفعل سوى زيادة هذه الرغبة لدى التجار الأجانب . وشن تجار الاسكندرية حملة قوية لجعل القوى الأوروبية تمارس مزيداً من الضغط لحمل محمد علي على رفع القيود عن التجارة الداخلية . ولم يكن هذا الهجوم يستند فقط إلى معاهدات الامتيازات الأجنبية ، وإنما كان يستند أيضاً إلى مبدأ حرية التجارة ، وهو المبدأ الذي كان من الناحية التاريخية مرتبطاً كأوثق ما يكون الارتباط بمركز صناعة النسيج البريطانية في مانشستر . فمع التوسع السريع في صناعة النسيج في انجلترا خلال الربع الأخير من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، كان التجار الأجانب في الاسكندرية مطمئنين إلى أنهم سيلقون المساندة من المصالح الصناعية في بريطانيا ، التي كانت تتلهف إلى العثور على مصادر جديدة للقطن . وهكذا ، فإن إدخال القطن من نوع الجوميل عام ١٨٢٠ كان عاملاً رئيسياً في الاسراع باندماج مصر في السوق العالمية . فعلى حين أدى ذلك إلى زيادة ملحوظة في الفائض الزراعي المحلي ، فانه زاد أيضاً من مصلحة رأس المال الأجنبي في الوصول مباشرة إلى السوق المصرية ، دون أن يعرقله نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي .

كذلك ، فإن محاولة محمد علي الطموحة لاقامة دولة مصرية قوية قد إنعكست على أهداف سياسته الخارجية أيضاً . فعلى حين كان بمقدور جيوش الباشا أن تتوغل في أعماق سوريا ، بل وأن تشجع عدداً من الولاة في وسط الأناضول على التمرد ضد السلطان في استانبول ، فإنه لم يكن من المستطاع الاحتفاظ بقوة دفع الانتصارات المبكرة . وكان من العوامل المحورية في فشل محمد علي ، على الصعيدين الداخلي والدولي ، النقص في قوة العمل ، حيث لم يكن هناك من الفلاحين ما يكفي لتلبية حاجات الانتاج المحلي والقوات المسلحة في نفس الوقت . كما أن المحاولات المصرية للسيطرة على إنتاج الحرير في المشرق ، والزيت في كريت ، وتجارة البن في الحجاز ، وتجارة التوابل عبر

مينائي مصوع وسواكن على ساحل البحر الأحمر ، قد خلقت كلها في النهاية تحالفاً مؤقتاً بين الامبراطورية العثمانية وبريطانيا العظمى ، وهو التحالف الذي أسفر عن المعاهدة الانجليزية ـ التركية عام ١٨٣٨ ، ومعاهدة لندن عام ١٨٤٠ . وأجبرت الاتفاقية الأولى محمد علي على إلغاء التعريفات الجمركية التي فرضها على الصادرات وإحتكاره للملاحة الداخلية والنقل البري ؛ على حين أجبرت الاتفاقية الثانية الباشا على اجراء تخفيضات كبيرة في حجم قواته المسلحة . وكان عام ١٨٤٠ يمثل الانهيار الفعلي لنظام محمد علي ، رغم أن الباشا قد ظل يتولى الحكم حتى وفاته عام ١٨٤٩ .

وشهدت فترة محمد علي تغيرات هامة في البنية الاجتماعية المصرية ، وهي التغيرات التي كان لها مضاعفات هامة بالنسبة لتطور النزعة الوطنية الاقتصادية ، وتأسيس بنك مصر في أوائل القرن العشرين . فعلى الرغم من أن الطبقات الوسطى الحضرية قد إستفادت من الإحياء التجاري الذي شهده القرن الثامن عشر من خلال تحقيقها لتراكم رأسمالي ، فإنها ظلت شريحة إجتماعية متميزة منفصلة عن الطبقة الحاكمة المملوكية . ولم تمارس الطبقات الوسطى الحضرية أية سلطة سياسية فعلية ، باستثناء السلطة العائدة عليها من خلال سيطرتها على الأزهر والطرق الصوفية . إلا أن الاحتياجات الإدارية لنابوليون كانت تتطلب تقليص نفوذ المماليك، كما أن محاولة محمد علي لتطوير إقتصاد حديث تحت سيطرة الدولة كانت تستدعي قيام الطبقات الوسطى الحضرية بدور أكبر ، وخاصة بعد القضاء على المماليك عام ١٨١١ . وفي حين كانت الطبقات الوسطى الحضرية ، وخاصة التجار ، تعاني من فرض نظام الإحتكار ، فإن النظام زاد مع ذلك من حدة إدخال المصريين الأصليين في مواقع السلطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية . وكان القطاع المفضل في هذه العملية هو القطاع الريفي من الطبقات الوسطى الحضرية ، أي أعيان القرى . فبعد أن إستولى محمد علي على أراضي « الالتزام » بهدف إضفاء الاستقرار على الانتاج الزراعي ، فانه تحول إلى أعيان الريف كمصدر يستمد منه صغار الضباط لقواته المسلحة الآخذة في الإتساع ، ولكي تتاح له فرصة -



أكبر للوصول إلى الفلاحين . ومن الممكن تماماً أن يكون محمد علي قد سعى لاستخدام الاستياء الذي كان أعيان الريف يشعرون به نحو نظرائهم في الحضر ، وخاصة التجار ، كثقل موازن للطبقات الوسطى الحضرية(١٠) .

ويتضح في المجلس العالي الذي شكله محمد علي عام ١٨٢٨ النفوذ المتزايد لأعيان الريف . وكان المجلس يضم ممثلين لعائلات أعيان الريف ، التي ستبرز بعد قرن من ذلك في الحركة الوطنية المصرية ، وفي مساندة بنك مصر(١١) . وعلى حين يصعب تحديد وضع هذه العائلات قبل صعودها في ظل حكم محمد علي ، فان سجلات الأراضي ، فضلاً عن المصادر الثانوية ، تشير إلى أنها كانت تتمتع بمكانة ثابتة في الريف قبل قيام نظام الباشا . فالبيانات المتناثرة تشير إلى استمرار البنية الاجتماعية الأصلية في الريف ، وليس إلى أي تغير حاد فيها . ويبدو معقولاً أن الباشا قد تحول إلى عائلات أعيان الريف التي كانت تتمتع بالفعل بالمكانة الاجتماعية والسلطة الاقتصادية ، وليس إلى أعضاء البيروقراطية التركية ـ الشركسية التي كانت تعاني بالفعل من نقص في القوة البشرية ، للقيام بمهمة الاشراف على الانتاج الزراعي وجباية الضرائب . وهكذا ، زاد التوسع في زراعة القطن الطويل التيلة في مصر من سيطرة أعيان القرى على الانتاج الزراعي ، وأتاح لهم امكانية أكبر لتحقيق التراكم الرأسمالي الذي واكب هذا التوسع . وعلى حين أن عائلات أعيان الريف ربما لم تحقق كثيراً من الفائدة الاقتصادية طالما ظل نظام الاحتكار قائماً ، فإن قانون عام ١٨٣٦ ( الذي أعطى ملاك الأرض حيازة فعلية ، وإن لم تكن قانونية ، لأراضيهم ) كان يمثل بداية لسيطرة أوسع من جانب المصريين الأصليين على وسائل الانتاج . والوضع القوي ، الذي كان أعيان الريف يتمتعون به ، سمح لهم بالاستفادة من الإنهيار اللاحق للطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة ، وهو الانهيار الذي نجم عن تغلغل رأس المال الأجنبي في أعقاب إنهيار نظام الإحتكار عام ١٨٤٠ .

وكان تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر أوضح ما يكون في القروض التي حصل عليها خلفاء محمد علي . فإبنه ابراهيم توفي خلال ستة شهور من توليه

الحكم . ووجد خليفته عباس حلمي الأول خزينة الدولة خاوية تماماً تقريباً ، نتيجة للتخلخل الاقتصادي الناجم عن نظام الاحتكار الذي فرضه محمد علي ، فضلاً عن الحملات العسكرية العديدة التي قام بها . ورغم أن عباس ليس معروفاً بسياساته التجديدية ، إلا أنه قد وضع بالفعل مشروعاً هاماً لربط القاهرة والاسكندرية بالسكك الحديدية . وعلى العكس من محمد علي ، الذي رفض العديد من عروض القروض من البنوك الأجنبية ، إضطر عباس لاقتراض مبلغ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني من « پيتشيولا أند أورينتال كومباني » لتمويل خط سكك حديد القاهرة ـ الاسكندرية . ورغم سداد هذا الدين، إلا أنه كان يمثل خروجاً على السياسة الواعية التي كان محمد علي ينتهجها ، بالحيلولة دون تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر ، أو التقليل من ذلك إلى أقصى درجة على الأقل . وعلى حين لم يخلف عباس ديناً خارجياً ، فإنه قد ترك خليفته سعيد باشا ديناً داخلياً تتراوح تقديراته بين ٣٠٠,٠٠٠ صرة ( ١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني ) و ٣٦٠,٠٠٠ صرة ( ١,٨٠٠ ٠٠٠ جنيه استرليني )[١٢] . وكانت المشكلة التي واجهت خلفاء محمد علي تتمثل في الحاجة إلى توسيع البنية الأساسية المصرية ، لتسهيل التوسع في زراعة القطن . ولما كان من المتعذر داخلياً جمع رأس المال اللازم لتمويل تحسين منشآت الموانىء ( وخاصة الاسكندرية ) ، والتوسع في الري ، وإقامة شبكة حديثة للنقل والمواصلات ، فإن مصر صارت تعتمد على رأس المال الأجنبي ، كما أصبحت أكثر إندماجاً في السوق العالمية .

وفي عهد محمد سعيد باشا ( ١٨٥٤ ـ ١٨٦٣ ) ، تزايد حجم الدين المصري بصورة هائلة . وكان جانب من هذا الدين ناشئاً عن القروض العثمانية ، التي استخدمت الجزية المصرية للباب العالي كضمان . وعجز الامبراطورية العثمانية عن الحصول على قروض دون شكل ما من أشكال الضمان الخارجي يشير إلى وضعها المالي المتدهور . وكانت ضرورة سداد مصر لجزية سنوية ، وفقاً للفرمان العثماني لعام ١٨٤١ ، يعني أن المشكلات المالية للامبراطورية كانت تفرض مزيداً من الضغوط على الخزانة المصرية ، بينما كان



العثمانيون يسعون إلى حل تناقضاتهم الاجتماعية ـ الاقتصادية الداخلية .

وبالإضافة إلى تكلفة تطوير بنية أساسية حديثة ، والجزية التي كان يتعين على مصر سدادها مرتين في السنة إلى لندن ، حسب ما تم الاتفاق عليه في القروض الانجليزية ـ التركية عامي ١٨٥٤ و ١٨٥٥ ، كانت الدولة المصرية تواجه أعباء مالية ناشئة عن حفر قناة السويس . فلكي يبدأ حفر القناة ، اضطرت الحكومة المصرية إلى إنفاق ما يربو على ثلاثة ونصف مليون جنيه استرليني لشراء الأسهم ، وإلى تقديم ٢٤,٠٠٠ فلاح مصري كعمال سخرة ، وإلى تقديم العديد من الامتيازات الاضافية مثل منح حق التصرف في الأراضي لشركة قناة السويس المملوكة لفرنسيين . كذلك ، فإن حفر قناة السويس حرم الدولة من الايرادات التي كانت تحصل عليها قبل ذلك من تجارة المرور ( الترانزيت ) البري عبر مصر . ووفقاً لما جاء في تقرير «كِيْف» عام ١٨٧٦ ، فإن حفر القناة كلف مصر ١٦,٠٧٥,١١٩ جنيه استرليني ، رغم أن هذا الرقم لا يضع في إعتباره النفقات الخفية ، مثل تأثير نظام السخرة على محصول القطن خلال « مجاعة القطن » التي سادت أثناء الحرب الأهلية الأميركية . فقد زاد نظام السخرة من تفاقم النقص في قوة العمل ، وبالتالي فقد حال دون أن يتجاوب القطن المصري تماماً مع إتساع الطلب الذي كان قائماً خلال الستينات من القرن التاسع عشر[١٣] . كذلك ، فان حفر القناة قد زاد من التدخل الأوروبي في الشؤون الداخلية لمصر . فقد أدى تزايد ديون الدولة إلى قيام القوى الأوروبية بفحص السياسة المالية المصرية على نحو أكثر تدقيقاً . وكانت الاستثمارات الفرنسية الواسعة في حفر القناة ، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية ، تعني إجتذاب مصر إلى المنافسة الدولية بين فرنسا وبريطانيا العظمى .

إن إنهيار نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي ، والتوسع السريع في زراعة القطن ، وتطوير البنية الأساسية المصرية ، وتزايد الدين الأجنبي ، كانت كلها جزءاً لا يتجزأ من عملية إندماج مصر في السوق العالمية . وكان أحد الآثار الأخرى لهذه العملية يتمثل في تطور بنية إئتمانية رسمية ؛ وهو ما

نشأ عن القدر الهائل من الايرادات الذي كان يتعين على الدولة توفيره خلال فترات زمنية قصيرة للوفاء بالالتزامات المتصلة بحفر قناة السويس . وفي عام ١٨٥٤ ، وافق سعيد على إنشاء «بنك أوْف إيجبْتْ» Bank of Egypt ، لكي يحرر نفسه من معدلات الفائدة الربوية التي كانت تطلبها البيوت المالية المحلية ، والتي كان يديرها المرابون الفرنسيون واليونانيون واليهود . إلا أن حظ الحكومة المصرية لم يكن افضل كثيراً في تعاملها مع رجال البنوك الأوروبيين، الذين كانوا يوقفون عروض القروض حتى يوافق الوالي على شروطهم(١٤) .

ومن المؤشرات الأخرى على مصاعب مصر المالية المتزايدة ، وعلى اندماجها المتزايد في السوق العالمية، ذلك الإنخفاض في قيمة العملة المصرية خلال الأربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر ، فضلاً عن أن العملات الأجنبية صارت بمثابة سندات مالية قانونية . وبالتدريج ، حلت سندات الخزانة المصرية محل العملة الوطنية باعتبارها وسيلة التبادل الرئيسية في إبرام الأعمال الحكومية . وكانت الطبيعة القصيرة الأمد لهذه السندات ، وسعر خصمها الذي كان يصل إلى ٣٠ في المئة ، يجعل منها هدفاً رئيسياً للمضاربين ، الذين جمع الكثيرون منهم ثروات هائلة ، مما حرم الخزانة المصرية من الايرادات بدرجة أكبر . وأدى الازدهار القطني ، الذي حدث إبان الحرب الأهلية الأمريكية ، إلى إجتذاب المزيد من المضاربين إلى مصر سعياً وراء معدلات الفائدة الأعلى . وأخيراً ، فان العدد الهائل من السندات القصيرة الأمد ، التي كان يجري إصدارها بكميات متزايدة « للمقاولين وأصحاب الامتيازات وموظفي الحكومة ، وللوالي نفسه من أجل نفقاته في المستقبل ، وقبل كل شيء لشركة قناة السويس ، قد أسفر عن تشكل دين عائم هائل »(١٥) . وفي عام ١٨٦٢ ، إضطرت الحكومة المصرية لأن تلجأ للمرة الأولى إلى الدين العام للحصول على قرض ، ثم الإتصال بشأنه « ببيت أوبنهايم » المالي . وزاد الانخفاض في صادرات القطن في أعقاب الحرب الأهلية الأمريكية من تدهور الوضع المالي لمصر ، حيث حدث تدهور حاد في الايرادات المتاحة للدولة . وهكذا ، فإن تطور نظام مصرفي حديث ، والتعاقد



على قروض من مصادر أجنبية ، قد فشلا في التخفيف من مشكلات مصر المالية . بل أنهما لم يؤديا إلا إلى ربط الاقتصاد المصري بصورة أوثق بالسوق العالمية .

وتزايد إعتماد مصر المتنامي على السوق العالمية بسبب ميل ملاك الأراضي إلى إستبدال المحاصيل الغذائية بزراعة القطن . فعلى حين إتسعت زراعة القطن بصورة كبيرة بعد عام ١٨٢٠ ، فإن الانتاج المصري من الحبوب لم يتزايد إلا بمعدلات متواضعة(١٦) . ورغم أن ذلك كان سياسة رشيدة من زاوية ملاك الأراضي ، نظراً لانخفاض الطلب على الحبوب المصرية في السوق العالمية ، فإنها أدت مع ذلك إلى الإسراع بالفترة التي أصبحت مصر تعتمد فيها على مصادر خارجية للحصول على ما تحتاجه من حبوب ، بعد أن كانت تتمتع بالاكتفاء الذاتي في المنتجات الغذائية(١٧) .

وشهد عهد إسماعيل ( ١٨٦٣ - ١٨٧٩ ) تزايد حدة التناقضات الناجمة عن تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر . وحاول اسماعيل مواجهة فقدان الايرادات ، الناشىء عن تدهور صادرات القطن عقب الحرب الأهلية الأمريكية ، بإعادة بناء صناعة السكر المصرية . فمن خلال إقامة شبكة من مصانع السكر في مصر العليا والوسطى والفيّوم ، كان إسماعيل يأمل في وقف التدهور في صادرات السكر المصرية ( من ٣٢,٧٥٠ قنطاراً عام ١٨٦٢ إلى ٢٠٠ قنطارٍ عام ١٨٦٥ ) ، وفي إستعادة السوق الداخلية التي إجتاحتها الواردات الفرنسية(١٨) . ورغم أن اسماعيل كان يملك ما يربو على ٥٠٠,٠٠٠ فدان من أراضيه يمكن إقامة صناعة سكر عليها ، إلا أنه إضطر إلى اللجوء إلى القروض الأجنبية لشراء الآلات اللازمة للمصانع . واستطاعت صناعة السكر أن تصمد في وجه منافسة شديدة فيما بين عامي ١٨٧٥ و ١٨٨٠ . إلا أن طبيعة المشروع المبالغ في طموحها ، والتكلفة العالية للفحم ، وندرة العمالة الماهرة ، أدت إلى فشل صناعة السكر ، التي كلفت الحكومة آخر الأمر أكثر مما عادت به عليها من إيرادات(١٩) .

وحاول اسماعيل تقوية وضع مصر بالنسبة لرأس المال الأجنبي بطرق

أخرى . فلكي يزيد من استقلاله عن السلطان العثماني ، ولكي يحقق مزيداً من المرونة والاستقرار في معاملاته مع القوى الأوروبية ، تمكن من إستصدار فرمان عام ١٨٦٦ يقضي بأن تصبح الولاية على مصر وراثية . وتمكن الخديوي عام ١٨٦٧ من إستصدار فرمان آخر يعطيه مزيداً من الاستقلال في الحكم الداخلي لمصر . وكانت أهداف إسماعيل المباشرة من هذين الفرمانين تتمثل في ضمان قدر أكبر من تعاون السلطان في السماح لمصر بالاقتراض من أسواق المال الأوروبية . ولكن السلطان لم يصدر هذين الفرمانين دون أن يتقاضى ثمناً باهظاً . فقد زادت الجزية السنوية التي كان يتم دفعها إلى تركيا العثمانية من ٨٠,٠٠٠ صرة إلى ١٥٠,٠٠٠ صرة ، وهو ما كان يعادل ٦٨١,٨١٨ جنيه استرليني ، وفقاً لسعر التبادل المتفق عليه . كما كان يتعين على مصر أيضاً أن تزيد حجم جيشها النظامي إلى ٣٠,٠٠٠ رجل ، وأن تساعد في قمع العصيان في كريت عام ١٨٦٦ ، وأن تشارك في حروب جدة ، وهو ما زاد من تفاقم الوضع المالي المصري المحفوف بالمخاطر . وكان تضارب تفسيرات فرمان ١٨٦٧ بين السلطان والخديوي يعني أن مصر لم تحقق على الاطلاق أية زيادة ذات مغزى في سيطرتها على شؤونها المالية[٢٠] .

كذلك ، فإن إنشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ كان يهدف إلى تقوية وضع الخديوي والطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة بالنسبة إلى رأس المال الأجنبي . وعلى حين أنه قد قيل بأن مجلس شورى النواب كان يعكس رغبة اسماعيل في أن تعتبر مصر واحدة من أمم الغرب « المتحضرة » ، فإن إقامة المجلس عام ١٨٦٦ ، وليس قبل ذلك خلال عهد الخديوي نفسه ، إنما يعطي ثقلاً أكبر للفرضية القائلة بأن الغرض الأساسي منه كان المساعدة على تخفيف مشكلات مصر المالية . فكان الخديوي يأمل في تقوية الثقة الائتمانية بمصر في كل من لندن وباريس ، من خلال نشر وهم التأييد الشعبي الواسع لنظامه . كما أن حقيقة أنه لم يكن مقرراً للمجلس أن ينعقد إلا شهرين فقط طوال العام ، إنما تدعم القول بأنه لم يكن مقصوداً أن يتولى سلطة حقيقية على الإطلاق. ولكن بدلاً من أن يصبح المجلس الهيئة المستكينة التي كان اسماعيل



يقصدها أصلاً ، فانه تحدى الخديوي في العديد من القضايا ، وخاصة سياسته المالية ، مما قوض النظام المصري بدرجة أكبر .

وبحلول أواخر الستينات من القرن التاسع عشر ، كانت المشكلات المالية لمصر تزداد حدة ، كما كانت الخيارات المتاحة أمام الدولة لمواجهة هذه المشكلات تختفي بسرعة . وفي عام ١٨٦٧ ، تدنت أسعار القطن إلى مستوى جديد عندما إنخفضت الواردات البريطانية من القطن المصري بصورة ملحوظة . وبدأ تخفيض قيمة العملة المصرية ، والتفاوت في أرقام الميزانية المصرية لعام ١٨٦٨ ، يقوضان الثقة الأجنبية في وضع مصر المالي . وكان إنشاء مجلس أصحاب السندات الأجانب عام ١٨٦٨ نذيراً بانشاء صندوق الدين عام ١٨٧٦ ، واحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢ . ورغم الارتفاع الذي حدث في أسعار القطن عامي ١٨٦٨ و ١٨٦٩ ، كانت الخزانة لا تزال واقعة تحت ضغط بالغ الشدة للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأمد . فالأموال التي كانت مصر مدينة بها إلى تركيا ، مقابل الحصول على سفينة مدرعة ، لم تكن متوافرة ، على حين أن فيضان النيل قد دمر ٢٤,٠٠٠ فداناً من أراضي المحاصيل عام ١٨٦٩ . ولم يسفر طبع كميات كبيرة من العملة الجديدة إلا عن المزيد في انخفاض قيمتها . ومع حالة اليأس التي أصابت اسماعيل ، بدأ يرهن محصوله من السكر[٢١] .

وفي عام ١٨٧٠ ، وجدت الحكومة المصرية نفسها تواجه مصروفات اضافية للري وقروض اسماعيل الخاصة ، والأموال الاحتياطية لقرض عام ١٨٦٢ ، والفائدة على قرض السكك الحديدية عام ١٨٦٦ ، وقرض عام ١٨٦٨ . وحاول اسماعيل الحصول على قرض إضافي عام ١٨٧٠ ، إلا أن السلطان العثماني أوقف ذلك ، موضحاً أن ما من قروض أخرى سيتم الحصول عليها دون موافقته . وفي عام ١٨٧١ ، إضطرت خزانة الدولة إلى اللجوء إلى مصادر محلية للحصول على الايرادات الضرورية ، بعد أن إنقطعت صلتها بالمصادر الخارجية لرأس المال . فاستحدثت ضريبة زراعية جديدة هي

ضريبة المقابلة ، التي كانت تقضي بمنح الحائز الذي يدفع ضريبة الأرض لست سنوات مقدماً حقوق ملكية كاملة للأرض التي في حيازته . وكان هذا القانون ، الذي أصبح إجبارياً عام ١٨٧٤ ، والذي تم الالتزام به في معظم أنحاء مصر ، يميل إلى إفادة كبار الملاك ، حيث كانوا وحدهم القادرين على توفير الأموال المطلوبة . ومع ذلك ، فإن قانون المقابلة لم يخفف كثيراً من المشكلات المالية لمصر .

ولم يكن رفض كثير من البنوك الأوروبية تقديم مزيد من القروض لمصر خلال أوائل السبعينات من القرن التاسع عشر يشير فحسب إلى نهاية عهد اسماعيل ، وإنما كان يشير أيضاً إلى تقلص هام في الهيمنة السياسية والاقتصادية للطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة . وأدت القروض الاضافية التي حصلت عليها تركيا في نفس الفترة إلى زيادة إلتزامات الجزية المفروضة على مصر . واضطر اسماعيل إلى أن يرهن نصيبه في عدد من الشركات المساهمة، وأن يسمح لمستشارين ماليين أجانب بأن يشرفوا على إدارة سداد القروض المعلقة . وفي عام ١٨٧٦ ، اضطر اسماعيل لقبول إنشاء صندوق الدين لمراقبة الايرادات المصرية ، بعد أن إتضح أن الحكومة المصرية كانت تتعاقد على قروض بفائدة تبلغ ٣٠ في المائة[٢٢] . وأدى المزيد من التدقيق في الشؤون المالية لمصر إلى إقامة المراقبة الثنائية ، التي كانت تتألف من مندوب بريطاني يراقب إيرادات الدولة ، ومندوب فرنسي يراقب مصروفاتها . وبعد عام ١٨٧٦ ، تدهورت بشكل سريع سيطرة اسماعيل على عملية إتخاذ القرار ؛ ثم خلع عن العرش عام ١٨٧٩ ، وحل محله ابنه توفيق ، وهو حاكم فاشل إتضح أنه خاضع تماماً للقوى الأوروبية .

وكان أحد الآثار الرئيسية لخضوع مصر المتزايد للسيطرة الامبريالية الأوروبية يتمثل في حدوث تحول في البنية الاجتماعية المصرية، وهو التحول الذي أسفر عن انتقال السلطة السياسية والاقتصادية بعيداً عن الأتراك ـ الشركس وفي إتجاه أعيان الريف، إلى جانب نشوء قطاع جديد من الأتراك ـ المصريين في الطبقة الحاكمة . وإلى حد ما ، كانت هذه العملية تتسم



بديناميكية داخلية خاصة بها ، بعيداً عن إندماج مصر في السوق العالمية . إن قضاء محمد علي على الصفوة السياسية المملوكية ، وإعتماده بدلاً من ذلك على الجنود الألبان الذين رافقوه إلى مصر ، وعلى العناصر المصرية الأصلية ، بالإضافة إلى سياسته في إبعاد كثير من الأتراك ـ الشركس إلى وظائف إدارية في الريف ، لم تقلل كلها من نفوذ الأتراك ـ الشركس فحسب ، بل أضعفت أيضاً التميز العرقي الحاد الذي كان قائماً بينهم وبين الأعيان الأصليين . كذلك ، فإن ميل الطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة للاندماج مع أعيان القرى قد نشأ أيضاً عن عجز الأتراك ـ الشركس عن تجديد أنفسهم خلال السبعين سنة الأولى من القرن التاسع عشر بإستجلاب عبيد شركس جدد من الخارج[٢٣] . إلا أن محمد علي ما كان ليشرك المصريين الأصليين في الجيش وجهاز الدولة لولا محاولته الطموحة للسيطرة على استخلاص الفائض الزراعي ، وحرمان رأس المال الأجنبي والسلطان العثماني من الوصول إلى السوق المصرية . وبمجرد أن بدأ القطن توسعه البالغ السرعة ، نشأت الحاجة لاجراء تغييرات كبيرة في نظام الري وشبكة المواصلات . ومع تصفية الباشا لمعظم المماليك ، ومع تقلص المصادر الجديدة من العبيد الشركس من الخارج ، إضطر خلفاء محمد علي للاعتماد على عناصر الأعيان لملء المناصب في بيروقراطية الدولة الآخذة في التوسع .

وعلى حين تفاقمت أوضاع كثير من الفلّاحين مع تقدم القرن التاسع عشر ، حيث صودرت أراضي الكثيرين ، فإن أوضاع أعيان الريف قد تحسنت بصورة مثيرة . فمع تمتع أعيان الريف بحقوق الحيازة لمساحات كبيرة من الأرض ، ومع قيامهم بالوظيفة الهامة في جباية الضرائب ، فضلاً عن المهام الادارية الأخرى ، فقد إرتفعوا من حيث المكانة الاجتماعية بما كان يتناسب بشكل مباشر مع توسع زراعة القطن . وتدريجياً ، تقاربت مكانة ومصالح كثير من عائلات أعيان الريف مع مكانة ومصالح أبناء الأتراك ـ الشركس الذين تم إبعادهم في عزب وأبعاديات للحيلولة دون تهديدهم لسيطرة محمد علي الاقتصادية والسياسية . وبدأ يتفكك ذلك التمييز الحاد الذي كان قائماً بين

الأتراك ـ الشركس وأعيان الريف ، والذي كان يقوم على الفروق العرقية والاختلافات في الوضع الاقتصادي . ومن المؤشرات على هذا التغير حلول اللغة العربية محل التركية ، كوسيلة للتخاطب داخل الحكومة . كما أدت عمليات المصاهرة بين عائلات الأعيان والعائلات التركية ـ الشركسية إلى ظهور شريحة تركية ـ مصرية داخل الطبقة الحاكمة ، وهي الشريحة التي كانت في طورها الأول عند خلع اسماعيل عام ١٨٧٩ . ولكي نجمل ما سبق ، نقول أن عملية الاندماج التي حدثت في المستويات العليا من البنية الاجتماعية المصرية قد نجمت عن عدد من العوامل : أولاً ، إرتباط العائلات التركية ـ الشركسية بأراض في الأقاليم خلال عهد محمد علي ؛ وثانياً ، تراكم رأس المال لدى العديد من عائلات أعيان الريف ، وإشراك أعداد متزايدة من السكان المصريين الأصليين في بيروقراطية الدولة وسلك الضباط ؛ وأخيراً ، عمليات المصاهرة بين عائلات الأعيان والعائلات التركية ـ الشركسية ، وهي العمليات التي سهلتها التغيرات التي طرأت على مكانة الأعيان الريفيين ، فضلاً عن الروابط الدينية المشتركة بين الفئتين .

إن السياسات الاقتصادية والسياسية لمحمد علي ، وتأثير رأس المال الأجنبي ـ وهو الشيء الأهم ـ قد شجعا الاندماج بين الطبقة التركية ـ الشركسية وطبقة أعيان الريف . كما أسفر ذلك أيضاً عن فقدان السلطة السياسية والادارية التي كانت تتمتع بها الصفوة السياسية الملتفة حول الخديوي ، وبالتالي فقدانها السيطرة على الفائض الزراعي . وكان ذلك واضحاً في قوانين تنظيم الملكية ، التي صدرت في أعوام ١٨٣٦ و ١٨٥٤ و ١٨٧١ ، والتي زادت من حقوق المالك الفرد على أرضه ، على حساب حقوق الدولة . وبحلول السبعينات من القرن التاسع عشر ، أصبحت الملكية وراثية ، ولم يعد بمقدور الدولة أن تنزع ملكية الملاك بصورة إعتباطية .

ولكي نفهم بعض هذه التطورات بشكل أفضل ، فإن من المفيد أن نتناول بالتحليل مكانة بعض عائلات ملاك الأراضي البارزين في القرن التاسع عشر ، وهي العائلات التي ساندت فيما بعد تأسيس بنك مصر . واستعراض



سجلات الأراضي يؤيد القول بأن كثيراً من العائلات، التي استثمرت أموالها بعد ذلك في الصناعة الوطنية ، كانت مستقرة بالفعل في حالة ميسورة خلال عهد محمد علي . إن إندماج مصر في السوق العالمية ، من خلال تغلغل رأس المال الأجنبي ، لم يخلق طبقات جديدة ، بل أعاد تشكيل العلاقات الطبقية القائمة . وهكذا ، فان البيانات المأخوذة من سجلات الأراضي تتفق مع الاطار النظري الذي يؤكد على التكامل بين التراث والحداثة ، وليس الإنفصال بينهما . فبدلاً من أن يقوم التصنيع المصري على جماعات اجتماعية من قبيل ما يسمى بالطبقة الوسطى الجديدة ، فانه قام بمساندة من طبقة كانت تمثل في القرن التاسع عشر حجر الزاوية للمجتمع التقليدي .

ونمط الاستمرارية والاستقرار الذي يتضح من البيانات ، وخاصة فيما يتعلق بأعيان الريف ، يتعارض مع الأفكار التي تدور حول تفسخ القرية المصرية خلال القرن التاسع عشر . وعلى حين قاسى الفلاحون صعوبات هائلة بشكل واضح ، فان الفلاحين المتوسطين أو أعيان الريف قد إستفادوا بصورة واسعة النطاق من التغيرات الاقتصادية التي حدثت . إلا أنه لا يبدو أنهم أضافوا كثيراً إلى ممتلكاتهم ، إلا بعد الاحتلال البريطاني ، عندما بدأ رأس المال الأجنبي في الاستثمار على نطاق واسع في إستصلاح الأراضي ، وعندما تم بيع أراضي الدولة لتصفية الديون الأجنبية. إن المقارنة بين ممتلكات العائلات التركية ـ الشركسية وعائلات أعيان الريف ، التي استثمرت بعد ذلك في الصناعة المصرية ، تبين أن ممتلكات الذوات ( الأتراك ـ الشركس ) كانت أكبر من ممتلكات الأعيان[٢٤] . وكان ذلك أحد العوامل التي أصابت بالبطء عملية الاندماج بين الطبقتين ، حتى زاد الأعيان من ممتلكاتهم بصورة كبيرة في أعقاب الحكم الاستعماري البريطاني .

كما أن المزيد من التمحيص في سجلات الأراضي يكشف أن القرية المصرية كانت منقسمة إلى أربعة أحياء أو أكثر ، يخضع كل منها لسلطة شيخ معين . وكان هذا الشيخ مسؤولاً عن جباية الضرائب ، وهو ما يتضح من

جدول رقم ١

ملكية عائلة الشريعي في سمالوط ومنقاطين بمديرية المنيا في الفترة ١٨٤٩/١٨٨١

| السنة | حجم الملكية (بالفدان) | عدد الملاك | صاحب الحصة | العمدة |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| سمالوط | | | | |
| ١٨٤٩ | ١,٠٩٣ | ٤ | | |
| ١٨٥٠ | ١,١٢٦ | ٥ | | |
| ١٨٥٣ | ١,١٣٣ | ٤ | محمد علي الشريعي* | |
| ١٨٥٤ | ١,٠٦٢ | ٤ | محمد علي الشريعي | |
| ١٨٥٧ | ١,١٣٢ | ٤ | محمد علي الشريعي | |
| ١٨٦٤ | ١,١٣٢ | ٤ | محمد علي الشريعي | |
| ١٨٦٦ | | | | ابراهيم افندي الشريعي |
| ١٨٦٨ | ١,٣٣١ | ٦ | محمد علي الشريعي | |
| ١٨٨١ | ١,١٠٦ | ٩ | | بديني الشريعي أفندي |
| منقاطين | | | | |
| ١٨٥٩ | ١٧٦ | ٢ | | |
| ١٨٦١ | ١٥٥ | ٢ | | |

* كانت حصة محمد الشريعي تعادل ٨٠ في المائة من إجمالي أراضي سمالوط ، أي ٣,٧١٤ فداناً من بين ٤,٦١٨ فداناً

ملحوظة : كان حسن الشريعي بك أول من حصل على لقب من أهل القرية ، عندما حصل على البكوية حوالى عام ١٨٥٣

المصدر: سجلات الأراضي لناحيتي سمالوط ومنقاطين للأعوام ١٨٤٩/١٨٨١ ؛ ومحمد صبحي خليل ، المجلد السادس ص ٦ و٢٠ و٤١



اللقب الملحق بإسمه : صاحب الحصّة[٢٥] . وفحص أنماط الحيازة داخل كل حصة ، أو وحدة ضريبية ، لا يكشف إلا عن تغير قليل نسبياً في أنماط الملكية ، سواء فيما يقل عن خمسة أفدنة أو فيما يتراوح بين خمسة وبين خمسين فداناً[٢٦] . وبطبيعة الحال ، فان معيار إختيار عائلات أعيان الريف كان يقوم على مساندتهم لبنك مصر ومجموعة شركاته . ومع استخدام العديد من المصادر ، كان من الممكن تحديد القرية التي نشأت فيها تلك العائلات أصلاً ، ثم المضي بعد ذلك لتحديد موقعها في سجلات الأراضي . ولم يقتصر الأمر على أن أعضاء هذه العائلات كانوا بشكل ثابت مسجلين كمشايخ ومسؤولين عن جباية الضرائب ، بل أنهم أيضاً كثيراً ما كانوا يسيطرون على أكبر الوحدات الضريبية في قراهم . وعادة ما كان عمدة القرية من هذه العائلات ؛ كما كان أعضاؤها أول من يحصلون على ألقاب أفندي أو بك أو أغا في تلك القرى . وباختصار ، فان هذه العائلات كانت في أغلب الأحوال تحتل مركز الصدارة في قراها .

وكانت الملكية شرطاً أساسياً للصعود السياسي على المستوى الوطني ؛ وهو ما يتضح من عائلة الشريعي ، من قرى سمالوط ومنقاطين في مديرية المنيا وبني مزار في مصر العليا ( صعيد مصر )[٢٧] . وكان الشيخ علي الشريعي عضواً في المجلس العالي ، الذي شكله محمد علي ، فيما بين عامي ١٨٢٨ و ١٨٣٦ . وكانت عائلة الشريعي تمتلك أكثر من ١,٠٠٠ فدان في سمالوط ، وهو ما كان يتجاوز ربع أراضي القرية كلها . وفي منقاطين ، التي ربما نشأت فيها العائلة أصلاً ، فانها كانت تمتلك أراضٍ أقل بكثير ، وإن كانت لا تقل من حيث الأهمية عن حيازاتها في سمالوط . ولما كان قد تم منح كثير من الملتزمين أراض في مصر العليا ، فان من الممكن أن تكون عائلة الشريعي جزءاً من هذه الجماعة أصلاً . إلا أن تسجيلهم كمشايخ من منقاطين يشير إلى أصول ريفية ، كشيء يختلف عن المماليك المتركزين في الحضر أو رجال الدين أو التجار ممن حصلوا على أراض في الريف خلال عهد محمد علي . وربما زاد الباشا من ممتلكات العائلة في مديرية المنيا ، في مقابل خدمات أدوها له . ومن

غير الممكن التأكد من هذه الفرضية ، حيث أن أقدم سجلات الأراضي في مدينة المنيا لا ترجع إلى أبعد من العام ١٨٣٩ ، والعام ١٨٤٩ في سمالوط . ومع ذلك ، فإن ما من أحد من العائلات الأخرى التي سندرسها فيما يلي كان من بين أعضاء المجلس العالي الذي شكله محمد علي ، وهو ما كان على الأرجح نتيجة لصغر حيازاتهم بالنسبة لطبقة الأتراك ـ الشركس ولعائلة الشريعي . وحقيقة أنه باستثناء عائلة الشريعي ، فإن كل العائلات الأخرى التي تناولها البحث كانت تمتلك أقل كثيراً من حيازات العائلات التركية ـ الشركسية ، إنما تؤيد القول بأنه لم يكن ممكناً لعائلات أعيان الريف أن تنجح ، قبل الاحتلال البريطاني ، في تحدي الصفوة السياسية الحاكمة من الأتراك ـ الشركس ، رغم تزايد السلطة الاقتصادية والسياسية ( المحلية ) للأعيان .

وللوهلة الأولى ، فإن عائلة عبد الرازق المعروفة في أبو جرج ( جرجا ) في مديرية المينا لم تكن تملك فيما يبدو سوى القليل جداً من الأرض في قريتها الأصلية . ففي أول تسجيل متاح عام ١٨٤٦ ، نجد شخصاً يدعى هريدي عبد الرازق ، مسجلاً على أنه يمتلك ١٨ فداناً . ولكننا نجد في **حصته** ، التي تتألف من **٥٣** فداناً ، أربعة آخرين من أعضاء العائلة مسجلين على أنهم يدفعون **المال** ( الضرائب ) ، ولكن ليس على أنهم يمتلكون أرضاً . ويمكن تفسير ذلك بحقيقتين . الأولى ، أن عائلة عبد الرازق كانت تمثل خطاً ممتداً من رجال الدين البارزين [٢٨] . والثانية ، أن أولئك الذين كانوا يعملون في أرضهم هم فقط الذين كانت تسجل اسماؤهم بجوار **الحوض** الوارد في السجلات . ولذلك ، يبدو أن معظم أعضاء عائلة عبد الرازق كانوا من الملاك الغائبين ، بسبب وضعهم كرجال دين مستقرين في المراكز الحضرية . وكان احمد أفندي عبد الرازق ، وهو واحد من أكثر أعضاء العائلة تمتعاً بالاحترام ، من الاستثناءات الملحوظة لهذا النمط . فخلال الخمسينات من القرن التاسع عشر ، ساعد الخديوي سعيد في قمع فتنة قام بها البدو في مصر العليا ، وكوفيء على ذلك بمنحه أرضاً في مديرية المنيا على ما يبدو . أما السبب الذي



جدول رقم ٢

**ملكية عائلتي خليفه ـ مرزوق ـ أحمد ـ اسماعيل والطويل من بني أحمد بمديرية المنيا في الفترة ١٨٤٣/ ١٨٧٩**

| السنة | حجم الملكية (بالفدان) | | | عدد الملاك | صاحب الحصة | العمدة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | خليفة مرزوق | احمد ـ اسماعيل | الطويل | | | |
| ١٨٤٣ | ٦٦ + | ١٠٨ + | - | =١٧٤ | ٦ | | |
| ١٨٤٨ | ٢٣٨ + | ١٢٥ + | ٣٠ | =٣٩٣ | ٨ | حليفة مرزوق؛ | |
| ١٨٥٨ | ١٩٨ + | ١٠٩ + | ٢٠ | =٣٢٧ | ٧ | اسماعيل أحمد | |
| ١٨٦٣ | ١٣٦ + | ١٣٢ + | ٧٦ | =٣٤٤ | ٨ | اسماعيل أحمد | |
| ١٨٦٩ | ٢٠١ + | ١٠٢ + | ٢١ | =٣٢٤ | ١٠ | اسماعيل أحمد | الشيخ اسماعيل أحمد |
| ١٨٧٩ | ١٣٢ + | ٥٣ + | ٩ | =١٩٤ | ٩ | أسماعيل أحمد | حليفة افندي مرزوق |

ملحوظة : إن التفاوت بين أرقام عام ١٨٧٩ ، وهي منخفضة ، وأرقام الأعوام السابقة ، يمكن تفسيره بخفض الزمام ( الولاية الادارية ) للقرية من ٢,١٨٩ فداناً إلى ١,٢٥١ فداناً . ويبدو أن جزءاً من الأراضي التي كانت تملكها عائلة حليفة ـ مرزوق قد نقل إلى قرية أخرى .

المصدر : سجلات الأراضي لناحية بني أحمد بمديرية المنيا للأعوام ١٨٧٩/١٨٤٣ ، ومحمد صبحي خليل ، المجلد السادس ص ٦ و٢٠ و٢٦ .

جدول رقم ٣

**ملكية عائلة الوكيل في سمخراط بمديرية البحيرة في الفترة ١٨٥٦/ ١٨٨١**

| السنة | حجم الملكية (بالفدان) | عدد الملاك | صاحب الحصة* | العمدة |
|---|---|---|---|---|
| ١٨٥٦ | ٢٥٨ | ٣ | محمد حسن الوكيل | الشيخ محمد الوكيل |
| ١٨٦٦ | | | | |
| ١٨٧٥ | ٦٩٢ | ٨ | يوسف الوكيل/ابراهيم الوكيل | |
| ١٨٨١ | ٦٤٩ | ١٤ | يوسف الوكيل/أحمد أفندي الوكيل | |

* رغم أنه لم تكن هناك حصص مسجلة عام ١٨٨١ ، فان اسم احمد أفندي الوكيل يرد تحت بند « جمع المال » ، أي جباية الضرائب ، بينما لا يرد اسمه على أنه يمتلك أية أراضي لنفسه .

المصدر : سجلات الأراضي لناحية سمخراط بمديرية البحيرة للأعوام ١٨٥٦/١٨٨١ ؛ ومحمد صبحي خليل ، المجلد السادس ، ص ٢٤ .

جدول رقم ٤

**ملكية عائلة الخطيب في قحافه بمديرية الغربية في الفترة ١٨١٢/ ١٨٥٨**

| السنة | حجم الملكية (بالفدان) | عدد الملاك | صاحب الحصة | العمدة |
|---|---|---|---|---|
| ١٨١٢ | ٣٠ | ٥ | | |
| ١٨٥٨ | ٩٥ | ٧ | | |

المصدر : سجلات الأراضي لناحية قحافه بمديرية الغربية للأعوام ١٨١٢/١٨٥٨ .

جدول رقم ٥

**ملكية عائلة الجزار في شبين الكوم بمديرية المنوفية في عام ١٨٤٨**

| السنة | حجم الملكية (بالفدان) | عدد الملاك | صاحب الحصة | العمدة |
|---|---|---|---|---|
| ١٨٤٨ | ١٦٣ | ٦ | الريس حسن الجزار | |

المصدر : سجلات الأراضي لشبين الكوم بمديرية المنوفية لعام ١٨٤٨ .



جعله يعمل في أرضه بالفعل ، « إلا من أن يصبح مالكاً غائباً ، فكان يرجع إلى صعوبات لاحقة مع الخديوي الذي أجبره على مغادرة القاهرة(٢٩) . ورغم مكانة عائلة عبد الرازق كرجال دين ، فانهم لم يمتلكوا سوى قدر محدود للغاية من الأرض وحتى عندما إحتل حسن عبد الرازق موقعاً مرموقاً في مجلس شورى النواب خلال السبعينات من القرن التاسع عشر ، فانه لم يكن بمقدور العائلة أن تقارن نفسها بالعائلات التركية ـ الشركسية من حيث السلطة الاقتصادية والسياسية .

وكانت عائلة ثالثة من عائلات الأعيان التي ساندت بنك مصر بشكل نشط ، تتألف من ثلاثة أقسام . ورغم أنه من المتعذر معرفة ما إذا كانت الأقسام الثلاثة قد إرتبطت عن طريق المصاهرة خلال أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر ، فانهم كانوا يعيشون داخل نفس **الحصة** ، أو الوحدة الضريبية . ورغم بعض الاختلافات في سجلات الأراضي لقرية بني أحمد بمديرية المنيا ، فإن أقسام خليفة ـ مرزوق واسماعيل ـ أحمد والطويل من « العائلة » لم تظهر كثيراً من التغير في حيازاتها فيما بين عامي ١٨٤٦ و١٨٨١ . ومثلما هو الحال مع عائلتي الشريعي وعبد الرازق ، فإن المكانة المتميزة للعائلة كانت واضحة من أنها كانت تسيطر على أكبر مساحة من الأراضي التي تدفع عنها ضرائب ( خليفة ـ مرزوق ) ، كما كان من بين أعضائها إثنان من عمد القرى ( اسماعيل أحمد وخليفة مرزوق ) ، وهما اللذان صارا فيما بعد من أعضاء **مجلس شوى النواب** . واكتسبت هذه العائلة قوة بوجه خاص عندما صاهرت عائلة سلطان ، وهي واحدة من أغنى وأقوى العائلات في مصر في العقد الأخير من القرن التاسع عشر .

أما عائلة الوكيل ، في سمخراط بمديرية البحيرة غربي الدلتا ، فهي نموذج لعائلة أخرى كانت من بين أقوى العناصر في القرية ، سياسياً وإقتصادياً . فأول مساحتين من الأراضي ذات الضرائب وردتا في سجلات الأراضي للقرية ، كانتا ضمن حيازة عائلة الوكيل : وكذلك كان منصب **العمدة** .

وكانت عائلة البركل تمتلك ٣٤ فداناً أي الثلث من إجمالي الأراضي في سجلات عام ١٨٤٧ (وهو أول عام ثبتت فيه سجلات للأراضي) ، و٢٠٣٫٧ في ثلاثة مرة عام ١٨٥٧ ، و٤٣٫٢٢ في الثلث تقريباً عام ١٨٨١ . وعلى حين أن عائلة البركل قد زادت من مساحة الأراضي التي تمتلكها فيما بين عامي ١٨٤٦ و١٨٨١ ، فقد كانت هذه الزيادة قد قابلتها الزيادة في عدد أعضاء العائلة المسجلين . كذلك فإن عدد الرجال قد نما بالنسبة إلى ملكية تحت الملكيات ، وهي الظاهرة التي تشير هذه الأراضي . ويشير هذا التكافؤ من عائلات كبار ملاك الأراضي في أوائل القرن العشرين ، بأنها كانت قد تأثرت من التطور خلال الثلاثين عاماً الأولى من الاحتلال الاستعماري على الأراضي الجديدة واستصلاح الأراضي .

أما عائلة الخطيب من شعلة مديرية الغربية في وسط الدلتا ، فيبدو أنها العائلة الوحيدة التي أمكن العثور على بيانات عنها قبل تطبيق نظام الاحتكار التي توجد محمد علي . وقد أظهرت عائلة الخطيب زيادة صغيرة نسبياً في ملكياتها فيما بين عامي ١٨٤٢ و١٨٥٨ . وخلافاً للعائلات الأخرى التي لم تكن أوراقها لا يمتلكوا سوى مساحات صغيرة جداً من بداية البحث ، فإن عائلة الخطيب بالأهمية من حيث أنها تدعم الفكرة القائلة بالأرض . وتتسم عائلة الخطيب ، أكثر من غيرها ، بأهمية كبيرة الاستمرارية في البنية الاجتماعية الريفية المصرية . وكانت قوتها تنبع أساساً من علاقتها بسلطة الشيوخ المحلي أو القبلي . وكانت عائلة الشناوي القوية في مديرية الغربية (والتي كان أحد أفرادها عضواً في المجلس العالي لمحمد علي) ، والتي كان آل الخطيب يعملون كوكلاء لها .

أما عائلة الجزار في شبين الكوم بمديرية المنوفية ، فإنها تمثل واحدة من أبرز العائلات في بنك مصر ، من حيث الاستثمار والإدارة على حد سواء . والمقصد الذي يبرز اسم أبرز أعضائها ، الرئيس حسن الجزار ، يشير إلى التوجه المصري ، وربما الصناعي ، للعائلة . وعلى حين أنه من المحتمل أن تكون عائلة الجزار قد اشتركت بشكل نشط في زراعة الأرض في القرى المحيطة شبين الكوم (عاصمة المنوفية) ، فإنه لم يكن من الممكن أن نحدد ما إذا كان الأمر



كذلك حقاً . ولكن من المؤكد أن آل الجزار أصبحوا من أبرز أصحاب المزارع بحلول القرن العشرين . وعلى أي حال ، فإن سجلات الأراضي تشير مرة أخرى إلى عائلة كانت مستقرة في حالة ميسورة في البنية الاجتماعية الريفية . ويتأكد ذلك من تعيين محمد علي لأحد أعضاء العائلة ، وهو حسن (أبو طالب) الجزار مديراً لمدرسة شبين الكوم الأولية ، التي أنشأها الباشا عام ١٨٣٧[٣٥] .

وكانت عائلة شعراوي في مديرية المنيا من أقوى عائلات الأعيان التي انتشرت في مجموعة شركات بنك مصر . ورغم أن علي شعراوي كان عمدة قرية الظاهرة ، فإن سجلات القرية لم تخصص سوى اثنين فقط من أعضاء العائلة مسجلين على أنهما يمتلكان أرضاً في القرية ، خلال أعوام ١٨٤٨ و ١٨٥٣ و ١٨٨١ . وهذه الأرقام تعطي إنطباعاً خاطئاً عن قوة العائلة ككل . ومن المرجح للغاية أن العائلة كانت تمتلك كثيراً من الأرض في المنطقة المحيطة ، كما يتضح من إنشاء قرية منفصلة هي عزبة بني محمد شعراوي ، التي كانت في أول الأمر جزءاً من الظاهرة عام ١٨٧٠ ، ثم أصبحت وحدة إدارية منفصلة عام ١٨٨١ . ووفقاً لما جاء بالقاموس الجغرافي للبلاد المصرية ، فإن هذه القرية سميت باسم الشيخ شعراوي ، والد علي شعراوي باشا ، وأحد كبار أعيان مديرية المنيا[٣٦] . وحقيقة أننا وجدنا اسم حسن شعراوي فقط في السجلات ، وليس الشيخ محمد عميد العائلة ، تبين دون شك أنه كانت هناك ملكيات أخرى لأعضاء آخرين في العائلة في قرية الظاهرة[٣٧] .

وربما كانت العائلات الوحيدة التي ساهمت بنك مصر ، وكانت تعتبر عائلات «جديدة» بكل معنى الكلمة هي عائلات البدو في مصر العليا ، مثل عائلة لملوم السعدني المصري في منطقة مديرية المنيا ، وعائلة الباسل بواحة الفيوم . ولم تكن عائلة لملوم السعدني المصري تمتلك فيما يبدو أية مساحة كبيرة من الأرض قبل أوائل القرن العشرين ، إذ لم تكن تمتلك سوى بضعة أحواض صغيرة في منطقة في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وعلى حين ترد أسماء

جدول رقم ٦

## ملكية عائلة شعراوي في المطاهرة بمديرية المنيا في الفترة ١٨٤٨/ ١٨٨١

| السنة | حجم الملكية (بالفدان) | عدد الملاك | صاحب الحصة | العمدة |
|---|---|---|---|---|
| ١٨٤٨ | ٨٤ | ١ | | |
| ١٨٥٣ | ١١٤ | ٢ | | |
| ١٨٦٢ | (غير مسجل) | | | |
| ١٨٦٨ | (غير مسجل) | | | |
| ١٨٨١* | ١٤٣ | ٢ | | حسن آغا شعراوي |

* تتألف من ٦٤ فداناً ملك حسن شعراوي في المطاهرة ، بالاضافة إلى ٧١ فداناً ملك نفس الشخص وثمانية افدنة ملك ابراهيم شعراوي في ناحية بني محمد شعراوي

**ملحوظة** : قد يكون من الممكن تفسير عدم تسجيل بيانات لعائلة شعراوي ، في عامي ١٨٦٢ و١٨٦٨ ، بالتغييرات التي وقعت في حدود القرية ، حيث إرتفعت مساحتها من ٧٥٠ فداناً عام ١٨٤٨ إلى ١,١٧٧ فداناً عام ١٨٦٨ ، ثم عادت وإنخفضت إلى ٩٧٣ فداناً عام ١٨٨١ .

المصدر : سجلات الأراضي لناحية المطاهرة للأعوام ١٨٤٨/١٨٨١ ، وناحية نزلة بني محمد شعراوي لعام ١٨٨١ ؛ ومحمد صبحي خليل، المجلد ٦ ، ص ٢١ .



اعضاء من عائلة الباسل في سجلات أراضي قرية نطون بمديرية المنيا في عامي ١٨٥٠ و ١٨٥٧ ، فإن أراضيها لم تكن تتألف إلا من قطعتين تبلغ مساحتهما فدانين وأربعة أفدنة على التوالي . ومع ذلك ، فإن هاتين العائلتين كانتا تنحدران من قبائل أعيان البدو ، التي كانت تهدد مصر العليا في فترات متعددة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر . وكان كثير من هذه القبائل من بدو برقة ( في ليبيا ) ، ممن وصلوا مصر خلال القرن الثامن عشر ، وتوطنوا في مديريات الفيوم وبني سويف والمنيا . ولم يستقروا ويبدأوا زراعة الأرض إلا في عهد الخديوي سعيد[٣٣] .

وعلى حين تتضح من التحليل السابق قوة أعيان الريف في الأقاليم ، فان من الأهمية أيضاً أن ندرك درجة الوعي الطبقي التي تطورت داخل هذه الشريحة الاجتماعية مع تقدم القرن التاسع عشر . وكان التوسع في زراعة القطن الطويل التيلة هو العامل المحوري في هذه العملية . فلم يخلق القطن فقط تبادلاً في المصالح بين عائلات مختلف أنحاء مصر ، التي كانت تزرع من قبل طائفة متنوعة من محاصيل الإعاشة ، بل أنه ربط أيضاً في آخر الأمر مصالح الجماعات التي كانت متعارضة حتى ذلك الوقت ، مثل البدو والأعيان المحليين . كذلك ، فإن الارتفاع في أسعار الأراضي ، الذي واكب انتشار زراعة القطن، جعل عائلات تجار الريف تحول جانباً كبيراً من رأسمالها إلى أراض[٣٤] . وفي المناطق التي حال فيها الافتقار إلى مياه ري كافية دون زراعة القطن ، كما في مديرية أسيوط في مصر العليا والتي كانت تنتج الحبوب ، فإن عائلات الأعيان لم تطور درجة مماثلة من الهوية الطبقية ، حتى أوائل القرن العشرين عندما إمتد الري الدائم إلى مصر العليا وبدأت زراعة القطن هناك .

وأتاح إنشاء مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦ وجود بؤرة من المؤسسات للتعبير عن المصالح الطبقية لأعيان الريف . ويبين استعراض لأعضاء المجلس أن ثمانية وخمسين من بين المندوبين الريفيين البالغ عددهم ٧٠ مندوباً ( ٨٣ في المائة) كانوا مسجلين على أنهم **عمد**. أما المندوبون الأثنا عشر الباقون،

فكانوا كلهم تقريباً ينتمون إلى عائلات أعيان معروفة في مناطقهم ، مثل أحمد أفندي أباظة[٣٥] . وسمح الازدهار الذي أحدثه القطن لرؤساء عائلات أعيان الريف ، وللأعضاء الأكثر بروزاً فيها ، بالاستقرار في عواصم الأقاليم ، أو في القاهرة أو الاسكندرية ، وهو ما كان أكثر شيوعاً . وهكذا ، كان ممكناً لهذه العائلات أن تتفاعل مع بعضها البعض ، ومع أعضاء الطبقات التركية ـ الشركسية ، الذين كانوا يعيشون بشكل كامل تقريباً في المراكز الحضرية . وتتضح أهمية التفاعل بين أعيان الريف وبعضهم البعض في تشكل مجموعات سياسية فضفاضة ، مثل صالون حسن عبد الرازق في القاهرة ، حيث أمكن تبلور المعارضة لسياسات الخديوي وبلاطه[٣٦] .

وعلى حين أن أساس معارضة الأعيان كان يتمثل في مصالحهم المشتركة المتصلة بالقطن ، فإنه سيكون من قبيل الخطأ أن ننظر إلى استيائهم من الزاوية الاقتصادية المحضة . فقد كان جانباً من معارضتهم للصفوة السياسية المحيطة بالخديوي يعكس إحساساً بالتفاوت في المكانة ، حيث كان الأعيان يشعرون بأنه ، مع قوتهم الاقتصادية، فإنه يجب أن يكون لهم صوت أكبر في عملية إتخاذ القرار على المستوى القومي . وكانت أهمية التفاعل بين أعيان الريف والطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة تتمثل في خلق شريحة تركية ـ مصرية . وساعد الاندماج بين الأتراك ـ الشركس وأعيان الريف على تقوية البورجوازية الريفية الناشئة في مصر، حيث اصبح الوعي الطبقي يتواجد في طبقة اجتماعية أكثر قوة . وأخيراً ، فقد إزداد الوعي قوة من خلال تعيين كثير من أعيان الريف في مواقع في البيروقراطية الحكومية ، وخاصة في الريف مثل مناصب مديري المديريات ومفتشي الري[٣٧] . وأدت هذه المناصب ، التي كانت عادة ما تتضمن العديد من التنقلات ، إلى إرسال كثير من الأعيان إلى عدد من المديريات ، حيث كان بمقدورهم مناقشة المشكلات المشتركة مع الأعضاء الآخرين في طبقتهم . وبالطبع ، فإن توسع البيروقراطية الحكومية كان نتيجة مباشرة لاضفاء الطابع التجاري ( تتجير ) على الإقتصاد ، حيث كان القطن



يتطلب تطوير شبكة للري ، فضلاً عن غير ذلك من قطاعات البنية الأساسية المصرية .

وبإختصار ، فإن إندماج مصر في السوق العالمية خلال القرن الثامن عشر كان يمثل بداية تغيرات هامة في البنية الإجتماعية المصرية . وخلال القرن التاسع عشر ، زادت سرعة تغلغل رأس المال الأجنبي ، الذي تم في جانب منه بواسطة الامبراطورية العثمانية ، بسبب إضفاء الطابع التجاري على الإقتصاد المصري من جراء التوسع في زراعة القطن الطويل التيلة . وكان التخلخل الاقتصادي الناجم عن سياسات محمد علي ، والحاجة لتطوير البنية الأساسية المصرية بما يسمح بمزيد من التوسع في القطن ، من العوامل الفعالة في تراكم دين عام هائل . وأدت الأزمة المالية التي واجهت الطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة الى تحول السلطة الاقتصادية والسياسية بعيداً عن الأتراك ـ الشركس ، في اتجاه شريحة أعيان الريف . وأتاح قيام الأعيان بزراعة القطن نشوء مجموعة مشتركة من المصالح المادية ، التي أمكن أن يتطور منها وعي بأنفسهم كطبقة . وكان من العوامل التي شجعت على تطور وعي طبقي لدى الأعيان تعرضهم للضرائب الباهظة بشكل متزايد ، ونزوحهم إلى المناطق الحضرية ، ومشاركتهم في الحياة السياسية على المستوى الوطني ، والاتجاه العام نحو إشراك أعداد أكبر وأكبر من المصريين الوطنيين في بيروقراطية الدولة والقوات المسلحة .

## هوامش الفصل الثاني

(١) كما يشير برنار لويس ، فان « التأثير المالي الذي أحدثه هذا التدفق المفاجىء للفضة الرخيصة والوفيرة من الغرب إلى تركيا كان فورياً ومسبباً لكارثة . وأحدث خفض القيمة . . . أزمة مالية مستمرة ، كان لها عواقب اجتماعية واقتصادية بعيدة الأثر . ومع انخفاض سعر الفضة ، إرتفع سعر الذهب . واصبحت المواد الخام التركية رخيصة جداً بالنسبة للتجار الأوروبيين ، وتم تصديرها بكميات هائلة ـ بما في ذلك الغلال التي كان محظوراً تصديرها . وبدأت الصناعات المحلية تتدهور ، واتسع استيراد المصنوعات الأوروبية . وأدت الضغوط المالية والتخلخل الاقتصادي ، =

اللذان تفاقما من جراء إتساع عمليات المضاربة والربا ، إلى نكبة وإنهيار قطاعات واسعة من السكان » .

أنظر :

Bernard Lewis : *The Emergence of Modern Turkey* ( London : Oxford University Press, 1961 ), p. 29.

(٢) Ralph Davis : « *English Imports from the Middle East, 1580 — 1780* », in M. A. Cook ( ed. ): *Studies in the Economic History of the Middle East* ( London : Oxford University Press, 1970 ), pp. 194 — 196.

(٣) للإطلاع على مناقشة لهذه العملية ، انظر :

Arghiri Emmanuel : *Unequal Exchange* ( New York : Monthly Review Press, 1972 ).

(٤) Lewis, pp. 32 — 33.

(٥) Stanford Shaw : « *Landholding and Land — tax in Ottoman Egypt* », in P. M. Holt (ed.) *Political and Social Change in Modern Egypt* ( London : Oxford University Press, 1968 ), p. 102.

(٦) Peter Gran : *Islamic Roots of Capitalism : Egypt, 1760 — 1840* ( Austin, Texas University of Texas Press, 1979 ), pp. 17 — 19.

(٧) *Ibid.*, pp. 9 — 10, 26 — 27 and chapters 2 and 3, pp. 35 — 75.

(٨) إن القول بأن منطقة ما من مناطق العالم غير الغربي كانت استراتيجية بالنسبة لبريطانيا العظمى أو فرنسا ، إنما يثير سؤالاً حول : استراتيجية لأية غاية ؟ وفي آخر الأمر ، لا بد وأن تكون الإجابة أنها كانت فقط استراتيجية بالنسبة لغايات اقتصادية أوسع .

(٩) علي الجريتلي : تاريخ الصناعة في مصر ( القاهرة - مطبعة دار المعارف ١٩٥٢ ) ، ص ٧٠/٧١ و٧٧ .

(١٠) أنظر : Gran, p. 114 . وبطبيعة الحال ، فانه ينبغي ألا نبالغ في تقدير التناقضات بين العناصر الريفية والحضرية للطبقة المتوسطة ، حيث غالباً ما كانت هذه العناصر ترتبط بروابط القربى .

(١١) محمد صبحي خليل : تاريخ الحياة النيابية في مصر - المجلد ٦ - ص ١٤/١٢ . وكان من بين هذه العائلات ، عائلات الشريعي وفوده وأباظة والمشاوي والشواربي ، إذا ما ذكرنا قلة منها فحسب .

(١٢) Abdel — Maksud Hamza : *The Public Debt of Egypt, 1854 — 1876* ( Cairo : Government Press, 1944 ), pp. 6 — 7.

(١٣) *Ibid.*, pp. 26 — 28

(١٤) *Ibid.*, p. 40.

(١٥) *Ibid.*, p. 51.



(١٦) E. R. J. Owen : *Cotton and the Egyptian Economy* ( London : Oxford University Press, 1969 ), p. 161 ; Patrick O'Brien : « *The Long — Term Growth of Agricultural Production in Egypt : 1821 — 1962* », in Holt ( ed. ), p. 179.

(١٧) راشد البراوي ومحمد عليش : التطور الاقتصادي في مصر في العصر الحديث ( القاهرة - دار النهضة المصرية - ١٩٥٤ ) ، ص ٩٩ .

(١٨) Jean Mazuel : *Le Sucre en Egypte* ( Cairo : E and R. Schindler, 1937 ) p. 34.

(١٩) والبرواي وعليش، ص ١٠١ , Owen, *Cotton*, pp. 154 — 155.

(٢٠) Hamza, pp. 102, 170.

(٢١) *Ibid.*, pp. 265 — 268.

(٢٢) David Landes : *Bankers and Pashas* ( Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1958 ), p. 317.

(٢٣) Ibrahim Abu — Lughod : « *The Transformation of the Egyptian Elite : Prelude to the 'Urabi Revolt* », *The Middle East Journal 12* ( Summer 1967 ), p. 329.

(٢٤) للإطلاع على إحصائيات عن حجم مزارع العائلات التركية - الشركسية البارزة ، انظر :

Alexander Scholch : *Agypten den Agyptern ! — Die Politische und Gesellschaftliche Krise der Jahre 1878 — 1882 in Agypten* ( Freiburg : Atlantis Verlag, 1972 ), p. 38.

(٢٥) لم يشذ عن هذا النمط أي من القرى التي استعرضناها ، باستثناء قرية واحدة شرقي دلتا النيل ( ميت أبو علي ) ، حيث ورد أسم بيروقراطي تركي - شركسي ، هو رفعت بهجت بك ( مفتش هندسة المغربية والمنوفية ) ، كمسؤول عن جباية الضرائب .

(٢٦) إن القول بالاستقرار النسبي في أنماط ملكية الأراضي ، في القرى التي استعرضناها ، لا يعني ضمناً أن صغار الملاك لم يصادفوا صعوبات . فقد عانى الفلاحون من نظام السخرة ( قبل الاحتلال البريطاني ) ، ومن شيوع المرابين كمصادر للقروض ، ومن زيادة الضرائب ، ومن استيلاء الدولة وكبار الملاك على الأراضي . وللإطلاع على تحليل تفصيلي لمحنة احدى عائلات صغار الملاك ، انظر مناقشة لحالة عائلة محمد طلعت حرب في الفصل الرابع .

(٢٧) إختصر بعد ذلك أسم مديرية المنيا وبني مزار إلى مديرية المنيا فقط .

(٢٨) كانت عائلة عبد الرازق تضم رجال دين بارزين منذ أوائل القرن الثامن عشر ، وربما قبل ذلك . أنظر : علي عبد الرازق : من آثار مصطفى عبد الرازق ( القاهرة - دار المعارف - ١٩٥٧ ) ، ص ٥/٦ .

(٢٩) نفس المرجع السابق - ص ١٠/٨ .

(٣٠) Yacub Artin : *L'Instruction publique en Egypte* ( Paris : Ernest Leroux, 1890 ), p. 178.

وللإطلاع على وصف أوسع لمكانة عائلة الجزار بين الأعيان ، أنظر : علي مبارك : الخطط التوفيقية

( القاهرة ـ المطبعة الأميرية ـ ١٨٨٧/١٨٨٩ ) ، المجلد ١٢ ، ص ١٤٨ ، حيث يصف علي

أفندي الجزار على أنه عمدة ، ومساعد مدير مديرية المنوفية سابقاً ، وعضو سابق في مجلس شورى

النواب ، وأبرز أعضاء آل الجزار في شبين الكوم .

(٣١) القاموس الجغرافي للبلاد المصرية ـ اعداد : محمد رمزي ( القاهرة ـ مطبعة دار الكتب ـ

١٩٦٠ ) ، المجلد ٢ ـ الجزء ٣ ـ ص ١٨٣/١٨٤ .

(٣٢) ينبغي أن نلاحظ أنه مما لا شك فيه أن البيانات الواردة هنا تنطوي ، بوجه عام ، على تقدير

متواضع لإجمالي ممتلكات هذه العائلات التي تعرضت لها الدراسة .

(٣٣) Gabriel Baer : *A History of Landownership in Modern Egypt* ( London : Oxford University Press, 1962 ). pp. 59 — 60.

(٣٤) كان ذلك هو الحال ، مثلاً ، مع عائلة خشبه في مركز اسيوط وبلدة بني قرة في مديرية اسيوط .

(٣٥) محمد صبحي خليل ، المجلد ٦ ، ص ١٧/٢١ .

(٣٦) مقال كتبه علي عبد الرازق في صحيفة **السياسة الاسبوعية** ، بتاريخ ١٥ ديسمبر/كانون الأول

١٩٢٧ ، كذلك ، نجد وصفاً وافياً لمعارضة سياسات الخديوي في : عبد الرحمن الرافعي : **عصر**

**اسماعيل** ( القاهرة ـ مطبعة النهضة ـ ١٩٣٢ ) وكمثال على ذلك ، أنظر الانتقاد الذي وجهه

ابراهيم افندي الشريعي لسياسة الضرائب الحكومية في **مجلس شورى النواب** ، في : الرافعي ـ

المجلد ٢ ـ ص ١٠٩ . وكان من الواضح أن الأعيان كانوا يشعرون بأن الضرائب المفروضة عليهم

باهظة للغاية . ففي قرية واحدة من القرى تعرضت لها تحليلات الدراسة ، وهي المطاهرة ،

ارتفعت الضرائب بنسبة ٣٢٥ في المئة فيما بين عامي ١٨٤٨ و١٨٨١ .

(٣٧) أمين سامي : **تقويم النيل** ( القاهرة ـ مطبعة دار الكتب ـ ١٩٣٦ ) ، مثلما ورد لدى :

Abu- Lughod, p. 335, n. 23 ، كذلك فان ملفات **الخدمة والمعاشات** بدار المحفوظات العامة

في مصر تشكل مصدراً هاماً آخر يسجل على نحو تفصيلي تأثير توسع البنية الأساسية الحكومية

على وضع الأعيان .



# الفصل الثالث
# تناقضات التطور التابع
# ( ١٨٨٢ ـ ١٩٢٠ )

كانت الفترة فيما بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٢٠ فترة من التغير الاجتماعي العميق في مصر . وقد زاد الاحتلال البريطاني لمصر من سرعة اندماجها في السوق العالمية . والشيء الأكثر أهمية ، أن هذه الفترة شهدت تطور تناقضات معينة داخل المجتمع المصري ، كما شهدت نضج فكرة إنشاء بنك وطني يضطلع المصريون الوطنيون بتمويله وادارته ، لكي يقدم القروض ويرعى المشروعات الصناعية . والسؤال الجوهري هو: ما هي تلك العوامل التي جعلت فكرة انشاء بنك وطني تتحقق ، والتي أدت بوجه خاص إلى تأسيس بنك مصر ؟

يبدو واضحاً أن بريطانيا العظمى لم تتآمر لإخضاع مصر ، بل أن « قوة الأحداث » لم تترك أمام انجلترا من خيار سوى غزو البلاد عام ١٨٨٢ ، وبالتالي احتلالها لفترة ممتدة من الزمن . وعلى حين كان حزب الأحرار البريطاني ، بزعامة جلادستون ، يسعى لتلافي الاحتلال ، فإن المصالح المالية البريطانية في مصر كانت واسعة بما كان يتطلب حمايتها . وإذا كانت هناك أية جماعة تسعى بنشاط لوضع مصر تحت السيطرة البريطانية ، فإنها كانت تتمثل في حملة الأسهم البريطانية (والأجانب)، الذين كانوا سيخسرون كثيراً إذا ما قام نظام يسيطر عليه أحمد عرابي وأتباعه بإلغاء الديون الأجنبية لمصر من جانب واحد . كذلك ، فإن أصحاب مصانع القطن البريطانيين كانوا قلقين بنفس القدر بشأن احتمال فقدانهم أهم مصادر القطن لديهم نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في مصر[١] .

وإذا كانت بريطانيا العظمى قد ترددت في غزو مصر ، فإنها كانت أكثر تردداً في إحتلال البلاد لفترة ممتدة . فكما يتضح من تعليقات القنصل البريطاني في مصر في ذلك الوقت ، السير إيفلين بارنج ( اللورد كرومر فيما بعد ) ، فإن البريطانيين كانوا يعتزمون الرحيل عن مصر بأسرع ما يمكن ، بعد أن يستتب النظام . إلا أن التخلخل الاقتصادي الذي ساد البلاد نتيجة للثورة العرابية ، والخوف من مؤامرات الفرنسيين والأتراك مع الصفوة السياسية التركية ـ الشركسية ، سرعان ما أديا إلى إعادة تقويم وضع الاحتلال . وبالتدريج ، أدرك البريطانيون أن ما كان مقصوداً في الأصل كعمل محدود لحماية المصالح المالية الأوروبية في مصر، إنما هو بسبيله فعلاً لأن يشكل إحتلالاً إلى أجل غير مسمى . وكان اهتمام البريطانيين المباشر ينصب على استعادة « التماسك المالي » ، لضمان تصفية الدين المصري ، الذي كان قد وصل في أوائل الثمانينات من القرن التاسع عشر إلى قرابة ١٠٠ مليون جنيه مصري[٢] . ولتحقيق ذلك ، سعي البريطانيون لتوليد إيرادات إضافية بزيادة انتاج القطن المصري . ولما كان ذلك يتطلب التوسع في مساحة الأراضي المتاحة القابلة للزراعة ، لذلك كانت الأولوية الأولى عند الإدارة الاستعمارية تتمثل من تحسين نظام الري .

وبحلول العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، كان البريطانيون قد أكملوا العملية التي بدأها محمد علي باشا بتحويل نظام ري الحياض إلى ري دائم . ومن خلال بناء سلسلة من الترع والقنوات والسدود ، أصبح الماء متاحاً للزارعين خلال شهور الصيف الجافة ، كما في شهور الشتاء . فلم يعد الأمر قاصراً الآن على إمكان زراعة القطن في أنحاء دلتا النيل وجنوباً حتى شمالي مديرية أسيوط ، بل صار من الممكن أيضاً زراعته أكثر من موسم . وعلى حين أدى تحسين نظام الري إلى زيادة ملحوظة في إنتاجية القطن على المدى القصير ، إلا أنه على المدى البعيد قد ترك تأثيراً سلبياً ، لأنه تسبب في إستنزاف شديد لخصوبة التربة . وكان ذلك صحيحاً بوجه خاص في الأراضي التي يمتلكها صغار المزارعين ، كانوا يزرعون القطن مرة كل عامين ، وليس كل ثلاثة أعوام



وذلك تحت ضغط نقص رأس المال[٣] . وعلى حين شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر مشروعات ري عديدة ، مثل توسيع القناطر الخيرية شمالي القاهرة ، وبناء خزان أسوان ، وبناء قناطر أسيوط عند بداية الترعة الابراهيمية ، فانه أسرع بحلول الفترة التي بدأت فيها إنتاجية القطن تنخفض . فالتوسع في نظام الري ، الذي نشّط عمليات زراعة أكبر ، قد تسبب في إنخفاض خصوبة التربة وإزدياد ملوحتها ، من خلال إرتفاع منسوب المياه في باطن التربة[٤] .

وكان حجر الزاوية الآخر في السياسة البريطانية يتمثل في ضمان كفاءة زراعة وحصاد محصول القطن. وكان الشرط اللازم لذلك هو الاستقرار والنظام في الريف المصري . ومن هنا، فقد سعت الادارة الاستعمارية لارضاء أهم عنصر اجتماعي في الريف ، وهم كبار الملاك الوطنيين . وتحقق ذلك بترشيد وخفض ضريبة الأراضي، واضفاء الشكل القانوني على الملكية الخاصة للأرض[٥] . وحال خفض ضريبة الأراضي دون تراكم أي فائض كبير لدى الحكومة المصرية للاستثمار ، وخاصة بالنسبة للبرامج الاجتماعية ، مثل التعليم . وزاد من تفاقم المشكلة أن سداد القروض الأجنبية كان يستهلك ٥٠ في المائة من كل إيرادات الحكومة من القطن[٦] . ومع ذلك، فقد أحدث ذلك التأثير المطلوب في الريف ، حيث استمرت زراعة القطن دون أن يعرقلها شيء حتى ثورة ١٩١٩ .

وإلى جانب زراعة القطن ، تركت السياسة الاستعمارية البريطانية في مصر آثاراً عميقة أخرى على الاقتصاد المصري . فالاستقرار الناشيء عن الاحتلال البريطاني جعل من مصر منطقة جذابة بوجه خاص لإستثمار رأس المال الأجنبي . ففي أعقاب الاحتلال البريطاني ، تأسست شركات عديدة لاستصلاح الأراضي ، للاستفادة من الفرص الجديدة التي أتاحها التوسع في نظام الري الدائم[٧] . ومع انتشار شركات استصلاح الأراضي ، نشأت المؤسسات المالية التي تقدم قروض الرهونات . وكان الاستقرار السياسي

المرتبط بالتوسع السريع في الأراضي الجديدة الصالحة للزراعة ، يتعادل بشكل مباشر مع التوسع في قروض الرهونات فيما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٠٧ . وكان الطلب المتزايد على قروض الرهونات في مصر في ذلك الوقت نتيجة للحاجة إلى تمويل بيع الأراضي المستصلحة .

وهكذا ، فإن السياسة الاستعمارية البريطانية ، والاستثمار في استصلاح الأراضي ، وتوسع قروض الرهونات ، كانت عمليات تكميلية في عملية الإسراع بالاندماج في السوق العالمية ، وهي العملية التي حدثت في أعقاب الاحتلال الاستعماري لمصر . وكانت هذه المرحلة الثانية من إندماج مصر في السوق العالمية عملية مباشرة بدرجة أكبر . فبمجرد أن تحققت لبريطانيا العظمى السيطرة الكاملة على تخصيص الإيرادات المصرية في أوجه إنفاقها ، والتحكم في السلطة السياسية ، أصبحت مصر أكثر إعتماداً على بيع القطن الطويل التيلة في السوق العالمية ، وعلى رأس المال الأجنبي في تمويل المزيد من التوسع في زراعة القطن داخلياً . وكما قال المفكر السياسي المصري سلامة موسى ، فإن « عهد كرومر قد حول وادي النيل بأكمله إلى مزرعة قطن عملاقة »[٨] .

وكان للسياسة الاستعمارية البريطانية ، وما صاحبها من تحولات اقتصادية تأثيرٌ بالغٌ على البنية الطبقية المصرية. ففي المقام الأول، أدى الاستثمار الأجنبي المتزايد إلى اتساع الفجوة بين الطبقات. فحيث أن الأراضي التي كانت تبيعها شركات الاستصلاح كانت توزع في معظمها في قطع كبيرة، فلم يكن يستطيع الاستفادة من هذه المبيعات سوى الملاك الذين يملكون كميات كبيرة من رؤوس الأموال السائلة. ولم يكن معظم كبار الملاك، وخاصة أعيان الريف، يملكون مثل هذا القدر من الأموال. إلا أن كبار الملاك، الذين كانوا يملكون بالفعل مساحات كبيرة من الأرض، أصبحوا مؤهلين للحصول على قروض رهونات، بينما لم يكن بمقدور مالكي المساحات الأصغر الحصول علي مثل هذه القروض. وفيما بين عامي ١٨٨٢ و١٩٠٧، كانت هناك زيادة



كبيرة جداً في حيازات عائلات أعيان الريف، وأيضاً العائلات ذات الأصول التركية ـ الشركسية. وكان ذلك واضحاً بوجه خاص بعد عام ١٨٩٦، وهو أول عام يتاح فيه الحصول على احصائيات شاملة، حول أنماط حيازة الأراضي[٩].

وعلى حين أن كثيراً من العائلات ذات الأصول التركية ـ الشركسية قد زادت حيازتها من الأراضي ، فان تزايد تراكم رأس المال كان يتسم بأهمية نسبية أعظم بالنسبة لملاك الأراضي من المصريين الأصليين . والنماذج العديدة لعائلات أعيان الريف ، التي يوردها كل من غبرييل باير وعاصم الدسوقي توضح ذلك ، مثلما توضحه بياناتي الخاصة عن العائلات التي استثمرت في **بنك مصر** . وأدى إمتلاك عائلات طبقة أعيان الريف لأراض إضافية إلى الإسراع بعملية إنهيار فروق المكانة بين هذه الطبقة وبين الطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة . وأحد المؤشرات على هذا التغير يتمثل في عدد ونوع الألقاب التي حملها أعضاء شريحة أعيان الريف . وتحليل الدورات البرلمانية المصرية، فيما بين عامي ١٨٦٦ و١٩١٤، يبين زيادة مضطردة في عدد الألقاب التي حملها مندوبون ريفيون (وكلهم تقريباً كانوا أعياناً من أصول محلية)، كما يتضح من الجدول رقم ٧ . وعلى حين أن نسبة الأعيان الذين كانوا يحملون لقب **بك** عام ١٨٦٦ كانت ٤ في المائة فقط (٣ من بين ٧٨)، فإنها قد وصلت إلى ٦٦ في المائة عام ١٩١٤ (٣٧ من بين ٥٦). ولم يحمل أي مندوب ريفي لقب **باشا** قبل عام ١٨٨١ . وبحلول عام ١٩١٤ ، كان ١١ من المندوبين الريفيين يحملون هذا اللقب . كذلك، فإن عدد المندوبين الريفيين الذين كانوا يحملون لقب **أفندي** قد ارتفع من ٨ في المائة عام ١٨٦٦ (٦ من بين ٧٨) إلى ٥٨ في المائة في مجلس البرلمان المصري خلال الفترة ما بين عامي ١٨٨٣ و ١٨٩٠ ، والفترة ما بين عامي ١٨٨٥ و ١٨٨٩ (٣٣ من بين ٥٧ ) ، بينما إنخفضت إلى ١٣ في المائة في برلمان عام ١٩١٤ (٧ من بين ٥٦ ) . ومع إنخفاض مكانة لقب **أفندي** ، فإن المرء يمكن أن يتوقع ، مثلما يبين الجدول رقم ٧ ، إنخفاضاً في عدد المندوبين الريفيين الذين يحملون لقب **أفندي** ،

جدول رقم ٧

نسبة حملة الألقاب من بين النواب الريفيين في البرلمان المصري في الفترة ١٨٦٦/ ١٩١٤

| السنة | عمدة | أغا | افندي | بك | باشا | نسبة الألقاب الريفية | اجمالي العدد* |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٦٩/١٨٦٦ | ٥٩(٧٥,٦٪) | ٥ | ٦ | ٢ | - | ١٤/٧٨=١٧,٩٪ | ٧٥+٤=٧٩ |
| ١٨٧٣/١٨٧٠ | ٨٧(٩٧,٨٪) | ١ | ١٤ | ١ | - | ١٦/٨٩=١٨٪ | ٧٥+٢٣=٩٨ |
| ١٨٧٩/١٨٧٦ | ٧١ (٨٥,٥٪) | ١ | ١٧ | . | - | ١٨/٨٣=٢١,٧٪ | ٧٥+١٦=٩١ |
| ١٨٨١ | ٢٧ (٣٥,٥٪) | ١ | ٣٦ | ١٤ | ٢ | ٥٣/٧٦=٦٩,٧٪ | ٨٠+٢=٨٢ |
| ١٨٨٣/١٨٩٠ (١) | — | - | ١٠ | ١ | - | ١١/١٦=٦٨,٨٪ | ١٦+٣=١٩ |
| | | | ٣٣ | ١٣ | - | | |
| ١٨٨٥/١٨٨٩ (٢) | — | - | ٢٣ | ١٢ | - | ٣٥/٤١=٨٥,٤٪ | ٤٦+٨=٥٤ |
| ١٨٩٠/١٨٩٥ (١) | — | - | ٥ | ١٠ | - | ١٥/١٨=٨٣,٣٪ | ١٦+٣=١٩ |
| | | | ٢٣ | ٢٥ | - | | |
| ١٨٩١/١٨٩٤ (٢) | — | - | ١٨ | ١٥ | - | ٣٣/٤١=٨٠,٥٪ | ٤٥+٧=٥٢ |
| ١٨٩٦/١٩٠١ (١) | — | - | ٣ | ٩ | - | ١٢/١٢=١٠٠٪ | ١١+٤=١٥ |
| | | | ٢٠ | ٢٤ | ١ | | |
| ١٨٩٦/١٨٩٩ (٢) | — | - | ١٧ | ١٥ | ١ | ٣٣/٤٥=٧٣,٣٪ | ٤٦+١٤=٦٠ |
| ١٩٠٢/١٩٠٧ (١) | — | - | ٨ | ١٣ | - | ٢١/٢١=١٠٠٪ | ١٦+٧=٢٣ |
| | | | ٢٩ | ٣٣ | - | | |
| ١٩٠٢/١٩٠٧ (٢) | — | - | ٢١ | ٢٠ | - | ٤١/٤٥=٩١,١٪ | ٤٦+١٠= ٥٦ |
| ١٩٠٨/١٩١٣ (١) | — | - | ٥ | ١٢ | ٦ | ٢٣/٢٣=١٠٠٪ | ١٦+١٠=٢٦ |
| | | | ٢١ | ٣٤ | ٨ | | |
| ١٩٠٩/١٩١٢ (٢) | — | - | ١٦ | ٢٢ | ٢ | ٤٠/٤٤=٩٠,٩٪ | ٤٦+١٤=٦٠ |
| ١٩١٤ | — | - | ٧ | ٣٧ | ١١ | ٥٥/٥٦=٩٨,٢٪ | ٦٥+٤=٦٩ |
| ١٨٨٣/١٩١٢ (٣) | — | - | ٩ | ٧ | ٢٦ | ٤٢/٤٨=٨٧,٥٪ (٣) | ١٤+٣٤=٤٨ |
| الاجمالي | | ٨ | ٢١٥ | ١٩١ | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

(١) مجلس شورى القوانين ( مجلس استشاري ) .

(٢) مجلس شورى النواب ( الجمعية العمومية أو مجلس النواب ) .

(٣) « السيطرة » ، أولئك الأعضاء الذين عينهم القصر في مجلس شورى القوانين ، فيما بين عامي ١٨٨٣ و١٩١٢ ، ويشملون أعضاء من الريف والحضر . ومن الواضح أن مكانة هذه المجموعة أقرب في انتمائها إلى الطبقة العليا .

المصدر : محمد صبحي : المجلد السادس ، ص ٨٦/١٧ • اجمالي العدد يشمل عدد النواب ، بالإضافة إلى من بعاد انتخابهم نتيجة لحالات الوفاة أو الاستقالات ، الخ



حيث زاد هؤلاء المندوبون من سلطتهم الاقتصادية والسياسية . وبدأوا يحملون لقبي **بك** و **باشا** الأعلى من حيث المكانة . وأخيراً ، فإن إختفاء المندوبين الذين كانوا يحملون لقب **آغا** ، المرتبط بالطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة ، لهو دليل على التدهور العام لهذه الطبقة ، باعتبارها جماعة عرقية متميزة منفصلة عن العناصر الأصلية . كذلك ، فإن النفوذ القوي **للعُمد** يتضح من العمود الأول في الجدول رقم ٧ ، وحقيقة أن المندوبين الريفيين لم يعد يتم تعريفهم حسب وظائفهم الريفية ، بعد برلمان ١٨٨١ ، لهو مؤشر آخر على تزايد مكانتهم الاجتماعية . فأصبح يجري الآن تعريفهم بألقاب قومية في نطاقها ، وهي الألقاب التي كانت تخلع عليهم وضعاً أشبه بوضع النبلاء .

وأدى امتلاك كثير من عائلات أعيان الريف لمساحات كبيرة من الأرض ، إلى جانب ألقاب الوجاهة الاجتماعية ، إلى تجانس طبقة كبار الملاك في مصر ، إلى الحد الذي يجعل من الممكن الحديث عن بورجوازية زراعية واعية مصالحها السياسية والاقتصادية بحلول نهاية القرن التاسع عشر . وبروز الروح الوطنية المصرية في أوائل القرن الحالي لهو دليل على أنه كان هناك إحساس أكبر بالتضامن الطبقي بين البورجوازية الزراعية . وفي معظم الدراسات التي تناولت الوطنية المصرية ، كانت بؤرة الاهتمام تتركز على حياة وفكر وطنيين بارزين ، من أمثال الشيخ محمد عبده ومصطفى كامل والشيخ علي يوسف وأحمد لطفي السيد. ولسوء الحظ ، فإن هذا المنهج ، في بحثه للعوامل التي أدت إلى بروز الروح الوطنية ، يميل إلى تغليب العوامل الثقافية على العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية . وهكذا، كان هناك ميل قوي لاستخدام متغيرات ( أيديولوجية ) ، في تقسيم الحركة الوطنية بصورة تحليلية ، إلى جناحين يتألفان من إتجاه الجامعة الاسلامية ، الذي كان ممثلاً في **الحزب الوطني** ، وإتجاه ليبرالي غربي كان يتجسد في **حزب الأمة** .

وحقاً ، فإن **الحزب الوطني** كان يضم مفكرين بارزين ، كانوا معنيين

بتحديد المجتمع السياسي وفقاً لخطوط إسلامية ، وأن **حزب الأمة** ، من خلال صحيفته الرسمية **الجريدة** ، كان يظهر إهتماماً بالليبرالية الغربية وبمفهوم للدولة - أمة مصرية علمانية . ويكشف الفحص الدقيق أن الاهتمام بالأيديولوجيا كان مقصوراً بشكل أساسي على زعماء الحزبين . فاستعراض مقالات **الجريدة** يكشف أنه باستثناء أحمد لطفي السيد ، الزعيم الاسمي للحزب ( والذي كان أيضاً رئيساً لتحرير الصحيفة ) ، لم يكتب سوى قليل من الكتّاب في موضوعات تتصل بتفاعل القيم الغربية والوطنية . واستعراض أنشطة الأعضاء بوجه عام يبين أن الخلافات الأيديولوجية كانت مقصورة إلى حد كبير على قيادة الحزبين . فعلى سبيل المثال ، كان محمد طلعت حرب ، مؤسس **بنك مصر** ، على صلة وثيقة بأبرز أعضاء **الحزب الوطني** ، كما كان أيضاً من المؤسسين الأصليين لصحيفة **الجريدة** لسان **حزب الأمة** ، ونشر بها مقالات متعددة[١٠] . وكان عمر سلطان ، إبن محمد سلطان باشا الذي كان أقوى أعيان مصر خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر ، هو أمين صندوق **الحزب الوطني**[١١] . إلا أنه كان هو وأعضاء من العائلة يعملون بنشاط مع **حزب الأمة** في معارضة مختلف جوانب السياسة البريطانية في مصر . وفي عام ١٩٢٠ ، إنضمت عائلة سلطان إلى كثير من الأعضاء السابقين في **حزب الأمة** ، الذي كان قد إنفرط عقده في ذلك الوقت ، في المساعدة على تأسيس **بنك مصر** . ويمكن أن نورد نماذج إضافية لتوضيح أن الانفصال الذي حاولت بعض الدراسات إقامته بين الحزبين كان مبالغاً فيه . فالخلافات الأيديولوجية لم تستبعد التعاون بين الحزبين . وغالباً ما كانت هذه الخلافات تعكس المنازعات الشخصية ، وليس الالتزام العميق بمثل عليا وفلسفات متعارضة .

وإذا ما تناولنا الحركة الوطنية المصرية بشكل نظري ، من زاوية الطبقات الاجتماعية وليس من زاوية المتغيرات الشخصية أو العرقية ، فإن الفروق بين الحزبين السياسيين الكبيرين ستبدو أقل كثيراً في أهميتها . فصفوة كل حزب كانت تتألف من كبار الملاك ، الذين كانت مصالحهم المادية متماثلة إلى حد كبير . فكل كبار الملاك قد تأثروا بنفس الشكل تقريباً بقوى السوق العالمية ،



مثل مستوى الطلب على القطن المصري وامكانية الحصول على قروض أجنبية . وعلى الصعيد الداخلي ، نجد أن تدهور إنتاجية الأرض . والتأثير المدمر لرأس المال الربوي على صغار المزارعين ، قد اجتذبا اهتمام أعضاء في الحزبين بنفس القدر . لماذا إذن لم ينشأ حزب واحد ، وليس اثنين ، لتحدي الاحتلال البريطاني ؟ ان الافتراض الأكثر ترجيحاً هو أن المتغيرات المحلية والمتعلقة بصلات القرابة كانت هي العوامل الحاسمة في تحديد الانضمام لحزب بعينه . وبهذا المعنى ، يتعين النظر إلى الأحزاب السياسية على أنها كانت الصورة الرسمية لما كان حتى ذلك الوقت شبكات أو مجموعات غير رسمية من العائلات المعنية ، مثل صالون حسن عبد الرازق . ولا يعني ذلك أن الحزبين كانا يتألفان من عناصر عرقية مختلفة . **فالحزب الوطني** كان يضم عدداً كبيراً من الأعضاء ذوي الأصول التركية - الشركسية ، على حين كان **حزب الأمة** يتألف إلى حد كبير من الأعيان الوطنيين . إلا أن الأصول العرقية لم تعد في ذلك الوقت مصدراً يتسم بأهمية نسبية للانقسام داخل الطبقات العليا . فالوعي العرقي كان انعكاساً أكثر للشبكات الباقية التي كانت قائمة لفترة ما ، والتي جعلت العائلات ذات الأصول التركية - الشركسية تميل للانضمام إلى الحزب الوطني ، بينما كان الملاك ذوي الأصول الوطنية يميلون للإنضمام إلى **حزب الأمة** .

ولم تكن أهم قضايا صعود الوطنية المصرية تتمثل في الخلافات الأيديولوجية بين **الحزب الوطني** و **حزب الأمة** ، وإنما كانت تتمثل في الصراع بين البورجوازية الزراعية المفعمة بإحساس قوي بالوعي الطبقي وبين رأس المال الأجنبي . فبالنسبة للقضايا الهامة ، من قبيل ما إذا كان يتعين على الحكومة المصرية أن تمارس سيطرة أعظم على البنوك والشركات المساهمة الأجنبية بعد أن شعرت البلاد بآثار الانهيار المالي العالمي الذي حدث عام ١٩٠٧ ، فقد كان هناك إجماع بين الحزبين في المطالبة بمزيد من الإشراف على رأس المال الأجنبي . ومن بين ٣١ شركة كانت في طور التصفية عام ١٩١٠ ، نشأت ٢٥ شركة منها في خلال ذروة إزدهار المضاربات في الفترة ما بين عامي

١٩٠٥ و ١٩٠٧[١٢] . وكانت ثماني من هذه الشركات تعمل في استصلاح وبيع أراضي الريف والحضر . وتأثرت البورجوازية الريفية على نحو معاكس، من جراء الإنهيار اللاحق لعدد من المؤسسات الائتمانية التي كانت أنشطتها ترتبط ببيع الأراضي ، ومن جراء تقلص القروض من المؤسسات الأخرى . وخلال عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٨ ، كانت مقالات عديدة في صحيفة الجريدة تعكس سخط طبقة كبار الملاك إزاء الخسائر التي أحاقت بهم نتيجة لكساد عام ١٩٠٧[١٣] .

وقد عمل كبار الملاك في الحزبين في وحدة لمقاومة انتشار رأس المال الربوي في الريف ، حيث كان يُهدد بافقار كثير من صغار الملاك ، الذين كانوا يؤجرون لهم الأرض ويشترون منهم القطن[١٤] . كما كانت هناك قضية أخرى اتفق فيها الحزبان ، وهي معارضتهما لمحاولة البريطانيين مدّ إمتياز قناة السويس لمدة ٤٠ عاماً ، ليتنهي عام ٢٠٠٨ بدلاً من عام ١٩٦٨ . إذ رأى الحزبان في هذا الاقتراح محاولة لاطالة أمد الاحتلال البريطاني للبلاد . واستعراض مناقشات البرلمان المصري منذ بداية القرن حتى عام ١٩١٤ يكشف مؤشراً آخر على الجهود المشتركة لأعضاء **الحزب الوطني وحزب الأمة**. فخلال هذه الفترة، تعاونت البورجوازية الزراعية في كثير من القضايا، في محاولة لتقوية سلطتها بالنسبة لسلطات القصر والإدارة الاستعمارية[١٥]. ومن النماذج الأخيرة للتعاون بين الحزبين ذلك التأييد الذي منحه قطاع كبير من البورجوازية الزراعية لفكرة إقامة بنك وطني. وباختصار، فإن نقاط الإتفاق بين الحزبين كانت أكثر أهمية بكثير من الخلافات الأيديولوجية والفروق العرقية التي كانت تفصل بينهما. ومما يتسم بأهمية قصوى خلال الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩١٤، ذلك التحرك نحو التضامن الطبقي واختفاء الأصول العرقية كمصدر للانقسام داخل البورجوازية الزراعية.

والأراء الواردة على صفحات الجريدة، فيما بين عامي ١٩٠٧ و١٩١٤، هي مؤشر جيد على مصدر هذه الزيادة في الوعي الطبقي والتضامن ، اللذين واكبا الادراك المتزايد بأن مصالح رأس المال الأجنبي



ليست مقيدة بالضرورة لمصالح البورجوازية الزراعية . وأشار إلى هذا التغير في الموقف مقال كتبه أحمد لطفي السيد ، بعنوان « الحالة الحاضرة » ونشر في ١٨ أيار / مايو ١٩٠٨[١٦] . وقال لطفي السيد في مقاله أن القوى الأجنبية صارت تهيمن على المصريين ، الذين ما عادوا يسيطرون على مصيرهم كشعب . فيقول :

لا ينبغي أن يفهم مما أقوله أننا لا نعترف بالخير العظيم الذي تحقق لمصر نتيجة لبنوكها الأجنبية الكثيرة . على العكس من ذلك تماماً ، فإنني أعتبر وجودها ضرورياً للغاية لنا. إلا أنني أشعر أن امتناع المصريين عن محاكاة الأجانب في فتح البنوك وتكوين الشركات الأجنبية ، إنما يبتعد بهم عن تحقيق الاستقلال الحقيقي .

واستطرد لطفي السيد ليهاجم دور الإدارة الاستعمارية البريطانية ، وعقد ارتباطاً شديد الأهمية بين السياسة البريطانية في مصر وبين الطبيعة الممتدة للأزمة . فقال :

. . . إنه ليسوؤ ني القول بأنه على الرغم من إعتذار السير إيلدون جورست في تقريره ، فيما يتعلق بعدم تدخله في الأزمة ، فان كل الأدلة تشير إلى أن يد السياسة كانت ضالعة في إمتدادها . وحقاً ، فإن أزمة مصر المالية قد نجمت عن تلك الشركات التي كان رأسمالها في جانبه الأكبر يتسم بطابع المضاربة ، والتي لم تكن بعيدة عن الالتزامات المالية الفاسدة ، والتي كانت تهمل حقوق المساهمين . إلا أن الادارة الاستعمارية إتخذت من هذه الشركات موقفاً كان يبين أنها لم تكن تعبأ بها بأي حال من الأحوال .

وهكذا ، اتهم لطفي السيد البريطانيين بأنهم لم يحركوا ساكناً ، لا

للسيطرة على المضاربين الأجانب ، ولا لتحذير المستثمرين المصريين من الأخطار المحتملة التي قد تحدث نتيجة لاستثمارهم في شركات أجنبية . واختتم مقاله بقوله : « لو كان لدى أهل البلاد بنوك وطنية ، لما كان بمقدور الشركات أن تهزأ بحقوق المساهمين ، ولما كانت الأزمة قد إمتدت حتى الآن » . وكان ذلك، إذن، واحداً من أول المؤشرات على أن البورجوازية المصرية كانت تنظر لإقامة بنك وطني على أنه وسيلة تستطيع أن تفلت عن طريقها من الاعتماد على رأس المال الأجنبي . وبحلول عام ١٩٠٨ ، إذن ، كانت البورجوازية المصرية ترى علاقة مباشرة بين تقييد امكانية الحصول على قروض من البنوك الأجنبية واعتماد المزارعين والتجار المحليين عليها من ناحية ، وبين الحاجة لاقامة بنك وطني من ناحية أخرى[١٧] .

وكانت آثار هذه المشكلات الاقتصادية على المجتمع المصري هي موضوع مقال كتبه محمد طلعت حرب في صحيفة **الجريدة** . وبالاضافة إلى مناقشة الآثار السلبية لمضاربات رأس المال الأجنبي في أسعار السلع وسعر الأرض ، راح طلعت حرب يعرب عن أسفه للاضطراب الذي أشاعه ذلك في البنية الاجتماعية المصرية . وكان مهتماً بوجه خاص بتفسخ العائلة المصرية ، وهو ما كان يرى أنه يتجسد في المحاولات المبذولة « لتحرير » المرأة المسلمة . وإلى حد كبير ، كان اهتمام طلعت حرب بدور المرأة في المجتمع الاسلامي يقوم على أساس نظرته للعائلة باعتبارها الوحدة الاساسية للغاية للبنية الاجتماعية المصرية ، وكمؤسسة توفر التماسك الداخلي للبورجوازية الزراعية . ولما كانت المرأة ، في رأي طلعت حرب ـ وفي رأي البورجوازية كلها ، بالتأكيد ـ تقوم بدور بالغ الأهمية في الحياة الاجتماعية ( بما جعلها « حجر الزاوية في العائلة » ) ، فإنه كان يشعر بأنه يتعين السماح للمرأة المصرية بالاحتفاظ بمكانتها التقليدية . وهكذا ، لم يكن تغلغل رأس المال الأجنبي في مصر ( وفي العالم الاسلامي بوجه عام ) هداماً بالمعنى الاقتصادي المحض فحسب ، بل لقد قوّض في نفس الوقت تضامن العائلة المصرية ، عندما أتى إليها بأفكار المساواة بين الجنسين ، وخاصة في مجال التعليم[١٨] . وفي هذا الاطار ، يمكن



كأفضل ما يكون فهم رد الفعل الحاد من جانب طلعت حرب وآخرين على قضايا من قبيل خلع الحجاب .

وشهدت الفترة فيما بين عامي ١٨٨٢ و ١٩٠٧ تحولاً في موقف الأعيان من الاحتلال البريطاني ، من السخط المتجهم في البداية إلى وضع الاذعان ـ إن لم يكن التأييد النشط . ورغم أن البرلمان المصري قد أعيد تشكيله على هيئة **مجلس شورى القوانين** و **الجمعية العمومية** ، إلا أن كبار الملاك لم يمارسوا إلا قدراً قليلاً جداً من السلطة على المستوى القومي ، نظراً للقيود السياسية التي فرضها البريطانيون من خلال القانون الأساسي لعام ١٨٨٣[١٩] . إلا أن توسيع وتطوير البنية الأساسية المرتبطة بالقطن ، والتوسع في الأراضي الصالحة للزراعة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، قد وازنت كثيراً مشاعر سخط البورجوازية الزراعية تجاه الاحتلال البريطاني . وتعزّز هذا الموقف مع توسيع واضفاء الطابع الرسمي على السلطة السياسية لكبار الملاك على المستوى المحلي ، بإنشاء المجالس البلدية ومجالس المديريات والمجالس الحسبية[٢٠] . وعندما أصبح واضحاً أن هناك حدوداً للتوسع في الأراضي الصالحة للزراعة وفي نمو القطن ، إرتد كبار الملاك إلى موقف العداء الذي كانوا يتبنونه تجاه رأس المال الأجنبي قبل الاحتلال . إلا أنه بحلول عام ١٩٠٧ ، كانت البورجوازية الزراعية تمتلك القدرة على توجيه تحدٍ أقوى بكثير للسلطة الاستعمارية ورأس المال الأجنبي ، حيث أنها كانت أكثر قوة وإتحاداً من الناحية الاقتصادية . ولم يكن من قبيل المصادفة أن تكوين الأحزاب السياسية ، الذي أضفى الصبغة الرسمية على الجماعات المتناثرة السابقة ، قد حدث عام ١٩٠٧ ، وهو العام الذي شهد أشد أزمة مالية واجهتها مصر منذ بدء الاحتلال الاستعماري . وتحليل مضمون صفحات صحيفة **الجريدة** ، فيما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩١٤ ، يبين أن القضية التي كانت تغلب على تفكير طبقة كبار ملاك الأرض لم تكن قضايا ثقافية أو أيديولوجية مجردة ، وإنما كانت المشكلات الاقتصادية الملحة في ذلك الوقت ، ومضاعفاتها بالنسبة للمجتمع المصري .

وبعد أن رسمنا بشكل عام خطوط الاقتصاد السياسي لمصر فيما بين

الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ وما بعد الانهيار المالي عام ١٩٠٧ ، فإننا نستطيع الآن أن نبحث العلاقة بين ملاك الأراضي-الذين ساهموا في رأس مال بنك مصر وبين البورجوازية الزراعية ككل . ولما لم تكن كل قطاعات طبقة كبار الملاك قد ساندت بنك مصر ، فما هي المتغيرات التي ميزت من ساندوا بنك مصر عن العائلات الأخرى داخل طبقة كبار الملاك ؟ وكان مدهشاً أن نكتشف أن أكثر من ٢٧ في المائة من إجمالي رأس مال بنك مصر قد جاء من ملاك كبار في مديرية المنيا(٢١) . فلماذا كان الأمر كذلك ؟ لقد أوضح كثير من المديرين والموظفين السابقين في بنك مصر ،ومن المسؤولين السابقين في الحكومة المصرية ، ومن أعضاء العائلات البارزة في مديرية المنيا ، أن هذه الحقيقة يمكن أن ترجع إلى « الشلة » ، أو المجموعة التي إلتفت حول محمد طلعت حرب مؤسس البنك . وتقول هذه الفرضية أن النسبة العالية من رأس مال البنك والتي مصدرها عائلات أعيان مديرية المنيا تعود إلى « العزبة » أو المزرعة التي كان طلعت حرب يمتلكها في المديرية ، فضلاً عن أنشطته في مجال الأعمال التجارية هناك ، وهو ما جعله يتعرف على مجموعة بعينها من ملاك الأراضي(٢٢) .

وقد يكون من المفيد هنا أن نناقش مفهوم « الشلة » ، وهو المفهوم الذي غالباً ما يوضع في مقابل مفهوم الطبقة الاجتماعية عند دراسة الحياة السياسية في الشرق الأوسط(٢٣) . ولما كان من الممكن تحديد عدد من « شلل » عائلات الأعيان بين من ساندوا بنك مصر ، فأية أهمية يتسم بها هذا المفهوم في فهم تطور مجموعة شركات بنك مصر ؟ إن الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية التي أعطت معنى لمفهوم « الشلة » هي أوضاع خلقها الإطار الأوسع للتغلغل الأمبريالي في مصر . وهكذا ، فإن شلة المنيا من عائلات الأعيان ( وغيرها من شلل المديريات الأخرى ) ما كانت لتتمتع بهذا التأثير في إنشاء بنك مصر ، ثم في التصنيع المبكر في مصر ، لولا رأس المال الذي تراكم لديها من خلال بيع القطن في السوق العالمية . كذلك ، فان موقف عائلات المنيا من رأس المال الأجنبي ما كان ليتغير من المساندة إلى العداء ، لولا المشكلات التي صادفها



ملاك الأراضي المحليون نتيجة للانهيار المالي عام ١٩٠٧ . وعلى حين أن مفهوم « الشلة » لا يكفي في حد ذاته لتفسير تأسيس بنك مصر ، إلا أنه كان يوفر أداة لحشد المصالح الطبقية ، وبث الحياة في الروابط والسلوك الطبقي . وبعبارة أخرى ، فإن وجود الشلل ، قد قوّى من التماسك الداخلي للبورجوازية الزراعية . وفي نفس الوقت ، فإن هذا المفهوم لا يكتسب معنى إلا عند وضعه في البنية الطبقية الأوسع ؛ وإلا ، فانه سيكون من الصعب فهم كيفية تعبئة الموارد، وما هي حدود حركتها. وباختصار، فان مفهومي « الشلة » والطبقة الاجتماعية هما مفهومان متكاملان ، وليس متعارضان ، لمساعدتنا على فهم العمليات التي أدت إلى تأسيس بنك مصر ومجموعة شركاته .

كانت إحدى نتائج الديون الهائلة التي تراكم على الصفوة السياسية الحاكمة قبل ثورة عرابي عام ١٨٨٢ تتمثل في رهن أراضي الدولة لدى الدائنين الأجانب . وبهذا الشكل ، حصل الخديوي اسماعيل على قرض عام ١٨٦٥ ، وقرض عام ١٨٧٠ ، من خلال رهن الأراضي التي تملكها الدولة ( أراضي الدايرة السنية ) والتي تملكها العائلة المالكة ( أراضي الدايرة الخاصة ) . وعقب الاحتلال الاستعماري ، وضعت هذه الأراضي تحت وصاية الأجانب ، كوسيلة لتصفية جزء على الأقل من الدين المصري . وفي عام ١٨٧٧ ، كان إجمالي أراضي الدايرة السنية يبلغ ٤٣٤,٩٧٥ فداناً، بينما كانت الدايرة الخاصة تضم ٥٠,١٥٦ فداناً . ويبدو أن تقرير لجنة الدايرة السنية عام ١٨٨٠ قد أدرج أراضي الدايرة السنية و الدايرة الخاصة معاً ، حيث أن إجمالي الأراضي الذي يتضمنه التقرير يبلغ ٥٠٣,٦٦٩ فداناً تحت بند الدايرة السنية . ومن بين هذه الأراضي التي تناهز نصف مليون فدان ، كان ٣٢٨,٤٤٥ فداناً تقع في مصر العليا والوسطى ، أي خارج القاهرة ودلتا النيل . ومثلما توضح سجلات البنك العقاري المصري ، فإن معظم الأراضي الواقعة في مصر العليا والوسطى كانت توجد في مديرية المنيا(٢٤) .

ووضعت أراضي الدايرة السنية تحت إشراف لجنة خاصة ، عهد إليها بإدارة هذه الأراضي وتحويل أرباحها إلى خزانة الدولة . وظل هذا الترتيب قائماً حتى عام ١٨٩٨ ، عندما أنشئت شركة مساهمة بغرض بيع هذه الأراضي بشكل واضح . وكان البريطانيون يريدون بيع هذه الأراضي . حيث كان من شأن ذلك تصفية جزء من ديون مصر الأجنبية ، ألا وهي تلك القروض التي تم الحصول عليها باستخدام أراضي **الدايرة السنية والدايرة الخاصة** كضمان . وبالنسبة للمستثمرين الأجانب والوطنيين ، كان بيع هذه الأراضي يتيح إمكانية للحصول على عائد مجز لرؤوس أموالهم[٢٥] . ولم تكن تصفية أراضي الدايرة السنية تشتمل فقط على **شركة الدايرة السنية** ، بل لقد اشترك في التصفية أيضاً أكبر بنوك الرهونات في مصر ، وهو **البنك العقاري المصري** ، الذي كان يقدم القروض للمشترين المنتظرين . وحقاً ، فإن **شركة الدايرة السنية** كانت أشبه بفرع من فروع **البنك العقاري المصري** ، حيث كان كثير من مديري البنك يشتركون في مجلس إدارة الشركة[٢٦] . وكان هذا الكونسرتيوم ، المؤلف أساساً من رؤوس أموال بريطانية وفرنسية وبلجيكية ، يسعى إلى تحقيق الأرباح من بيع الأراضي ، ومن تقديم قروض الرهونات .

وكما يوضح الجدول رقم ٨ ، فان عدداً كبيراً من العائلات التي استثمرت في بنك مصر عام ١٩٢٠ قد إشترت أرضاً من **شركة الدايرة السنية** . ومن بين المساهمين في **بنك مصر** ، فإن كل العائلات التي إشترت أرضاً من **الدايرة السنية** ، قد فعلت ذلك برهن أراضيها لدى **البنك العقاري المصري** . ومقارنة ممتلكات هذه العائلات ، قبل وبعد شراء أراضي **الدايرة السنية**، تبين أنهم زادوا حيازاتهم بدرجة كبيرة من خلال شراء هذه الأراضي . ويتضمن الجدول رقم ٩ رؤية شاملة لممتلكات ثلاث من أهم العائلات التي ساندت **بنك مصر** ، اقتصادياً وسياسياً . ومن الواضح أن مستثمري **بنك مصر** ، الذين اشتروا قطعاً كبيرة من أراضي **الدايرة السنية** ، قد صاروا متميزين بصورة أكثر حدة عن العائلات الأخرى في قراهم . ومن الناحية الأخرى ، فقد تدهورت من حيث النفوذ والمكانة تلك العائلات التي كانت قوية في أوائل القرن التاسع



جدول رقم ٨

المساهمون في بنك مصر ممن اشتروا أرضاً من شركة الدايرة السنية وحصلوا على قروض من البنك العقاري المصري .

| المساهم | الأرض المشتراة (بالفدان) | حجم القروض (بالجنيه المصري) | أسهم بنك مصر |
|---|---|---|---|
| محمد طلعت حرب | ٩٢ | ١١,٥٩٨ | ٥٠٠ |
| عائلة عبد الرازق: حسن باشا، وعبد اللطيف أحمد زكي، وشركة مناس، سوارس آن رولو (محمد زكي عبد الرازق) | ١,٠٤٣ | ١١٣,٣٦٧ | ٣٠٠ |
| عائلة يكن: عدلي يكن باشا، ومحمد بك حسين يكن، وعبد الرحمن بك فهمي | ٧٦ | ٣٥,٩٢٧ | ٢٥٠ |
| احمد باشا خيري | ٣٢٣ | ١٣,٨٢١ | ٢٥٠ |
| عائلة الشريعي: محمد بك الشريعي وأحمد بك محمد الشريف، وعبدالله الشريعي ومحمد بك توفيق، واحمد بك الشريعي وعلي للوم السعدي | ٦٢٩ | ٢٥٧,٣٨٢ | ٧٥٠ |
| سليمان محمد السعدي | ١٦٦ | ٤,٢٦١ | ١,٠٠٠ |
| عمر بك سلطان | ٨٨٥ | ١٦١,٨٨٠ | ٢٥٠ |
| علي بك حسن شعراوي | ٢٨١ | ١٢٣,٩٣٩ | ٢٥٠ |
| احمد افندي ابراهيم | ٦٧١ | ٢٦,٩١١ | ١,١٥٠ |
| اسماعيل افندي شكري | ٩٣ | ٢,٦٥٠ | ١٢٥ |
| حامد محمود الباسل | ١٤٠ | ٤٢,٥٢٦ | ٢٥٠ |
| فؤاد بك سليم | ٨٧ | ٥,٧٩٥ | ٢٠٠ |
| احمد بك محمد الشريف | غير معرف | غير معروف | ١٢٥ |
| محمد الشوربجي | غير معروف | غير معروف | ٥٠ |
| بسيوني بك الخطيب | غير معروف | غير معروف | ٢٥٠ |
| صاروفيم مينا عبيد | ٩١ | ١٤,٥٨٧ | ٢٠٠ |
| صليب بك منقريوس | غير معروف | غير معروف | ٢٥٠ |
| الإجمالي | ٤,٥٧٧ | ٨١٤,٦٤٤ | ٦,١٥٠ |

المصدر : أرشيف البنك العقاري المصري ، القاهرة ؛ سجلات أراضي الدايرة السنية لعام ١٩٠٥ ؛ سجلات اراضي القرى التالية بمديرية المنيا ، للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ : نزلة ثابت وأبو جرج وسمالوط وبني مزار وبني احمد وكوم اللوفي وبندر المنيا (بمديرية المنيا ) ، وقلمشة وتطون ( بمديرية الفيوم )

ملحوظة : حيث لم يكن من الممكن الحصول على المساحة الفعلية للأراضي المشتراة من الدايرة السنية من أرشيف الـ... العقاري المصري ، فقد إضطررنا إلى البحث في سجلات الأراضي نفسها عن المساحات الفعلية للأراضي المشتراة ... القروض . وبطبيعة الحال، كان من المستحيل تغطية كل القرى بمديرية المنيا ؛ ومن هنا ، يتعين اعتبار كل الأرقام الآتية ... على انها غير كاملة ، ولا تعطي سوى تقديرات متحفظة في أحسن الأحوال .

## جدول رقم ٩

### ملكية عائلات الشريعي وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ اسماعيل في الفترة ١٨٨٢/ ١٩٢٠

| السنة | الشريعي | | | عبد الرازق | | | خليفة ـ مرزوق ـ احمد ـ اسماعيل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اجمالي الأراضي (بالفدان) | نسبة الزيادة | اراضي الدايرة السنية | اجمالي الأراضي (بالفدان) | نسبة الزيادة | اراضي الدايرة السنية | اجمالي الأراضي (بالفدان) | نسبة الزيادة | اراضي الدايرة السنية |
| ١٨٨٢ | ٨٠٩ | | | ١٢٤ | | | ٣٩٩ | | |
| ١٨٩٠ | ٨٠٦ | ٠,٠٠٤- | | ١٢٧ | ٢,٨ | | ٢٣٤ | ٨,٥ | |
| ١٩٠٠ | ١,٣٥٤ | ٤٠,٥ | | ١١٥ | ٣٥- | | ٣٢٢ | ٢٧,٢ | |
| ١٩٠٥ | ٢,١١٤ | ٣٦ | ٦٢٩ | ١,٢١١ | ١٠٥٣ | ١,٠٤٣ | ٩٩١ | ٣٠٧,٨ | ٦٧١ |
| ١٩١٠ | ١,٩٠٧ | ٩,٨- | (٪٤١,٦)* | ١,٢١١ | - | (٪٥٩,٣)* | ٩٣٥ | ٥,٤ | (٪٥٩,١)* |
| ١٩١٥ | ١,٩٨٤ | ٣,٩ | | ١,٢٤٧ | ٢,٩ | | ٩٩٥ | ٥,١- | |
| ١٩٢٠ | ١,٨٨٨ | ٤,٨- | | ١,٢٤١ | ٠,٠٠٥- | | ٩٩٩ | ٠,٠٠٤ | |

* نسبة إجمالي اراضي الدايرة السنية التي إشترتها هذه العائلات .

المصدر : سجلات الأراضي لناحية سمالوط بمديرية المنيا للأعوام ١٨٨٢/١٩٢٠ ( بالنسبة لعائلة الشريعي ) ، وابو جرج بمديرية المنيا للأعوام ١٨٨٢/١٩٢٠ ( بالنسبة لعائلة عبد الرازق ) ، وبني احمد بمديرية المنيا للأعوام ١٨٨٢/ ١٩٢٠ ( بالنسبة لعائلة خليفة ـ مرزوق ـ أحمد ـ اسماعيل ) .



عشر ، إلا أنها فشلت في شراء أراضٍ إضافية كالتي عرضتها **شركة الدايرة السنية** .
والبحث في القرى الأخرى ، خلاف تلك الواردة في الجدول رقم ٩ ، يقدم أدلة إضافية على صحة الفرضية القائلة بأن رأس المال الأجنبي قد لعب دوراً محورياً في تشكل البورجوازية الزراعية ، وفي خلق التناقضات والوعي الطبقي ، التي دفعت كبار الملاك لتحدي الهيمنة الأجنبية على مصر . فعائلة شعراوي ، على سبيل المثال ، لم تضف إلى ممتلكاتها شيئاً من قريتها الأصلية المطاهرة، نظراً لأنه لم تكن بالقرية أية أراضٍ تابعة **للدايرة السنية** ، ولأنه لم يتم فيما يبدو استصلاح أراضٍ على قدر من الأهمية هناك . إلا أن العائلة اشترت **٢٨١** فداناً من **شركة الدايرة السنية في سمالوط** ، مثلما اشترت قطعاً اخرى في مديريتي المنيا وأسيوط ، لم يتم الحصول على بيانات بشأنهما بسهولة[٢٧] . كذلك ، فقد اشترت عائلة سلطان القوية **٨٨٥** فداناً من أراضي **الدايرة السنية** في بندر المنيا، وهو ما كان يشكل **٤٩,٩** في المائة من إجمالي ممتلكاتها[٢٨] . وارتبطت عائلتا شعراوي وسلطان بالمصاهرة ، عن طريق زواج هدى ، ابنة محمد سلطان باشا ، من علي شعراوي باشا[٢٩] . كذلك ، فقد ارتبطت عائلة سلطان بعائلة خليفة ـ مرزوق بالمصاهرة ، عن طريق زواج لوزة ، ابنة محمد سلطان باشا ، من ابراهيم بك خليفة ( مرزوق )[٣٠] . ولم يؤد بيع أراضي **الدايرة السنية** إلى زيادة القوة الاقتصادية للعائلات المنفردة فحسب ، وإنما زاد أيضاً من قوة **الشلل** العائلية المحلية ، مثلما في حالة هذه العائلات الثلاث .

ولم تكتف عائلة عبد الرازق بزيادة ممتلكاتها لأكثر من عشرة أضعاف في قريتها الأصلية أبو جرج ، بل أنها إشترت أيضاً **٢٩٩** فداناً من أراضي **الدايرة السنية** في بني مزار[٣١] . واشترت عائلات بدوية مثل للملوم السعدي المصري والباسل في مديريتي المنيا والفيوم **١٦٦** فداناً و **١٤٠** فداناً على التوالي في قريتي مغاغة وقلمشة[٣٢] . ويمكن أن نورد الكثير من الأمثلة الاضافية التي تثبت أن

بيع أراضي **شركة الدايرة السنية** قد زاد بدرجة كبيرة من القوة الاقتصادية لعدد كبير من عائلات ملاك الأراضي المصريين. ويتعين أن نلاحظ أن البيانات المعروضة انما تتسم بطابع متحفظ للغاية ، ومن هنا فإنها تقلل من التأثير الكلي الذي أحدثته تصفية أراضي **الدايرة السنية** . ولما كان من المستحيل الحصول على إحصاء شامل من **البنك العقاري المصري** يتضمن إجمالي أراض **الدايرة السنية** التي اشترتها عائلات ساندت بعد ذلك إنشاء **بنك مصر** ، فقد كان من الضروري الانهماك في العملية المملة بجمع البيانات قريةً فقرية . كذلك ، فقد كان من المستحيل دراسة كل القرى في المنيا وغيرها من المديريات ، التي بيعت فيها أراض **الدايرة السنية** . ونتيجة لذلك ، فإن البيانات المعروضة لا تشكل سوى جزء فقط من الأراضي الفعلية التي تم بيعها . كما أن هذه البيانات قاصرة ، حيث أنها تشير فقط إلى الأراضي التي تم شراؤ ها من **الدايرة السنية مباشرة** . إلا أن سجلات الأراضي توضح أن نسبة كبيرة من هذه الأراضي قد آلت إلى مضاربي الأرض ( الأجانب والمتمصرين ) ، الذين سرعان ما باعوا الأراضي عقب شرائها الأوّلي . وكثير من العائلات التي ساندت **بنك مصر** قد اشترت أراضٍ من هؤلاء المضاربين ، وليس من **شركة الدايرة السنية** مباشرة[٣٣] . وأخيراً ، فإنني قد ركزت اهتمامي على مبيعات أراضي **الدايرة السنية** التي تمت عام **١٩٠٥** ، عندما تم بيع الجزء الأعظم من هذه الأراضي . وقبل إنشاء **شركة الدايرة السنية** ، كانت لجنة **الدايرة السنية** قد بدأت تبيع مساحات صغيرة من الأرض للمزارعين في مديرية المنيا . وقد حصلت عائلة الشريعي على مساحة كبيرة من الأراضي في سمالوط بهذه الطريقة خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر[٣٤] .

وكانت نفس القوى التي شجعت زيادة التمايز الاجتماعي في الريف ، نتيجة لتراكم رأس المال لدى بعض عائلات الأعيان وعدم تراكمه لدى عائلات أخرى ، قد حملت معها تناقضاتها الخاصة . وفي الوقت الذي أصبحت فيه العائلات التي استثمرت فيما بعد في **بنك مصر** أكثر تميزاً عن عائلات الأعيان الأخرى . أصبحت أيضاً أكثر إرتباطاً بأقدار رأس المال



جدول رقم ١٠

ملكية عائلات الشريعي وعبد الرازق وخليفة ـ مرزوق ـ احمد ـ اسماعيل في الفترة ١٨٨٢/ ١٩٢٠ ، حسب مساحة قطع الأرض وعدد الملاك .

| السنة | الشريعي | | | عبد الرازق | | | خليفة ـ مرزوق ـ احمد ـ اسماعيل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اجمالي الأرض | عدد الملاك | المتوسط (بالفدان) | اجمالي الأرض | عدد الملاك | المتوسط (بالفدان) | اجمالي الأرض | عدد الملاك | المتوسط (بالفدان) |
| ١٨٨٢ | ٨٠٩ | ٦ | ١٣٤,٨ | ١٢٤ | *١ | ١٢٤ | ٣٩٩ | ١١ | ٣٦,٣ |
| ١٨٩٠ | ٨٠٦ | ٧ | ١١٥,١ | ١٧٧ | ١٠ | ١٧,٧ | ٢٣٤ | ١٣ | ١٨ |
| ١٩٠٠ | ١,٣٤٥ | ١١ | ١٢٣ | ١١٥ | ١٢ | ٩,٦ | ٣٢٢ | ٢١ | ١٥,٣ |
| ١٩٠٥ | ٢,١١٤ | ١٨ | ١١٧,٤ | ١,٢١١ | ١١ | ١١٠,١ | ٩٩١ | ٢٥ | ٣٩,٦ |
| ١٩١٠ | ١,٩٠٧ | ٢٣ | ٨٢,٩ | ١,٢١١ | ١٢ | ١٠٠,٩ | ٩٣٥ | ٢٨ | ٣٣,٤ |
| ١٩١٥ | ١,٩٨٤ | ٢٢ | ٩٠,٢ | ١,٢٤٧ | ١٨ | ٦٩,٣ | ٩٩٥ | ٢٨ | ٣٥,٥ |
| ١٩٢٠ | ١,٨٨٨ | ٢٦ | ٧٢,٦ | ١,٢٤١ | ١٧ | ٧٣ | ٩٩٩ | ٢٥ | ٤٠ |

* في عام ١٨٨٢ ، كان كل أراضي عائلة عبد الرازق مسجلة تحت اسم احمد افندي عبد الرازق . وسنبحث فيما يلي هذه النقطة بتفصيل أكثر

المصدر : نفس مصادر الجدول رقم ٩ .

الأجنبي ، نتيجة للرهونات الواسعة التي أقدمت عليها هذه العائلات . وعندما ضاقت فرص الحصول على قروض في اعقاب الانهيار المالي عام ١٩٠٧ ، واجه العديد من هذه العائلات مصاعب مالية حادة .

وكان خطر تفتت الأرض واحداً من التناقضات الناشئة الأخرى ، التي هددت عائلات كبار الملاك في أوائل القرن العشرين[٣٥] . وعلى حين أن هذه المشكلة كانت تتسم بحدة بالغة بالنسبة لصغار الملاك ، ممن لم يكونوا قادرين على شراء أراضي الدايرة السنية أو أراضي الدومين ( أملاك الدولة ) أو الأراضي المستصلحة ، فان بدايات التفتت كانت ملحوظة أيضاً بين كبار الملاك ، كما يتضح من الجدول رقم ١٠[٣٦] . فطالما استمر التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة ، لم يكن نمو أية عائلة من كبار الملاك يمثل مشكلة . ومع نهاية التوسع في الأراضي الصالحة للزراعة خلال العقدين الأول والثاني من القرن العشرين ، بدأ أبناء عائلات كبار الملاك البارزة يدخلون مجالات العمل المهنية . وعلى حين ظل أعضاء العائلة هؤلاء يحصلون دون شك على نصيب من فائض العائلة ، فان صلاتهم بالأرض صارت أضعف . وأدى التأثير الكلي للتراكم الرأسمالي ، وخطر تفتت الأرض ، ونمو المناطق الحضرية ، إلى تقوية التمايز داخل العائلات الكبيرة من كبار الملاك ، وداخل البورجوازية الزراعية ككل . ومع دخول أعضاء العائلات الى المهن المختلفة ، ثم مع تزايد تمثيلهم بعد الحرب العالمية الأولى في القوات المسلحة والسلك الدبلوماسي والمناصب الادارية في المشروعات الأجنبية والمحلية ، بدأت العائلات المتسعة من البورجوازية الزراعية تتحول بعيداً عن الاعتماد الكامل على زراعة القطن في أوائل القرن العشرين . وبهذا المعنى ، فإن تأسيس بنك مصر كان يتفق مع اتجاه أكثر عمومية داخل البورجوازية الزراعية ككل ، وهو إتجاه عدم الاعتماد على الزراعة فحسب .

ولم يؤد حصول أبناء العائلات الكبيرة من الملاك على وظائف بمرتبات في مناطق حضريه( ولكن مع دخل إضافي من الزراعة ) إلى التخفيف من الضغوط



التي كانت تتعرض لها تلك العائلات . وتشبث عائلات كبار الملاك بالاحتفاظ بمكانتها وسلطتها في الريف يتضح من فحص انتقال ملكية الأراضي من الأعضاء المتوفين إلى غيرهم من أعضاء العائلة . ولم يكن مسموحاً نقل ملكية الأراضي بشكل فردي . وبدلاً من ذلك ، كانت العائلة تجتمع ( عادة بعد فترة من الزمن ، كانت تمتد في بعض الأحيان إلى عشرين عاماً ) وتوزع كل أراضي المتوفي ، في اجتماع للعائلة الواسعة بأسرها . وكانت الأراضي التي تخص القُصّر يتم الاحتفاظ بها تحت الوصاية وعلى الشيوع ، مع أراضي الأقارب الآخرين الذين لم يبلغوا بعد السن القانونية . وكانت هذه الآلية في توزيع الأرض بصورة جماعية ، وتقسيمها إلى وحدات متساوية ، تحول دون نشوب المنازعات بين أفراد العائلة ، وتضمن معاملتهم جميعاً بشكل متساو بصورة أو بأخرى ( رغم أن الأعضاء من الإناث كن يحصلن على قطع أصغر مما يحصل عليه الذكور ) . وحتى رغم أنه كانت هناك الكثير من التعاقدات داخل العائلة الواحدة في القرى التي تناولها البحث ، فإنه كان من الصعب على أي عضو أو جناح أن يهيمن على العائلة بأسرها . وكان أسلوب التوزيع الجماعي يمثل وسيلة لإثناء أفراد العائلة عن بيع أو نقل ملكية الأرض خارج العائلة . وهكذا ، كان كل أعضاء العائلة يقعون تحت ضغط للزواج داخل إطار العائلة المتسعة ، بدلاً من مصاهرة عائلات أخرى من كبار الملاك[٣٧] .

ومع ذلك ، بدأ تفتت الأرض يتزايد في الفترة ما بين عامي ١٩٠٧ و ١٩٢٠ . وكان هذا العامل ، مع الانخفاض في انتاجية الفدان من القطن ، والتخلخل الذي أحدثته السوق العالمية في الاقتصاد المصري ، وانتهاء التوسع السريع في الأراضي الصالحة للزراعة ، تشكل الدوافع الأولية التي جعلت أعضاء البورجوازية الزراعية يفكرون في تأسيس بنك وطني . والسؤال الذي يطرح نفسه هو : لماذا استمرت عائلات معينة من كبار الملاك في بنك مصر ، على حين لم تفعل العائلات الأخرى ذلك ؟ ثم بوجه خاص ، لماذا ساند البنك هذا العدد الكبير من عائلات كبار الملاك في مديرية المنيا ؟

هناك فرضيتان ، تعزّز كل منهما الأخرى ، تفسران السبب في وجود عدد

## جدول رقم ١١

### ديون رهونات ملاك الأراضي بمديرية المنيا بالمقارنة بديون ملاك الأراضي في مصر ككل (من البنك العقاري المصري) في الفترة ١٨٨٠/ ١٩٢٠

| السنة | عدد الرهونات | | أجمالي حجم ديون الرهونات (بالجنيه المصري) | | متوسط حجم الرهونات (بالجنيه المصري) | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المنيا | مصر | المنيا | مصر | المنيا | مصر |
| ١٨٩٨/١٨٨٠ | ٥٩ | ٤,١٢٨ | ١٥٣,٣٠٩ | ٩,٤١٥,٨٤٤ | ٢,٥٩٩ | ٢,٢٨١ |
| ١٨٩٩ | ١٥ | ٦٢٦ | ١٢,٥٥٠ | ٩٧٥,٥٠٣ | ٨٣٧ | ١,٥٥٨ |
| ١٩٠٠ | ١٨ | ٥٤٧ | ١٤,٢٧٤ | ١,٠٤٨,٥٦٥ | ٧٩٣ | ١,٩١٧ |
| ١٩٠١ | ٢٦ | ٥٣٦ | ٢١٩,١٢٤ | ١,٦٧٨,٦٦٥ | ٨,٢٤٨ | ٣,١٣٢ |
| ١٩٠٢ | ١٤ | ٥٨٥ | ٥١,٣٠٠ | ١,٦٦٢,٥٨٩ | ٣,٦٦٤ | ٢,٨٤٢ |
| ١٩٠٣ | ٢٠ | ٧٢٢ | ٤٦,١٦٥ | ٢,٠٩٣,٢٩٤ | ٢,٣٠٨ | ٢,٨٩٩ |
| ١٩٠٤ | ١٢ | ٧٢٩ | ٤٠,٦١٦ | ٢,٦٧٩,٨٨٣ | ٣,٣٨٥ | ٣,٦٧٦ |
| ١٩٠٥ | ٤٥ | ١,٠٩٦ | ٣٣٤,٩٣٨ | ٤,٤٠٩,٢٣٧ | ٧,٤٤٣ | ٤,٠٢٣ |
| ١٩٠٦ | ٤٢٦ | ٢,٥٢١ | ٤,٢٩٢,٦٢٤ | ١١,٨٨٧,٦٦٦ | ١٠,٠٧٧ | ٤,٧١٦ |
| ١٩٠٧ | ٤٨ | ١,٠٣١ | ٤١٤,٢٧١ | ٥,١٩٣,٥٢٩ | ٨,٦٣١ | ٥,٠٣٧ |
| ١٩٠٨ | ٢٥ | ٣٩٥ | ٨٤٦,٣٨٣ | ٣,٩١٣,٢٨٣ | ٣,٣٨٦ | ٩,٩٠٧ |
| ١٩٠٩ | ٥١ | ٦٩٦ | ٤٦٩,٤٩٥ | ٣,٢٧٨,٢٥٤ | ٩,٢٠٦ | ٤,٧١٠ |
| ١٩١٠ | ٦٢ | ١,٠٤١ | ٥٤٨,٣٥٥ | ٤,١٦٣,٧٣٨ | ٨,٨٤٤ | ٤,٠٠٠ |
| ١٩١١ | ٥٩ | ٩٠٧ | ٥٧١,٧٦٧ | ٤,١٨٠,٥٦٧ | ٩,٦٩١ | ٤,٦٠٩ |
| ١٩١٢ | ١٦٥ | ١,٠٠٧ | ١,٢٢٥,٥٢٤ | ٤,٧٦٢,٤٨٦ | ٧,٤٢٧ | ٤,٧٢٩ |
| ١٩١٣ | ١٣٦ | ٨٣٣ | ٩٢٦,٦٧٥ | ٤,٣٠٠,١٢١ | ٦,٨١٤ | ٥,١٦٢ |
| ١٩١٤ | ٨٦ | ٥٩٠ | ٣٦٢,٣٢٩ | ٢,٩٣١,٨٩٠ | ٤,٢١٣ | ٤,٩٦٩ |
| ١٩١٥ | ١٣ | ١٢٣ | ١٩٠,٨٨٤ | ٥١٦,٩١٠ | ١٤,٦٨٣ | ٤,٢٠٣ |
| ١٩١٦ | ١٢ | ١٥٠ | ٦٥,٢٤٥ | ٤٨٥,٣٢٨ | ٥,٤٣٧ | ٣,٢٣٦ |
| ١٩١٧ | ٣٣ | ٣٧٥ | ١٩٣,٢١٨ | ١,٢٤٨,٧٨٠ | ٥,٨٥٥ | ٣,٣٣٠ |
| ١٩١٨ | ٣٥ | ٢٨٨ | ٢٦٨,٢٤٨ | ١,٠٩٨,٦٨١ | ٧,٦٦٤ | ٣,٨١٥ |
| ١٩١٩ | ٢١ | ١٥١ | ٦٢,٣٩٨ | ٦٦٤,٣٣٤ | ٢,٩٧١ | ٤,٤٠٠ |
| ١٩٢٠ | ١٢ | ٣٦٠ | ٢٦٦,٦٨٨ | ٢,٥٧٦,٩٩٩ | *٢٢,٢٢٤ | *٧,١٥٨ |

المصدر : LeCrédit Foncier gyptien, *Assemblée générale* ordinaire: *Rapports du conseil d'administration et des censeurs — résolutions de l'assemblée, exercices 1900 à 1921*.

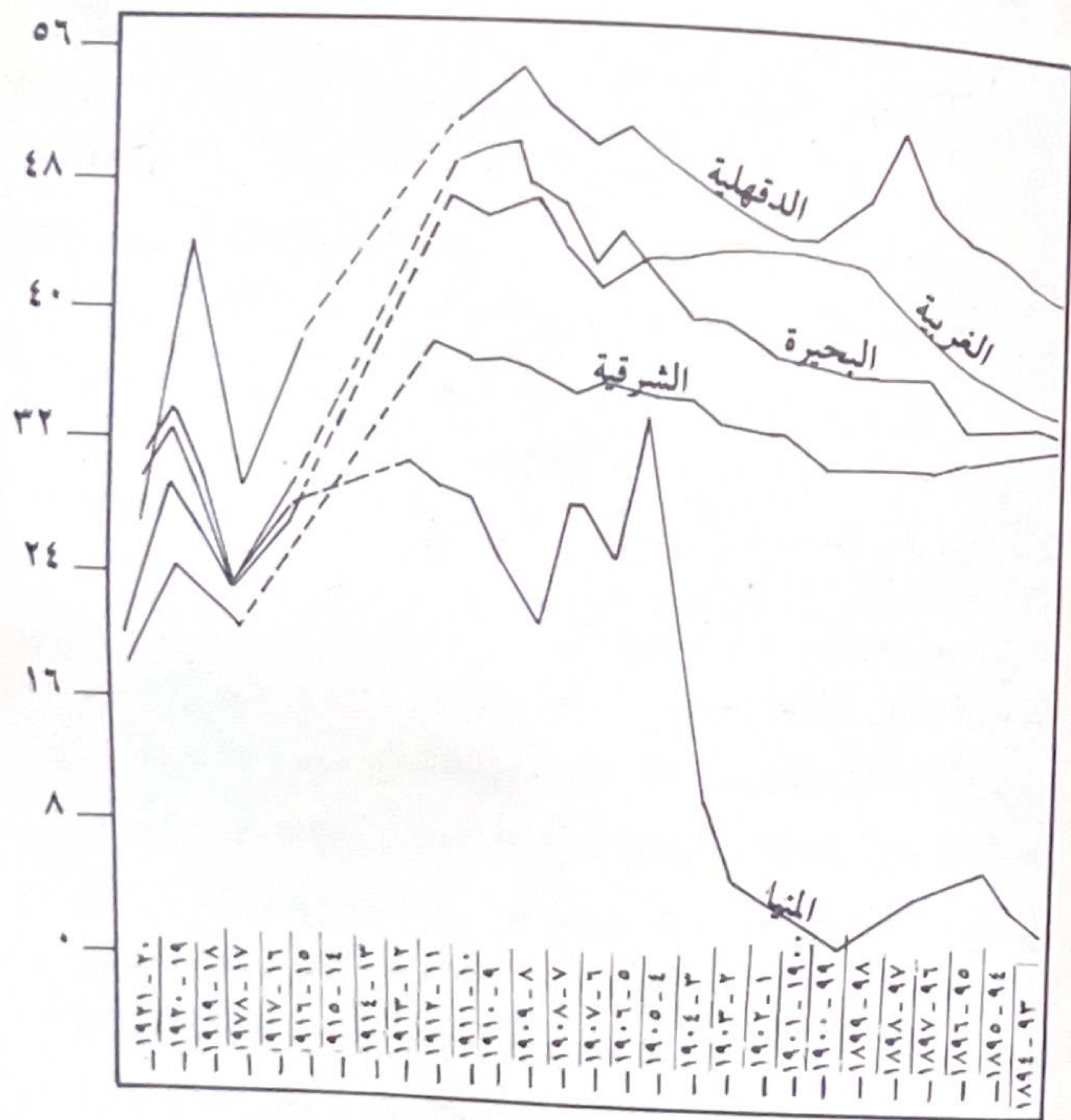
• تم تدوير الكسور

ملحوظة: تم بيع أراضي الدايرة السنية في الفترة من اكتوبر/تشرين الأول إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٠٥ . ومعظم ديون =



= الرهونات التي تم التعاقد عليها مع البنك العقاري المصري خلال هذه الشهور الثلاثة ، لم تسجل رسمياً بالمحاكم الإقليمية حتى اوائل عام ١٩٠٦ . وهذا يفسر السبب في ان الزيادة الحادة في ديون رهونات ملاك مديرية المنيا ، لم تظهر عام ١٩٠٥ ، رغم حدوث عمليات البيع في ذلك العام . كما يجب ملاحظة ان البنك العقاري المصري لم يتعاقد خلال تلك الفترة على رهونات لأية اراض تقل مساحتها عن ١٠٠ فدان . وذلك يعني أن قروض البنك العقاري المصري كانت تقتصر بشكل كامل تقريباً على الطبقة العليا وحدها . انظر الهامش رقم ٣٨ من هوامش الفصل الثالث .

### الشكل التوضيحي رقم ١




يبين هذا الرسم تطور إجمالي الأرض المزروعة قطناً في المنيا والشرقية والبحيرة والغربية والدقهلية ، بالمئة . المصدر : « تناقضات التطور التابعة » ١٨٨٢ ـ ١٩٢٠

Dowson and Craig, *Collection of Statistics*, pp. 66, 68—69, 72; and *Annuaires Statistiques*, for 1910, 1913 and 1921.

كبير من عائلات مديرية المنيا بين المساهمين في بنك مصر ، والذين بلغت نسبتهم ٢٢,٩ في المائة من إجمالي رأس المال . أولاً ، أن عائلات كبار الملاك في مديرية المنيا قد حصلت على ديون رهونات أكبر من عائلات المديريات الأخرى ، حيث أن الجزء الأعظم من أراضي الدايرة السنية كان يقع في مديريتهم . وخلال الانهيار المالي عام ١٩٠٧ ، كانت عائلات مديرية المنيا معرضة لآثاره السلبية بصورة أكبر من عائلات المديريات الأخرى . ويتضح تأثير التخلخل الاقتصادي الذي أحدثه الانهيار من اللجوء إلى رهونات ثانية وثالثة ( وأحياناً أكثر من ذلك ) ، وهو ما يتبين من سجلات الأراضي بعد عام ١٩٠٧[٣٨] . وبطبيعة الحال ، فإن محنة ملاك مديرية المنيا يجب أن ينظر إليها بصورة نسبية ، وليست مطلقة . وبعبارة أخرى ، فإن الملاك في بعض مديريات الدلتا الكبرى، مثل الغربية، ربما تكون قد أثقلتهم الديون مثل ملاك مديرية المنيا ، أو ربما بدرجة أكبر منهم . إلا أن الديون الكبيرة لملاك المنيا كانت ذات طبيعة حديثة أكثر ؛ فلم تكن تعود إلا إلى عام ١٩٠٥ . ولذلك ، فان الأثر النفسي للانهيار المالي عام ١٩٠٧ كان أكثر قسوة فيما يبدو على أولئك الملاك الذين لم تثقلهم الديون قبل عام ١٩٠٥ ( الجدول رقم ١١ ) .

ومن حيث التراكم الرأسمالي ، فإن من الواضح أن كبار ملاك مديرية المنيا قد حققوا ارباحاً من التوسع في زراعة القطن ، خلال العقد الأول من القرن العشرين ، أكثر مما حققته عائلات المديريات الكبيرة الأخرى المنتجة للقطن . وكما يتضح من الشكل التوضيحي رقم ١ ، فإن مديرية المنيا كانت تتوسع في زراعة القطن ، خلال السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين ، بصورة أسرع من أكبر أربع مديريات أخرى منتجة للقطن - وهي الغربية والشرقية والدقهلية والبحيرة . وكان هذا التطور السريع في زراعة القطن ناشئاً عن أن مديريات مصر العليا والوسطى قد استفادت من ثمار التوسع في نظام الري في وقت متأخر كثيراً عن مديريات الدلتا . وكانت مديرية المنيا آخر مديريات جنوب مصر تحصل على ري دائم ، خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، عندما أقيمت قناطر في



شمال مديرية أسيوط عام ١٨٩٢[٣٩] . ومن المثير حقاً أن نقارن النمو السريع لزراعة القطن في مديرية المنيا ومركز ملوي ( وهو المركز الوحيد في مديرية أسيوط الذي حصل على ري دائم ) بانعدام زراعة القطن بشكل شبه كامل في مديرية أسيوط بأكملها[٤٠] .

أما الفرضية الثانية ، فإنها ترجع العدد الكبير من ملاك المنيا بين المساهمين في بنك مصر إلى حقيقة أن كثيراً من العائلات ذات النفوذ في مديرية المنيا كانوا على صلات وثيقة بالشركات المساهمة التي كانت تعمل في مجال استصلاح الأراضي[٤١] . ولما كانت المنيا وغيرها من مناطق مصر العليا والوسطى توفر امكانيات ممتازة لاستصلاح الأراضي ، فقد كان هناك تركيز كبير للشركات في تلك المنطقة . وأدت أنشطة شركات استصلاح الأراضي الى زيادة الاتصال بين عائلات كبار الملاك في مديرية المنيا وبين رأس المال الأجنبي . وكان المستثمرون الأوربيون يحرصون على إشراك أعيان من المناطق التي تعمل فيها شركاتهم في مجالس إدارات هذه الشركات . وعلى الرغم من أن هذه المناصب كانت رمزية فحسب ، حيث لم يكن الأعيان يمارسون فيما يبدو كثيراً من السلطة الفعلية ، إذا كانت لهم سلطة على الإطلاق ، وحيث كانوا يشتركون في مجالس الإدارات للحصول عل مرتبات هائلة فحسب ، فإنهم لعبوا مع ذلك دوراً هاماً في تسهيل بيع الأراضي المستصلحة لزملائهم من الملاك في المديرية[٤٢] . وجعل هذا الاتصال برأس المال الأجنبي كثيراً من عائلات الملاك يدركون الأرباح التي يمكن إجتناؤها من أشكال الاستثمار البديلة للزراعة . ومن المؤشرات الأخرى على أن ملاك مديرية المنيا كانوا « تقدميين » ، أو مجددين في أنشطتهم الاقتصادية ، أنهم شاركوا في **الجمعية الزراعية الخديوية**، التي كانت معنيه بتطوير أنواع جديدة وأكثر انتاجية من القطن . ويوضح الكتاب السنوي للجمعية أن بعض الملاك ، مثل علي شعراوي باشا الذي ساند بنك مصر فيما بعد ، كانوا يمتلكون « مزارع نموذجية » حاولوا فيها زيادة انتاجية الفدان[٤٣] .

وباختصار، فقد حقق كبار الملاك في مديرية المنيا تراكماً رأسمالياً بزيادة ممتلكاتهم وانتاجهم من القطن، وأصبحوا مدينين بصورة كبيرة لرأس المال الأجنبي بشكل أسرع وفي فترة متأخرة عن أقرانهم في المديريات الأخرى. وجعلت هذه الظروف آثار الانهيار المالي عام ١٩٠٧ أكثر إضراراً بالنسبة لهم. وأدى الاتصال برأس المال الأجنبي إلى تشجيع تطور أخلاق تجارية لدى كثير من عائلات كبار الملاك، بلفت انتباههم إلى الأرباح التي يمكن الحصول عليها من الشركات المساهمة، ومن استخدام الأساليب الحديثة في الزراعة. إلا أن كبار الملاك في مديرية المنيا ربما تأثروا بصورة أكثر قسوة بالمشكلات الاقتصادية التي كانت تواجه مصر خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى. فان الملاك في المديريات الأخرى كانوا يعانون أيضاً من آثار التخلخل الاقتصادي. ولكي ندرك السبب الذي جعل ملاك المديريات الأخرى، بالاضافة إلى ملاك مديرية المنيا، يؤيدون فكرة إنشاء بنك وطني، فان من الضروري أن نفحص الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية الأعرض التي كانت تؤثر على مصر في أوائل القرن العشرين.

إن آثار التدفق الهائل لرأس المال الأجنبي فيما بين عامي ١٨٩٠ و ١٩٠٧، وخاصة التوسع السريع في النظام المصرفي، لم تكن محسوسة فقط لكبار الملاك في مديرية المنيا، وإنما أيضاً لعائلات كبار الملاك في أنحاء مصر كلها. ولم يكن **البنك العقاري المصري** وغيره من بنوك الرهونات هي المؤسسات المالية الوحيدة التي تقدم قروضاً للبورجوازية الزراعية. فالبنوك التجارية مثل **بانكو دي روما** و **دويتشه أورينت بنك** (بنك الشرق الألماني) كانت تشترك بشكل كبير في تقديم القروض. كذلك، فان شركات تأمين، مثل شركة **جريشام للتأمين على الحياة في لندن**، قد نشطت هي الأخرى في هذا المجال، فضلاً عن عدد كبير من أصحاب الأعمال الأجانب ذوي الأصول اليونانية او الشامية* أو اليهودية(٤٤). ومع حصول أعداد من

* استخدمنا تعبير «الشام» لترجمة كلمة Levant ومشتقاتها، التي يقصد بها المؤلف بلاد الشام التي تضم سوريا ولبنان وفلسطين. المترجم.



البورجوازية الزراعية على ألقاب، وزيادة سلطتهم السياسية من خلال إتساع سلطات المجالس المحلية والبرلمان القومي، فقد زاد في أوائل القرن السعي وراء امتلاك الأراضي، التي كانت أساس المكانة الاجتماعية والسلطة السياسية. ومع الارتفاع المضطرد في أسعار القطن، والتدفق الهائل لرأس المال الأجنبي (ألم يكن ذلك مؤشراً على مزيد من الازدهار القادم ؟)، وسعي المؤسسات المالية من نوع أو آخر لتقديم القروض، كان من اليسير نسبياً على كبار الملاك أن يتورطوا في ديون ثقيلة.

وكان دويتشة أورينت بنك، الذي إفتتح فرعاً له في مصر عام ١٩٠٦، واحداً من أهم البنوك التي قدمت قروضاً للبورجوازية الزراعية المصرية. ويتسم هذا البنك بأهمية خاصة، ليس فقط بسبب تأثيره على طبقة كبار الملاك، وإنما أيضاً لأنه قد ترك تأثيراً هاماً على تأسيس وعمليات بنك مصر. وكان افتتاح **دويتشه أورينت بنك** في مصر يعكس إزدياد حدة التنافس الامبريالي بين بريطانيا وألمانيا داخل السوق العالمية خلال الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى. وقد حاول **دويتشه أورينت بنك** اكتساب عملاء بتقديم قروض ميسرة؛ وتمكن من خلال ممثليه التجاريين الرئيسيين، وهم **شركة «آرْ أنْدْ أو ليْنْدِمَان»**، من إنتزاع كثير من حسابات القطن من البنوك الأجنبية الأخرى(٤٥). وربما كانت القدرة على الحصول على قروض من البنك الألماني أحد العوامل الهامة في تأخر تأسيس **بنك مصر** حتى عام ١٩٢٠، حيث كان يمثل مصدراً بديلاً للقروض في أعقاب الانكماش الذي أصاب السوق المالية في عامي ١٩٠٧ و ١٩٠٨. وليس هناك كثير من الشك في أن طلعت حرب وكثير من المساهمين الآخرين في بنك مصر قد أقاموا علاقات وثيقة مع **دويتشة أورينت بنك**، قبل مصادرة البريطانيين له عام ١٩١٤(٤٦). وأعطت المصادرة دفعة جديدة لحركة تأسيس بنك وطني مصري، إذ أنه مع إغلاق البنك الألماني، وجد كثير من عملائه أنفسهم مهددين مرة أخرى بافتقاد مصادر القروض المتاحة.

ومما يتسم بأهمية قصوى النموذج الذي كان أسلوب عمليات دويتشة

أوربنت بنك يشكله بالنسبة لبنك مصر . وملف الخدمة الحكومية والمعاشات الخاص بطلعت حرب ، والموجود في دار المحفوظات المصرية ، يتضمن مفتاحاً للصلة بين تأسيس هذا البنك وبين عائلة سوارس ، وهي عائلة يهودية محلية كانت تشارك بصورة واسعة في عمليات استصلاح الأراضي والمضاربة ، وخاصة في مديرية المنيا[٤٧] . فقد سحب طلعت حرب حسابه ( الذي كان يرسل إليه معاشه من الدايرة السنية ) من بنك سوارس ، ونقله إلى دويتشه أوربنت بنك عام ١٩٠٦ . وكان البنك الألماني يتبع نمطاً أصبح فيما بعد يميز عمليات بنك مصر . فقد كان يبني عملياته على عمليات المؤسسات الأصغر ( مثل بنك سوارس ) ، وبالارتباط مع التجار والمضاربين الذين يعملون في تجارة القطن والمضاربة في الأراضي وتوزيع قروض الرهونات . ومع وجود مقره الرئيسي في برلين ، ووضعه شبه الرسمي كوكيل للامبريالية الألمانية في الشرق الأوسط ، فان دويتشه أوربنت بنك لم يكن مهتماً باتباع أساليب مصرفية سليمة في مصر . بل أن أهدافه كانت تتمثل في حرمان البريطانيين بقدر الإمكان من سوق القطن المصري ، وبالتالي توسيع النفوذ الألماني في البلاد . وعندما حاول بنك مصر خلال العشرينات والثلاثينات أن يقلد بعض السياسات المالية غير السليمة التي كان دويتشه أوربنت بنك يتبعها ، فانه قوّض بذلك استقراره المالي الخاص[٤٨] .

ومن الواضح أنه يتعين البحث عن أصول التصنيع المصري في التناقضات الناجمة عن أنشطة رأس المال الأجنبي في مصر . وفي إطار هذه التناقضات ، تطورت فكرة اقامة بنك وطني ، يضطلع وطنيون مصريون بتمويله وإدارته . ورغم أنه يمكن العثور على فكرة إنشا بنك وطني مصري في صحيفة التجارة السورية التي كانت تصدر في مصر على أيدي أديب إسحاق وشبلي شميّل خلال الثمانينات من القرن التاسع عشر ، فإن الفكرة لم تبرز إلى الصدارة إلا عقب الانهيار المالي عام ١٩٠٧ . فقد انزعج كثير من المصريين بشكل بالغ من التوسع السريع في رأس المال الربوي خلال العقد الأخير من القرن التاسع عشر ، وأعرب اللورد كرومر عن انزعاجه من هذا التطور في عدد من تقاريره



السنوية[٤٩] . وفي المناقشات الدينية التي دارت في أوائل القرن ، إنعكس هذا الاهتمام في الجدال الذي دار حول التمييز بين الربا والفائدة في الشريعة الإسلامية . ولما كان الربا محظوراً بشكل قاطع في الاسلام ، فقد قال كثير من الزعماء الدينيين بأنه من المحظور على المسلمين الدخول في معاملات مالية بصورة ربوية ، كما انه من المحظور عليهم دفع أو قبول فوائد على ودائعهم في البنوك . وبعد كثير من الجدال ، إنتصر التفسير الأكثر تحرراً الذي كان يدعو له الشيخ محمد عبده مفتي الديار المصرية ، وأصبحت فكرة أن أرباح الفائدة مسموح بها في ظل الاسلام فكرة مقبولة ، على الأقل بين قطاعات واسعة من الطبقة العليا . ونتيجة لذلك ، صار بمقدور مكاتب صندوق توفير البريد ، التي تديرها الحكومة ، أن تفتح أبوابها عام ١٩٠١ ، وأن تدفع فوائد على الودائع . وكان الهدف الأساسي لصندوق التوفير ، الذي كان يسعى لاجتذاب مدخرات القطاعات الميسورة من العمال وصغار المزارعين ، يتمثل في حماية صغار الملاك من المرابين[٥٠] . وبالنسبة لبنك مصر ، كانت أهمية فتح مكاتب صندوق توفير البريد وقبول شرعية الفوائد تتمثل في أنهما ساعدا على تمهيد الأرض لفكرة تأسيس بنك وطني أكبر وأكثر شمولاً .

ومع بدء الاحساس بآثار الانهيار المالي عام ١٩٠٧ ، أخذت البورجوازية الزراعية تدعو إلى عمل حكومي لتنظيم نشاط رأس المال الأجنبي ، كما أشرنا من قبل . وكان هناك تطوران آخران يتسمان بالأهمية ، هما الدعوة لاقامة تعاونيات زراعية ، والدعوة لتأسيس بنك وطني . ومرة أخرى ، سيكون من الأهمية أن نلاحظ أن الحزبين الرئيسيين في البلاد قد تعاونا في محاولة تنفيذ هذه المشروعات . فعلى حين أن عمر لطفي وعبد الرحمن الرافعي ، اللذين كانا على التوالي مؤسس ومنظر الحركة التعاونية ، ينتميان إلى الحزب الوطني . فإننا نجد أن كثيراً من أهم التعاونيات كان يرأسها أعضاء بارزون في حزب الأمة[٥١] . وخلال المؤتمر الوطني المصري الذي عقد عام ١٩١٠ ، والذي قدم إليه طلعت حرب اقتراحه التفصيلي الأول لاقامة بنك وطني ، أيد الوطنيون من الحزبين فكرة مثل هذا البنك ، وعرضوا أراضيهم كضمان لرأس مال البنك[٥٢] .

وشهد عام **١٩١٠** خطوة أخرى إلى الأمام في حركة تأسيس بنك وطني . ففي ذلك العام ، قام طلعت حرب ، بالاشتراك مع عمر لطفي والأمير حسين كامل وألفريد عيد ( وهو رأسمالي بلجيكي ) وبعض من تجار القاهرة البارزين وعدد من ملاك الأراضي ذوي الأصول المحلية ، بتأسيس **شركة التعاون المالي والتجاري بمصر**[٥٣] . ووفقاً لما قاله كثير من المديرين والموظفين السابقين في **بنك مصر** ، فإن هذه الشركة كانت نموذجاً مصغراً للبنك نفسه . وكانت تختلف عن البنك في أنها كانت تمثل حالة العلاقات الطبقية التي كانت لا تزال غير متمايزة نسبياً في مصر . فحيث أن التناقضات السياسية والاقتصادية بين رأس المال الوطني والأجنبي لم تكن قد تجلت بعد في أكثر أشكالها حدة ( مثلما حدث على سبيل المثال أثناء الكساد العظيم في الثلاثينات ) ، ونظراً للطبيعة غير المتطورة لرأس المال الصناعي المحلي ، لذلك كان ممكناً لرأسماليين أجانب ولأعضاء في العائلة المالكة ولتجار محليين ولملاك أراض أن يشاركوا في مشروع مالي من هذا النوع. وحتى على الرغم من أن **شركة التعاون المالي والتجاري** لم تكن تنطوي على كثير من المخاطر بالنسبة إلى المستثمر ، نظراً للقدر المحدود من رأس المال المتاح لها ، فان أعضاء البورجوازية المصرية الذين استثمروا أموالهم في الشركة لم يكونوا قد طوروا بعد الرأي القائل بوجوب التشكك في الرأسمالي الأجنبي ، وليس التطلع إليه كشريك تجاري مرغوب فيه . وبحلول عام **١٩٢٠** ، كان رأس المال الأجنبي قد أصبح موضع شك بدرجة أكبر كثيراً ، مثلما يتضح من ميثاق تأسيس **بنك مصر** ، الذي حظر بوضوح إمتلاك غير المصريين لأسهم البنك .

وكان توسع الحركة التعاونية الزراعية ، التي كانت تستمد إلهامها من الحركة الأوروبية ، والجدال العام حول الحاجة لاقامة بنك وطني ، وتأسيس **شركة التعاون المالي والتجاري** ، تشير كلها إلى وعي متزايد بين البورجوازية المصرية ، وخاصة قطاعها الزراعي ، بالحاجة إلى الإفلات من الإعتماد على رأس المال الأجنبي[٥٤] . وقد حال صدور قانون الخمسة أفدنة عام ١٩١٢ ، بايعاز من اللورد كتشنر ، دون استيلاء البنوك الأجنبية والمرابية على الأراضي



المرهونة للملاك العاجزين عن سداد ديونهم ، إذا كانت أقل من خمسة أفدنة ؛ إلا أن هذا القانون حرم هؤلاء الملاك أيضاً من مصادر القروض . وهكذا ، فقد قامت الحركة التعاونية الزراعية بوظيفة هامة تتمثل في ضمان توافر القروض للمزارعين الذين يملكون أقل من خمسة أفدنة ، والذين كانوا يشكلون السواد الأعظم من الفلاحين . وبطبيعة الحال ، فإن التعاونيات قد استبدلت فحسب البنك أو المرابي بالمالك الكبير ، الذي أصبح الآن مصدر القروض للفلاح . وبالتالي ، فان جانباً كبيراً من الفائض الذي كان يجري الاستيلاء عليه من الفلاحين قد إنتقل من أيدي الأجانب إلى أيد محلية[٥٥] . وعلى حين لعبت التعاونيات دوراً هاماً في الحياة السياسية الأقليمية والقومية ، وبالتالي يتعين عدم النظر إليها من الزاوية الاقتصادية فحسب ، فان نشاطها قد زاد في فهم البورجوازية لدور ووظيفة القروض - وهي حجر الزاوية في نمط الانتاج الرأسمالي .

وإذا ما كان خطر رأس المال الربوي ، وتزايد الوعي باستيلاء رأس المال الأجنبي على الفائض القومي ، من العوامل الفعالة في تنشيط نمو الحركة التعاونية وتمهيد الأرض أمام تأسيس **بنك مصر** ، فإن عمليات البنوك الأجنبية في مصر كانت تنشّط هي الأخرى بصورة أكبر فكرة إقامة بنك وطني . واننا لنجد أكثر الحجج فصاحة حول الحاجة لمثل هذا البنك في كتاب **علاج مصر الاقتصادي ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة** ، الذي نشره طلعت حرب عام **١٩١١**[٥٦] . وفي هذا الكتاب ، تناول طلعت حرب بالتفصيل الفوائد التي ستجنيها مصر من إقامة مثل هذا البنك . وكان أحد الخطوط البارزة في الكتاب يؤكد على الطبيعة المحدودة للفائض المصري ، واستيلاء رأس المال الأجنبي على نسبة كبيرة منه . وعند مناقشة الدور الذي يستطيع بنك وطني أن يلعبه في تمويل شركات مساهمة يمتلكها الوطنيون ، كان طلعت حرب يفكر بوضوح في نقل أرباح الأجانب إلى أيدي الوطنيين . وكان تصور إقامة بنك وطني كمصدر لرأس المال للصناعة المحلية إنما يعكس تأثير مفهوم « **الجرُوسْ بنك** » الألماني ، أو الشركة القابضة ، على تفكير طلعت حرب . ومن الواضح

## جدول رقم ١٢

### نسبة المسلمين والمسيحيين والأجانب بين تجار القاهرة في الفترة ١٨٩١/١٩١٧

| السنة | فئة التجار | المسلمون العدد | المسلمون ٪ | المسيحيون العدد | المسيحيون ٪ | الأجانب العدد | الأجانب ٪ | اجمالي العدد |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| ١٨٩١/١٩٨٢ | تجار | ١٧١ | ٤٧,٤ | ٥٧ | ١٥,٨ | ١٣٣ | ٣٦,٨ | ٣٦١ |
| | كومبرادور | ١١ | ١٤,١ | ١٣ | ١٦,٧ | ٥٤ | ٦٩,٢ | |
| ١٩٠٥ | تجار | ١٦٦ | ١٧ | ١٦٧ | ١٧,١ | ٦٤٢ | ٦٥,٨ | ٩٧٥ |
| | كومبرادور | ٢ | ١ | ١٣ | ٦,٤ | ١٨٨ | ٩٢,٦ | |
| ١٩١٤ | تجار | ٢٠ | ٥,٣ | ٤٠ | ١٠,٦ | ٣١٩ | ٨٤,١ | ١,٨٥٩ |
| | كومبرادور | ١٢ | ١ | ٣٦ | ٢,٤ | ١,٤٣٢ | ٩٦,٦ | |
| ١٩١٧ | تجار | ٩٧٦ | ٣٥,١ | ٥١٠ | ١٩,٤ | ١,٢٧٦ | ٤٥,٩ | ٢,٧٧٩ |
| | كومبرادور | ٦ | ٢,١ | ٤٧ | ١٦,٢ | ٢٣٧ | ٨١,٧ | |

المصدر : ابراهيم عبد المسيح : **دليل وادي النيل لعامي ١٨٩١ و١٨٩٢** ( بدون تاريخ أو ناشر ) ؛ **ودليل مصر والسودان لصاحبيه ثابت وأنتاكلي لسنة ١٩٠٥** ( القاهرة - مطبعة الشعب - بدون تاريخ ) ؛ **والدليل المصري لعام ١٩١٧** ( القاهرة - الشركة الشرقية لنشر الاعلانات - ١٩١٧ ) ؛

*Mercure Egyptien* , *Moniteur commercial et industriel* ( Cairo : F. Diemer, Frinck and Baylaeder Succ., Cairo, librairie Diemer, n. d. ).

**ملحوظة** : كان مقصوداً أن تشمل فئة التجار المسلمين التجار المصريين الوطنيين فقط ، إلاأنها تشمل أيضاً ، ودون شك ، جنسيات أخرى ( مثل المغاربة ) . والتجار المسيحيون يشملون المسيحيين الأقباط المصريين ، إلى جانب المسيحيين ممن ترجع أصولهم إلى بلاد الشام . والأجانب يشملون الأوربيين ، إلى جانب بعض العناصر مثل اليونانيين واليهود والايطاليين والأرمن ، إلخ . وفئة « الكومبرادور » تشمل أولئك التجار المسجلين تحت بند « قومسيونجي » ، وهي كلمة ذات أصل تركي تعني الوكيل التجاري .



أن إتصال طلعت حرب بـ دويتشه أورينت بنك كان ذا اهمية كبيرة في قبوله لهذه النظرة لوظيفة البنك ، وبالتالي في تحديد الدور الذي سيلعبه بنك مصر في الاقتصاد المصري . وبالمثل ، لا يجب التقليل من شأن تأثير شركة التعاون المالي والتجاري على تطور بنك مصر ، حيث قدمت الكثير من القروض لأصحاب الأعمال الصغار في القاهرة خلال السنوات الأولى القليلة من عملها .

وأحدث تدهور التنافس الامبريالي إلى حالة الحرب السافرة عام ١٩١٤ آثاراً خطيرة على المجتمع المصري . وكان أحد هذه الآثار يتمثل في السياسة التي إتبعتها بريطانيا لابقاء أسعار القطن منخفضة بشكل مصطنع حتى عام ١٩١٨ ، مما أثار عداء البورجوازية الزراعية بدرجة كبيرة . كذلك ، فقد تسببت الحرب في مشكلة أخرى ، هي انقطاع التجارة بين مصر وأوربا ، مما حرم مصر من كثير من السلع الضرورية مثل الصابون والمنسوجات ومواد البناء ، فضلاً عن طائفة واسعة من السلع الاستهلاكية التي كانت الطبقات العليا قد إعتادت عليها . ونتيجة لذلك،شكلت الحكومة المصرية عام ١٩١٨ لجنة تضم السياسي والاقتصادي المصري المعروف اسماعيل صدقي ، وطلعت حرب ، وس . سُورْناجا ، وهو من صانعي مواد البناء البارزين ، بالاضافة إلى عدد من البيروقراطيين الحكوميين الأجانب والوطنيين ؛ وهي اللجنة التي عرفت باسم لجنة التجارة والصناعة[٥٧] . وعهد إلى اللجنة بمهمة إجراء مسح لامكانات التصنيع في مصر ، مع اقتراح السبل التي يمكن بها توسيع الانتاج الصناعي ، ليشمل السلع التي كانت شحيحة نتيجة للحرب . وكان أحد أهم النتائج التي إنتهى إليها تقرير اللجنة هو أن مصر تحتاج إلى بنك وطني ، لا يكون فقط مصدراً للقروض القصيرة الأجل ( أي بنك تجاري ) ، بل ويكون أيضاً مصدراً لرأس المال للمشروعات ( أي بنك صناعي ) . وفي هذا الصدد ، أضفى تقرير اللجنة موافقة رسمية أو شبه رسمية على فكرة تأسيس بنك وطني .

* * *

كان الجانب الأعظم من هذا الفصل يهدف إلى شرح الأسباب التي جعلت تأييد تأسيس **بنك مصر** يكاد يقتصر على البورجوازية الزراعية . وقبل أن ننتقل إلى التأسيس الفعلي للبنك ونموه ، فإنه من الأهمية أن نتساءل عن السبب في أن هذا التأييد لم يأت من جانب طبقة التجار المحليين . فـاذا كان رأس المال التجاري قد إتحد مع رأس المال العقاري لانتاج الرأسمالية الصناعية في أوربا الغربية ، فلماذا لم يستثمر هذا العدد الصغير نسبياً من التجار أموالهم في بنك وطني ، يكون دوره تشجيع نمو الصناعة الوطنية ؟

ويمكن طرح فرضيتين لتفسير عدم توافر هذا التأييد . أولاً ، أن التدفق السريع لرأس المال الأجنبي في أعقاب الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، قد جعل من الصعب بشكل متزايد على التجار المصريين منافسة أقرانهم الأوربيين ، وخاصة مع وجود معاهدات الامتيازات الأجنبية واقامة المحاكم المختلطة . وأصبح الأجانب يشكلون نسبة متزايدة من طبقة التجار في مصر خلال القرن التاسع عشر ، مع استقرار المزيد والمزيد من الأوربيين في البلاد . وتحليل القوائم التجارية في أعوام ١٨٩١/١٨٩٢ و ١٩٠٥ و ١٩١٤ و ١٩١٧ ، يبين بوضوح بالغ ضعف طبقة التجار الوطنيين ، وخاصة في مجال تجارة التصدير والاستيراد ( الجدول رقم ١٢ ) . وتقسيم هذه البيانات إلى عينات فرعية اضافية يبين أن القطاع المسلم من طبقة التجار كان يقتصر إلى حد كبير على تجارة الحبوب والأرز والملابس الرخيصة والمنسوجات الشعبية والأثاث ، وغير ذلك من السلع التي تشتريها أساساً الطبقات المتوسطة الدنيا والدنيا .

أما بالنسبة للفرضية الثانية ، فيمكن القول بأن التجار الذين كانوا يعملون في تجارة القطن، هم فقط الذين كان لديهم حافز لمساندة **بنك مصر** . فالتجار التقليديون ، الذين لم يطردهم المنافسون الأجانب من المساحة نظراً لتمتعهم بميزة نسبية من جراء تعاملهم في سلعة بعينها ، والذين لم يتصلوا كثيراً بتجارة القطن ، لم يكونوا في حاجة إلى كميات كبيرة من رأس المال مثلما كان



الحال مع تجار القطن . فمعظم عائلات التجار التقليديين الذين لم يشتركوا في تجارة القطن ( مثل عائلة مدكور ، التي كان رئيسها عبد الخالق باشا هو سر التجار ، أو كبير التجار ، في القاهرة ) . قد أقامت علاقات وثيقة للغاية مع البنوك الأجنبية بحلول عام ١٩٢٠ ؛ ولم تكن ترى أية حاجة لتحويل حساباتها إلى مؤسسة مالية جديدة يصعب التنبؤ بنتيجتها[٥٨] . ومن بين عائلات التجار المسلمين ، الذين اشتركوا في تجارة القطن ، كانت عائلات كثيرة تمتلك اراضٍ ، وكانت بالتالي أقل تعرضاً للمنافسة من جانب التجار الأجانب . وكان كثير من عائلات التجار التي إشترت أراضٍ بعد عام ١٨٨٢ ، مثل عائلة خشبة في مديرية أسيوط ، ترتبط بمحصولها من القطن بصورة أوثق مما كانت ترتبط به بأنشطتها التجارية[٥٩] . وكان أكثر التجار الوطنيين نجاحاً هم أولئك الذين جمعوا بين زراعة القطن وتجارة القطن (مثل عائلة الجزار في شبين الكوم، وعائلة الوكيل في سمخراط ، وعائلة المنزلاوي في سمنود في مديرية الغربية ) . وبالنسبة لهؤلاء التجار ، الذين أقام كثير منهم علاقات وثيقة مع **بنك مصر** ، فان البنك الأجنبي الذي كانوا يتعاملون معه قبل عام ١٩١٤ قد ترك فيما يبدو تأثيراً هاماً على مساهمتهم أو عدم مساهمتهم في **بنك مصر** . فأولئك الذين كانوا مرتبطين بشكل وثيق بـ **دويتشه أورينت بنك** ، على سبيل المثال ، ربما وجدوا من الصعب عليهم فتح حسابات جديدة لدى بنوك أجنبية خلال الحرب العالمية الأولى ، وبالتالي ، فقد نظروا بعين الرضا إلى إنشاء **بنك مصر** . ورغم مساندة بعض تجار القطن ، فان إفتقاد أي عدد كبير من التجار الوطنيين بين المساهمين الأصليين في **بنك مصر** إنما هو أمر لا يخلو من المغزى .

# هوامش الفصل الثالث

(١) Jacque Berque : *Egypt : Imperialism and Revolution* ( New York : Praeger, 1972 ), pp. 290 — 291.

(٢) The Earl of Cromer ( Sir Evelyn Baring ): « *The Struggle for a Policy, 1882 — 1883* », *Modern Egypt* ( London Macmillan and Co., 1908 ), vol. 2, pp. 349 — 361 ; Samir Radwan : *Capital Formation in Egyptian Agriculture and Industry, 1882 — 1967* (London : Ithaca Press, 1974 ), p. 234.

(٣) Alan Rechards : « *Primitive Accumulation in Egypt , 1798 — 1882* », *Review I*, no. 2 ( Fall 1977 ), pp. 38, 45.

(٤) W. Willcock : Egyptian Irrigation, 2nd Edition . (London: E. and F.N. Stron, 1899)

وقد زادت انتاجية القطن من ٣,٢٩ قنطاراً للفدان عام ١٨٧٩ ، إلى ذروة بلغت ٥,٤٧ قنطاراً للفدان خلال الفترة بين عامي ١٨٩٥ و١٨٩٩ . ثم عاد هذا الرقم وانخفض إلى ٣,٦٧ قنطاراً للفدان في الفترة بين عامي ١٩٢٠ و١٩٢٤ .

(٥) *Egypt No. 1 ( 1903 ), Report by His Majesty's Agent and Consul — General on the Finances, Administration and Conditions of Egypt and the Soudan*, p. 15 ( hereafter referred to as *Egypt No. 1* ) ; Baer, *Landownership*, pp. 10 — 12, 62; and Owen, *Cotton*, pp. 245 — 247.

(٦) Radwan , p. 126.

(٧) للإطلاع على قائمة بأسماء الشركات ومساحات ممتلكاتها ، أنظر : Owen, *Cotton*, p. 292.

(٨) كما ورد في :

Jacques Berque : *Histoire Sociale d'un Village Egyptien au XIVème Siècle* ( Paris : Mouton/Ecole Pratique des Hautes Etudes, 1957 ). p. 23 . Baer, *Landownership* p. 77.

(٩) انظر الجدول رقم ٧ ، في : Baer, *Landownership*, p. 77.

(١٠) ظهرت قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين في **حزب الأمة** في العدد الأول من صحيفة **الجريدة** ، الذي صدر في ٧ مارس/آذار ١٩٠٧ ، ونشرت مقالات طلعت حرب في صحيفة الجريدة ، في أيام ١٣ مارس/آذار ١٩٠٧ ، و٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٠٨ ، و٣٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٠٨ ، و٣ و٧ فبراير/شباط ١٩١٠ ؛ وكان طلعت حرب وكيلاً ومستشاراً مالياً لعمر سلطان باشا ، كما كان صديقاً حميماً لكل من محمد فؤاد سليم الحجازي وعمر لطفي ومحمد حفني ناصف وغيرهم من أعضاء الحزب الوطني ؛ انظر : **الأوراق الخاصة بمحمد طلعت حرب** : من طلعت حرب إلى سلطان بتاريخ ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٠٩ ، ومن ناصف إلى طلعت حرب بتاريخ ٧ مايو/أيار ١٩١٠ : **والأوراق الخاصة بمحمد فؤاد سليم الحجازي** : من طلعت حرب إلى الحجازي بتاريخ ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٩٨ ، و٩ يوليو/تموز ١٨٩٩ ، و٤ مايو/أيار ١٩٠٧ ،



و١٥ يوليو/تموز ١٩٢١ ، و؟ اغسطس/آب ١٩٢٠ .

(١١) Arthur Goldschmidt , Jr. : « *The Egyptian Nationalist Party : 1892 — 1919* », in *Holt ( ed. ), p. 324.*

(١٢) *Gouvernement Egyptien, Ministére des Finances, Statistique de l'Egypte, 1910*, ( Cairo : Imprimerie Nationale , 1910 ), pp. 327 — 329.

(١٣) انظر المقالات المنشورة بتواريخ ٢٤ ابريل/نيسان ١٩٠٧ ( خطبة ألقاها حسن باشا عبد الرازق ) ، و٢١ سبتمبر/ايلول ١٩٠٧ ، وأول يونيو/حزيران ١٩٠٧ ، و١٨ مايو/ايار ١٩٠٨ ، و١٠ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٠٨ - وهي مجرد أمثلة قليلة .

(١٤) حفني ناصف وآخرون : **المجموعة الثانية للخطب التي ألقيت في نادي دار العلوم في موضوع الربا** ( القاهرة - مطبعة الواعظ - بدون تاريخ ) ، حوالى سنة ١٩٠٨ .

(١٥) احمد شفيق : **مذكراتي في نصف قرن** ( ( القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٣٦ ) - المجلد الثاني - الجزء الثاني - ص ٢٠٤/٢٠٨ .

(١٦) انظر الهامش رقم ١٣ .

(١٧) انظر ، على سبيل المثال ، مقال « **إقامة بنك وطني متحد** » ، بقلم سليم ديمتري بولاد ، وهو تاجر قطن من المحلة الكبرى ، في صحيفة **الجريدة** ، بتاريخ ٦ يونيو/حزيران ١٩٠٨ .

(١٨) محمد طلعت حرب : « **إنتقاد واقتراح** » ، صحيفة **الجريدة** ، بتاريخ ١٣ مارس/آذار ١٩٠٧ .

(١٩) كان هذا القانون نتيجة للتوصيات التي أصدرتها **لجنة دوفرين** Dufferin Mission التي زارت مصر في العام السابق . أنظر :

Jacob Landau : *Parties and Parliaments in Egypt* ( Tel Aviv : Oriental Publishing Co., 1953 ), p. 45.

(٢٠) Walid Kazziha : « *The Evolution of Egyptian Political Elite, 1907 — 1921 : A Case Study of the Large Landowners in Politics* », (Unpublished doctral dissertation , University of London , Department of Politics, 1970 ), pp. 134 , 147 — 148.

(٢١) بنك مصر ، مكتب البحوث الاقتصادية : **اليوبيل الذهبي لبنك مصر - ١٩٢٠/ ١٩٧٠** ( القاهرة ، الشركة المصرية للطباعة والنشر ، بدون تاريخ ) ، ص ١٥٢/١٥٤ .

(٢٢) مقابلة مع فارس صاروفيم ( عبيد ) ، ابن صاروفيم مينا عبيد ، الذي كان واحداً من ابرز أعيان مديرية المنيا ، في القاهرة بتاريخ ١٨ أبريل/نيسان ١٩٧٤ .

(٢٣) كمثال على ذلك ، أنظر :

C. H. Moore : « *Authoritarian Politics in Uncorporated Society The Case of Nasser's Egypt* » *Comparative Politics* 6 ( January 1974 ) , pp. 193 — 218.

(٢٤) Baer ,*Landownership*, p. 96.

(٢٥) رؤوف عباس حامد : **النظام الاجتماعي في مصر في ظل الملكيات الزراعية الكبيرة ، ١٨٣٧/ ١٩١٤** ( القاهرة - دار الفكر الحديث - ١٩٧٣ ) ص ٥٦/٦١ .

(٢٦) Crédit Foncier Egyptien . *Assemblée générale ordinaire : rapports du conseil d'administration et des censeurs — résolutions de* l'assemblée , *exercice 1906* ( Cairo : n. p., 1907 ).

(٢٧) انظر مكلفات ( سجلات ) الأراضي لناحية سمالوط بمدينة المنيا للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ ؛ =

= وسجلات الرهونات في محفوظات شركة الدايرة السنية ، والبنك العقاري المصري ، القاهرة .

(٢٨) أنظر : سجلات الأراضي لبندر المنيا بمديرية المنيا للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ .

(٢٩) أنظر صفحات الوفيات بصحيفة الجريدة ، في تواريخ ١٠ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٠٧ ، و٥ ديسمبر/كانون الأول ١٩٠٧ ، وسجلات الأراضي لقرية بني احمد للأعوام ١٩٠٧/١٩١٢ ، و١٩١٣/١٩٢٧ .

(٣٠) أنظر : سجلات الأراضي لقرية بني أحمد ، السابق ذكرها .

(٣١) أنظر : سجلات الأراضي لقرية بني مزار بمديرية المنيا للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ .

(٣٢) أنظر : سجلات الأراضي لقرية قلمشه بمديرية الفيوم للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ ، وقرية مغاغة بمديرية المنيا للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ .

(٣٣) ظهر هذا النمط من شراء الأراضي في كل القرى التي بحثتها تقريباً .

(٣٤) انظر سجلات الأراضي لقريتي سمالوط وكوم اللوفي بمديرية المنيا للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٦ .

(٣٥) تظهر النتائج المحتملة لتفتت الملكيات بصورة واضحة في حالة عائلة فرغلي عمران في ابوتيج بمديرية المنيا ، حيث فقدت هذه العائلة كل أراضيها تقريباً في الفترة ما بين عامي ١٩٠٠ و١٩٢٣ . انظر سجلات الأراضي لناحية ابوتيج للأعوام ١٨٩٩/١٩٢٣ ، ووضعاً لحالة العائلة ( الشيخ عامر فرغلي عمران ) في : فرج سليمان فؤاد : **الكنز الثمين لعظماء مصر** ( القاهرة - مطبعة الاعتماد - ١٩١٧ ) ، ص ٥٦٨ .

(٣٦) وفي نفس الوقت ، لا بد من توخي الحذر في تقويم هذا النوع بعينه من التغيير . فمع اكتمال الطابع الرسمي للأراضي الخاصة ، باكتمال عملية مسح الأراضي عام ١٨٩٦ ، اكتسب التسجيل الدقيق للأراضي اهمية أعظم - لأغراض جباية الضرائب . ورغم أننا لا نجد سوى اسم احمد أفندي عبد الرازق وحده مسجلاً كمالك في ابوحرج عام ١٨٨٢ ، فاننا ندرك شكل وهيكل العائلة من سجلات الأراضي لعام ١٨٥٥ ، حيث ترد أسماء عدد من أعضاء العائلة تحت أراضيه ، أو أحواضه . ويبدو أن العادة قد جرت ، قبل إنتشار الأفكار الرأسمالية عن الملكية في أواخر القرن التاسع عشر ، على تسجيل كل أراضي العائلة تحت أسم عميدها . وهذا يفسر ، وإن يكن بصورة جزئية ، زيادة عدد الملاك الذين وردت اسماؤهم في سجلات الأراضي بعد بداية القرن العشرين . انظر : سجلات الأراضي لناحية أبوحرج بمديرية المنيا لعام ١٨٥٥ .

(٣٧) مقابلة مع السيدة حواء إدريس (وهي من قريبات هدى شعراوي ) في القاهرة ، في ٢٥ مارس /أذار ١٩٧٤ .

(٣٨) عاصم الدسوقي : **كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ودورهم في المجتمع المصري ، ١٩١٤/١٩٥٢** ( القاهرة - دار الثقافة الجديدة - ١٩٧٦ ) ، ص ١٣١/١٣٢ ؛ كذلك ، فان سجلات الأراضي لناحية سمالوط تبين ، على سبيل المثال ، ان رهونات أحمد بك الشريعي بلغت ١٨ رهناً في الفترة ما بين عامي ١٩٠٥ و١٩٢٠ .

(٣٩) Willcock , *Irrigation*, pp. 215 — 217, 451.

(٤٠) E. M. Dawson and J. I. Craig : *Collection of Statistics of the Areas Planted in Cotton in 1909* , Survey Department Publication No. 21 , Ministry of Finances ( Cairo : National Printing Office , 1910 ), p. 30; *Egypt No. 1 ( 1907 )*, p. 46.

(٤١) قبل هذه الفترة ، كان كثير من ملاك الأراضي بمديرية المنيا ، ومن بينهم طلعت حرب ، يقيمون مصانع للسكر في عزبهم



(٤٢) F. O. 141/407, « Report on the Economic and Financial Situation of Egypt », ويتضمن قائمة بالشركات المساهمة التي كانت تعمل في مصر عام ١٩٠٦ ، ومجالس إدارتها ؛ ومقابلة مع فارس صاروفيم ، في ١٨ أبريل/نيسان ١٩٧٤ .

(٤٣) The Khedival Agricultural Society : *Yearbook of the Khedival Agricultural Society 1909* , ( Glasgow : Robert Maclehose and Co., 1910 ), pp. 184 — 185.

(٤٤) F. O. 368/1720, War Trade Department , « *Report on the Policy Adopted in Restraint and Liquidation of Enemy Trade* »,
وانظر أيضاً : سجلات الأراضي للقرى المذكورة في هامش الجدول رقم ٨ ، وخاصة للأعوام ١٩٠٦/١٩١٢ و١٩١٣/١٩٢٧ ؛ وانظر أيضاً : Kazziha , p. 54

(٤٥) F. O. 368/1720 ; and Owen, *Cotton*, pp. 210 — 211.

(٤٦) F. O. 368/1720.

(٤٧) **ملف الخدمة والمعاش لمحمد بك طلعت حرب** ، رقم ٢٤٨/١/٤٩٥١/٥٢٤٦٢ ، دار المحفوظات المصرية - القلعة - القاهرة .

(٤٨) للإطلاع على تأثير الممارسات المصرفية الالمانية على تفكير طلعت حرب ، أنظر : « **تقرير عن الصناعة والتجارة الألمانية** » ، مقدم إلى لجنة التجارة والصناعة ( المصرية ) في ١٢ يونيو/حزيران ١٩١٦ ، من طلعت حرب بك ويوسف أصلان قطاوي باشا ، في : **مجموعة خطب محمد طلعت حرب** ( القاهرة - مطبعة مصر - بدون تاريخ ) المجلد الأول ، وخاصة ص ٢٢/٢٦ .

(٤٩) *Egypt No. 1 ( 1901 )*, pp. 6 — 9.

(٥٠) Maxime Rodinson : *Islam and Capitalism* ( New York : Pantheon Books , 1974 ), pp. 139 , 148 — 149 ; *Egypt No. 1 ( 1902 )*, p. 9; and A. E. Crouchly : *The Investment of Foreign Capital in Egyptian Companies and Public Debt* (Cairo : Government Press , 1936 ), pp. 91 — 92.

(٥١) Omar Loutfy Bey : « *Note sur la première coopérative de crédit fondée par décret Khedival du 27 Janvier 1910* » *L'Egypte contemporaine* , vol. 1 ( 1910 ), pp. 377 — 379.
وانظر المقالات المنشورة في صحيفة **الأهالي** ، بتاريخ ١٢ يونيو/حزيران ١٩١٧ ، للإطلاع على معلومات عن الجمعية التعاونية التي أدارها محمد الشريعي في بندر المنيا ؛ وبتاريخ ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٢٠ ، بنفس الصحيفة ، عن الجمعية التعاونية التي أدارها عبد العظيم المصري وصالح للوم وآخرون في ناحية مغاغة بمديرية المنيا .

(٥٢) وعلى سبيل المثال ، فقد عرضت عائلة للوم - المصري - السعدي تقديم ٣٧٠ فداناً كضمان ؛ انظر : **مجموعة أعمال المؤتمر المصري الأول** ( من ٢٩ أبريل/نيسان إلى ٤ مايو/أيار ١٩١١ ) ، القاهرة - المطبعة الأميرية - ١٩١١ - ص ١٨٤ ؛ وانظر **الأوراق الخاصة بمحمد طلعت حرب** : خطاب من رياض المصري ، رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر المصري ، إلى طلعت حرب ، بتاريخ ٢٠ مايو/أيار ١٩١١ ، يتضمن تعيين كلاً من طلعت حرب وعمر لطفي وعزيز منسى ويوسف الخاص وعبد الرازق الفار وأحمد عبد اللطيف وعبد العزيز فهمي ، لدراسة إقامة بنك وطني مصري ، وأنظر أيضاً إقتراح طلعت حرب ، الذي كان يتألف من سبع نقاط ، لإنشاء مثل هذا البنك ، والذي أرسله إلى رياض المصري خلال نفس الشهر .

(٥٣) بنك التضامن المالي : **اليوبيل الذهبي لشركة التعاون المالي والتجاري - ١٩١٠/ ١٩٦٠** ( القاهرة - =

= الشركة المصرية للطباعة والنشر ـ بدون تاريخ ) ، ص ٨ . وكان اسم الشركة قد تغير بعد ذلك إلى بنك التضامن المالي .

(٥٤) أنظر ، على سبيل المثال : عبد الرحمن الرافعي : **نقابات التعاون الزراعية ، نظامها وتاريخها وثمراتها في مصر وأوروبا** ( القاهرة ـ مطبعة النهضة الأدبية ـ ١٩١٤ ) .

(٥٥) عاصم الدسوقي ، ص ٧٢/٧٣ .

(٥٦) طلعت حرب : **علاج مصر الاقتصادي ، ومشروع بنك المصريين أو بنك الأمة** ( القاهرة ـ مطبعة الجريدة ـ ١٩١١ ) .

(٥٧) أنظر : **تقرير لجنة التجارة والصناعة** ، ١٩١٨ ( القاهرة ـ المطبعة الأميرية ـ ١٩٢٥ ) .

(٥٨) مقابلة مع عبد المنعم الذيب ، ابن محمد باشا الذيب تاجر الأقطان البارز ، بالاسكندرية في ١٠ يونيو/حزيران ١٩٧٤ .

(٥٩) أنظر سجلات الأراضي لبندر أسيوط للأعوام ١٩٠٦/١٩١٢ و١٩١٣/١٩٢٣ .



## الفصل الرابع

# محمد طلعت حرب والحركة الوطنية

ما من تقويم لنشوء ونمو بنك مصر يمكن أن يتلافى التعرض لتأثير مؤسّسه محمد طلعت حرب . والأساطير الشعبية المصرية تركز بشكل بالغ على الدور الذي لعبه طلعت حرب في تأسيس ونمو البنك ومجموعة شركاته . وحقاً ، فإن الاعتقاد بصحة الأفكار الشعبية المحيطة ببنك مصر من شأنه أن يؤدي إلى استنتاج مفاده أن دراسة أنشطة طلعت حرب ستكون كافية لفهم البنك بشكل كامل . ومن الواضح أن ذلك أمر مبالغ فيه بدرجة كبيرة . ومع ذلك ، فليس هناك كثير من الشك في أنه لولا أنشطة طلعت حرب ، لما كان تأسيس بنك مصري وطني قد حدث عام ١٩٢٠ . وإن تقويماً لتأثير طلعت حرب على بنك مصر ومجموعة شركاته خلال العشرينات والثلاثينات إنما يتطلب تحليلاً عريضاً للقوى السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية التي أثرت على مجموعة بنك مصر خلال تلك الفترة . وسيقتصر هذا الفصل على البحث في حياة طلعت حرب قبل عام ١٩٢٠ ، والعوامل التي جعلته يدعو إلى قيام بنك مصري وطني .

ولد طلعت حرب في ٢٥ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ١٨٦٧ في ناحية قصر الشوق التابعة لحي الجمالية في القاهرة . وكان والده حسن بك محمد حرب قد ولد في ميت أبو علي ، وهي قرية صغيرة تابعة لمركز الزقازيق بمديرية الشرقية . وكانت والدته تنتمي إلى عائلة صقر في قرية كفر محمد أحمد التابعة لمركز منيا القمح بنفس المديرية[1] . وكانت عائلة حرب ترجع في الأساس إلى أصول بدوية . وحسبما يقول مؤرخ الأعلام والأنساب العربية المعروف خير الدين

الزريكلي ، فإن العائلة تنحدر من قبيلة « حرب » التي كانت تعيش في منطقة بين مكة والمدينة في بلاد الحجاز . وقد إنتهى الزركلي إلى هذا الاستنتاج بعد أن سمع طلعت حرب يتحدث عن هذه القبيلة ، سواء في محادثة شخصية أو مع آخرين : « سمعته مرة يتحدث عن قبيلة « حرب » القاطنة بين الحرمين في الحجاز ، فرجح أن يكون أصله منهم[2] » . وخلال رحلة قام بها طلعت حرب إلى العراق عام ١٩٣٦ ، عندما كان يسعى للحصول على حقوق هبوط طائرات شركة مصر للطيران هناك ، قال للصحفيين أن عائلته ترجع إلى أصول بدوية ، وأن قبيلته الأصلية كانت تعيش في منطقة البصرة[3] . ويمكن التوفيق بين الروايتين المتعارضتين ظاهرياً لكل من الزريكلي وطلعت حرب ، إذا ما أدركنا أنه ليس من المستبعد أن يكون جزء من قبيلة حرب قد هاجر من منطقة البصرة إلى مصر ، عن طريق الحجاز .

ومن المحتمل أن تكون الأوضاع الاقتصادية القاسية التي سادت الحجاز قد أسهمت بدرجة كبيرة في العديد من هجرات القبائل البدوية إلى مناطق في الصحراء المصرية ، حيث كان بمقدور هذه القبائل القيام بغارات على المدن في الدلتا ، أو الانخراط في التجارة مع الفلاحين . وفي عهد محمد علي باشا ، تم سحق كثير من هذه القبائل البدوية ، وخاصة القبائل القوية التي أتت من ليبيا ، وسيطرت على أجزاء كبيرة من مصر العليا ( الصعيد ) . وخلال حكم الباشا ، أصبح زعماء بدويون آخرون ملتزمين، وحصلوا على مساحات كبيرة من الأرض في مقابل خدماتهم ؛ ومن بينهم عائلة أباظة البارزة في مديرية الشرقية .

ومن الأكثر صعوبة أن نحدد كيف استوطنت واستقرت عائلات بدوية أقل بروزاً ، مثل عائلتي حرب وصقر . والمرجح أن التباين بين قسوة وشذوذ حياة البدو في الصحراء وبين الحياة الأكثر أمناً التي يعيشها الفلاحون ، قد أغرى كثيراً من البدو بالاستقرار في مناطق مثل واحة الفيوم ومديرية الشرقية . بل وأصبحت عملية استيطان واستقرار البدو المصريين أكثر وضوحاً مع توسع



القطن ، وتحسن الري ، وما صاحب ذلك التوسع من اضافة أراض جديدة قابلة للزراعة .

وبالاطلاع على سجلات الأراضي لعام ١٨٤٥ ( ١٢٦٢ هجرية ) ، وهي أقدم سجلات أتيح الحصول عليها بالنسبة لقرية ميت أبو علي ، يتضح أن أوضاع عائلة حرب في القرية كانت طيبة . فنجد إسم علي حرب ، جد طلعت حرب ، مسجلاً على أنه كان يمتلك عشرة أفدنة من الأرض . ولما كان اسما ولديه حسن وخضر مسجلان تحت اسمه ( ولكن دون أية أراض مسجلة قبالة اسميهما ) ، فانه يتضح أن نمط الملكية في ميت أبو علي كان مماثلاً لما كان عليه الحال في مناطق أخرى من مصر خلال تلك الفترة . وبعبارة أخرى ، أن العائلة كانت تمتلك الأرض بصورة جماعية ، على أن تسجل باسم أكبر اعضائها ، أو عميد العائلة . واشارة إحدى الوثائق الرسمية الخاصة بطلعت حرب إلى عميد العائلة علي حرب باعتباره « الشيخ » ، إنما توضح أنه كان من الأعيان في ميت أبو علي[4] .

وفي كثير من سجلات الأراضي في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، يصعب تحديد مساحة الأرض التي يمتلكها فرد من الأفراد بالتحديد . ولما كانت نفس الأحواض الثلاثة من الأرض مسجلة قبالة اسم علي حرب في أعوام ١٨٤٥ و ١٨٤٦ و ١٨٤٨ ، ولكن بأرقام مختلفة من حيث المساحة ، فانه من المحتمل أن تكون الأراضي المزروعة فقط هي التي كانت تفرض عليها الضريبة ، وبالتالي يتم تسجيلها . وهذا الاجراء مماثل لما كان متبعاً في صفط أبو جرج بمديرية المنيا ، وهو ما أشرنا إليه من قبل . ولما كان تسجيل الأراضي يتم لأغراض الضريبة ، فإن تسجيل اسم علي حرب على أنه كان يمتلك عشرة أفدنة عام ١٨٤٥ ، ثم سبعة أفدنة عام ١٨٤٦ ، ثم ستة أفدنة عام ١٨٤٨ ، لا يعني بالضرورة فقداناً للأرض ، وإنما على الأرجح تعديلاً من تقديرات الضرائب المستحقة عليه . والشيء الواضح هو أن حسن حرب ، والد طلعت حرب ، لم يكن أبرز أعضاء العائلة . إلا أنه كان يتمتع بحقوق في الأرض ، وهو ما يتضح من تسجيل اسمه تحت اسم علي حرب في سجلات الأراضي .

وفي المجموعة التالية من سجلات الأراضي التي أتيح الحصول عليها ، والخاصة بعام ١٨٥٧ ، لم يكن علي حرب على قيد الحياة فيما يبدو . فنجد أن أحمد حرب ، الذي ربما كان شقيقه ، يمتلك تسعة أفدنة ، بينما نجد على ظهر السجل تقديرات ضرائب لكل من حسن محمد حرب وخضر حرب ، ولكن دون تسجيل أية أراضٍ قبالة اسميهما . والمجموعة التالية من سجلات الأراضي تخص عام ١٨٧٥ ، وتتضمن أسماء أحمد حرب على أنه يمتلك تسعة أفدنة ، وخضر حرب ستة أفدنة ، وحسن حرب ما يزيد قليلاً على فدان واحد . وفيما بين عامي ١٨٤٥ و ١٨٧٥ ، كانت العائلة تمتلك بشكل جماعي ما يتراوح بين عشرة أفدنة وستة عشر فدانا[٥] . وعلى حين أن ذلك لم يكن ليجعل منهم واحدة من أبرز عائلات القرية ، فإن مساحة الأراضي التي كان أفرادها يمتلكونها كانت تسمح لهم بالتأكيد بأن يكونوا ضمن السكان الذين يحظون بالاحترام في القرية .

وإذا ما تعمقنا قليلاً في البنية الاجتماعية لقرية ميت أبو علي ، فان ذلك قد يلقي الضوء على القوى التي ساعدت في تشكيل شخصية طلعت حرب فيما بعد . ومثلما كان الحال في القرى الأخرى في أنحاء مصر ، كانت ميت أبو علي تدار وفقاً لنظام الالتزام في أوائل القرن التاسع عشر . وكان أعيان القرى في مصر العليا يتمتعون بقدر من النفوذ أكبر بكثير مما كان يتمتع به أقرانهم في الدلتا . وكان ذلك يرجع الى المصاعب التي واجهها النظام في القاهرة ، في بسط سيطرته على مصر العليا . وعلى العكس من الوضع الذي كان سائداً في مصر العليا ، حيث كان أعيان القرى هم الذين يقومون بجباية الضرائب ، فان جباية الضرائب في الدلتا كانت أميل إلى أن تتم في الغالب على أيدي موظفين حكوميين . وكان ذلك صحيحاً بوجه خاص في مديرية الشرقية ، التي كان يسكن بعض مناطقها قبائل من البدو الذين استقروا منذ فترة قصيرة . وهذه القبائل المستوطنة . وتلك التي كانت لا تزال تعيش في الصحراء ، كانت تعتبر فيما يبدو بمثابة تهديد محتمل لأمن الدولة . وفي قرية ميت أبو علي ، كانت **العهدة** ( إلتزام جباية الضرائب ) في يد موظف حكومي ، يدعى رفعت بهجت



بك ، وهو الذي ورد اسمه على أنه « مفتش هندسة الغربية والمنوفية[٦] . وفي عام ١٨٤٥ ، كان اجمالي أراضي بهجت بك يبلغ ٨٣٠ فداناً ؛ وفي عام ١٨٤٨ ، كان قد وصل إلى ٨٤٥ فداناً .

ولما كان عمل بهجت بك في مديريتي الغربية والمنوفية . فمن المرجح أنه لم يكن يقضي وقتاً طويلاً في ميت أبو علي . ومع الأصول التركية ـ الشركسية التي يشير إليها اسمه ، فمن المرجح للغاية أنه لم يكن يفعل في القرية سوى جباية الضرائب وضمان أن تحقق أرضه كسباً منتظماً . وعلى حين أن **العمدة** أو **شيخ البلد** لم يكن يقل عنه قسوة في جباية الضرائب ، إلا أنه على الأقل كان يبقى في القرية ويؤدي بعض الوظائف الهامة لأهلها . مثل الفصل في المنازعات بين العائلات وعقد الزواج . وبهذا الشكل ، كانت الخدمات الهامة التي يقوم بها **العمدة** تعوض الجوانب القمعية في سلوكه في نظر أهل القرية[٧] . أما الموظف التركي ـ الشركسي ، فإنه نادراً ما أقام صلات قوية مع القرية ، نظراً لخلفيته العرقية ـ اللغوية . فقد كان الأتراك ـ الشراكسة ينظرون بتعالٍ إلى القرويين الوطنيين المصريين على أنهم **فلاحون** بسطاء . ومن المرجح للغاية أن يكون السخط قد ملأ قلوب أهالي ميت أبو علي إزاء بهجت بك ، بسبب الفائض الذي كان يستخلصه من القرية . ووفقاً لما جاء في كتاب « الجغرافيا الاقتصادية والادارية لمصر » ، فان ٢٢٠ شخصاً من بين سكان ميت أبو علي البالغ عددهم ١,٧٨٦ شخصاً ، كانوا يعيشون في **عزبة** بهجت ( وكانوا يسمونها « عزبة بهجت باشا » ) عام ١٨٩٩ ، وأن بهجت وورثته كانوا يمتلكون ما يناهز ٨٠ في المائة من الأراضي القابلة للزراعة في القرية[٨] .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى أن العلاقات بين طلعت حرب وبين الملك وأفراد العائلة المالكة المصرية كانت فاترة دائماً، بل وعدائية في بعض الأوقات[٩] . ولا يمكن أن يكون هناك كثير من الشك في أن عداء طلعت حرب إزاء العائلة المالكة والعناصر التركية ـ الشركسية التي كانت تساندها، إنما يمكن تتبعه الى علاقات الانتاج والادارة السياسية التي كانت سائدة في ميت أبو علي .

ويمكن فهم هذا الموقف بشكل أفضل إذا ما نظرنا الى المصاعب المالية التي واجهت والد طلعت حرب ، والتي تبدو أنها كانت السبب في نزوحه مع أسرته إلى القاهرة .

وأصبح حسن محمد حرب موظفاً في مصلحة السكك الحديدية الحكومية في وقت ما قبل مولد طلعت حرب عام ١٨٦٧ . ولّما كان أول خط للسكك الحديدية يقام في مصر قد بدأه الخديوي عباس حلمي الأول في أوائل الأربعينات من القرن التاسع عشر ، ولم يكتمل حتى نهاية الأربعينات ، فإنه يبدو من المرجح أن يكون حسن حرب قد نزح إلى القاهرة في وقت ما خلال الخمسينات من القرن التاسع عشر . ونزوحه من القرية إلى القاهرة ، للإنخراط في العمل الحكومي ، يشير إلى أن الفدان الواحد الذي كان يمتلكه في ميت أبو علي لم يكن كافياً لاعاشته هو وأسرته . وكما أشرنا من قبل ، كان حسن حرب يمتلك أقل قدر من الأراضي بين كل أفراد عائلة حرب . وبحلول عام ١٨٩٨ ، كانت أراضي حسن حرب التي تزيد قليلاً عن الفدان قد تقلصت إلى نصف فدان فقط . ومن سجلات الأراضي في الفترة من ١٨٩٢ إلى ١٨٩٨ يبدو أن حسن حرب قد إضطر لبيع جزء من أرضه للوفاء بدين ما ، حيث انتقلت الأرض بوضع اليد إلى اصهاره من عائلة صقر(١٠) .

وقبل استيطان كثير من القبائل البدوية ، ولفترة طويلة بعد ذلك ، كانت هناك تفرقة قوية بين الفلاحين الأصليين المصريين وبين البدو الذين كانوا يسمون أنفسهم العرب . واستمر هذا الوعي العرقي بالذات بين أفراد أسرة طلعت حرب . وتتضح هذه الحقيقة في تعليقات طلعت حرب أمام الزركلي ، وفي محادثته مع الصحفيين عام ١٩٣٦ حول أصول أسلافه . كما أن إرتباط البدو القوي بأسلافهم العرب يتضح في تمجيد طلعت حرب للتراث العربي في كتابه « **تاريخ دول العرب والاسلام** » ، المنشور عام ١٩٠٥(١١) .

ولم يكن يعادل إعتزاز طلعت حرب واهتمامه بالتاريخ العربي سوى عدائه



الشديد للهيمنة الاقتصادية الأجنبية على مصر ، وهو العداء الذي يتخلل كل كتابات طلعت حرب عن الثقافة والتاريخ العربي ، وعن الاقتصاد . ويبدو أن هذا العداء يتخذ بعداً شخصياً في مناقشة طلعت حرب لقضية الربا ، في مؤلفه حول إنشاء بنك وطني « **علاج مصر الاقتصادي ، ومشروع بنك المصريين** » . فطلعت حرب هنا يهاجم المرابين الذين يستنزفون الفلاحين المصريين ، بوضعهم في حلقة لا تنتهي من الديون(١٢) . وعلى حين ليس هناك من الأدلة القاطعة ما يؤيد رأينا ، إلا أنه من الممكن جداً أن يكون حسن حرب قد إضطر ، نظراً لوضعه الهامشي ، للجوء إلى المرابين لإعالة نفسه وأسرته(١٣) . ووجود أسماء علي صقر وأخوته في السجلات على أنهم دائنو حسن حرب في التسعينات من القرن التاسع عشر ، لا يعني بالضرورة أنهم كانوا المصدر الوحيد للديون . فربما تكون عائلة صقر ، باعتبارهم أصهار حسن حرب ، قد تحركوا لانقاذ أراضيه من الضياع الكامل(١٤) .

وإذا ما كان والد طلعت حرب قد صادف مصاعب مالية خلال إقامته في ميت أبو علي ، وهو ما يبدو مرجحاً للغاية ، فانه يبدو أن هذه الحقيقة قد إنعكست على الآراء السياسية والاقتصادية لإبنه طلعت . ورغم أن طلعت حرب لم يعرب مطلقاً ، وبأي شكل مباشر ، عن إنتقاد للصفوة السياسية التركية ـ الشركسية الحاكمة . فان هذا الانتقاد يبدو ضمنياً في كتابته . فتمجيده للإنتصارات الأولى للعرب كان متسقاً مع ميل عام لدى كثير من الكتاب الوطنيين المصريين لإلقاء مسؤولية تدهور الشرق الاسلامي على عاتق الاتراك والامبراطورية العثمانية . كما ان هناك انتقادا ضمنياً للطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة في كتاب طلعت حرب « **قناة السويس** » المنشور عام ١٩١٠ ، والذي كان دعوة حارة لعدم تجديد تأجير قناة السويس لمدة خمسين عاماً أخرى لشركة قناة السويس التي يمتلكها الأجانب(١٥) . ولم يقتصر الكتاب على الانتقاد الضمني للخديوي عباس حلمي الثاني لتفكيره في تجديد الايجار ، بل إنتقد أيضاً الولاة السابقين لتنازلهم عن الحقوق الوطنية المصرية إلى الدول الأجنبية . ولما كانت الصفوة السياسية التركية الشركسية ـ لا تحمي أهالي

القرى المصرية من الضرائب الفادحة ، ولا من ممارسات المرابين الأجانب و«المتمصرين»، ولا تحمي البلاد من الامبريالية الأجنبية ، فإن أسرة طلعت حرب لم تكن تشعر بكثير من التوحد مع حكام مصر .

وفي إشارتنا إلى وجود صلة بين تجربة أسرة طلعت حرب وبين نشاطه السياسي والاقتصادي اللاحق ، كان تركيزنا على الارتباط الايجابي الذي عقده مع تراثه البدوي ، وعلى عدائه السافر تجاه رأس المال الأجنبي ، وعلى عدائه الكامن تجاه الصفوة السياسية التركية ـ الشركسية لعجزها عن التصدي للتأثير السلبي للامبريالية الغربية . ومما يتسم بأهمية خاصة أن طلعت حرب قد أطلق على كل شركاته أسم « مصر » . فبين الأتراك ـ الشراكسة ، ومعظم أعضاء الطبقة العليا من الأتراك ـ المصريين ، لم يكن هناك مثل هذا الارتباط الوثيق بمصر ككيان وطني . ولذلك ، فانه مما لا يدعو إلى الدهشة انه لم يرتبط بمجموعة شركات بنك مصر سوى قلة قليلة من الأفراد « المتُمصّرين » في البورجوازية المصرية . فقد كان ذلك يتناقض بشكل حاد مع إحساس طلعت حرب القوي بالوطنية الاقتصادية .

كذلك ، فإن تجربة التعليم ثم العمل عقب التخرج كانت من العوامل ذات الأهمية البالغة في تشكيل شخصية طلعت حرب . فبعد أن أتم تعليمه الثانوي بالمدرسة التوفيقية في القاهرة ، إلتحق بمدرسة الحقوق الخديوية في اغسطس/آب ١٨٨٥ ، وكانت قد حلت محل مدرسة الإدارة واللغات التي أنشأها محمد علي باشا . وأتاحت مدرسة الحقوق لطلعت حرب الفرصة لدراسة إحدى اللغات الأجنبية إلى جانب القانون . وحصل طلعت حرب على شهادة الدراسات الأولية في القانون بمرتبة الشرف ( درجة عال ) في مايو/ أيار ١٨٨٦ ؛ كما حصل على مرتبة الشرف في امتحانات الترجمة في نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٨٦ وفبراير / شباط ١٨٨٧ ، وكانت اللغة الأجنبية التي يجيدها هي الفرنسية[١٦] .

ومع الخلفية التعليمية لطلعت حرب ، من الممكن أن نرصد بعداً آخر في تطوره . فعلى الرغم من أنه ربما كانت لدى طلعت حرب من الأسباب ما يجعله



يشعر بالعداء للثقافة الغربية ، إلا أنه كان مضطراً من خلال تعليمه أن يكون ضليعاً في هذه الثقافة . فقد تعلم اللغة الفرنسية جيداً ، فضلاً عن القانون المدني الفرنسي الذي كان أساس الدراسات القانونية في مصر . وكان كثير من أساتذته من الفرنسيين . وبهذا المعنى ، فقد اصبح طلعت حرب عضواً في انتلجنتسيا وطنية مصرية، صغيرة وإن تكن آخذة في النمو، وهي الانتلجنتسيا التي تأثرت بكل من النزعة التقليدية للحياة القروية الريفية والقيم الأكثر عالمية النابعة من ثقافة غربية كانت تسود المناطق الحضرية . وكان التأثير المتزايد للثقافة الغربية في مصر ، كما يتضح في تأثيرها على النظام التعليمي إلى جانب الاحتلال الاستعماري البريطاني وهيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد ، يعني أنه يتعين على طلعت حرب ، وكثيرين من المصريين الآخرين في الطبقة المتوسطة الوليدة والصاعدة لأعلى ، أن يكوّنوا لأنفسهم نوعاً من الرؤ ية العالمية التي من شأنها أن تسمح لهم بالإبقاء على كثير من جوانب نزعتهم التقليدية ، في نفس الوقت الذي يدمجون فيه تلك الجوانب من الثقافة الغربية التي ينبغي مواجهتها في ضوء وضعهم الاجتماعي . أما بالنسبة للقطاع المُتّرك من الطبقة العليا المصرية ، التي كانت تمتلك قدراً كبيراً من الثروة والسلطة ، والتي كانت تنظر بتعالٍ إلى الجماهير المصرية ، فإن مواجهة الثقافة الغربية كانت أسهل كثيراً مما كان عليه الأمر مع شخص ينحدر من أصول بورجوازية صغيرة مثل طلعت حرب . ومن داخل هذا القطاع الأدنى الناشىء في البورجوازية المصرية ، وهو القطاع الذي أنجب رجالاً مثل طلعت حرب وسعد زغلول ، ظهر أول تحد للثقافة الغربية وللإحتلال الاستعماري .

ولا بد وأن طلعت حرب قد تأثر بالقدر الكبير من التحريض السياسي الذي كان يدور في مدرسة الحقوق الخديوية عندما كان طالباً بها . وكان من بين زملاء طلعت حرب في المدرسة زعماء وطنيون سيبرزون في المستقبل ، مثل مصطفى كامل ومحمد فريد . وكان من بين معلمي طلعت حرب وطنيون مرموقون ، مثل عمر لطفي مؤسس الحركة التعاونية الزراعية ، وحفني ناصف الشاعر والمثقف الديني الضليع ، والشيخ حسونة النواوي عميد عائلة رجال

الدين المعروفة بقرية النواي بمديرية أسيوط . وكما أشرنا من قبل ، كانت مدرسة الحقوق الخديوية قد اكتسبت طابعاً سياسياً قوياً خلال الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر . ولم تكن فرنسا وبريطانيا العظمى قد توصلتا بعد إلى إتفاق حول أية دولة منها تتمتع بإدخال مصر في مجال نفوذها . وفي تلك الفترة ، كان كثير من المصريين لا زالوا يتطلعون إلى فرنسا لكي تجبر البريطانيين على إنهاء إحتلالهم العسكري للبلاد . ولما كان القانون المدني المصري يقوم على القانون المدني الفرنسي ، فان كثيراً من الأساتذة في مدرسة الحقوق كانوا من الفرنسيين ؛ ومما لا شك فيه أنهم شجعوا فكرة أن فرنسا هي الحليف الطبيعي للحركة الوطنية المصرية الناشئة . ولا يمكن أن نشك كثيراً في أن إلتزام طلعت حرب الحاد بالحركة الوطنية المصرية قد تأثر بتجربته في مدرسة الحقوق[١٧] .

وفي تقويمنا لتأثير دراسة طلعت حرب القانونية على تفكيره وأنشطته اللاحقة ، يتعين أن نجري مقابلة بين نوع التعليم الذي كان يتلقاه المحامون المصريون المتطلعون وبين التدريب الذي كان يتلقاه المهنيون المصريون الآخرون ، وخاصة المهندسون . ففي نظر عدد من المهنيين المصريين ، كان النظام التعليمي الفرنسي يركز أكثر على النزعة النظرية والمجردة . بالمقارنة بالنظام البريطاني الذي كان يركز على النزعة العملية ( البراجماتية ) والتجريبية . وفي مثل هذا الرأي ، كان التعليم الفرنسي ينطوي على ميل أكبر لاضفاء الطابع السياسي على الطلاب بتشجيعه النزعة التجريدية ، وليس التجريبية . وكان هذا التمايز بين النظرية والعملية قد طرح بصورة أكثر حدة من جراء المسائل المعنوية والأخلاقية التي تثيرها دراسة القانون ، بالمقارنة بالمنهج الغني لحل المشكلات الذي يتطلبه التدريب على الهندسة[١٨] .

ومسألة تأثير التعليم على عملية إضفاء الطابع الاجتماعي على الأعضاء الوطنيين في البورجوازية المصرية الآخذة في الإتساع قد تساعد في تفسير التوجهات المختلفة التي تبنوها عند توليهم مواقع في السلطة السياسية والاقتصادية . فعلى سبيل المثال . نجد أن احمد عبود وحافظ عفيفي ، وهما من



ابرز أعضاء البورجوازية ، لم يظهرا كثيراً من الاهتمام بالأهداف الوطنية ، وانما كانا على إستعداد تام للعمل والتحالف مع رأس المال الأجنبي . وكان عبود قد تلقى تعليمه كمهندس ، بينما تلقى حافظ عفيفي تعليمه ليصبح طبيباً . أما أولئك الأعضاء في البورجوازية الذين طوروا وعياً وطنياً ، مثل طلعت حرب ومصطفى كامل ومحمد فريد ، وبدرجة أقل اسماعيل صدقي فكثيراً ما كانوا قد تلقوا تعليماً في القانون .

وحتى الآن ، لم نستخدم سوى إثنين من المتغيرات ـ هما الخلفية الاجتماعية الطبقية والتعليم ـ للمساعدة في تفسير الآراء السياسية والاقتصادية التي إعتنقها طلعت حرب . وقد يكون من المفيد أن نقارن خلفية طلعت حرب الطبقية بغيره من الشخصيات الكبرى التي برزت كقيادات للبورجوازية الصناعية الوليدة في مصر خلال الثلاثينات : من أمثال اسماعيل صدقي وأحمد عبود وحافظ عفيفي وأمين يحيى . فمن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن كلاً من عبود وعفيفي قد تحدرا من أصول مغمورة تماماً . فليس معروفاً سوى القليل عن خلفية عبود ، باستثناء أن عائلته كانت فقيرة فقراً مدقعاً[١٩] . وحقاً ، فان صعوده الصاروخي إلى مصاف السلطة الاقتصادية والسياسية كان إنجازاً مشهوداً . كذلك ، تحدر حافظ عفيفي أيضاً من خلفية بالغة الفقر . وحسبما قال أمين وثريا ، ابن وابنة حافظ عفيفي ، فان جدهما قد أضاع أراضي العائلة[٢٠] . ورغم أنه يصعب قبول تأكيدات أمين عفيفي أن جده « أضاع الأرض » ، فان من الواضح أن العائلة لم تكن ميسورة الحال تماماً . أما أمين يحيى باشا ، فقد كان يتحدر من عائلة شديدة الثراء[٢١] . وإنحدر صدقي باشا من أصول تنتمي الى الطبقة المتوسطة ، فقد كان والده يشغل منصباً في البيروقراطية الخديوية ، أتاح له مكانة أعظم من مكانة والد طلعت حرب ، الذي كان موظفاً في مصلحة السكك الحديدية الحكومية[٢٢] .

وفي محاولتنا ربط الخلفية الطبقية بالتوجه الأيديولوجي ، يمكن القول بأنه لم يتطور إلتزام بالوطنية المصرية لدى أعضاء البورجوازية ذوي الأصول الطبقية المتواضعة أصلاً ، ولا لدى أولئك الذين يتحدرون من الطبقة العليا . بل أنه

إلى حد كبير كانت البورجوازية الصغيرة ، التي أنجبت طلعت حرب وسعد زغلول واسماعيل صدقي وعمر لطفي وحفني ناصف وحسونة النواوي ، هي التي هبت لتحدي رأس المال الأجنبي . وكان ذلك صحيحاً بوجه خاص في حالة أعضاء البورجوازية الصغيرة ذوي الأصول الريفية . ففي ريف مصر ، وفي الأحياء الشعبية في المراكز الحضرية ، مثل قصر الشوق ، كان يجري الحفاظ على الثقافة المصرية التقليدية . وبالاضافة الى ذلك ، كانت طبقة أعيان الريف وصغار الملاك هي الأكثر التزاماً بالقيم التقليدية . ولم يكن الأمر كذلك لدى العناصر « الرثة » من الطبقات الدنيا الريفية والحضرية ، ولا لدى الطبقات العليا ذات الارتباط الوثيق بالثقافة الغربية ورأس المال الأجنبي .

ولفهم مقدرة طلعت حرب على الاستفادة من العداء الذي كان سائداً تجاه رأس المال الأجنبي في أعقاب الانهيار المالي عام ١٩٠٧ ، فان من الضروري ان ندرس تجربته الوظيفية . فبعد أن تخرج طلعت حرب من مدرسة الحقوق الخديوية ، تم تعيينه عام ١٨٨٨ كمترجم بالقسم القضائي **بالدايرة السنية** بمرتب قدره عشرة جنيهات مصرية . ورقي عام ١٨٨٩ رئيساً لادارة المحاسبات ، ثم أصبح عام ١٩٠١ مديراً لمكتب تسوية المنازعات . وظل طلعت حرب يشغل هذا المنصب حتى يونيو / حزيران ١٩٠٥ عندما تمت تصفية **الدايرة السنية** ، بقيام كونسورتيوم غربي ببيع أراضيها . وفي ذلك الوقت ، كان طلعت حرب يتقاضى مرتباً قدره ستون جنيهاً شهرياً ؛ كما كان قد حصل على لقب **بك**[٢٣] .

وكانت تجربة طلعت حرب في **الدايرة السنية** هي التي ساعدته ، أكثر من أي شيء آخر ، في إقامة كثير من العلاقات الشخصية ، التي ساعدته فيما بعد على النجاح في تأسيس **بنك مصر** . وكما توضح سجلات أراضي مديرية المنيا ، فقد عرضت **الدايرة السنية** على ملاك الأراض قروض رهونات خلال التسعينات من القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين[٢٤] . وعلى حين لم تكن هذه القروض بحجم القروض التي عرضها **البنك العقاري**



**المصري** ، إلا أنها جعلت من **الدايرة السنية** مصدراً هاماً للقروض . وكان طلعت حرب يشغل منصباً ذا نفوذ ، باعتباره مديراً لمكتب تسوية المنازعات . ولا بد وأن هذا المنصب قد أفاده بالتأكيد ، من خلال مقدرته على إتخاذ قرارات بشأن المنازعات المطروحة أمامه .

وفضلاً عن الاتصال بعدد من ملاك الأراضي الأصليين . فقد أتاح موقع طلعت حرب في **الدايرة السنية** له أن يعقد الصلات مع كثير من الأجانب . وكما أشرنا من قبل ، فقد تشكلت **شركة الدايرة السنية** عام ١٨٩٨ على يد مجموعة من المستثمرين الاجانب ، لتصفية الأراضي التي تديرها **الدايرة السنية** . وعهد إلى هذا الكونسرتيوم ، الذي كان يعمل بالارتباط مع **البنك العقاري المصري** ، بمهمة تصفية هذه الأراضي للوفاء بديون معلقة كان الخديوي اسماعيل قد إقترضها قبل خلعه عن العرش عام ١٨٧٩ . وخلال هذه الفترة ، عقد طلعت حرب الصلات بكثير من الرأسماليين الغربيين ، مثلما عقد صلات بكثير من « المتمصرين » الذين كانوا أيضاً يستثمرون أموالهم في مصر . وهكذا ، كان طلعت حرب يتلقى تعليماً في أساليب إدارة المشروعات الرأسمالية ، وهي الأساليب التي سيكون بمقدوره أن يستخدمها فيما بعد لصالحه ولصالح مؤيديه ضد رأس المال الأجنبي[٢٥] .

وإذا كانت تجربة طلعت حرب الوظيفية قد أتاحت له فهماً دقيقاً لأساليب رأس المال الأجنبي ، فان خبراته الشخصية قد زادت هذا الفهم قوة . ففي عام ١٩٠٥ ، اشترى طلعت حرب **عزبة** مساحتها ١٨٠ فداناً في نزلة الثابت ، وهي قرية صغيرة في مديرية المنيا . ولكي يشتري هذه **العزبة** ، إضطر للحصول على قرض بالرهن قيمته ٥,٠٠٠ جنيه مصري من **البنك العقاري المصري**[٢٦] . ولما كان اسمه قد ورد ضمن كثير من ملاك الأراضي المصريين أصحاب أكبر ديون رهونات معلقة عند حدوث الانهيار المالي عام ١٩٠٧ ، فلا يمكن أن يكون هناك كثير من الشك في أنه قد أضير من جراء ذلك . ولا يبدو من قبيل المصادفة أن كتابات طلعت حرب تحولت بعد عام ١٩٠٧ من الجانب

الثقافي والسياسي إلى منظور إقتصادي .

وعندما ترك طلعت حرب الدايرة السنية ، عين مديراً ( عضو مجلس الادارة المنتدب ) لشركة كوم أمبو . وبحصول طلعت حرب على أراضٍ ، وعلى منصب كبير في شركة هامة من شركات إستصلاح الأراضي ، كان قد امتلك الثروة والمكانة الضروريتين لكي يعتبر واحداً من أعضاء الطبقة العليا ، وإن لم يكن بالتأكيد من أبرز أعضائها . ومكنه منصبه في شركة كوم أمبو من عقد الصلات بعدد من العائلات اليهودية التي كانت من بين أقوى العائلات في قطاع « المتمصرين » في الطبقة العليا المصرية . وكان من بينهم عائلات سوارس وقطاوي وهراري ورولو وموصيري . وفي مقابلة صحفية أجريت عام ١٩٢٨ ، قال طلعت حرب أنه بعد أن ترك العمل الحكومي عام ١٩٠٥ ، عقد صلة مع فيلكس سوارس ، الذي كان مديراً لاحدى شركات الأوتوبيس ( الحافلات ) في القاهرة ، والذي أسس بعد ذلك شركة كوم أمبو وعينه مديراً لها . واعترف طلعت حرب بدينه إلى سوارس ، الذي علمه الكثير عن إدارة الأعمال وعلم الاقتصاد[٢٧] .

وإلى جانب **شركة البحيرة للأراضي** ، كانت شركة كوم أمبو واحدة من أكبر شركتين لاستصلاح الأراضي في مصر في أوائل القرن الحالي . ومع ميل العائلات اليهودية المصرية إلى إدارة شركاتها كمؤسسات عائلية ، فان إختيار طلعت حرب ، وهو المسلم المتدين والغريب عن العائلة ، إنما يعكس بشكل بالغ المهارات والصلات التي كان قد تمتع بها في تلك المرحلة من حياته بالفعل . ولما كانت عائلتا سوارس وقطاوي تقيمان صلات هامة برأس المال الأوروبي ، فقد تعرف طلعت حرب بشكل أكبر على عمليات الأموال الدولية . ومما يتسم بأهمية خاصة ذلك الارتباط بين عائلة سوارس وبين رأس المال اليهودي في ألمانيا ، وخاصة في دويتشه أورينت بنك . وفيما يبدو ، فان الشكوك التي ظلت تراود طلعت حرب طوال حياته تجاه البريطانيين ، لم تكن متأثرة فحسب بتعليمه الفرنسي وبتوحده القوي مع الثقافة العربية ، وإنما



تأثرت أيضاً بالصلات التي أقامها مع رأس المال الألماني نتيجة لعمله في شركة كوم أمبو . ففي عام ١٩٠٦ ، نقل طلعت حرب حسابه المصرفي من بنك سوارس إلى فرع « دويتشه أورينت بنك في القاهرة . ويشير ذلك إلى أن عائلة سوارس قد بدأت تتعاون مع دويتشه أورينت بنك إمّا خلال أو قبل عام ١٩٠٦ ، وأن طلعت حرب كان ببساطة يسير على نهج مخدوميه في نقل حسابه المصرفي[٢٨] .

ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن طلعت حرب ظل وثيق الصلة بأعضاء الطبقة العليا اليهودية في مصر . وقد إختار طلعت حرب رئيس الطائفة اليهودية يوسف قطاوي ليكون نائباً لرئيس بنك مصر عام ١٩٢٠ . ومن العائلات اليهودية التي عمل معها طلعت حرب ، تعلم الكثير عن رأس المال الدولي . وكان لمعظم هذه العائلات أفراد يعيشون في أوروبا والولايات المتحدة ، بل وحتى في جنوب آسيا والشرق الأقصى ، ويساعدون بعضهم البعض في المعاملات المالية . كذلك ، فقد عقد طلعت حرب الصلات مع المزيد من ملاك الأراضي ، حيث كان مسؤولاً بشكل مباشر عن استصلاح وبيع أراضي شركة كوم أمبو . ووسع طلعت حرب دائرة صلاته عندما إستقال من شركة كوم أمبو عام ١٩٠٨ ، ليصبح مديراً **للشركة العقارية المصرية**[٢٩] . وعلى حين كانت عمليات شركة كوم أمبو تجري أساساً في مديرية قنا بمصر العليا ، فإن مجال عمليات الشركة العقارية المصرية كان أوسع بكثير ، إذ كان يشمل الدلتا المصرية . وسمحت ملكيات الشركة الواسعة في مديرية الغربية لطلعت حرب بأن يتعرف على كثير من عائلات الأعيان البارزة في هذه المنطقة البالغة الأهمية . كذلك ، فان العمل في مديرية الغربية سمح لطلعت حرب بزيادة ثروته ، بشرائه أراضٍ من الشركة العقارية . وفيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٩ ، اشترى طلعت حرب ما بلغ اجماليه ٣٠١ فداناً في قرى كفر الجنينة وكفر الخوازم وميت العرقا في مركز طلخا بمديرية الغربية[٣٠] .

وتأثر طلعت حرب بالعائلات اليهودية التي عقد صلات معها من ناحية

أخرى . فلم يكن كثير من السكان الوطنيين ينظرون إلى هذه العائلات على أنها عائلات مصرية « حقيقية » . وفي نفس الوقت، من الواضح أنهم لم يكونوا أجانب ، حيث أن كثيراً منهم قد ولدوا ونشأوا في مصر . وكان عدد من العائلات اليهودية قد إنحدر من أصول مغمورة نسبياً . وحسبما يقول رينيه قطاوي ، فان أصل عائلته يرجع إلى قرية القطا بمديرية الجيزة بالقرب من القاهرة[٣١] . وعلى العكس من معظم العائلات اليهودية ، فان عائلة قطاوي كانت من المزارعين، ولم تكن أصلاً من المهاجرين من أوروبا أومناطق الشرق الأوسط الأخرى . ومن المؤكد أنه لم يغب عن طلعت حرب أن عائلة قطاوي وغيرها من العائلات اليهودية استطاعت أن تنشىء شركات مزدهرة ، وأن تكتسب مواقع مرموقة في المجتمع المصري ، وأن تحظى باحترام الأوروبيين. وقد إعتمدت هذه العائلات على التضامن بين صفوفها، وكانت تعتز بديانتها وثقافتها ، وكانت تعمل داخل الطائفة اليهودية بروح الاحسان والبر[٣٢] . وكان بمقدور المسلمين أن يحققوا هذه الغايات ، إذا أصبحوا هم أيضاً أكثر إدراكاً للحاجة للتضامن ، ولتأكيد القيم التقليدية[٣٣] . وكانت هذه حقاً هي الموضوعات التي راح طلعت حرب يؤكد عليها مرة بعد مرة في كتاباته .

وأدرك طلعت حرب أيضاً أن العائلات اليهودية التي عمل معها كان يتاح لها الوصول إلى موارد محرمة على المصريين . فقد كانت تحصل على كميات كبيرة من رأس المال من البنوك والمستثمرين الأوروبيين. وكان **دويتشه أورينت بنك** مجرد نموذج واحد على ذلك . وإذا كان طلعت حرب قد شعر بأنه ينبغي على المصريين أن يظهروا قدراً أكبر من التماسك ، وأن يناضلوا للحيلولة دون تقويض الثقافة الغربية لمؤسساتهم التقليدية ، فان ذلك كان شرطاً ضرورياً ، وإن لم يكن كافياً ، لتحدي الهيمنة الاقتصادية الأوروبية على مصر . وكان اليهود يشكلون طائفة متماسكة في مصر ، ويحتفظون بتراثهم الثقافي ، ولكنهم كانوا يمتلكون مصادر لرأس المال لم تكن في متناول المصريين .

وكانت كتابات طلعت حرب المبكرة ، التي كانت تدعو المصريين إلى عدم



التخلي عن تقاليدهم ، تعكس سذاجة رجل غير مجرب ، لم يدرك تماماً واقع الامبريالية الأوروبية . وأدرك طلعت حرب هذا الواقع ، من عمله مع العائلات ذوات الصلات بالمراكز الدولية ( الكوزموبوليتية ) في البورجوازية اليهودية المصرية . وكان يتعين على المصريين أن يحققوا تراكماً للفائض ، إذا ما قيض لهم تحدي رأس المال الأجنبي ، والحيلولة دون تكرار الانهيار المالي المؤلم الذي حدث عام ١٩٠٧ . وخلافاً لمعظم الزعماء الوطنيين المصريين في تلك الفترة ، أدرك طلعت حرب تلك العلاقات الأقل وضوحاً ، وإن كانت أكثر أهمية بكثير ، التي كانت تحدد خضوع مصر للغرب . فاستقلال مصر السياسي الشكلي كان هدفاً هاماً ، ولكنه كان هدفاً لا يعني الكثير طالما ظلت مصر تفتقر إلى أية سيطرة على القوى الاقتصادية التي تؤثر عليها . وأدرك طلعت حرب قوة رأس المال من ملاحظته للتزايد السريع في نفوذ **دويتشه أورينت بنك** والشركات الكثيرة التي كان يساندها في مصر . كما كان يدرك بنفس القدر الانزعاج الذي كان البريطانيون ينظرون به إلى توسع رأس المال الألماني في السوق المصرية .

وكانت النتيجة الثانية من النتائج الهامة التي أفرزتها تجربة طلعت حرب الوظيفية تتمثل في إتصاله برأس المال الألماني ، وخاصة خلال الرحلة التي قام بها إلى ألمانيا مع يوسف قطاوي باشا قبل الحرب العالمية الأولى . ففي التقرير الذي قدمه طلعت حرب وقطاوي إلى **لجنة التجارة والصناعة** عام ١٩١٦ ، والذي كان يحمل عنوان « **تقرير عن التجارة والصناعة الألمانية** » ، ركزا على السرعة التي حققت بها ألمانيا التوسع في التجارة والتصنيع منذ عام ١٨٨٠ . وأعربا عن إعجابهما بكفاءة العامل الألماني . وانبهرا بالروح الأبوية التي كانت تظهرها الحكومة الألمانية تجاه الطبقة العاملة ، وبالتماسك الشامل في المجتمع الألماني . كما نظرا بصورة إيجابية للطبيعة التراتبية الهرمية في المجتمع الألماني[٣٤] .

ومما يتسم بأهمية قصوى ما تضمنه هذا التقرير من مناقشة للنظام المصرفي

الألماني وفي هذا الجزء بالتحديد ، لفت طلعت حرب وقطاوي الأنظار إلى مفهوم « الجروس بنك » أو البنك العام[٣٥] . واقتبسا في تقريرهما فقرة من المادة الثانية من مرسوم تأسيس البنك الوطني الألماني ، تقول ان « غرض الشركة هو استغلال المشروعات من أي نوع ، سواء كانت هذه المشروعات عمليات مصرفية ، أو إقراض ، أو إصدار ، أو عمليات مالية ، أو عمليات صناعية وعقارية »[٣٦] . وقد قال الدكتور علي الجريتلي بأن طلعت حرب وقطاوي وزملاءهما في بنك مصر أساءوا فهم النظرية الألمانية في النظام المصرفي المختلط، حيث كان رجال الجروس بنك يرون في استثماراتهم الصناعية منافذ مؤقتة لفائض رأس المال ، على حين كان بنك مصر ينظر إلى استثماراته في شركاته على أنها استثمارات دائمة[٣٧] . ووفقاً لما يقوله جيرْ شِنْكْرون ، فإن تفسير طلعت حرب للنظرية الألمانية في النظام المصرفي المختلط كان أقرب إلى الحقيقة من تفسير الجريتلي[٣٨] . والشيء الأكثر أهمية هو أن الجريتلي يغفل النقطة الحاسمة ، حيث لا يفهم أهمية المدى الذي شكلت به الأفكار الغربية الرؤية العالمية لدى طلعت حرب وقطاع كبير من البورجوازية المصرية . إن حقيقة أن الأمبريالية الأوروبية كان لها تأثير ثقافي مثلما هو مادي، تقتصر في الغالب الأعم على مناقشات الآداب أو الفنون الجميلة أو أفكار الديمقراطية الليبرالية . إلا أنه ينبغي التأكيد أيضاً على أن الغرب الصناعي قد ترك تأثيراً قوياً على الفلسفات الاقتصادية لبورجوازيات العالم الثالث .

وهناك بعد هام ثالث في تجربة طلعت حرب الوظيفية ، وهو ما يتمثل في عمله كوكيل لعدد من ملاك الأراضي المصريين البارزين . وكان من بين هؤلاء فؤاد سليم الحجازي ابن لطيف سليم الحجازي الذي كان من الشخصيات الوطنية العامة ، وأحمد بليغ باشا الناظر السابق للدايرة السنية ، والأهم عمر سلطان باشا أبرز أعضاء عائلة سلطان ذات النفوذ الواسع في مديرية المنيا[٣٩] . وتمخضت تجربة طلعت حرب كوكيل لهؤلاء الملاك الكبار عن نتيجتين هامتين . أولاً ، إقامة علاقات مع عدد من أقوى العائلات ، وهي العلاقات التي أفادته فيما بعد للغاية من تأسيس بنك مصر[٤٠] . وثانياً،



فقد تعلم طلعت حرب كيفية استمالة أعضاء الطبقة العليا المصرية ممن كانوا يفوقونه من حيث المكانة الاجتماعية . وكانت هذه مهارة هامة وضرورية يتعين على طلعت حرب تطويرها، حيث كان مضطراً لاستخدامها كثيراً لتحقيق توازن بين القوى السياسية والاقتصادية المتنافسة في مصر ، خلال محاولته إقامة مجموعة شركات بنك مصر . وكوكيل لعمر سلطان ، كان طلعت حرب مسؤولا عن إدارة أمواله. وكان عمر سلطان مقامراً مدمناً، وكثيراً ما كان يبرق إلى طلعت حرب من كازينوهات القمار الأوروبية ليطلب اموالاً[٤١] . وتوبيخ طلعت حرب لعمر سلطان على انفاقه أمواله بهذا الشكل المستهتر يوضح أنه رغم أن طلعت حرب كان من الناحية النظرية مستخدماً لدى سلطان ، إلا أنه كان يتمتع بقدر كبير من النفوذ الخفي . ومراسلات طلعت حرب وفؤاد سليم الحجازي تشير أيضاً إلى الحرية شبه الكاملة التي كان طلعت حرب يتمتع بها في إدارة حسابات وأراضي مخدومه .

أمّا مجال النشاط الرابع الذي كان يتسم بأهمية كبيرة في التطور الشخصي لطلعت حرب ، فكان يتمثل في مشاركته في الحياة الثقافية والسّياسية في مصر . وقد أشرنا من قبل إلى أن المصاعب المالية التي صادفت أسرة حرب في قرية ميت أبو علي قد لعبت دوراً هاماً في تشكيل وعيه السياسي . وهناك أيضاً الكثير من الاشارات في كتاباته إلى الربا ، وإلى اضطرار الفلاحين والمزارعين للعمل لدى المرابين للوفاء بديونهم ، الى الدرجة التي يصعب معها تلافي الاستنتاج القائل بأن ذلك كان عاملاً محورياً من العوامل التي دفعت بطلعت حرب إلى مركز الحياة السياسية والنشاط الثقافي في مصر[٤٢] .

ورغم أنه من الصعوبة بمكان أن نحدد بدقة بداية أنشطة طلعت حرب السياسية ، إلا أنه من الواضح أن الثورة العرابية عام ١٨٨٢ قد تركت تأثيراً عميقاً عليه ، وأنه بحلول وقت التحاقه بمدرسة الحقوق كان قد أصبح من الوطنيين المتحمسين . وأقام طلعت حرب صلات وثيقة بكل من عمر لطفي ومحمد فريد ومصطفى كامل ، عندما كان طالباً بمدرسة الحقوق . وكانت مدرسة الحقوق الخديوية مرتعاً لنشاط الحزب الوطني . وبسبب ذلك ، وربما

أيضاً بسبب الدور الذي لعبه محمد فريد في الحصول على وظيفة له في القاهرة السنة ، وأيضاً بسبب صداقته مع فؤاد سليم الحجازي ، فقد إنضم طلعت حرب إلى الحزب في وقت ما خلال التسعينات من القرن التاسع عشر(٤٣) .

وشهدت تلك السنوات دخول طلعت حرب في المجادلة التي تركزت حول طبيعة المجتمع « الشرقي » . ورغم أن كتابات طلعت حرب في تلك الفترة كانت تبدو ثقافية في طبيعتها ، إلا أنها كانت في الواقع كتابات سياسية بصورة حادة . وكانت أول مشاركة معروفة له في الشؤون السياسية والثقافية تتمثل في ترجمته ، من الفرنسية إلى العربية ، رسالةً وجهها عثمان بك كامل ، سكرتير السلطان العثماني ، إلى مؤتمر المستشرقين عقد في باريس عام ١٨٩٤ . وكانت هذه الرسالة رداً على موضوع من الموضوعات التي طرحت في المؤتمر ، وكان يسعى إلى تصوير إنتشار الإسلام على أنه تم بالقوة . وأثار المعنى المتضمن في ذلك ، وهو أن الاسلام دين انتشر عن طريق الفتوحات وليس من خلال مزاياه الجوهرية ، ردود فعل غاضبة من جانب الوطنيين من أمثال طلعت حرب .

ووضع طلعت حرب لترجمته عنواناً يقول : « كلمة الحق عن الاسلام والدولة العثمانية »(٤٤) . وخلال هذه الفترة من حياة طلعت حرب ، كان يرى دوره كمثقف مصري يحمي مواطنيه من الأفكار الخبيثة « للمستشرقين » الغربيين . وسيراً على هذا النهج ، إضطلع بتأليف كتابين عن وضع المرأة في المجتمع الاسلامي . وعلى حين كانت الآراء التي عبر عنها قاسم أمين في كتابه « تحرير المرأة » هي الهدف المباشر لهجوم طلعت حرب ، فإنه كان أيضاً يهاجم بصورة غير مباشرة دراسة نشرها مستشرق فرنسي عام ١٨٩٤ ، حاول فيها أن يحط من شأن المجتمع الاسلامي من خلال مناقشته لوضع المرأة في ظل الاسلام(٤٥) .

ورغم أن طلعت حرب اكتسب سمعة بنزعته المحافظة التي لازمته طوال حياته ، إلا أن من الواضح أنه لم يكن يعتبر كتاباته عن وضع المرأة في ظل



الاسلام على أنها كتابات رجعية(٤٦) . وبكثير من المعاني ، لم يكن طلعت حرب يرى أن كتاباته تدور حول المرأة على الاطلاق . بل أنه كان يعتبر نفسه يرد على محاولات المفكرين الغربيين لتقويض نسيج المجتمع الاسلامي بتدمير بنية الأسرة . فعلى سبيل المثال ، كان إلغاء الحجاب بالنسبة لطلعت حرب يرمز إلى محاولة لجعل المرأة المسلمة تمتثل لاتجاهات وأنماط السلوك الغربية . وإذا ما قيض لذلك أن يحدث ، فإن الأسرة والمجتمع بأسره في النهاية سيفقدان تماسكهما .

وفي سعي طلعت حرب للدفاع عن رأيه القائل بأن المرأة في المجتمع الاسلامي تتمتع بحرية أكبر مما تتمتع به المرأة الغربية ، وبالتالي فليست بها حاجة للحصول على نفس حقوق الرجال ، اعتمد على آراء الشيخ محمد عبده(٤٧) . وواجه طلعت حرب ، شأنه في ذلك شأن الشيخ محمد عبده ، تناقضاً لم ينجح في حله مطلقاً . فقد كان كلا الرجلين يرفضان بشدة أي تقليد أعمى للمجتمع الغربي ، إلا أن كلاهما وقفا بوضوح ضد الاستجابة الرجعية الخفية إزاء الغرب(٤٨) . ولم يستطع أي منهما على الاطلاق أن يدمج بشكل مرض ما كانا يعتبرانه الجوانب المستحسنة للغاية في المجتمعين المصري الاسلامي والغربي الرأسمالي . وفي اعتماده على حجج رجال دين مرموقين ، من أمثال الشيخ محمد عبده وحفني ناصف ، كان طلعت حرب يمثل بورجوازية وطنية ناشئة ذات عقلية إصلاحية . فعلى حين كانت هذه الطبقة تدعو الى سياسات اقتصادية متحررة ، فإنها ظلت محافظة إزاء القضايا الاجتماعية .

ورغم مشاعر طلعت حرب المبهمة تجاه الغرب ، فإن من الواضح أن كتاباته المبكرة كانت معادية للامبريالية في طبيعتها . وكان كتابه التالي هو « **تاريخ دول العرب والاسلام** »(٤٩) . وعلى حين أن تصويراً للمجتمع العربي من فترة الجاهلية حتى عصر الخلفاء الراشدين يبدو موضوعاً بريئاً بما فيه الكفاية ، فإن جزءاً كبيراً من مقدمة الكتاب يشكل هجوماً على المخططات الامبريالية البريطانية والفرنسية في العالم العربي . وفي نفس العام ، أعد طلعت

حرب كتاباً بالفرنسية بعنوان «أوروبا والإسلام» م. ج. هانوتو والشيخ محمد عبده. وكان الغرض الظاهري لهذا الكتاب هو ترديد القراء الأوروبيين رد الشيخ محمد عبده، في صحيفة «المؤيد» القاهرية، على سلسلة من المقالات نشرها المستشرق ووزير الخارجية الفرنسي السابق م. ج. هانوتو، في صحيفة «الجورنال». إلا أن طلعت حرب استخدم مقدمة هذا الكتاب ليشن هجوماً عنيفاً على الامبريالية الأوروبية. وراح يتساءل: كيف يمكن للغرب المسيحي أن يهاجم الإسلام، على حين يوجد كل هذا الانحلال والفقر في المجتمع الغربي، وعلى حين اقتطع الغرب مثل تلك الأجزاء الكبيرة من العالم الإسلامي وغير الغربي من خلال الاحتلال الاستعماري[٥٠].

وكان طلعت حرب حريصاً على أن يؤكد، مرة بعد أخرى، أنه لا يهاجم المسيحية. فلم تكن المسيحية بل المسيحيون الغربيون هم الذين أفسدوا المجتمع المسلم، وإنما تحريضات الاستعماريين و«المرابين والمجرمين والأفاقين وأصحاب الحانات وأولئك الذين يفتقرون إلى أي ضمير، والذين يصادفهم المرء بين الشرقيين والغربيين على حد سواء»، هي التي كانت تشكل جوهر المشكلة[٥١]. فنظراً للتعليم الذي تلقاه طلعت حرب، وقراءاته الواسعة في الكتب الأوروبية، وأسفاره إلى أوروبا، وصداقته لكثير من الأوروبيين والغربيين، فإنه كان على علاقة عميقة بالثقافة والمجتمع الأوروبيين، بالدرجة التي لا تجعل من هذه العلاقة مجرد علاقة مشوهة أو نمطية[٥٢]. وكان طلعت حرب يعد كثيراً من أصدقائه ومعارفه الأوروبيين. وتتضمن أوراقه الخاصة سلسلة من المراسلات، في الفترة بين عامي ١٩٠١ و١٩٠٤، مع شخص يدعى سيلفر سميث، وهو أمريكي مغترب يعمل لدى شركة «كارتر إنك كومباني» في بوسطون، ويعيش في المكسيك[٥٣]. وما يجعل من هذه المراسلات شيئاً يتسم بأهمية خاصة هو أن سميث هذا كان من المعجبين المتحمسين بالثقافة الإسلامية - العربية[٥٤]. وكشخص محب للعرب، أتاح سميث لطلعت حرب الفرصة لكي يعبر عن آرائه بشأن المجتمع العربي لغربي يتعاطف مع هذه الآراء. وعلى حين أن رسائل طلعت حرب إلى سميث تتضمن صورة مثالية



المجتمع العربي، إلا أنها تظهر أيضاً، وبتفصيل أكثر مما في كتاباته، الطرق التي كان يعتبر بها المجتمع العربي سبيلاً للتحلل الأخلاقي للغرب[٥٥]. وهكذا، كان طلعت حرب يتبنى رؤية عقلية مماثلة لتلك التي كان يتبناها كثير من معاصريه المثقفين. فرغم أن الغرب كان متقدماً من الناحية التكنولوجية، إلا أنه قد تخلى عن كثير من مؤسساته وقيمه التقليدية، مثل الدين والأسرة. وإذا ما كان المجتمع الإسلامي - العربي متفوقاً على الغرب من الناحية الروحية، فإنه لا ينبغي أن يستنتج المرء من ذلك أنه يجب رفض الغرب، وإنما أنه بمقدور العالم الإسلامي أن يتعامل معه على قدم المساواة.

وبالإضافة إلى كتابات طلعت حرب السياسية، فقد كان يشترك بنشاط في السياسة الحزبية. ورغم أن مصطفى كامل قد أسهب في مدح طلعت حرب في مقال نشر بصحيفة «اللواء» عام ١٩٠٠، لكتاباته عن المرأة والمجتمع الإسلامي، إلا أن علاقتهما صارت عدائية للغاية بحلول عام ١٩٠٢[٥٦]. وفي رسالة إلى فؤاد سليم الحجازي من لندن، أشار طلعت حرب إلى أنه تعمد ترك غرفته بالفندق الذي كان ينزل به، لكي يتحاشى مقابلة مصطفى كامل، الذي كان يتردد على الفندق لزيارة حامد خلوصي الذي كان يرافقه في سفره. وعلى حين أن طبيعة الخلاف ليست واضحة، فإن لهجة الرسالة العنيفة ورفض طلعت حرب مناشدة خلوصي له بمقابلة مصطفى كامل، يشيران إلى أنه كان خلافاً شديداً[٥٧].

وبحلول عام ١٩٠٥، هدأت إلى حد ما الخلافات بين طلعت حرب ومصطفى كامل فيما يبدو، حيث كتب الأخير مقالاً في صحيفة «اللواء»، يحيي فيه طلعت حرب لكونه أول مصري يعين مديراً لاثنتين من أهم الشركات في مصر، وهما شركة وادي كوم أمبو و الشركة العقارية المصرية[٥٨]. إلا أنه في عام ١٩٠٧، وجه أحمد لطفي السيد الدعوة لطلعت حرب لكي ينضم إلى حزب الأمة، الذي كان قد تشكل حديثاً. وبحلول عام ١٩٠٨، انقطعت نهائياً أية صلات باقية بالحزب الوطني. وكان عمر

سلطان يمتلك قدراً كبيراً من الأسهم في صحيفة « **اللواء** » الناطقة بلسان الحزب الوطني . وفي مقابل هذه الاستثمارات كانوا قد جعلوا عمر سلطان أمين صندوق الحزب . إلا أنه تحت تأثير طلعت حرب ، قطع سلطان كل معوناته المالية عن الحزب عام ١٩٠٨[٥٩] . ولا يكشف ذلك فحسب النفوذ السياسي الواسع الذي كان طلعت حرب يتمتع به في ذلك الوقت ، بل أنه يظهر أيضاً سيطرته الفعلية على الشؤون المالية لعمر سلطان[٦٠] . وهكذا ، فرغم أن طلعت حرب كان عضواً في الحزب الوطني خلال سنواته الأولى ، إلا أن ولاءه السياسي تحول بعد عام ١٩٠٧ . وظهر اسم طلعت حرب بين الأعضاء المؤسسين في « **الجريدة** » ، وهي الصحيفة الرسمية الناطقة بلسان حزب الأمة . والمقالات التي كتبها طلعت حرب لصحيفة « **الجريدة** » في أعوام ١٩٠٧ و١٩٠٨ و ١٩١٠ تبين صلاته الوثيقة بالحزب[٦١] .

* *

وفي تفسيرنا لارتباطات طلعت حرب السياسية ، ينبغي أن نتذكر أنه خلال سنوات دراسته بمدرسة الحقوق الخديوية كان قد أقام صلات وثيقة مع مصطفى كامل ومحمد فريد ، زعيما الحزب الوطني قبل الحرب العالمية الأولى . وبينما كان طلعت حرب مديراً لمكتب تسوية المنازعات في الدايرة السنية ، أقام أيضاً علاقات مع ملاك الأراضي المصريين الوطنيين ، الذين سيشكلون حزب الأمة عام ١٩٠٧ . واقامة هذه العلاقات ، إلى جانب ما يبدو من حدوث خلاف مع مصطفى كامل وقيادة الحزب الوطني ، تفسر التحول الذي حدث في ارتباطاته الحزبية .

وأدت المهاترات السياسية التي تورط فيها طلعت حرب فيما بين عامي ١٩٠٢ و ١٩٠٨ إلى نفور عميق مما كان يسميه الحزبية[٦٢] . وكانت تجارب طلعت حرب المبكرة مع الحياة السياسية الحزبية ذات تأثير هام في قراره أن يحرص على تلافي إرتباط بنك مصر بأي حزب سياسي بعينه ، وبعد عام ١٩٠٧ ، اقتصرت كتابات طلعت حرب بشكل كامل على القضايا



الاقتصادية . كذلك ، فإن أنشطته السياسية بعد عام ١٩٠٧ تحاشت الأمور السياسية الحزبية ، وركزت على القضايا الاقتصادية . ومن أمثلة ذلك الدور الذي لعبه طلعت حرب في الخلاف حول تجديد تأجير قناة السويس . ففي عام ١٩١٠ ، حثت شركة قناة السويس ، بمساندة من الحكومة المصرية ومستشاريها البريطانيين ، الجمعية العمومية المصرية على الموافقة على مشروع بمد امتياز الشركة أربعين عاماً ، لينتهي عام ٢٠٠٨ بدلاً من عام ١٩٦٨[٦٣] . وشكلت الجمعية لجنة خاصة لدراسة مقترحات الحكومة . وكلفت اللجنة كلاً من طلعت حرب وسمير صبري باشا باعداد تقرير[٦٤] . وقد أختير طلعت حرب لأنه كان يعكف بالفعل على دراسة حول قناة السويس ( وهي الدراسة التي نشرت عام ١٩١٠ ) ، ولأنه كان قد كتب في الصحف مقالات يدين إفتقار مصر للسيادة على القناة ، إلى جانب ضآلة الأرباح التي تحصل عليها مصر منها[٦٥] . ويبدو واضحاً أن طلعت حرب ، وليس سمير صبري ، كان المؤلف الأساسي للتقرير المقدم إلى لجنة الجمعية العمومية . وأثار مد إمتياز قناة السويس مشاعر حادة بين الوطنيين المصريين ، وأسهم في إغتيال رئيس الوزراء المصري بطرس غالي باشا عام ١٩١٠[٦٦] . وكانت هناك بالفعل معارضة واسعة لمد الامتياز داخل البرلمان المصري . إلا أن التقرير الذي وضعه طلعت حرب وصبري ، وحددا فيه الخسائر المالية التي ستتعرض لها الحكومة نتيجة لمد إيجار القناة ، كان هو الذي أتاح حجة قوية لمعارضة مد الامتياز . وبناء عليه ، رفضت الجمعية العمومية الاقتراح ، والتزم الخديوي بقرارات الجمعية[٦٧] .
ومرة أخرى ، من المثير للاهتمام أن نلاحظ قدرة طلعت حرب على الامساك بخيوط السلطة السياسية والاقتصادية من وراء الكواليس ، وبصورة تتسم بالحصافة . ورغم أن طلعت حرب كتب معظم التقرير، إن لم يكن قد كتبه بأكمله ، فانه كان يفضل البقاء بعيداً عن دائرة الضوء ، حتى أن التقرير النهائي للجنة لم يشر حتى إلى اسمه أية أشارة[٦٨] .

وتواكب إنسحاب طلعت حرب التدريجي من الحياة السياسية المصرية ، وهو الانسحاب الذي بدأ عقب خلافاته مع قيادة الحزب الوطني ، باهتمام

متزايد بالشؤون الاقتصادية ، وخاصة تشكيل مؤسسات ائتمانية يمتلكها ويديرها مصريون . وفي عام ١٩١٠ ، قام طلعت حرب ، بالاشتراك مع عمر لطفي أستاذه السابق في الحقوق وزعيم الحركة التعاونية ، والأمير حسين كامل ، والفريد عبد وهو رجل أعمال بلجيكي ، وعدد من تجار القاهرة البارزين ، بتأسيس شركة التعاون المالي بمصر[٦٩] . وكانت هذه الشركة مؤسسة صغيرة معظم عملائها من تجار الخضر . وأملاً منه في إثارة اهتمام كبار ملاك الريف بالاستثمار في بنك وطني ، نشر طلعت حرب كتاب « علاج مصر الاقتصادي » وطرح مشروعات البنك الوطني على المؤتمر الوطني المصري الأول عام ١٩١١ . وأصابه أحباط شديد بسبب عدم الحماس الذي قوبل به اقتراحه[٧٠] . ومما لا شك فيه أن ذلك كان يمثل إنفصال طلعت حرب النهائي عن السياسة الحزبية المصرية . فمنذ عام ١٩١١ وحتى تأسيس بنك مصر ، ظل يقصر كل أنشطته على الشؤون الاقتصادية . وأصبح طلعت حرب نائباً لرئيس الغرفة التجارية المصرية ، وأختير للانضمام الى لجنة التموين بوزارة المالية عام ١٩١٥ ؛ وأختير بعد ذلك عضواً في لجنة التجارة والصناعة ، وفي عام ١٩١٥ أيضاً حاول إنشاء شركة لتمويل المحاصيل المصرية[٧١] .

وباختصار ، فان الأصول الاجتماعية لطلعت حرب ، وتجاربه التعليمية والوظيفية ، ومشاركته في الحياة السياسية والثقافية المصرية ، قد تضافرت جميعاً بالشكل الذي جعل منه شخصية مناسبة بصورة نموذجية لتأسيس أول بنك وطني في مصر . وستتناول الفصول التالية فشل البنك في تحقيق ما كان متوقعاً منه ، ودور طلعت حرب في هذا الفشل .



## هوامش الفصل الرابع

(١) بنك مصر ، مكتب البحوث الاقتصادية: اليوبيل الذهبي ، ص ١٣٧ .

(٢) خير الدين الزركلي : الأعلام ، قاموس التراجم ( بيروت ـ بدون تاريخ أو ناشر ) ـ الطبعة الثالثة ـ المجلد ٧ ـ ص ٤٥ .

(٣) صحيفة المقطم ـ ٢٢ ابريل/نيسان ١٩٣٦ .

(٤) الأوراق الخاصة بمحمد طلعت حرب ، توكيل لطلعت حرب كوكيل لأحمد بلبع باشا .

(٥) سجلات الأراضي لناحية ميت أبو علي بمديرية الشرقية للأعوام ١٨٤٥ و١٨٤٨ و١٨٥٧ و١٨٦٦ و١٨٧٥ ـ دار المحفوظات المصرية ـ القلعة ـ القاهرة .

(٦) سجلات الأراضي لناحية ميت أبو علي لعامي ١٨٤٥ و١٨٤٨ .

(٧) Baer : *Studies in the Social History of Modern Egypt* ( Chicago : University of Chicago Press, 1969 ), p. 43.

(٨) A. Boinet : *Géographie économique et administrative de l'Egypte* ( Caire : Imprimerie Nationale , 1902), vol. I, p. 219.

(٩) تردد أن الملك فؤاد كان يشعر بغيرة شديدة من شعبية طلعت حرب . وكان طلعت حرب بدوره يشعر باستياء من عدم اهتمام القصر ببنك مصر أو مساندته . كما إستاء طلعت حرب أيضاً من أن الملك فؤاد قد منح لقب الباشوية إلى أحمد عبود قبل أن يمنحه له ، رغم أن مساهمة عبود في التطور الاقتصادي لمصر كانت تقل كثيراً عن مساهمة طلعت حرب . كما غضب من الطريقة التي منحه بها الملك فؤاد لقب الباشوية اخر الأمر ، والتي إتسمت بالاستهانة واللامبالاة . ففي عام ١٩٣١ ، دعا طلعت حرب الملك فؤاد لزيارة مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى . وخلال الجولة ، قال له الملك ، «مبروك يا باشا!» مقابلة مع محمد امين أحمد ، سكرتير طلعت حرب ، في ٢٦ يوليو/تموز ١٩٧٣ ؛ وأنظر أيضاً : صحيفة المقطم ، بتاريخ ٣١ مارس/آذار ١٩٣١ .

(١٠) سجلات الأراضي لناحية ميت أبو علي للأعوام ١٨٩٢/١٨٩٨ .

(١١) الطبعة الثانية ( القاهرة ـ مطبعة جريدات تيورك ـ ١٩٠٥ ) . ولم يكمل من هذا العمل سوى المجلد الأول فقط .

(١٢) القاهرة ـ مطبعة الجريدة ـ ١٩١١ ـ ص ١٤/١٦ .

(١٣) يبدو ذلك مؤكداً من حقيقة أنه من بين كل أعضاء العائلة ، كان حسن حرب يمتلك أقل قدر من الأرض ، كما كان الوحيد من أعضاء العائلة الذي ترك القرية .

(١٤) سجلات الأراضي لناحية ميت أبو علي للاعوام ١٨٩٢/١٨٩٨ .

(١٥) محمد طلعت حرب : قناة السويس ( القاهرة ـ مطبعة الجريدة ـ ١٩١٠ ) .

(١٦) ملف الخدمة والمعاش لمحمد طلعت حرب .

(١٧) Goldschmidt , pp. 310 — 312

(١٨) مقابلتان مع المهندسين عبد الرحمن حمادة ( باشا ) في القاهرة في ٩ يوليو/تموز ١٩٧٤ ، وعباس يسري في القاهرة في ٢ يونيو/حزيران ١٩٧٤ . وكان المهندسون يتعارضون مع المحامين ، حيث كانوا يضارعون المحامين من حيث العدد ، فقد كان هناك طلب عليهم بوجه خاص في إدارات الري والسكك الحديدية . ويشير المهندس يسري الى أنه ، حتى في التدريب في مدارس الهندسة ، كان الطلاب الفرنسيون يكتسبون نزعة نظرية تفوق أقرانهم من بريطانيا .

(١٩) F. O. 407/221/J1989. Lampson to Eden. April 16, 1937. Egyptian Personalities ..., p. 25.

(٢٠) مقابلة مع ثريا عفيفي في القاهرة في ١٥ مايو/أيار ١٩٧٤ . وأمين عفيفي في القاهرة في ٢٧ مايو/أيار ١٩٧٤ .

(٢١) كان أحمد يحي باشا ، والد أمين يحي ، من « محدثي النعمة الأثرياء بالاسكندرية » ، انظر : Berque. Egypt, p. 256.

(٢٢) اسماعيل صدقي : مذكراتي ( القاهرة ـ مطبعة دار الهلال ـ ١٩٥٠ ) ، ص ٥ .

(٢٣) ملف الخدمة والمعاش لمحمد طلعت حرب .

(٢٤) أنظر سجلات الأراضي لسندر النيا وبني مزار وبني أحمد ومغاغة للأعوام ١٨٩٢/١٨٩٨ و١٨٩٩/١٩٠٥ ـ دار المحفوظات بالقاهرة .

(٢٥) في مقابلة صحفية أجريت عام ١٩٢٨ ، قال طلعت حرب أن عمله في الدايرة السنية علمه الكثير عن الاقتصاديات الزراعية وأسباب الديون التي أثقلت كاهل كثير من ملاك الأراضي المصريين « ساعة مع طلعت حرب » ( بدون توقيع ) ، مجلة الهلال ، المجلد ٣٦ ، ( مايو/أيار ١٩٢٨ ) ، ص ٧٧٩/٧٨٠ .

(٢٦) سجلات الأراضي لناحية بوتة تلت بمديرية المنيا للأعوام ١٨٩٩/١٩٠٥ ؛ ومخطوطات شركة الدايرة السنية .

(٢٧) « ساعة مع طلعت حرب » ، ص ٧٨٠ .

(٢٨) F. O. 141/633/778. « Deutsche Orientbank Aktiengesellschaft ».

وملف الخدمة والمعاش لمحمد طلعت حرب .

(٢٩) الأوراق الخاصة **بمحمد طلعت حرب** : رسالة من سكرتير شركة كوم أمبو بقبول استقالة طلعت حرب من منصب مدير الشركة ، بتاريخ ٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٠٨ .

(٣٠) سجلات الأراضي لقرى كفر الجبة وكفر الحوازم وميت العرقا بمديرية الغربية للأعوام ١٩١٣/١٩٢٦ و١٩٢٧/١٩٣٩ .

(٣١) مقابلة في باريس بتاريخ ٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ .

(٣٢) Jacob Landau : *Jews in Nineteenth Century Egypt* ( New York : Praeger , 1972 ), pp. 231 , 247.

(٣٣) الأوراق الخاصة **بمحمد طلعت حرب** : إقتراح بإقامة بنك وطني مصري ، مقدم من محمد طلعت حرب إلى المؤتمر المصري بتاريخ ٣٠ مايو/أيار ١٩١١ . ( أنظر أيضاً : طلعت حرب : **علاج مصر الاقتصادي** ـ ص ١٤٥/١٤٦ ) .

(٣٤) محمد طلعت حرب . « تقرير عن التجارة والصناعة الألمانية » ، في **مجموعة خطب محمد طلعت حرب** ( القاهرة ـ مطبعة مصر ـ ١٩٢٧ ) ، المجلد الأول ، ص ١٦/١٧ .

(٣٥) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢/٢٦ .

(٣٦) نفس المرجع السابق ، ص ٢٢ .

(٣٧) El — Gritly : *Structure* , pp. 439 — 440.

(٣٨) Alexander Gerschenkron : *Economic Backwardness in Historical Perspective* ( Cambridge , Mass., The Belknap Press, 1966 ), p. 14.



« إن البنك الأهلي ، كما يقال ، يرافق المشروع الصناعي من المهد إلى اللحد ، من إقامته وحتى تصفيته ، مروراً بكل مراحل وأشكال وجوده » .

(٣٩) **الأوراق الخاصة بمحمد طلعت حرب** : الوثيقتان رقم ١٤ و١٩ ، وهما توكيلان بتاريخ ٣٠ سبتمبر/أيلول ١٩٠٧ و١٧ يونيو/حزيران ١٩٠٨ . **الأوراق الخاصة بمحمد طلعت حرب** : توكيل بتاريخ ٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩١٦ . وفي الواقع ، وكما توضح المراسلات الشخصية المتبادلة بين طلعت حرب وفؤاد سليم الحجازي ، فإن طلعت حرب كان الوكيل غير الرسمي للحجازي منذ عام ١٨٩٨ . أنظر : خطاب طلعت حرب إلى الحجازي ، بشأن الأمور المالية المتعلقة بمزارع الأخير ، بتاريخ ٢٣ أغسطس/آب ١٨٩٨ .

(٤٠) وكنتيجة لإدارة دايرة عمر سلطان ، فقد « إحتك طلعت حرب كثيراً بالفلاحين والمزراعين » ؛ أنظر : « **ساعة مع طلعت حرب** » ، ص ٧٨٠ .

(٤١) **الأوراق الخاصة بمحمد طلعت حرب** : رسالة من طلعت حرب إلى سلطان ، بتاريخ ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٠٩ ، رداً على برقية بعث بها سلطان من ميلانو في ايطاليا ، يطلب فيها أموالاً .

(٤٢) إن قضية الربا ، التي ورد ذكرها في **علاج مصر الاقتصادي** و*L'Europe et l'Islam* وفي مواضع عديدة أخرى من كتابات طلعت حرب ، تطفو على السطح مرة أخرى في المقابلة الصحفية المذكورة آنفاً . ففي حديث طلعت حرب عن ثورة عرابي ، قال أن أحد اهتماماته الرئيسية كان يتمثل في تأسيس بنك وطني ، خاصة « لحماية المزارعين من إضطهاد المرابين » ، أنظر : « ساعة مع طلعت حرب » ، ص ٧٨٠ . أنظر أيضاً : مقال حول أسباب تأسيس بنك مصر في صحيفة **الأخبار** ، بتاريخ ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٢٠ .

(٤٣) حافظ محمود وآخرون : **طلعت حرب** ( القاهرة ـ مطبعة مصر ـ ١٩٣٦ ) ، ص ٩ ؛ ومحمود الفجرسي : **طلعت حرب** : تمثيلية إذاعية قدمتها إذاعة « صوت العرب » ( القاهرة ـ ١٩٦٥ ) ، ص ٣٣ ؛ و« ساعة مع طلعت حرب » ، ص ٧٨١ .

(٤٤) حافظ محمود وآخرون : المرجع السابق ، ص ١١/١٤ .

(٤٥) نفس المرجع السابق ، ص ١٥ ؛ ومحمد طلعت حرب : « **تربية المرأة والحجاب** » و« **فصل الخطاب عن المرأة والحجاب** » . وقد نشرت مطبعة التركي بالقاهرة هذين العملين عامي ١٨٩٩ و١٩٠١ على التوالي .

(٤٦) أنظر على سبيل المثال ، « ساعة مع طلعت حرب » ، ص ٧٨٠ ؛ و« طلعت حرب يتحدث عن مصنع للغزل والنسيج » في صحيفة **السياسة الاسبوعية** ، بتاريخ ٢٩ يناير/كانون الثاني ١٩٢٧ ، ص ٧/٨ ، حيث سئل طلعت حرب عن آرائه في المرأة .

(٤٧) على سبيل المثال ، يقتبس طلعت حرب عن الشيخ محمد عبده الفقرة التالية ، ويضعها في صدر كتابه « **فصل الخطاب عن المرأة والحجاب** » : « لقد خلق الله النساء لتصريف أمور البيت ، وهذا هو المجال الذي قصرهن أزواجهن عليه . ولقد خلق الله لهن عقولاً تكفي هذا الغرض لهن . والشريعة الاسلامية تناسب كل زمان ؛ وحسب أحكامها ، فان النساء لسن تابعات للرجال ولا عبيداً ، ولسن شهوداً ولا وارثات » . وتتضح صلة طلعت حرب الوثيقة بالشيخ محمد عبده من الرثاء المؤثر الذي كتبه عن مفتي الديار الراحل في صحيفة *L'Egypte*، التي تصدر في القاهرة ، في ١٣ يوليو/تموز ١٩٠٥ . وأعيد نشر الرثاء في :

Mohammed Talaat Bek Harb ( ed. ) : *L'Europe et l'Islam : M. G. Hanotaux et le*

[illegible]



[illegible]

## الفصل الخامس

# الاشتباك مع الاستعمار
# ( ١٩١٠ - ١٩٣٠ )

كان إنشاء بنك مصر في ابريل / نيسان ١٩٢٠ ، برأسمال قدره ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري ، ثم نموه بعد ذلك في العقدين التاليين إلى شركة قابضة واسعة يربو رأسمالها على أربعة ملايين جنيه مصري ، هو إنجاز بارز . كما أن إنهيار مجموعة شركات بنك مصر عند إندلاع الحرب العالمية الثانية ، والذي أوقف توسعه النشط ، قد أظهر أن التصنيع الذي تم برعاية البنك كان يزخر بكثير من التناقضات . فما هي العوامل التي سهلت التوسع الأولي لبنك مصر وشركاته ؟ وما هي القيود التي احبطت آخر الأمر آماله في خلق قطاع صناعي قادر على الاستمرار بذاته في الاقتصاد المصري ؟ ومفتاح الاجابة يكمن في إدراك أن القوتين الاجتماعيتين الرئيسيتين اللتين أسهمتا في النجاح الأولي للبنك كانتا نفس القوتين اللتين قوضتا استمراره الاقتصادي فيما بعد . فالشيء البارز تماماً في هذا الشأن هو المساندة التي حظي بها بنك مصر من طبقة كبار ملاك الأراضي ، ومن الحركة الوطنية المصرية .

والتدقيق في المساهمين الأصليين في بنك مصر ، وكان عددهم ١٢٥ مساهماً ، يبين أن ٩٢ في المائة من رأس المال قد جاء من مساهمين كانوا من كبار ملاك الأراضي ، وكانت مساندة البورجوازية الزراعية لفكرة إقامة بنك وطني تنبع من رغبتها في التحرر من سيطرة البنوك الأجنبية ، وفي ضمان الحصول على قروض . إلا أن الصعوبات التي صادفت زراعة القطن في أعقاب الحرب العالمية الأولى كانت هي التي كفلت هذه المساندة . فكثير من ملاك الأراضي

صاروا يدركون الحاجة لتنويع قاعدتهم الاقتصادية ، بتحويل جزء من أموالهم إلى المشروعات الصناعية . ولم تكن مساندتهم لبنك مصر عام ١٩٢٠ مجرد تعبير عن صلاتهم الشخصية بطلعت حرب . وإنما كانت بالأحرى جزءاً من وعي متزايد بمصالحهم الاقتصادية الجماعية . ولم تكتف البورجوازية الزراعية بمساندة البنك عام ١٩٢٠ ، بل قد شكلت في نفس العام أيضاً جماعة ضغط « قوية » هي النقابة العامة للزراعة بمصر ، للضغط على الحكومة للسماح بسياسات مواتية لصالحها .

واظهرت الفترة فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٣٩ كثيراً من التناقضات الكامنة في إقتصاد القطن . وكانت أكثر المشكلات وضوحاً تتمثل في إنخفاض سعر القطن . وإذا ما استخدمنا عام ١٩١٣ كمؤشر للأسعار قيمته ١٠٠ نقطة ، سنجد أنه قد أرتفع عام ١٩٢٥ إلى ٢٢٠ نقطة ، ثم عاد وانخفض عام ١٩٢٩ إلى ١٤٨ نقطة . وإذا ما استخدمنا عام ١٩٣٤ كمؤشر للأسعار قيمته ١٠٠ نقطة ، سنجد أنه قد وصل إلى مستوى يزيد قليلاً عن ٩٠ نقطة في أوائل فترة الكساد العالمي فيما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٣ ، ثم إرتفع عام ١٩٣٧ إلى ١١٣ نقطة ، لينخفض بعدها إلى ٩٢ نقطة فقط عام ١٩٣٨ . ومن خلال النقابة العامة للزراعة بمصر ، ضغطت طبقة كبار ملاك الأراضي على الحكومة لكي تحد من مساحة الأراضي المزروعة قطناً ، ولكي تشتري محصول القطن وتقوم بتخزينه حتى تتحسن مستويات الأسعار . ولما كان المحصول المصري لا يمثل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي الانتاج العالمي ، فإن مثل هذه الجهود لا تترك تأثيراً كبيراً على السوق الدولية للقطن . ويمكن ان ندرك أهمية القطن للاقتصاد المصري من حقيقة أنه ظل يحظى بنصيب الأسد من عائدات الصادرات . ففي عام ١٩٣٠ ، كان القطن يمثل ٩٢ في المائة من أجمالي عائدات التصدير ، على حين أنه في عام ١٩٣٩ ، كان لا يزال يمثل ٧٢ في المائة من تلك العائدات(١) .

والأرقام الخاصة بإجمالي مساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمزروعة فعلاً تحمل دليلاً آخر على عجز القطاع الزراعي عن مواصلة النمو في أعقاب الحرب



العالمية الأولى . فيما بين عامي ١٨٧٧ و ١٩١٤ ، زادت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بنسبة ٥,٦ في المائة، على حين أنه في الفترة ما بين عامي ١٩١٥ و ١٩٣٩ ، لم يزد هذا الرقم إلا بنسبة نصف في المائة فقط . أما الأراضي المزروعة، فقد زادت بنسبة ٣٥,٧ في المائة فيما بين عامي ١٨٧٧ و ١٩١٤ ، على حين لم تزد إلا بنسبة ٧,٤ في المائة فقط في الفترة ما بين عامي ١٩١٥ و ١٩٣٩(٢) .

ونتيجة للتوسع السريع في الانتاج ، في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، عانت الزراعة المصرية من تدهور في خصوبة التربة خلال فترة ما بين الحربين . ولم يكن الاستثمار في نظم الصرف الجديدة يتواكب مع إقامة السدود والقناطر الجديدة . وكان المحصول الأول الذي عانى من هذه الأوضاع هو القطن . فلما كانت جذور نبات القطن تخترق التربة أعمق من جذور المحاصيل الرئيسية الأخرى في مصر ، مثل الحبوب وقصب السكر ، فإنه قد تأثر بشكل أسوأ بارتفاع منسوب المياه الباطنية . كما أضير محصول القطن بسبب عاملين آخرين . أولاً ، أن كثيراً من الأنواع الجديدة من القطن ، التي استحدثت خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، كانت تميل إلى أن تفقد تميزها بجودة الانتاج ، بعد فترة تتراوح بين عشرة وخمسة عشر عاماً من إستحداثها . وثانياً ، كان القطن يعاني من كونه المحصول الوحيد الذي يتعرض لهجمات واسعة النطاق من الآفات الزراعية(٣) .

وزادت الحرب من تفاقم كل هذه المشكلات ، التي كانت قد تضافرت لتسبب انخفاضاً في إنتاجية القطن قبل عام ١٩١٤ .

وخلال الحرب العالمية الأولى ، توقفت معظم المشروعات التي كانت تهدف إلى وقف الانخفاض في إنتاجية القطن . ومما لا شك فيه أن الشيء الأكثر أهمية بين هذه المشروعات كان تأجيل مشروعات الصرف في شمال الدلتا . . . وفي نفس الوقت ، كان محتماً أن تحدث الحرب تأثيراً معاكساً على الزراعة المصرية ككل . فقد تم تجنيد الفلاحين وحيواناتهم في

**فرق العمل المصرية** : وانخفضت واردات الأسمدة الكيماوية ، كما إنخفض ما تحصل عليه الحقول من أسمدة بلدية نتيجة لانخفاض أعداد الماشية ، كما أن كثيراً من روث الماشية المتبقي كان يتعين استخدامه كوقود لتعويض نقص البترول؛ وزاد الميل للافراط في ري الحقول نتيجة لاتساع استخدام « الري بالراحة » ، الذي كان ضرورياً نظراً لصعوبة تشغيل المضخات التي تعمل بالفحم(٤) .

وإلى جانب الصعوبات التي صادفت محصول القطن ، أدى الميل إلى تفتت ملكيات الأراضي إلى مزيد من التآكل في وضع البورجوازية الزراعية خلال العشرينات والثلاثينات . وعلى أن تفتت ملكيات الأراضي كان أكثر وضوحاً بين صغار الملاك ، فان طبقة كبار ملاك الأراضي لم تكن تخلو من هذه الظاهرة . ورغم أن نسبة الأراضي التي يمتلكها أشخاص تقل ملكياتهم عن خمسة أفدنة قد زادت من ١٩,٩ في المائة عام ١٨٩٦ إلى ٣١,٥ في المائة عام ١٩٣٦، فان مساحة الأراضي التي يمتلكها أشخاص تزيد ملكياتهم عن خمسين فداناً قد إنخفضت من ٤٣,٨ في المائة إلى ٣٦,٦ في المائة خلال نفس الفترة(٥). كما أن زيادة السكان بنسبة ٢٩,١ في المائة فيما بين عامي ١٩١٧ و ١٩٣٧ قد تركت أيضاً تأثيراً على البورجوازية الزراعية ، بمثل تأثيرها على الطبقات الدنيا ، كما يتضح من أنماط الملكية ، فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٤٠ ، لثلاث من أبرز العائلات التي ساندت **بنك مصر** . ورغم أن البيانات الواردة في الجدول رقم ١٣ لا تشير إلى أي تدهور حاد في مكانة عائلات كبار الملاك ، إلا أنها تشير إلى مستقبل محفوف بالمخاطر .

وبالاضافة إلى انخفاض خصوبة التربة والميل إلى تفتت ملكيات الأراضي نتيجة لزيادة السكان ، فقد عانى المزارعون المصريون من إنخفاض الطلب على القطن المصري في السوق العالمية . فعلى حين شهدت أسعار القطن زيادة تكاد أن تكون موحدة قبل عام ١٩١٤ ، فقد بدأت فترة متقلبة من الانخفاض عقب الحرب العالمية الأولى . كذلك ، فقد توقف التوسع السريع في الأراضي



الصالحة للزراعة بعد عام ١٩١٤ . وهكذا ، كان هناك عجز في الأراضي الجديدة اللازمة لاستيعاب الأعداد المتزايدة من أفراد عائلات كبار ملاك الأراضي . ورغم الانخفاض الحاد في عدد الموظفين الأجانب في البيروقراطية الحكومية عقب الحرب ، فقد أصبح من العسير بشكل متزايد الحصول على وظائف في الحكومة ، بما لم يتح منفذاً للعدد المتزايد من أعضاء العائلات . ومع الطبيعة الراكدة للقطاع الزراعي ، أدرك كثير من المصريين ، من أمثال طلعت حرب ، ضرورة تطوير صناعة محلية .

وعلى حين أن الاتجاهات الاجتماعية ـ الاقتصادية السابقة واللاحقة للحرب العالمية الأولى كانت تشير كلها إلى حتمية تأسيس بنك وطني ، فان الحافز المباشر لهذا التطور كان يتمثل في ثورة ١٩١٩ . وحتى رغم أن خطط تأسيس بنك وطني كانت قيد البحث والدراسة قبل تلك الانتفاضة ، فإن الثورة شجعت طلعت حرب ومؤيديه على تنفيذ فكرتهم . ولم يقتصر تأثير الثورة على إفتتاح **بنك مصر** ، بل أن المساندة الوطنية اللاحقة للبنك كانت حاسمة في بقائه قوياً خلال السنة الدقيقة الأولى من عملياته . والاشارات الدائمة **لبنك مصر** في أجهزة الاعلام على أنه « مشروع وطني » يمثل محاولات مصر لتحقيق الاستقلال الاقتصادي . توضح المدى الذي كان ينظر إليه من الزاوية الوطنية(٦) . وكما أشار المؤرخ المصري المعروف عبد الرحمن الرافعي ، وهو نفسه من أنصار **بنك مصر** ، فان :

> من الواضح أن تأسيس **بنك مصر** هو نواة النهضة المالية والاقتصادية ، التي بدأت عقب الحرب العالمية الأولى ، وكانت النتيجة الاقتصادية للثورة . وكان نجاح هذه الحركة يرجع إلى الروح العامة التي خلقتها الثورة . ويمكن أن ندرك ذلك إذا ما عدنا إلى الماضي القريب . فحركة تأسيس بنك وطني قد ظهرت أول ما ظهرت في زمن ثورة عرابي ، ثم إنبعثت الفكرة من جديد قبل الحرب العالمية الأولى ، قبل

ثورة ١٩١٩ بأكثر من عشر سنوات . إلا أنها لم تحظ من الأمة بالمساندة التي تضمن لها النجاح . . . وهكذا ، فشلت حركة تأسيس بنك وطني في أن تحقق قبل الثورة المساندة الوطنية التي توافرت لها بعدها . ومما لا شك فيه أننا نستطيع أن نرجع ذلك إلى الروح العامة للثورة ، التي ولدت قوة روحية في قلوب الناس ، مما كان ضماناً لنجاح حركة تأسيس بنك مصر (٧) .

ولا يزال الأمر بحاجة إلى تحليل واسع لثورة ١٩١٩ ، إلا أن من الممكن طرح عدد من التفسيرات لأصولها وقواعدها الاجتماعية . ويمكن أن نرجع جانباً كبيراً من مناخ الثورة إلى البريطانيين ، الذين أثاروا الآمال والتوقعات بانتهاء الحماية على مصر وإحتلالها بانتهاء الحرب . وكانت بريطانيا قد أصدرت خلال الحرب العديد من إعلانات المبادىء ، التي تؤكد على حق شعوب الشرق الأوسط في الاستقلال وتقرير المصير ، وذلك في محاولة للحيلولة

جدول رقم ١٣ :

**ملكية عائلات الشربعي وعبد الرازق وخليفه ـ مرزوق ـ احمد ـ اسماعيل في الفترة ١٩٢٠/ ١٩٤٠**

( بالفدان )

| السنة | الشربعي | | | عبد الرازق | | | خليفة ـ مرزوق ـ احمد ـ اسماعيل | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | اجمالي الأرض (بالفدان) | عدد الملاك | متوسط المالك الواحد (بالفدان | اجمالي الأرض | عدد الملاك | متوسط المالك الواحد | اجمالي الأرض | عدد الملاك | متوسط المالك الواحد |
| ١٩٢٠ | ١,٤٠٧ | ١٩ | ٧٤,١ | ١,١٨٢ | ١٦ | ٧٣,٨ | ١,٠٢١ | ٢٧ | ٣٧,٨ |
| ١٩٣٠ | ١,٦٥٠ | ٤١ | ٤٠,٢ | ١,٢٠٢ | ٣٥ | ٣٤,٣ | ١,١٣٩ | ٣٤ | ٣٣,٥ |
| ١٩٤٠ | ١,٣٦٤ | ٤٠ | ٣٤,١ | ١,٢٩٧ | ٣٥ | ٣٧,١ | ١,٠٨١ | ٤٦ | ٢٣,٥ |

المصدر : سجلات الأراضي لناحيتي ابو جرج وبني أحمد بمديرية المنيا للأعوام ١٩٢٠/١٩٤١ .



دون مساندة العرب لتركيا العثمانية المعادية لبريطانيا . وتأكد موضوع تقرير المصير من خلال مؤتمر فرساي للسلام ، ومن خلال النقاط الأربعة عشر الشهيرة التي أعلنها الرئيس الأمريكي ويلسون . إلا أنه عندما إنتهت الحرب ، رفضت بريطانيا منح الاستقلال لمصر ، وحظرت على وفد مصري يرأسه الزعيم الوطني سعد زغلول حضور مؤتمر فرساي . وأثارت السياسة البريطانية بعد الحرب كثيراً من العداء ، حيث كان المصريون من كل الفئات الاجتماعية قد ساهموا في المجهود الحربي للحلفاء ، بالخدمة في الجيش البريطاني .

إلا أن الشيء الذي كان يتسم بأهمية أعظم في خلق وعي ثوري ، إنما كان يتمثل في الأوضاع الاقتصادية عام ١٩١٩ ، وخاصة سياسة القطن البريطانية إبان الحرب . فبعد أن كان محصول القطن في عامي ١٩١٤ و ١٩١٥ بمثابة كارثة ، نتيجة لتدهور الأسعار ، قررت الحكومة المصرية ، تنفيذاً لأوامر المستشار المالي البريطاني ، تحديد أسعار القطن بمستويات منخفضة بشكل مصطنع طوال بقية الحرب . ويقدر الرافعي أن المزارعين خسروا ٣٢ مليون جنيه في عام ١٩١٨ وحده . واضطر كثير من الفلاحين لبيع ماشيتهم ومصوغات زوجاتهم ليتمكنوا من البقاء على قيد الحياة . كما إزدادت حدة المشاعر المعادية للأجانب من جراء إمتلاك الأجانب بالكامل لشركات تصدير الأقطان بالاسكندرية ، والتي كانت كثيراً ما تدفع في قنطار القطن سعراً أقل من السعر الرسمي(٨) .

وفي المناطق الريفية ، وجد المزارعون البنوك التجارية تفرض القيود على عملياتهم المحلية ، وتشدد الخناق على منح القروض . وكانت بنوك الرهونات تلح على سداد الديون ، حتى رغم أن الحكومة كانت قد أعلنت عام ١٩١٤ تأجيل سداد قروض البنوك(٩) . ومرة أخرى ، عاد المرابون لتوسيع دائرة أنشطتهم ، مما زاد من عداء الفلاحين(١٠) . وكانت الأوضاع في المناطق الحضرية قاسية بنفس الدرجة ، بسبب التضخم الذي واكب الحرب . ووفقاً لما جاء في تقرير لجنة مِلْنَر ، التي شكلت لتقصي أسباب ثورة ١٩١٩ ، فان

الارتفاع المضطرد في أسعار السلع الأساسية ، مثل الحبوب والملابس والوقود ، قد قوض بشكل قاس مستوى معيشة الطبقة المتوسطة الحضرية ، بينما جعل فقراء الحضر في حالة من الفاقة والاملاق[11] .

كذلك ، كان أحد العوامل الرئيسية التي تكمن وراء إندلاع أعمال العنف عام ١٩١٩ يتمثل في نمو الطبقة المتوسطة الحضرية ، نتيجة لنزوح قطاعات من عائلات صغار الملاك الى المناطق الحضرية خلال الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ومع تزايد الطلب على المهارات الفنية والمهنية ، الذي واكب التوسع في البنية الأساسية ، دخل كثير من أبناء هذه العائلات النظام التعليمي الآخذ في التوسع ، حيث اكتسبوا راديكالية الأفكار الوطنية .

وعلى حين إضطرمت المشاعر الوطنية بين كل قطاعات الطلاب ، فان ذلك كان صحيحاً بوجه خاص بين طلاب **مدرسة الحقوق الخديوية** ( التي أنشأها في الأصل محمد علي باشا **كمدرسة اللغات والادارة** ) . ولما كان النظام القانوني المصري يعتمد على القانون الفرنسي ، فقد تأثرت مدرسة الحقوق بشدة بالفلسفة التعليمية الفرنسية . وخلافاً لأفرع نظام التعليم العالي الأخرى ، حيث كان التأثير بريطانياً بشدة ، فقد تجنبت مدرسة الحقوق النزعة التجريبية ، وركزت على وضع الحقائق والمشكلات ضمن إطار نظري عريض . ووفقاً لما يقوله عبد الرحمن حمادة ( باشا ) . المدير الأسبق **لشركة مصر للغزل والنسيج** وأحد أبرز المهندسين في مصر ، فإن خريجي مدرسة الحقوق كانوا يميلون إلى اكتساب طابع سياسي أكبر من خريجي المدارس المهنية الأخرى ، حيث كان النظام أضيق في بؤرته[12] . كذلك ، كان عامل آخر من العوامل المؤثرة على المشاعر الوطنية يتمثل في محاولة الكلية الفرنسية ، قبل الوفاق الودي الانجليزي - الفرنسي عام ١٩٠٤ ، تشجيع المشاعر المناهضة لبريطانيا بين طلابها . كما أن الفائض الكبير من المحامين الذي نشأ قبيل الحرب العالمية الأولى ، وتقلص إحتمالات العثور على وظائف ، قد ساعدا أيضاً في تعبئة الطلاب خلف الحركة الوطنية . وأدى مطلب الاستقلال



السياسي والاقتصادي عن بريطانيا العظمى ، الذي كانت ترفعه الصحف والبورجوازية الزراعية ، إلى إضفاء المزيد من الصبغة السياسية على مجمل طلاب الأمة ، وليس على طلاب الحقوق فحسب[13] .

وكان طلاب المناطق الحضرية ، في الكليات المهنية ، وخاصة مدرسة الحقوق ، من العناصر الجوهرية في ثورة ١٩١٩ . وكان الميسورون من هؤلاء الطلاب يشكلون أغلبية صغار المستثمرين في رأس مال **بنك مصر** ، حيث كانوا يمثلون ٧٥ في المائة من كل الاستثمارات التي تقل عن ١٠٠ سهم[14] . وكون هذا النمط من الاستثمار يرجع حقاً إلى ثورة ١٩١٩ إنما يتضح من حقيقة أنه لم يحدث في أي وقت بعد ذلك أن أسهم الطلاب والمهنيون بمثل هذا القدر الكبير نسبياً في رأس مال أي من شركات البنك . فمراسيم الشركات التي أسسها **بنك مصر** بعد ذلك تبين أن مجموعة صغيرة نسبياً من ملاك الأراضي وتجار القطن وموظفي الحكومة ، كانوا أصحاب أكبر نسبة من الاستثمارات الخاصة .

جدول رقم ١٤ :

**ودائع بنك مصر في الفترة ١٩٢٠/ ١٩٢٩**

| في نهاية سنة | الودائع (بالجنيه المصري) | عدد الحسابات | متوسط الودائع (بالجنيه المصري) | النسبة المئوية لزيادة الودائع |
|---|---|---|---|---|
| ١٩٢٠ | ٢٠١,٠٠ | ٤٩٢ | ٤٠٩ | — |
| ١٩٢١ | ٤٠٥,٠٠٠ | ١,٧١٧ | ٢٣٦ | ١٠١,٥ |
| ١٩٢٢ | ٩٨١,٠٠٠ | ٥,١١٤ | ١٩٢ | ١٤٢,٢ |
| ١٩٢٣ | ١,٧٦٩,٠٠٠ | ٨,٧٠٥ | ٢٠٣ | ٨٠,٣ |
| ١٩٢٤ | ٢,٦٢٤,٠٠٠ | ١٢,٧٩٥ | ٢٠٥ | ٤٨,٣ |
| ١٩٢٥ | ٣,١٩٠,٠٠٠ | ١٧,٧١٠ | ١٨٠ | ٢١,٦ |
| ١٩٢٦ | ٤,٤٢٥,٠٠٠ | ٢٣,٦٨٠ | ١٨٧ | ٣٨,٧ |
| ١٩٢٧ | ٥,٥١٨,٠٠٠ | ٢٩,٣٣٥ | ١٨٨ | ٢٤,٧ |
| ١٩٢٨ | ٦,٧٣٣,٠٠٠ | ٣٤,٢١٨ | ١٩٧ | ٢٢ |
| ١٩٢٩ | ٧,٢٥٠,٠٠٠ | ٣٩,٦٩٤ | ١٨٣ | ٧,٨ |

المصدر : بيانات الجدول محسوبة من كتاب : Radwan , p. 158

ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية الطلاب ، الذين شاركوا في الحركة الوطنية ، في نجاح **بنك مصر** . فمع إزدياد حدة التحريض الوطني في أعقاب ثورة ١٩١٩ ، تزايد القمع البريطاني حتى تم إعتقال سعد زغلول وأبرز أعضاء **حزب الوفد** ( الذين كانوا يطالبون بالاستقلال الفوري وإنهاء الحماية البريطانية ) ، ونفيهم إلى جزر سيشل في صيف عام ١٩٢١ . ورداً على ذلك ، نظم **حزب الوفد** حملة لمقاطعة السلع البريطانية في نهاية ذلك العام . وفي يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ ، قام الطلاب في كليات التعليم العالي والمدارس الثانوية ، في القاهرة والاسكندرية والأقاليم ، بتشكيل لجان للمقاطعة ، كانت تهدف إلى هدفين . أولاً ، كانت تسعى إلى إقناع السكان بمقاطعة كل الشركات البريطانية ، وشراء السلع من « المحلات التجارية الوطنية » فقط ، مثل محلات الجمال والموادري وشيكوريل . وثانياً ، كانت هذه اللجان تدعو المصريين إلى سحب أموالهم من البنوك البريطانية ، وإيداعها في **بنك مصر**[15] . ومن التدقيق في ودائع **بنك مصر** ، يمكن أن ندرك نجاح حملة المقاطعة في تعزيز نمو البنك . فمثلما يوضح الجدول رقم ١٤ ، فإن أكبر نسبة زيادة في الودائع قد حدثت فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ ؛ أي خلال فترة المقاطعة . وإنخفاض متوسط الودائع في حسابات **بنك مصر** ، من ٤٠٩ جنيهات مصرية عام ١٩٢٠ إلى ٢٣٦ جنيهاً مصرياً عام ١٩٢١ ، ثم إلى ١٩٢ جنيهاً مصرياً عام ١٩٢٢ ، يميل إلى أن يؤيد الفكرة القائلة بأن ثورة ١٩١٩ ، وما تلاها من تحريض وطني ، قد إجتذبت أصحاب الودائع الأقل ثراء » ، مثل صغار التجار والمهنيون والطلاب ، في مقابل ملاك الأراضي الأثرياء الذين شاركوا بالقسط الأعظم في رأس مال البنك وودائعه الأولية الأصلية .

والتدقيق في أنشطة الطلاب ، خلال المقاطعة التي تمت عام ١٩٢٢ ، يلفت الانتباه إلى العلاقة المتداخلة بين القوتين الاجتماعيتين اللتين أسهمتا في نجاح بنك مصر ، وهما طبقة كبار الملاك والحركة الوطنية . وعلى حين كانت غالبية الطلاب الذين شاركوا في الحركة الوطنية تنتمي إلى أصول من الطبقة المتوسطة أو الشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة ، فإن أعضاء اللجان الطلابية



الذين سافروا إلى الاقاليم ، للتحريض على المقاطعة ، كانوا ينتمون في الغالب إلى عائلات أعيان الريف . ومما يتسم بالمغزى أن العناصر النشطة بين الطلاب الذين إشتركوا في المقاطعة الوفدية كانت تنتمي إلى أصول من الطبقة العليا أو الشرائح العليا من الطبقة المتوسطة . ويبدو ذلك واضحاً في حالة الوفود الطلابية التي زارت مديريات أسيوط والمنيا وبني سويف والقليوبية والشرقية[16] .

كذلك ، فإن الأنشطة الطلابية ساعدت في زيادة حجم رأس مال **بنك مصر** بطرق أخرى . فبالاضافة إلى لجان المقاطعة ، شكل الطلاب **لجان معاونة بنك مصر** ، على مستوى الجامعات والمدارس الثانوية ، وهي اللجان التي كانت تتنافس مع بعضها البعض في بيع الأسهم . وكانت أكثر المدارس نجاحاً تحصل على جائزة تتمثل في عدد معين من أسهم البنك . وإشترك في هذه المسابقة ٣٢ مدرسة في القاهرة والاسكندرية ، وعشر مدارس في الأقاليم[17] . وثانياً ، فقد أرسلت هذه المدارس الحضرية وفوداً إلى الريف ، بهدف إقناع الأعيان المحليين بشراء كميات كبيرة من أسهم **بنك مصر** . ومثلما كان الحال مع لجان المقاطعة ، نجحت هذه اللجان أيضاً إلى حد كبير ، حيث كان يرأسها في الغالب طلاب ينتمون إلى عائلات الأعيان المحليين . وثالثاً ، فان أنشطة المدارس الحضرية البارزة ، والتي كانت تلقى تغطية واسعة في الصحف ، قد شجعت الجماعات والمنظمات الأخرى على مساندة **بنك مصر**[18] . ( وفي حين كانت اللجان الطلابية تتشكل ، كان كثير من أعيان الريف يشكلون اللجان أيضاً ، أو يقومون منفردين ببيع أسهم **بنك مصر** في مديرياتهم . وفي يناير / كانون الثاني ١٩٢٢ ، تشكلت في القاهرة لجنة تنسيق عرفت باسم لجنة **تغطية أسهم بنك مصر** . وحاولت لجنة التنسيق تنظيم الأفرع في كل مديرية بقيادة الأعيان المحليين[19] . وتشكلت لجان فرعية في مديريتي الغربية والفيوم ، وفي مدن الزقازيق وبني سويف والمنصورة .

وكان يرأس لجنة الفيوم أحد أعضاء عائلة بهنس ، وهي من أغنى عائلات كبار الملاك بالمديرية ، على حين كان يرأس اللجنة ـ الأم في القاهرة عبد الستار

الباسل ، الذي ينتمي إلى أبرز عائلات المديرية . وفي مديرية الدقهلية ، إلتقت مجموعة من الأعيان في **نادي المنصورة الوطني** في فبراير / شباط **١٩٢٢** ، واشتروا ٧٦٠ سهماً . وكان من بينهم أفراد من عائلات ملاك الأراضي البارزة ، مثل عائلات فوده والإتربي ونور والطاهري والشناوي والنبي وعبد الرازق[٢٠]. وبالاضافة إلى ذلك، قام الأعيان ببيع أسهم **بنك مصر** في موطنهم ومقار أعمالهم في مديرياتهم . ومن بين هؤلاء ، شركة أبناء بدوي الشيتي ، وهم من تجار القطن المعروفين في طنطا ، وعبد العزيز رضوان تاجر القطن البارز في الزقازيق ، وعبد الرحمن الرافعي أشهر المؤرخين المصريين في المنصورة ، وآل الوكيل وهم ملاك أراض وتجار قطن في دمنهور ، وسيد محمد خشبة وهو تاجر قطن ومن ملاك الأراضي في أسيوط وبني سويف ، وعلي إسلام وهو تاجر قطن من بني سويف ، وصاروفيم بك مينا عبيد وهو من كبار ملاك الأراضي في المنيا ، ومأمون أفندي قنديل وهو تاجر قطن من المحلة الكبرى ، وحنفي بك منصور وهو تاجر من أسوان ، وعلى لهيطة أبرز تجار بورسعيد ـ وذلك إذا ما اكتفينا ببضعة نماذج[٢١] . وبالاضافة إلى هذه الأنشطة التي قام بها أعيان الريف والحضر ، فقد دعت أقوى المنظمات الاقتصادية لطبقة كبار ملاك الأراضي ، وهي **النقابة العامة للزراعة بمصر** ، الحكومة المصرية إلى تحويل القروض الزراعية من خلال **بنك مصر**[٢٢] .

وأضيف إلى مساندة الجماعات الطلابية والبورجوازية الزراعية مساندة الغرف التجارية ، التي شكلها التجار في أنحاء مصر في أعقاب ثورة **١٩١٩** . وعلى حين لا يبدو أن هذه المنظمات قد إشتركت بنشاط في بيع أسهم **بنك مصر** ، فإن هذه الغرف كانت من أشد أنصار المقاطعة ، وأصدرت كثيراً من البيانات تدعو إلى سحب الأموال من البنوك الأجنبية وإيداعها **بنك مصر**[٢٣] . وكانت مطالبتهم بأن يحل **بنك مصر** محل **البنك الأهلي المصري** الذي يسيطر عليه البريطانيون ، باعتباره بنك الدولة مطلباً يتسم بالأهمية . وأدت المقارنات بين **البنك الأهلي المصري** ذي المكانة وبين **بنك مصر** الحديث العهد ، إلى تعزيز مكانة البنك الأخير بين السكان بوجه عام ، وشجعت ،



دون شك ، المصريين المترددين ( الذين كانوا معروفين بأنهم يفضلون الاحتفاظ بمدخراتهم في الجدران وتحت الأرضيات في البيوت ، على إيداعها خزائن البنوك ) على شراء الأسهم وفتح حسابات الإيداع . وقال كثير من التجار بأن نمو **بنك مصر** هو شيء ضروري إذا ما أريد لمصر أن تقيم صناعات وطنية وتتوسع فيها . وراح عبد المجيد الرمالي ، أمين غرفة القاهرة التجارية ، يؤكد انه إذا ما استطاع كل مصري شراء سهم واحد من أسهم **بنك مصر** ، فإن رأس المال الناتج سيكون كافياً لتمويل المشروعات الصناعية التي يسعى البنك للقيام بها[٢٤] . ومما يتسم بالأهمية أن مساندة **بنك مصر** قد جاءت أساساً من التجار الوطنيين ، الذين كانوا يعملون في التجارة الداخلية الصرفة ، والساخطين على هيمنة الأجانب على الاقتصاد . أما كبار التجار الذين كانوا يعملون بالتصدير والاستيراد ، والذين كانوا يرتبطون بالأجانب بصلات واسعة ، مثل أمين يحيى باشا ، فلم يتقدموا بمساندتهم ، حيث أنهم ما كانوا يستفيدون كثيراً من وراء ذلك . وقد قيض لهذه المجموعة الأخيرة من « الكومبرادور » أن تسبب مصاعب سياسية خطيرة **لبنك مصر** خلال الثلاثينات .

ورغم مساندة **حزب الوفد** والمنظمات الطلابية وكبار الملاك وقطاعات من التجار ، فان **بنك مصر** كان حريصاً للغاية على ألا يرتبط بشكل وثيق جداً بأية مجموعة أو منظمة بعينها خلال هذه الفترة المبكرة من تطوره . وكان هذا الموقف يعكس طبيعة البنك المحافظة أكثر مما كان يعكس نزعة لا سياسية . فالصورة التي سعى **بنك مصر** نشرها عن بقائه « فوق الحياة السياسية » تناقض تورطه العميق في النشاط السياسي ، وخاصة بعد أن منحت بريطانيا إستقلالاً إسمياً لمصر بموجب دستور **١٩٢٣** ، وسمحت بعودة البرلمان المصري في العام التالي .

وتوضح الطبيعة السياسية الحذرة **لبنك مصر** التناقض بين أهدافه كمؤسسة رأسمالية تسعى إلى زيادة قوتها الاقتصادية ، وبين الحركة الوطنية التي كانت تسعى إلى تخليص مصر من السيطرة الاستعمارية البريطانية .

الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٦٦-١٩٢٢

# شهادة ميلاد تعطى مجاناً للمرة الأولى

## بيانات المولـود

| اسم المولود بالكامل | | | النوع ذكر أو أنثى | محل الولادة |
|---|---|---|---|---|
| الاسم | اسم الأب | اللقب أو الجد | | |
| | وليم | صبحي | ذكر | |

تاريخ الميلاد — الشهر: يوليو — اليوم — الدقيقة

الساعة — التاريخ — السنة

## بيانات الوالدين

| الاسم | اسم الأب | اللقب أو الجد | الديانة | المهنة | الجنسية | محل الإقامة |
|---|---|---|---|---|---|---|
| وليم | صبحي | عبد الملك | مسيحي | مدرس | مصري | |
| | عبد الملك | اسكندر | " | مدرسة | " | |

الوالدين بالسجل المدنى : المدينة أو القرية ______ الحى أو الشياخة ______

مكتب السجل المدنى ______

المولود مقيد بسجل واقعات مكتب سجل مدنى ______ بتاريخ ٢٢/٧/١٩٧٢ برقم ٥٦١٧

٨

تحريرا فى ٢٥/٧/سنة ١٩٧٢

الموظف الكامل ______

توقيعه ______



المأمور أو الكامل ______

توقيعه ______

قرار رقم ٦٧ – ١٩٩٦

رئيس مجلس الإدارة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٠ لسنة ٧٥ وتعديلاته فى شأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى ،

وعلى المواد الثانية والثالثة والسابعة من لائحة العاملين بالبنك ،

وعلى موافقة مجلس الادارة بتاريخ ٩٥/٤/١٩ على نشر إعلان بالصحف عن حاجة البنك الى عاملين جدد من حملة بكالوريوس تجارة ودبلوم المعاهد الفنية التجارية ودبلوم المدارس الثانوية التجارية بالقاهرة الكبرى ،

وعلى محضر لجنة شئون العاملين رقم ٤٠ المعتمد من السيد رئيس مجلس الادارة بتاريخ ١٩٩٥/١٢/٢٨ ،

وعلى محضر لجنة شئون العاملين رقم ( ١٦ ) المعتمد من السيد رئيس مجلس الادارة بتاريخ ١٩٩٦/٦/٦ ،

وعلى موافقة السيد رئيس مجلس الادارة بتاريخ ٨٩/١١/١٤ على تفويض السيد المدير العام عضو لجنة السياسات فى بعض الاختصاصات ،

وعلى قرار السيد رئيس مجلس الادارة رقم ( ٢١ ) لسنة ٩٦ بتولى السيد الأستاذ المدير العام عضو لجنة السياسات الإشراف على قطاع شئون العاملين والاستحقاقات .

"قـــــرر"

مادة ( ١ ) : تعيين السادة المذكورين بعد فى وظيفة مصرفى "ب" تحت الاختبار لمدة ستة شهور اعتبارا من تاريخ استلامهم العمل بمرتب شهرى قدره – ر٦٥ جم (خمسة وستون جنيها ) بمجموعة الوظائف المصرفية والفنية ذات الربط المالى ١٨١٢/٦١٢ جم سنويا :

قرار رقم ١٩٩٦



رئيس مجلس الإدارة

| الاســـــــم | المؤهـــل الدراســـى | تاريخ الميلاد |
|---|---|---|
| خالد عبدالوهاب عبدالحميد نصر | بكالوريوس تجارة ٩٠ جيد | ٦٨/٧/١١ |
| حسام أحمد عباس حنفى | بكالوريوس تجارة ٩٠ جيد | ٦٨/١٠/٧ |
| ريمون جرجس يوحنا ميخائيل | بكالوريوس تجارة ٩٠ جيد | ٦٩/٢/٢٢ |
| عبد الله حلمى ابراهيم محمد | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٦٨/١/٢١ |
| عمر عبد الجواد سيد | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٦٨/٣/٢٧ |
| سامح يواقيم رزق مرقس | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٦٩/١/٢٧ |
| نجم الدين محمد حسن بيومى | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٦٩/٤/٨ |
| أيمن مختار مختار سيد | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٦٩/٥/١٠ |
| محمد عصام فواز سكوتى | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٦٩/٨/١٠ |
| محمد محمد حسن أحمد | بكالوريوس تجارة ٩١ جيد | ٧٠/٦/٢٢ |
| حمدان سعدالدين السيدعبدالعزيز | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٦٨/١٢/١٣ |
| صابر محمد عبد العال حلبى | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٦٩/٢/٢٢ |
| محمد نصار أبو زيد منصور | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٦٩/٤/١ |
| شريف سعد الدين أحمد محمود | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٧٠/٨/١٢ |
| أيمن محمد حامد محمد | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٧٠/١٠/٩ |
| أمجد وليم الياس عطيه | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٧٠/١٠/١١ |
| شريف حسن محمود | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٧٠/١١/١ |
| محمد أحمد عبد الرحمن محمد | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٧٠/١١/١٠ |
| خالد سعيد عبد الرازق مصطفى | بكالوريوس تجارة ٩٢ جيد | ٧١/٢/١٧ |

قرار رقم ١٩٩٦



س الإدارة

| الاســـــــم | المؤهـــل الدراســـى | تاريخ الميلاد |
|---|---|---|
| محمد ابراهيم فوزى حسيـــن | بكالوريوس تجارة ٩٣ جيد | ٦٩/٦/١٦ |
| بهاء الدين ابراهيم عبد الحميـد | بكالوريوس تجارة ٩٣ جيد | ٦٩/٨/٢٥ |
| عبد الحميد بندارى محمد علـى | بكالوريوس تجارة ٩٣ جيد | ٧٠/١٠/٣ |
| أشرف فتحى عمـر علـــــى | بكالوريوس تجارة ٩٣ جيد | ٧١/٧/١٩ |
| عبد الحميد عبد الجليل محمـــد | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧١/٥/٢١ |
| أحمـد عاطـف أحمـد محمـــد | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧١/٦/٢ |
| مصطفى أنور مصطفى خالـــد | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧١/٧/١٤ |
| سامح عبد العليم عبده أبو زينه | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧٢/١/٤ |
| محمود محمد كمال الدين عبدالله | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧٣/٢/٢٢ |
| مصطفى أحمد مصطفى الريـس | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧٣/٤/٨ |
| أشرف وليـم سعيـد غبريـــال | بكالوريوس تجارة ٩٤ جيد | ٧٣/٧/١١ |

دة ( ٢ ) : يصرف المرتب والراتب المصرفى اعتبارا من تاريخ استلامهم العمل .

دة ( ٣ ) : على ادارة شئون العاملين تنفيذ هذا القرار .

المدير العام عضو لجنة السياسات

ريرا فى: ١١ يوليو ٩٦

CENTRAL BANK OF EGYPT
Egyptian Banking Institute



البنك المركزى المصرى
المعهد المصرفى المصرى

٢٢أ ش الدكتور أنور المفتي - مبنى طيبة ٢٠٠٠ - مدينة نصر - القاهرة - مصر
ص.ب: ٨١٦٤ مدينة نصر
تليفون: (٢٠٢+)٢٤٠٥٤٤٧٢
فاكس: (٢٠٢+)٢٤٠٥٤٤٧١

22A Dr. Anwar El Mofty St., Tiba 2000 Bldg., Nasr City, Cairo, Egypt.
P.O. Box 8164 Nasr City
Tel.:(+202)24054472
Fax:(+202)24054471

www.ebi.gov.eg

# نتيجة اختبار مسابقة مديرى فروع المستقبل – الدورة الخامسة

السيد/ة اشرف وليم سعيد غبريال

تحية طيبة وبعد،

شكراً لأدائك اختبار "مديرى فروع المستقبل – الدورة الخامسة – اليوم الثالث"، هذه الرسالة للتأكيد أنه تم حفظ النتيجة الخاصة بكم والذي تم أدائه في تاريخ ١٥ ديسمبر ٢٠١٦ بمقر المعهد المصرفي المصري.

النتيجة النهائية الخاصة بك هي: ٧٩ %

مع تمنياتنا بدوام التوفيق ،،،

وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير



وحدة خدمات التقييم

CENTRAL BANK OF EGYPT
Egyptian Banking Institute



البنك المركزى المصرى
المعهد المصرفى المصرى

٢٢أ ش الدكتور أنور المفتى - مبنى طيبة ٢٠٠٠ - مدينة نصر - القاهرة - مصر
ص.ب: ٨١٦٤ مدينة نصر
تليفون: ٢٤٠٥٤٤٧٢ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤٠٥٤٤٧١ (٢٠٢+)

22A Dr. Anwar El Mofty St., Tiba 2000 Bldg., Nasr City, Cairo, Egypt
P.O. Box: 8164 Nasr City
Tel: (+202)24054472
Fax: (+202)24054471
www.ebi.gov.eg

# نتيجة الاختبار الفني لمسابقة مديرين فروع المستقبل الدورة السادسة لعام ٢٠١٧

**السيد/ة اشرف وليم سعيد غبريال**

**تحية طيبة وبعد،**

**شكراً لأدائك اختبار "مديري فروع المستقبل – الدورة السادسة – اليوم الأول – الفترة الثالثة"، هذه الرسالة للتأكيد أنه تم حفظ النتيجة الخاصة بكم والذي تم أدائه في تاريخ ٦ مايو ٢٠١٨ بمقر المعهد المصرفي المصري.**

**النتيجة النهائية الخاصة بك هي: ٧١ من الدرجة الكلية للاختبار (١٠٠ درجة)**

وعليه فسوف يتم تحديد موعد مراكز القياس لسيادتكم وإبلاغكم به من قبل مصرفكم الموقر

**مع تمنياتنا بدوام التوفيق،**

**وتفضلوا بقبول وافر الشكر والتقدير**

**وحدة خدمات التقييم**



وبالنسبة للبنك ، كانت الانتفاضات العنيفة تخلق مناخاً مالياً معاكساً ، وتهدد عملياته بالخطر . فحتى أنصار المقاطعة الوفدية ، التي كانت فعالة في مساعدة البنك على زيادة رأسماله ، قد حذرهم البنك من المضي في أنشطتهم بقوة أكثر من اللازم[25] .

وفي مقال بتاريخ ٤ يناير / كانون الثاني **١٩٢٢** في صحيفة « **الأخبار** » ، ثم في مقال أطول في اليوم التالي في صحيفة « **المقطم** » ، قال علي إسلام بان المصريين يجب ألا يودعوا البنك نقوداً أكثر من اللازم ، بالنظر إلى رأسماله . فذلك ، في رأي إسلام ، كان سيؤدي إلى وضع كان البنك سيضطر معه إما إلى إبقاء أموال غير مستثمرة في خزائنه ، وبالتالي سيخسر قيمة الفوائد التي سيدفعها لها ، وإما إذا استثمرها ، فقد لا يجد نقوداً تحت الطلب ، ويضطر بالتالي إلى الاقتراض من البنوك الأخرى ، وهو ما يحبط الهدف من المقاطعة . وقال إسلام أنه ، بدلاً من ذلك ، يتعين على المصريين القادرين شراء سهم واحد على الأقل من رأس مال البنك ، لمساعدته عل الوصول إلى هدفه ، وهو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري . وفي مقال آخر بصحيفة **الأخبار** يوم ٢ يناير / كانون الثاني **١٩٢٢** ، أعرب سيد كامل مدير قسم الأبحاث **ببنك مصر** ومخطط كثير من مشروعاته المبكرة ، عن حذر بالغ مماثل إزاء المقاطعة . فقد قال كامل أولاً أن المقاطعة المصرية بحاجة لمزيد من الدراسة ، مثل تحليل الأساليب التي استخدمت في الهند ضد البريطانيين ونتائجها . واستطرد ليقول أن التجار يجب أن يحرصوا للغاية على عدم الإضرار بمصالحهم خلال عملية إحلال السلع المحلية الصنع وغير البريطانية محل السلع البريطانية . كما أن حذراً مماثلاً ينطبق على التجار الذين يسعون إلى بيع أقطانهم إلى الولايات المتحدة بدلاً من بريطانيا . وأعرب كامل ، ثانياً، عن مخاوفه من أن سحب الأموال من كل البنوك الأجنبية من شأنه أن يؤدي إلى فرض تجميد لصرف الأموال مثلما حدث عند إندلاع الحرب العالمية الأولى . كذلك ، فان سحب الأموال قد يشجع المصريين على العودة إلى الاحتفاظ بنقودهم في بيوتهم . والأكثر من ذلك ، أنه قد يتم فرض الأحكام العرفية ، ومصادرة المدخرات . ورغم أن السكان قد



يشعرون بأن المقاطعة ينبغي ألا تكون متهادنة في طبيعتها ، فقد قال كامل بأن سحب الأموال من البنوك الأجنبية على نحو مفاجىء من شأنه أن يضر بالثقة في النظام المصرفي بالبلاد . وبدلاً من ذلك ، فينبغي أن تمتد عملية سحب الأموال لفترة اسابيع عديدة .

ورغم مساندة الحركة الوطنية **لبنك مصر** ، فقد وقع داخلها إنقسام ترك أثره على مجرى تطور البنك في المستقبل . فقد قالت العناصر المحافظة داخل الحركة الوطنية بأن الاستقلال الاقتصادي هو شرط ضروري للاستقلال السياسي ، وبالتالي فانه يتسم بالأولوية ، في حين كانت العناصر ذات الاتجاه الأكثر راديكالية تؤكد على الحاجة لانهاء الاحتلال البريطاني وتحقيق الاستقلال فوراً . واتخذ طلعت حرب **وحزب الأحرار الدستوريين** الموقف الرسمي الأول ، بينما أيد سعد زغلول والعناصر الأكثر تشدداً في حزب **الوفد** الاتجاه الثاني[26] .

ويمكن تفسير هذا الاختلاف في الرأي ، إلى حد ما ، بالتعارض بين هدف طلعت حرب المتمثل في تحويل **بنك مصر** إلى مؤسسة مالية قوية ، وبين رغبة سعد زغلول في اكتساب السلطة السياسية . ونظراً لرغبة طلعت حرب في أن يجعل من البنك منافساً جاداً للبنوك الأجنبية ، فان الارتباط الزائد للغاية بالتحريض الوطني كان يمكن أن يدفع* البريطانيين الى التدخل في أنشطته[27] . وبالاضافة إلى ذلك ، فان الانشطة الوطنية ، المتطرفة بطبيعتها ، كانت تضر بمصالح البنك ، حيث كانت تقوض مناخ الأعمال التجارية والثقة في الاقتصاد . أما بالنسبة لزغلول ، فقد كان المنهج التدريجي لطلعت حرب وغيره من الوطنيين المحافظين يعني إمتداد الاحتلال المقوت . ونتيجة لذلك ، تقلص فيما يبدو حماس سعد زغلول **لبنك مصر** بشكل ملموس في أعقاب المقاطعة الوفدية[28] .

ومن زاوية أوسع ، يمكن أيضاً تفسير الانقسام الذي حدث في الحركة الوطنية من ناحية القاعدة الطبقية المختلفة للحزبين السياسيين الأكثر قوة ،

وهما **حزب الأحرار الدستوريين** و**حزب الوفد** . فكان **حزب الأحرار الدستوريين** يمثل ، بشكل كامل تقريباً ، الشريحة العليا من طبقة كبار ملاك الأراضي من الأتراك ـ المصريين ومن الوطنيين ، وهم الذين كان إهتمامهم الأول ينصب على بيع أقطانهم في السوق العالمية . وعلى حين كان كبار ملاك الأراضي يشعرون بسخط بالغ على مخططات رأس المال الأجنبي داخل مصر ، فإنهم كانوا لا يزالوا يعتمدون على الأسواق الأجنبية ، وخاصة أسواق بريطانيا العظمى ، في شراء أقطانهم . وقد إجتذب **حزب الوفد** أيضاً كثيراً من ملاك الأراضي ، ولكنهم كانوا أميل إلى إمتلاك أراض أقل مما كان يمتلكه أعضاء **حزب الأحرار الدستوريين** . ومما يتسم بأهمية أكبر أن كثيراً من التجار كانوا ضمن مؤيدي **حزب الوفد** ، وخاصة تجار القطن . وكان كثير من هؤلاء من ملاك الأراضي الذين يزرعون القطن ، بالاضافة إلى منافسة التجار الأجانب في بيعه . كذلك ، كان **حزب الوفد** يحظى بتأييد أصحاب المصانع الصغيرة ، الذين كانوا ساخطين على هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري . وهكذا ، يمكن بمعنى محدود إعتبار **حزب الوفد** ممثلاً لبورجوازية ناشئة ، كانت مصالحها أقل توافقاً مع رأس المال الأجنبي مما كانت عليه مصالح **حزب الأحرار الدستوريين** .

وفي تفسير الانقسام الذي نشأ في الحركة الوطنية المصرية بين أصحاب النزعة « الاقتصادية » وأصحاب النزعة « السياسية » . ينبغي توخي الحذر في استخدام تعبير « الطبقة الاجتماعية » . فتشكيل **حزب الأحرار الدستوريين** عام ١٩٢١ على أيدي جناح منشق من **حزب الوفد** يمكن تفسيره ، إلى حد ما ، من زاوية الصراعات الشخصية . والحديث هنا عن « أجنحة » داخل الطبقة العليا في تلك الفترة ، مثلما يفعل بعض الماركسيين المصريين ، لهو شيء يتسم بالخطورة نظراً لضآلة حجمها[٢٩] . ولا يعني ذلك أن المصالح الاقتصادية المختلفة لم تكن العامل الأولي في تفسير الإرتباط إما **بحزب الأحرار الدستوريين** أو **بحزب الوفد** . إلا أن الاقتصاد المصري كان شديد التخلف من حيث قاعدته الصناعية ، وقليل التنوع في بنيته الوظيفية، بما



لا يجعل الانقسامات الطبقية تتخذ خطوطاً صارمة . وبدلاً من ذلك ، فإننا يمكن أن نميز تشكل اجنحة ناشئة وبدايات صراع بين الأجنحة داخل الطبقة العليا في الجدال حول ما إذا كان الهدف الأولي للحركة الوطنية ينبغي أن يكون الاستقلال الاقتصادي أو السياسي .

ولما كان كثير من أبعاد الصراع الطبقي لا تزال كامنة خلال أوائل العشرينات ، فقد استطاع **بنك مصر** أن يحشد المساندة لنفسه من كل قطاعات المجتمع المصري تقريباً . فكبار ملاك الأراضي والتجار كانوا يبيعون الأسهم في الأقاليم ، بينما كان **الطلاب وشركة التعاون المالي** يبذلون جهدهم لدى أعيان الحضر والطبقة المتوسطة وشرائحها الدنيا في الحضر[٣٠] . ولعب أعضاء الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة ـ **حزب الوفد وحزب الأحرار الدستوريين والحزب الوطني** ـ أدواراً هامة في تمويل وإدارة البنك . وخلال فترة التوسع الأولي **لبنك مصر** ، فيما بين عامي **١٩٢٠** و **١٩٢٢** ، أفاد البنك من التضامن الطبقي الذي ظهر لفترة مؤقتة عقب ثورة **١٩١٩** ، ومن الطابع الذي لم يكن قد تمايز بعد للاقتصاد المصري .

أما الفترة الثانية من توسع **بنك مصر** ، فيما بين عامي **١٩٢٣** و **١٩٣٠** ، فقد إتسمت بمعدل نمو أبطأ في رأسماله وودائعه . وخلال هذه الفترة ، تأسست أولى الشركات الهامة التي كانت تحمل اسم « **مصر** » . وشهدت هذه السنوات مزيداً من التفسخ في الحركة الوطنية المصرية ، كما شهدت ترسيخ الصراع الثلاثي على السلطة ، بين البريطانيين والقصر والحركة الوطنية ، وهو الصراع الذي إبتليت به الحياة السياسية المصرية قبل ثورة **١٩٥٢** . كما شهدت هذه الفترة أيضاً تحديداً أكثر وضوحاً لخطوط الصراع الطبقي داخل الطبقات وبين بعضها البعض . فنجد داخل الطبقة العليا أن ملاك الأراضي والتجار والبيروقراطيين الحكوميين الذين استثمروا في الصناعة قد بدأوا يضغطون على الحكومة المصرية لإقامة حواجز بفرض تعريفات جمركية ، ولدعم الصناعات المصرية الوليدة . أما زراع القطن الذين أحجموا عن مثل هذا الاستثمار ،

والتجار المحليون الذين ارتبطوا بشكل وثيق برأس المال الأجنبي ، فقد كانوا معادين لمثل هذه المساندة ، حيث كانوا يعتبرونها خطراً يهدد التجارة الحرة . وناشد صغار رجال الأعمال الحكومة أن تتيح لهم قدراً أكبر من رأس المال ، على هيئة قروض بفوائد منخفضة ، لتشجيع الصناعة المحلية .

كذلك ، فقد تحدد بشكل أكثر وضوحاً الانقسام داخل الحركة الوطنية بين أولئك الذين يرون أن الهدف المباشر هو تقليص نفوذ رأس المال الأجنبي ، وأولئك الذين كانوا يريدون إنهاء الاحتلال البريطاني ، والحد من سلطة القصر والعائلة المالكة . وراح كثير من المنظمات التي ساندت **بنك مصر** ، مثل **إتحاد الغرف التجارية المصرية و اتحاد الصناعات المصرية** وصحيفة **« المقطم »** المحافظة ، تنتقد قيادة الحركة الوطنية لتبديدها لقوتها في الخلافات بين الأجنحة[٣١] . وعقب إعادة افتتاح البرلمان ، واصل **بنك مصر** سياسته المتمثلة في الحرص على عدم الارتباط بأي جناح بعينه في الحركة الوطنية . إلا أن ذلك لا يعني أن البنك قد تحاشى الاشتراك في النشاط السياسي : فالصحيح هو العكس تماماً .

فمع اعلان دستور **١٩٢٣** ، حققت مصر سيطرة محدودة على شؤونها الداخلية . وبالنظر إلى أهداف **بنك مصر** ، والنزعة التكتلية الانقسامية التي سادت الأحزاب السياسية ، كان طبيعياً للغاية أن يحاول البنك تجنب الحياة السياسية الحزبية ، وأن يسعى بدلاً من ذلك لاكتساب النفوذ داخل مراكز القوة التي لا ترتبط بأية منظمة سياسية بعينها . وهكذا ، تمكن البنك من أن يمثل في **المجلس الاقتصادي المصري و المجلس الأعلى للتعاونيات** ، اللذين تشكلا عامي **١٩٢٣** و **١٩٢٦** على التوالي ، لتقديم المشورة للحكومة في سياساتها الاقتصادية[٣٢] . كما أصبح ممثلاً أيضاً في **مكتب التجارة والصناعة** ، وفي **لجنة سوقي مينا البصل والقاهرة للأسهم والسندات** . واكتسب **بنك مصر** نفوذاً قوياً في **إتحاد الصناعات المصرية** ، الذي تشكل عام **١٩٢٣** ، وفي مجلس إدارة **البنك العقاري المصري** ذي النفوذ القوي[٣٣] . كما وسع البنك أيضاً من



نفوذه في **الغرفة التجارية بالقاهرة** وفروعها في الأقاليم[٣٤] .

وعلى حين رفض **بنك مصر** الارتباط **بحزب الوفد** أو بمنافسيه ، فان ذلك لم يمنعه من ممارسة نفوذ داخل البرلمان المصري الذي أعيد تأسيسه . فبعد افتتاح البرلمان عام **١٩٢٤** ، شكل البنك مجموعته القوية في كل من مجلس النواب ومجلس الشيوخ . وبفارق كبير في الأصوات ، إنتخب الدكتور فؤاد سلطان ، نائب مدير **بنك مصر** ، رئيساً للجنة المالية بمجلس النواب ، على حين حصل يوسف أصلان قطاوي باشا ، نائب رئيس البنك ، على ثاني أكبر عدد من الأصوات . كما إنتخب لعضوية اللجنة إثنان من مؤيدي البنك الأقوياء ، وهما طاهر اللوزي ومحمد سليمان الوكيل[٣٥] .

وتمكن **بنك مصر** أيضاً من إكتساب نفوذ هام في مجلس الشيوخ . فقد إنتخب محمد علوي الجزار ، الذي كان مديراً لفرع البنك في شبين الكوم ، وكيلاً لمجلس الشيوخ عام **١٩٢٤** ، مع أحمد زكي أبو السعود باشا . والأكثر اهمية أن طلعت حرب نفسه إنتخب رئيساً للجنة المالية والتجارة والصناعة والجمارك ، وهي أقوى لجان مجلس الشيوخ . وفي نفس الوقت ، تمكن طلعت حرب ومؤيدون من إحباط محاولة قامت بها مجموعة من الشيوخ لتقسيم اللجنة إلى لجنتين منفصلتين[٣٦] . وانتخب مؤيدو **بنك مصر** في لجنتي الأشغال العامة والمواصلات ، كما حصلوا على أعلى الأصوات للمراكز الثلاثة الأولى في لجنة الزراعة[٣٧] . وإزداد وضع البنك قوة في مجلس الشيوخ بتعيين فؤاد سلطان مراقباً ( سكرتيراً ) للجنة مؤتمر مجلسي النواب والشيوخ[٣٨] .

وبالاضافة إلى النفوذ السياسي في المؤسسات الحكومية وشبه الحكومية ، وداخل البرلمان المصري ، لقي **بنك مصر** مساندة قوية داخل البنية الأساسية السياسية في الأقاليم . ففي عام **١٩٢٥** ، على سبيل المثال ، قررت مجالس البلديات بالمدن والقرى سحب حساباتها من **البنك الأهلي المصري** ، وإيداعها **بنك مصر** . ونتيجة لذلك ، أضاف البنك إلى حساباته ٤٩٨,٨٥١ جنيهاً مصرياً من مجالس المديريات ، و ٦٠٨,٠٠٠ جنيه مصري من مجالس بلديات

المدن والقرى ، ليصل إجمالي الحسابات إلى ١,١٠٦,٨٥١ جنيهاً مصرياً[٣٩] .

وتحليل تركيب هذه المجالس يفسر الطريقة التي تمكن بها بنك مصر من توسيع أنشطته التجارية بهذه السرعة في الريف خلال العشرينات . فأنصار البنك كانوا يسيطرون على مجالس المديريات في مديريتي المنيا والغربية ، اللتين كانتا تمثلان أهم مراكز الأنشطة التجارية للبنك . كما كان للبنك أيضاً تمثيل هام في مجالس المديريات وبلديات المدن في مديريات أسيوط والفيوم وبني سويف[٤٠] . وعزز بنك مصر وضعه في الأقاليم أيضاً من خلال تشغيله أبناء الأعيان المحليين في فروعه الاقليمية ومكاتب شركاته[٤١] .

وأخيراً ، سعى بنك مصر لاكتساب النفوذ في بعض الوزارات المعينة . فقد كانت وزارات المالية والزراعة والمواصلات تتسم بأهمية خاصة لأنشطته التجارية ، حيث كانت تسيطر على قرارات إصدار المراسيم لأنواع معينة من الشركات المساهمة . وعادة ما كانت تعرض على الوزراء مناصب في مجالس إدارات شركات بنك مصر عقب استقالتهم أو تقاعدهم ، في مقابل التأييد السياسي أثناء توليهم لمناصبهم . وأصبحت هذه السياسة التي كان بنك مصر ينتهجها أكثر أهمية بكثير خلال الثلاثينات ، عندما شهدت مجموعة شركات بنك مصر توسعاً كبيراً ، وبدأت تحقق أرباحاً طائلة[٤٢] . ولما صارت مناصب الإدارة مربحة للغاية ، فقد أصبحت مطمعاً لكل قطاعات الطبقة الحاكمة .

وباختصار ، ومع تقدم سنوات العشرينات ، أصبح بنك مصر يعتمد بدرجة أكبر وأكبر على الدولة والأبنية التقليدية لتعزيز مصالحه . وأدى هذا التحول من قاعدة التأييد الجماهيرية ، إلى الاعتماد على الحكومة المصرية وبعض عائلات الأعيان ، إلى إطفاء حماس قطاعات من الحركة الوطنية للبنك . فلم تعد أجهزة الاعلام تطنب بحماس في مديح البنك بعد عام ١٩٢٣ ، مثلما كانت تفعل خلال العامين اللذين أعقبا ثورة ١٩١٩ . وفي الواقع ، فقد تعرض البنك في تلك الفترة إلى أول إنتقادات حادة . وحدث



أول هجوم شديد عام ١٩٢٤ ، عندما إتهمت صحيفة « الوطن » بنك مصر بعدم توزيع أموال حساب قرض صناعي ، كان قد حصل عليه في العام السابق لتشجيع الصناعات الصغيرة[٤٣] . وبالتدريج ، أخذ يتبدد الزعم بأن بنك مصر كان يمثل مصالح السكان على وجه العموم ، حيث صار مرتبطاً بالعناصر الأكثر محافظة في المجتمع المصري ، وخاصة الطبقة العليا من ملاك الأراضي . وكان لا يزال بمقدور المصريين من سائر الشرائح الاجتماعية أن يفخروا بمنجزات بنك مصر وشركاته خلال النصف الأخير من العشرينات ـ وهو ما كان يحدث فعلاً . إلا أنه لم يعد لدى الجناح الراديكالي من الحركة الوطنية استعداد لأن يكيل الثناء بلا حدود على بنك مصر ، نظراً لنزعته المحافظة الآخذة في التزايد .

وكان التوسع السريع لبنك مصر وشركاته خلال العشرينات يعكس الصلات القوية التي أقامها طلعت حرب ومؤسسو البنك مع أبرز أعضاء طبقتي ملاك الأراضي والتجار . وفيما بين عامي ١٩٢٣ و ١٩٣٠ ، وسع البنك عملياته خارج نطاق مكاتبه في القاهرة والاسكندرية . وكان قد إفتتح عام ١٩٢١ فرعاً في الاسكندرية ، فيما أقيمت عام ١٩٢٢ فروع في الموسكي وهي منطقة السوق التقليدية في القاهرة . وفي روض الفرج وأثر النبي وهما من مناطق القاهرة الهامة المطلة على النيل ، وفي المنصورة وهي واحدة من أهم المدن التجاريه في الأقاليم . وفي عام ١٩٢٣، فتح بنك مصر ما أصبح أهم مكاتبه الاقليمية في مدينة المنيا ، مع فتح مكتب فرعي في مغاغه . وبالاضافة إلى ذلك عين بنك مصر مراسلاً له في دمياط ، وهي أحد المراكز التجارية الهامة الأخرى في مصر . وفي محاولة للاستفادة من تجارة السياحة على شواطىء البحر المتوسط ، فتح مكتباً صيفياً في مصيف رأس البر بالقرب من دمياط . وفي العام التالي ، فتح فرعين في طنطا والمحلة الكبرى بمديرية الغربية ، على حين مد فرع المنيا أنشطته إلى بني مزار وملوي . وفيما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٠ ، فتح بنك مصر خمسة فروع رئيسية ، وستة مكاتب فرعية ، والعديد من شون ( مخازن ) القطن ، في أنحاء الدلتا ومصر العليا . وبحلول عام ١٩٣٠ ،

وبالاضافة إلى المكتب الرئيسي ، أصبح بنك مصر ممثلاً بعشرة مكاتب رئيسية ، وعشرة مكاتب فرعية ، ومراسل في دمياط ، ومكتب موسمي في واحد من أبرز المصايف المصرية(٤٤) .

وكان توسع شركات بنك مصر في العشرينات يتسم بنفس القدر من الاهمية ففي عام ١٩٢٢ ، أنشأ البنك أول شركاته ، مطبعة مصر . وأعقب ذلك ، عام ١٩٢٣ ، باقامة الشركات المصرية لانتاج الورق . وكان رأس مال هاتين الشركتين صغيراً نسبياً : بل أن شركة الورق التي أنشأها بنك مصر لم تبدأ الانتاج بشكل فعلي على الإطلاق(٤٥) .

وكان تأسيس شركة مصر لحليج الأقطان عام ١٩٢٤ هو الذي يمثل فعلاً بداية ما يمكن أن نسميه مجموعة شركات بنك مصر . وبعد شركة مصر لحليج الأقطان ، تأسست عام ١٩٢٥ شركة مصر للنقل والملاحة ، ثم شركة مصر للتمثيل والسينما ( المعروفة باسم « أستديو مصر » ) . وفي عام ١٩٢٦ ، أنشيء بنك مصر ـ فرنسا . وكان الهدف من هذا الفرع ، الذي كان مكتبه في باريس ، هو توفير الخدمات السياحية للسياح المصريين في أوربا . وشهد العام التالي تأسيس أهم شركات بنك مصر ، وهي شركة مصر للغزل والنسيج ، وثلاث شركات أصغر هي : شركة مصر للكتان و شركة مصر لمصايد الأسماك و شركة مصر لنسج الحرير . وفي عام ١٩٢٩ ، انشيء بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان ، بمساعدة عدد من عائلات الأعيان السورية واللبنانية . وفي العام التالي ، أدمج بنك مصر داخله آخر ممتلكات عائلة لينْدمان في مصر ، وهي شركة مصر العليا والسفلى لتجارة الأقطان ، وأقام شركة مصر لتصدير القطن .

وخلال فترة قصيرة لم تتجاوز العشر سنوات ، زاد بنك مصر رأس مال أسهمه من ٨٠,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٩٢٠ إلى مليون جنيه مصري عام ١٩٣٠ ، وأقام عدداً كبيراً من الفروع وشون تخزين القطن في أنحاء البلاد ، وأسس عشر شركات مساهمة في مصر يصل رأسمالها إلى مليونين ونصف مليون



جنيه مصري تقريباً . كما سيطر أيضاً على فرعين أجنبيين ، هما بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان الذي بلغ رأسماله مليون ليرة لبنانية ، وبنك مصر ـ فرنسا الذي بلغ رأسماله خمسة ملايين فرنك فرنسي(٤٦) .

وبالاضافة إلى النجاح في توسيع العمليات في القطاع الخاص ، لعب بنك مصر دوراً هاماً في القطاع العام ، الصغير وإن كان آخذاً في النمو . فلم يكن البنك وحده هو الذي يدرك ضرورة التصنيع لمصر خلال العشرينات ، بل كانت هناك قطاعات كثيرة في المجتمع المصري تدرك ذلك . وكان التعاطف مع مثل هذه السياسة قائماً في معظم ، إن لم يكن كل ، الحكومات التي تولت الحكم خلال فترة ما بين الحربين . ففي أوائل العشرينات ، قررت الحكومة المصرية تأسيس صندوقين للتشجيع على تطوير التعاونيات الزراعية والصناعات الصغيرة . وأختير بنك مصر ليكون المؤسسة التي يجري من خلالها توزيع أموال الصندوقين .

وكما أشرنا من قبل ، فان عدم إستقرار أسعار القطن العالمية خلال وعقب الحرب العالمية الأولى قد أدى إلى أن تشكل طبقة كبار ملاك الأراضي النقابة العامة للزراعة بمصر لحماية مصالحها . وكانت السياستان اللتان اتبعتهما النقابة هما الحد من مساحة الأراضي المزروعة قطناً ، والضغط على الحكومة المصرية لشراء القطن وتخزينه حتى يمكن بيع المحصول في أوضاع مواتية أكثر . ونجحت النقابة في تحقيق الهدفين ، وإن كانت سياساتها لم تحدث سوى تأثير ضئيل على أسعار السوق العالمية ، إن كانت قد أحدثت تأثيراً على الاطلاق . واستفاد بنك مصر بصورة عظيمة من سياسة الحكومة ، حيث كان مكلفاً بمسؤولية شراء القسط الأعظم من القطن ، الذي كان يجري تخزينه بشكل مؤقت(٤٧) . وهكذا ، فان أحد أسباب النمو السريع لبنك مصر كان يتمثل في المساندة التي حظي بها من الحكومة المصرية . التي قدمت له أموالاً لتقديم قروض للصناعات الصغيرة ، وللتعاونيات الزراعية ، ولشراء الأقطان لتخزينها .

ومن الناحية الظاهرية ، كان يبدو بحلول عام ١٩٣٠ أن بنك مصر في سبيله لأن يصبح واحداً من أقوى المؤسسات المالية في مصر . إلا أن المشكلات التي سيبتلي بها البنك فيما بعد ، والتي ستؤدي إلى إنهياره المالي آخر الأمر ، كانت قد بدأت تتبلور بالفعل . وكان الشيء الأكثر أهمية هو المساندة التي حظي بها البنك من طبقة كبار ملاك الأراضي . ففي البداية كان أبرز كبار الملاك الذين ساندوا البنك ينتمون إلى مديريات مصر العليا ، مما كان يعكس الصلات التي كان طلعت حرب قد أقامها إبان عمله في **الدايرة السنية** . وفيما بين عامي **١٩٢٣** و **١٩٣٠** ، بدأ **بنك مصر** يجتذب مساندة عائلات ملاك الأراضي من المديريات الأخرى . وظاهرياً ، قد يبدو هذا النمو السريع كعنصر إيجابي . ولكنه لم يكن يعكس في الواقع إلا اعتماد **بنك مصر** على البورجوازية الزراعية .

وانخفضت أسعار القطن بشكل بالغ عام **١٩٢٥** . وعلى العكس من كثير من البنوك الأجنبية ، فقد رفض **بنك مصر** بيع القطن الموجود في مخازنه . وراح الملاك الذين يشعرون بالامتنان ، من أمثال السيد محمد بدراوي عاشور باشا والأمير عمر طوسون ، يمتدحون البنك في الصحف لقيامه « بإنقاذ ثروة الأمة »[٤٨] . كذلك ، فإن سياسة القروض التي كان البنك يسير عليها كانت هامة في إجتذاب مزارعين أقطان جدد . فلكي يتفوق البنك على منافسيه ، كان يطلب من المزارعين ضماناً أقل مما تطلبه البنوك الأجنبية[٤٩] . وبالنظر إلى الشروط الأفضل للقروض ، فإنه يتضح كيف تمكن البنك من اجتذاب الكثير من الحسابات التي كانت مودعة من قبل لدى البنوك الأخرى . ولما كانت كل هذه الحسابات الجديدة خاصة بكبار ملاك الأراضي ، فقد أصبح مصير **بنك مصر** مرتبطاً أكثر من ذي قبل بمصير البورجوازية الزراعية .

وكان كثير من ملاك الأراضي الذين أصبحوا من عملاء **بنك مصر** ، مثل عائلات الوكيل والمنزلاوي وخشبه ، من أهم تجار الأقطان . والتعاملات المالية للبنك مع هذه الشريحة من البورجوازية الزراعية توضح بشكل أكبر المشكلات



التي واجهته خلال أواخر العشرينات . وتتأكد هذه المشكلات بوجه خاص في حالة صادق بك قليني سليمان أبرز عملاء البنك ، وهو من ملاك الأراضي وتاجر أقطان وابن صراف ( جابي ضرائب ) **قبطي** في مديرية المنيا . وكان لدى قليني العديد من مكاتب الأعمال في أنحاء مصر : وكانت مكاتبه تقع في المباني التي تضم مكاتب **بنك مصر**[٥٠] . ولما كان طلعت حرب قد إلتقى به على الأرجح أثناء عمله ، أو أثناء قضاء اجازته في **عزبته** ، في مديرية المنيا ، فقد إستفاد من صلات قليني الواسعة في المديرية . وبحلول نهاية العشرينات ، كانت مصالح تاجر الأقطان قد اندمجت مع مصالح **بنك مصر** . وكان قليني مشهوراً بضآلة الضمانات المطلوبة على قروضه . وطالما كان الاقتصاد المصري في حالة صحية نسبياً ، لم تكن ممارسات الأعمال التجارية التي يقوم بها قليني تشكل خطراً كبيراً على **بنك مصر** . فباستخدامه للأموال ، كان بمقدور البنك أن يوسع عملياته بدرجة كبيرة ، وخاصة في مصر العليا . ولكن عندما أدى الكساد العالمي إلى توقف فعلي للتجارة ، وخاصة في أواخر الثلاثينات ، إتضح أن مثل هذه الممارسات كانت كارثة[٥١] .

وعلى حين اكتسب البنك مساندة مالية من قطاع كبير للغاية من البورجوازية الزراعية ، أصبح كبار الملاك يرون من المسلم به أن يتمتعوا بمعاملة مميزة من جانب البنك . وكمثال على ذلك ، تمكن البنك من إنتزاع جانب كبير من سوق حليج القطن ، أولاً في مصر العليا ثم في الدلتا بعد ذلك ، بعرض أسعار أقل كانت تسمح له بالتغلب على المنافسين . وأصبح كبار زراع القطن يتوقعون أسعار أدنى في حليج الأقطان ، وشروطاً أيسر من القروض[٥٢] . وأصبح نمو **بنك مصر** متماثلاً بدرجة أكبر مع البورجوازية الزراعية ، من خلال المساندة التي استمدها من كبار ملاك الأراضي في البرلمان . فقد كان البرلمان وحده هو الذي عمل على إلغاء القرار الذي اتخذته وزارة أحمد زيور عام **١٩٢٥** ، بمنع مجالس المديريات ومجالس بلديات المدن والقرى من سحب أموالها من **البنك الأهلي المصري** ، وإيداعها في **بنك مصر**[٥٣] . وللاحتفاظ بمساندة كبار ملاك الأراضي ، إنخرط **بنك مصر** في

سياسة عرض مناصب في مجلس أدارته، أو في مجالس ادارات شركاته، على الوزراء السابقين . وثبت أن هذه السياسة كانت تؤدي في بعض الأحيان إلى نتائج عكسية ؛ فما كان من الممكن إسترضاء كل الوزراء(٥٤) .

ومن المؤشرات الأخرى على التحول في القاعدة الاجتماعية لبنك مصر ، ذلك الارتفاع في متوسط عدد الأسهم التي يمتلكها حملة الأسهم فيما بين عامي ١٩٢١ و ١٩٣١ . ففي عامي ١٩٢١ و ١٩٢٢ ، كان المتوسط هو عشرة أسهم لكل شخص . وارتفع هذا الرقم إلى ١٦ سهماً للشخص عام ١٩٢٦ ، ثم إلى ٢٠ سهماً عام ١٩٣١(٥٥) . وكانت هذه الأرقام تفضح الزعم الوارد في التقارير الأولى للبنك بأنه ممثل لمصالح الشعب ، ومملوك للشعب . فمن الواضح أن البنك كان يخضع بشكل مضطرد لسيطرة الطبقة العليا ، ويعمل في خدمة مصالحها .

## هوامش الفصل الخامس

(١) Zvi Herschlag: *Introduction to the Modern History of the Middle East* ( Leiden: E. J. Brill, 1964 ), pp. 222 — 223.

(٢) Samir Radwan, p. 270 ، والنسب المئوية محسوبة من الجدول 10 — A .

(٣) E. R. J. Owen: « *Agricultural Production in Historical Perspective : A Case Study of the Period 1890 — 1939* » in P. J. Vatikiotis ( ed. ) : *Egypt Since the Revolution* ( New York : Praeger , 1968 ), pp. 56 — 57.

(٤) Ibid., p. 59.

(٥) Baer, *Landownership* . pp. 80 — 81.

(٦) أنظر مقالات في صحف : المقطم بتاريخ ٤ ابريل/نيسان ١٩٢٠ ، الوطن بتاريخ ١٨ مارس/أذار ١٩٢٠ ، و١٥ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٠ ، و١٠ ابريل/نيسان ١٩٢١ ، ومصر بتاريخ ٩ يوليو/تموز ١٩٢٠ ، و٥ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ ، و٢٢ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ ، و٥ فبراير/شباط ١٩٢٢ ، واللواء المصري بتاريخ ٢٤ أغسطس/آب ١٩٢١ ، والنظام بتاريخ ٢٠ ابريل/نيسان ١٩٢٠ ، ووادي النيل بتاريخ ٨ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩١٩ .

(٧) عبد الرحمن الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ـ الطبعة الثانية ( القاهرة ـ مطبعة النهضة المصرية ـ ١٩٥٥ ) ، المجلد الثاني ، ص ٢٥٩ .

(٨) نفس المرجع السابق ، المجلد الأول ، ص ٧٤/٧٥ و٧٩ .



(٩) نفس المرجع السابق ، ص ٧٥ ؛ و A. G. M. Dickson to the Governor of the National Bank of Egypt , May 27, 1950, St. Anthony's College Oxford, Middle East Archives.

(١٠) الرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، المجلد الأول ، ص ٧٤ .

(١١) F. O. 141/780/8878, *Milner Mission Reports*, 1919 — 1921. والرافعي : ثورة سنة ١٩١٩ ، المجلد الأول ، ص ٧٧ .

(١٢) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة ( باشا ) ، في ٩ يوليو/تموز ١٩٧٤ .

(١٣) Goldschmidt, pp. 310 — 312, 328.

(١٤) بنك مصر ـ مكتب البحوث الاقتصادية ـ اليوبيل الذهبي ـ ص ١٥٤ .

(١٥) صحف المقطم بتاريخ ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ ، و٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ ، و١٧ فبراير/شباط ١٩٢٢ ، والأهرام بتاريخ ٣ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ ، و٢٨ فبراير/شباط ١٩٢٢ ، ومصر بتاريخ ٢٤ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ .

(١٦) صحيفة المقطم بتاريخ ٣ و٧ و٢٢ و٢٨ فبراير/شباط ١٩٢٢ .

(١٧) صحيفة النظام بتاريخ ١٦ فبراير/شباط ١٩٢٢ .

(١٨) صحيفة المقطم بتاريخ ٢ فبراير/شباط ١٩٢٢ ، حيث باعت لجنة النساء المصريات ٤٥ سهماً من أسهم بنك مصر .

(١٩) صحيفة المقطم بتاريخ ٢ فبراير/شباط ١٩٢٢ .

(٢٠) صحيفة المقطم بتاريخ ٣ فبراير/شباط ١٩٢٢ .

(٢١) صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٧ مايو/أيار ١٩٢٠ .

(٢٢) صحيفة الأهرام بتاريخ ٩ فبراير/شباط ١٩٢١ .

(٢٣) صحيفة المقطم بتاريخ ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ .

(٢٤) صحيفة المقطم بتاريخ ١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ .

(٢٥) صحيفة الأهرام بتاريخ ١٠ مايو/أيار ١٩٢٠ ، و١٣ ابريل/نيسان ١٩٢١ ؛ وصحيفة المقطم بتاريخ ١١ ابريل/نيسان ١٩٢١ .

(٢٦) صحيفة المقطم بتاريخ ١٥ يناير/كانون الثاني ١٩٢٢ .

(٢٧) مقابلة مع محمد أمين أحمد بتاريخ ٢٩ مارس/آذار ١٩٧٣ ؛ وصحيفة الأخبار بتاريخ ٢٦ يوليو/تموز ١٩٧٣ .

(٢٨) يبدو من الواضح أيضاً أن سعد زغلول كان يشعر بشيء من الغيرة إزاء مكانة طلعت حرب بوصفه «زعيم مصر الاقتصادي» .

(٢٩) يقدر الدكتور عاصم الدسوقي إجمالي عدد عائلات كبار الملاك ، التي كانت تمتلك ١٠٠ فدان فأكثر ، بما يصل إلى ٢,٥٣١ عائلة ، ليس من بينها عائلة محمد علي . أنظر : كبار ملاك الأراضي الزراعية ، ص ٢٩ .

(٣٠) صحيفة الأخبار ، بتاريخ ١٠ و٢٠ مايو/أيار ١٩٢٠ .

(٣١) صحيفة المقطم . بتاريخ ١٢ فبراير/شباط ١٩٢٤ .

(٣٢) صحيفة الأخبار ١٤ مايو/أيار ١٩٢٣ ، والمقطم بتاريخ ٥ و٩ سبتمبر/أيلول ١٩٢٥ .

(٣٣) صحيفة الوطن بتاريخ ٢٨ مايو/أيار ١٩٢٤ .

(٣٤) صحيفة المقطم بتاريخ ٢١ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٤ .

## الفصل السادس

# بنك مصر والاستعمار الجديد (١٩٣٠ - ١٩٤١)

شهدت الفترة فيما بين عامي ١٩٣٠ و١٩٣٦ المرحلة الثالثة والأكثر نشاطاً في توسع مجموعة شركات بنك مصر . ففي هذه الفترة ، بدأت أكبر شركات بنك مصر ، وهي شركة مصر للغزل والنسيج ، إنتاجها ، واتسعت لتصبح أكبر شركة للغزل والنسيج في مصر والشرق الأوسط . وبالإضافة إلى ذلك ، أسس البنك عدداً من الشركات الهامة ، التي أصبح الكثير منها يحقق أرباحاً طائلة . ولسوء الحظ ، أسس البنك أيضاً عدداً من الشركات التي اتضح أنها لم تكن ناجحة من الناحية التجارية ، واستنزفت قدراً كبيراً من موارد البنك . وإن كانت في نفس الوقت قد عززت بشكل بالغ صورته في الدوائر الحكومية وبين جماهير الشعب بوجه عام . وأدى تأسيس البنك لشركات حديثة إلى مزيد من إضفاء الطابع السياسي على عملية التصنيع في مصر . فمع إزدياد أعداد الساسة وأفراد الطبقة العليا ممن يسعون للحصول على مناصب في مجالس إدارات هذه الشركات ، إضطر البنك لأن يصبح أكثر حساسية تجاه الموازنة بين المصالح السياسية . وبالإضافة إلى ذلك ، فقد كان يتعين عليه أن يواصل مساعيه وضغوطه داخل الدوائر الحكومية ، لضمان إستمرار تخصيص الدعم ، الذي كان البنك يعتمد عليه في الاستمرار في مشروعاته غير المربحة ، مثل شركة مصر للطيران . ولم يكن النجاح الشامل للبنك ، والدعم والامتيازات الممنوحة لعدد من شركاته ، ليأتي دون مشكلات ؛ حيث شجع ذلك مجموعات الرأسماليين المصريين الأخرى على توسيع عملياتهم

[illegible]

[illegible]

[illegible]

| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
|---|---|---|---|---|
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |
| [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] | [illegible] |

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

القطن المحلي بنسبة تتجاوز ٩٠ في المائة ، حيث زاد الاستهلاك من ٢٢،٣٠٨ قناطير إلى ٢٨١،٨٠٣ قناطير . وفي نفس الفترة ، زادت الشركة إنتاجها من الغـزل ، من ٨٤٣،٧٤٤ كيلوغـرامـاً من الغـزل إلى ١٠،٧١٦،٨٩٤ كيلوغراماً ؛ كما زادت إنتاجها من الأقمشة ، من ١٤٨،٣٢٤ متراً مربعاً من الأقمشة إلى ١،٤٩٩،٥٨٦ متراً مربعاً(٢) . ولا تشمل هذه الأرقام انتاج مصنع نسج الكتان التابع للشركة ( والذي كان يقع في المجمع الصناعي بالمحلة الكبرى ) ؛ كما لا تشمل انتاج الشركة من الجوارب والملابس الداخلية وقماش الناموسيات وخيوط القطن والأغطية والدوبار والقطن الطبي(٣) .

وبرغم أن شركة مصر لحليج الأقطان قد سجلت معدل ربح سنوياً صافياً نسبته ٥١،٢ في المائة فيما بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٣٠ ، فإنها سجلت معدل ربح ونمو سنوياً صافياً سلبياً فيما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٦ ، حيث لم يتجاوز ١٦،٥ في المائة . إلا أن هذه الأرقام تكشف عن توسع شركة مصر لحليج الأقطان خلال السنوات العشر الأولى من عملها . ففي عام ١٩٢٤ ، وهو العام الأول للشركة ، لم تكن تملك سوى مصنع واحد فقط في مغاغة بمديرية المنيا ، وكان يقوم بحلج ٤٤،٨٥٠ قنطاراً من القطن . وبحلول عام ١٩٣٠ ، كانت الشركة تملك خمسة محالج ، تقوم بحلج ٩٠١،١٩١ قنطاراً من القطن . ووصل عدد المحالج التي تملكها الشركة إلى ثمانية عام ١٩٣٦ ، ووصل إجمالي كمية القطن التي يتم حلجها إلى ٩٦٩،٩٩٥ قنطاراً من القطن(٤) . وهكذا ، فإن شركة مصر لحليج الأقطان قد زادت كميات القطن التي تقوم بحلجها بنسبة تزيد على ٢،٠٠٠ في المائة فيما بين عامي ١٩٢٤ و ١٩٣٦ ، وهو ما جعل منها ثالث أكبر شركة لحليج الأقطان في مصر . وكان ذلك إنجازاً مرموقاً ، حيث أن صناعة حليج الأقطان كانت من أكثر الصناعات عرضة للمنافسة ، كما أن كثيراً من الشركات الأكبر كانت قد أقيمت قبل بدايات القرن العشرين .

أما شركة مصر للنقل والملاحة و شركة مصر لتصدير القطن و شركة مصر



للتأمين ، فكانت كلها شركات فرعية تزيد من عمليات البنك وشركة مصر لحليج الأقطان . وأصدر بنك مصر قروضاً للأقطان التي يتم حلجها بعد ذلك في شركة مصر لحليج الأقطان . وبعد حلج القطن ، كانت شركة مصر للنقل والملاحة تنقله عن طريق النيل إلى بورصة مينا البصل ، حيث كانت شركة مصر لتصدير القطن تقوم ببيعه لأصحابه وشحنه إلى الخارج ، وكانت شركة مصر للتأمين تقوم بالتأمين على القطن الذي تشحنه الشركتان السابقتان .

وما كانت مجموعة شركات بنك مصر ، التي عملت في العديد من جوانب تجارة القطن ، لتستطيع التوسع في أنشطتها بهذه الدرجة الكبيرة لولا كميات الأموال التي خصصها بنك مصر لقروض القطن . فالقروض « المقدمة بضمان السلع والكمبيالات والسندات وغيرها من الضمانات » قد زادت من ٤،٨٨٧،٢٣١ جنيهاً مصرياً عام ١٩٣٠ إلى ٨،١٥٣،٧٣٧ جنيهاً مصرياً عام ١٩٣٦ ، أي بنسبة ٦٦،٨ في المائة . وبحلول عام ١٩٣٦ ، كان بنك مصر قد أصبح ثاني أكبر بنك تجاري في مصر ، بينما كانت مجموعة شركات بنك مصر تمثل أكبر شركة قابضة محلية(٥) . فكيف أمكن تحقيق هذا التوسع الهائل ؟ وهل كان توسع مجموعة شركات بنك مصر يقوم على نمو إقتصادي سليم ، أم هل كان نموه محفوفاً بالمخاطر وينطوي داخله على إمكانية التدهور ؟

مما لا شك فيه أن أهم عامل منفرد في نمو مجموعة شركات بنك مصر خلال الثلاثينات إنما كان يتمثل في سلسلة التعريفات الجمركية الحمائية التي أصدرتها الحكومة المصرية في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٣٨ لحماية صناعة النسيج الناشئة(٦) . ولم يكن ذلك ممكناً إلا بعد شباط/فبراير ١٩٣٠ ، عندما إنتهت مدة آخر معاهدات الامتيازات الأجنبية ، التي كانت تعطي للدول الأجنبية ميزات تجارية ( وكانت هذه المعاهدة الأخيرة مع إيطاليا ) .

ولم تكن إقامة تعريفات جمركية حمائية لتشجيع التصنيع المصري نتيجة لمبادرة بنك مصر وحده . ففي عام ١٩٢٦ ، كان إتحاد الصناعات المصرية قد دعا الحكومة بالفعل لإصدار تعريفات جمركية حمائية ؛ ثم في العام التالي ،

مارس الإتحاد ضغوطاً على اللجنة الحكومية المكلفة بدراسة تعديل التعريفات الجمركية لزيادة التعريفات الحمائية المقترحة . وبدلاً من وضع تعريفة جمركية موحدة ، كما كانت تقترح الحكومة ، إقترح الإتحاد « تعريفة جمركية مزدوجة » ، من شأنها أن تحقق زيادة مضطردة في الرسوم المفروضة على السلع المصنعة المستوردة ، مع خفض للرسوم المفروضة على المواد الخام المستوردة[٧] . وبالطبع ، فإن بنك مصر كان عنصراً قوياً في تشكيل سياسة الاتحاد بشأن التصنيع . وفي عام ١٩٢٩ ، أصدر بنك مصر تقريراً حول موقف فيما يتعلق بأساليب وأهداف التصنيع المصري . وفي هذا التقرير ، الذي كان موجهاً إلى الحكومة ، دعا البنك أيضاً إلى فرض تعريفات جمركية حمائية لتشجيع طائفة واسعة من الصناعات المصرية ، كما أبرز الحاجة إلى إقامة بنك صناعي حكومي[٨] .

وفي يونيو/حزيران ١٩٣٠ ، فاز حزب الشعب برئاسة اسماعيل صدقي بالانتخابات البرلمانية . وبعد وقت قصير من تولي الحكم ، ألغى صدقي دستور ١٩٢٣ ، وأقام نظاماً شبه ديكتاتوري . ومع إغلاق البرلمان ، إنتشرت أعمال الشغب في أنحاء البلاد . ثم عاد النظام تدريجياً ، وشدد صدقي قبضته على البلاد . وفي الدستور الجديد ، الذي صدر في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٠ ، تقلصت إلى حد كبير سلطات مجلسي البرلمان، بينما إكتسب الملك سلطات لم يكن يتمتع بها في ظل الدستور القديم . ومع السلطات الواسعة النطاق التي كان صدقي يتمتع بها ، ومع رضا القصر البالغ عن نظامه ، فإن حكومة حزب الشعب الجديدة كانت في وضع قوي يتيح لها إحداث تغييرات شاملة في السياسة الاقتصادية ، مثلما كان يتيح لها أن تتصدى لأي رد فعل غير مواتٍ من جانب بريطانيا العظمى أو القوى الأجنبية الأخرى تجاه مثل هذه التغييرات .

وكان اسماعيل صدقي من المدافعين عن التصنيع المصري ، قبل فرض التعريفات الجمركية الحمائية بوقت طويل . ولم يكن فقط رئيساً للجنة التجارة



والصناعة ، التي عكفت على دراسة إقتصاد مصر إبان الحرب العالمية الأولى ، بل إنه لعب أيضاً دوراً كبيراً في إقامة إتحاد الصناعات المصرية عام ١٩٢٣ . ومثلما يشير جاك بيرك ، فإن اسماعيل صدقي كان رجعياً من الناحية السياسية ، ولكنه كان تقدمياً من الناحية الاقتصادية . وفي ظل نظامه ، تلقت الصناعة المصرية دفعة كانت في حاجة إليها ، من خلال التعريفات الجمركية التي صدرت عام ١٩٣١ ، ومن خلال مشروع بنك التسليف الزراعي الذي تحقق في النهاية بعد سنوات عديدة من المناقشات ، ومن خلال خفض إيجارات الأراضي وتأجيل سداد الديون . ولم يمد صدقي هذا التأجيل إلى ديون الرهونات ، وتمكن بكثير من الدهاء من إجبار الكثير من أعضاء البورجوازية الزراعية على الاستقالة من حزب الوفد ، والانضمام إلى حزب الشعب[٩] .

وكان من الطبيعي أن تولد سياسات صدقي قدراً هائلاً من السخط والغضب لدى حزب الوفد وأنصاره في الحركة الوطنية . ومن سوء حظ مجموعة شركات بنك مصر أنها صارت مرتبطة بشكل وثيق بحكومة صدقي ، التي فرضت تعريفات جمركية حمائية مفيدة لشركات النسيج التابعة لبنك مصر ، والتي منحت شركاته دعماً ، والتي إختصت البنك وحده بحقوق إقامة خطوط جوية وطنية .

> وشكت بعض المصالح الأجنبية من أن الحكومة المصرية كانت تعمل من خلال مجموعة شركات بنك مصر . وفي الواقع ، فإن هذا المشروع الوطني لم يصمد في وجه الصعاب في ذلك الوقت إلا بالاستناد المؤوب إلى السلطة[١٠] .

ولم يكن هذا « الإستناد المؤوب إلى السلطة » ممكناً إلا بفضل توازي مصالح اسماعيل صدقي ، الذي كان مرتبطاً بشكل وثيق بالشركة الأهلية للغزل والنسيج ، مع مصالح بنك مصر . ولما كانت شركة مصر للغزل والنسيج لا تزال شركة صغيرة نسبياً عام ١٩٣٠ ، فإن صدقي وزملاءه لم ينظروا إليها فيما يبدو كخطر على الشركة الأهلية الأقدم والأكثر إستقراراً . بل

أنه في عامي **١٩٣٢** و **١٩٣٣** ، وضعت خطط لعمليات تسويق مشتركة داخل مصر(١١) . والأكثر اهمية ، أن صدقي مرر من خلال البرلمان قانوناً يعطى لكل من الشركتين دعماً قدره عشرون قرشاً عن كل قنطار من القطن يتم غزله ونسجه في مصانعهما(١٢) .

ومن وجهة نظر **بنك مصر** ، فإن أهم أعضاء حكومة صدقي كان وزير المواصلات توفيق دوس باشا ، وهو محام من ملاك الأراضي الأثرياء بمديرية أسيوط . فبارشاده ، تمكن البنك من الحصول على إمتياز لاقامة أول شركة مصرية للخطوط الجوية ، تقتصر عليها حقوق النقل داخل مصر . ولعب دوس دوراً هاماً في الحصول على دعم أتاح **لشركة مصر للطيران** الحديثة النشأة تدريب الطيارين وعمال الصيانة المصريين ، وبناء منشآت بالمطار . ولذلك ، لم يكن مبعث دهشة أن يعين دوس ، بعد استقالته من الوزارة عام **١٩٣٣** ، مديراً **لشركة مصر للغزل والنسيج** ، وأن يعين في العام التالي في شركتي **مصر للتأمين** و **مصر للملاحة** اللتين أنشئتا حديثاً . كذلك ، فقد عين شقيقه وهيب دوس ، وكان عضواً في مجلس الشيوخ المصري ، مديراً **لشركة مصر للكتان**(١٣) .

وكانت **شركة مصر للطيران** واحدة فقط من عدد من الشركات التي تأسست خلال الثلاثينات وقدر لها أن تسبب أضراراً فادحة **لبنك مصر** . فلم يقتصر الأمر على أنها إجتذبت البنك أكثر داخل الحياة السياسية المصرية ، التي كانت قد صارت تتسم بالتكتلات والانقسامات على نحو متزايد ، بل أنها أيضاً تسببت في أن يهتم البريطانيون بدرجة أكبر بمجموعة شركات **بنك مصر** ككل . فعند إقامة **شركة مصر للطيران** ، سعى البنك كالمعتاد إلى أن يضم في أعضائها المؤسسين أكبر عدد ممكن من الساسة ورجال الأعمال ذوي النفوذ ، والذين تتصل مصالحهم بالشركة. وأحد هذه الأسماء، التي ظهرت في مرسوم التأسيس الصادر في مايو/أيار **١٩٣٢** ، هو محمد طاهر باشا وهو عضو ذو نفوذ في العائلة المالكة ، ومن هواة الطيران المتحمسين. وكان طاهر يحتفظ بعلاقات



وثيقة برجال الأعمال والمصالح السياسية الألمانية ، وهو ما كان مصدر قلق للبريطانيين : فقد كان على سبيل المثال نائباً لرئيس مجلس إدار شركة **سيمنس أوريينت** . ولم تهدأ مخاوف البريطانيين بتعيين أحد مديري **شركة هتون للطيران** ، وهي شركة بريطانية ، مديراً مشاركاً للشركة المصرية الجديدة للخطوط الجوية(١٤) . وبمجرد سقوط نظام صدقي عام **١٩٣٣** ، تفاقمت مشكلات البنك ، حيث وجد نفسه يواجه نظاماً جديداً معادياً للدعم الذي كان مقرراً أن تحصل عليه **شركة مصر للطيران** .

وبالاضافة إلى انزعاج البريطانيين من نفوذ دول المحور في مجموعة شركات **بنك مصر** ، فان القلق كان يساورهم أيضاً من إنخفاض كميات المنسوجات المصنعة التي كانت مصر تستوردها من مصانع النسيج البريطانية في مانشستر ، نتيجة لتطبيق التعريفات الجمركية الحمائية . فعلى حين كان البريطانيون يسيطرون على ٧١,٨ في المائة من السوق المصرية للمنسوجات عام **١٩٢٥** ، إنخفض هذا الرقم إلى ٤٢ في المائة عام **١٩٣٣** ، ثم إلى ٣٦ في المائة عام **١٩٣٦** . وبحلول عام ١٩٣٨ ، لم يكن البريطانيون يسيطرون إلا على ٢٧ في المائة فقط من السوق المصرية للمنسوجات القطنية، بينما كانت دول المحور، وهي اليابان وايطاليا وألمانيا ، تسيطر على ٦٠,٤ في المائة. وفي عام **١٩٢٥** ، كانت ايطاليا واليابان تسيطران معاً على ٢٨,٦ في المائة من السوق، بينما لم تكن ألمانيا تشكل أية منافسة(١٥) . ونتيجة لذلك ، دار جدال طويل بين وزارة الخارجية البريطانية وهيئة التجارة البريطانية والغرفة التجارية في مانشستر ، حول الرد الذي ينبغي إتخاذه إزاء التغييرات الناجمة عن التعريفات الجمركية الحمائية المصرية ، وسياسة « إغراق السوق » التي تنتهجها دول المحور ، وخاصة اليابان . وفي البداية ، هددت الغرفة التجارية في مانشستر بشكل سافر بأن الشركات الأعضاء بها ستتحول إلى أماكن أخرى للحصول على إمداداتها من القطن الخام(١٦) . وحاولت بعض شركات مانشستر التغلب على منافسيها ، « بالقفز » فوق حواجز التعريفات الجمركية واقامة مشروعات بريطانية ـ مصرية مشتركة مسجلة في مصر . وكان هذا هو النهج الذي إتبعته

واحدة من أكبر شكات مانشستر ، وهي **كَالِيْكُو بْرِينْتَرزْ أَسُوسِيِيشِن** التي اشتركت عام ١٩٣٤ مع **الشركة الأهلية للغزل والنسيج** في إقامة شركة جديدة لصناعة النسيج في مصر[١٧] .

ونتيجة للسياسة التي انتهجتها **شركة كاليكو** ، فان الشركة المنافسة الرئيسية لها ، وهي شركة **بْرَادْفُورْدْ دَايِرْزْ أَسَوسِيشِن** ، قد سعت هي الأخرى للإستفادة من التعريفات الجمركية الحمائية المصرية بتصنيع المنسوجات في مصر . وعلى الرغم من شكوك وعداء البريطانيين **لبنك مصر** ، فان رأي وزارة الخارجية البريطانية هو الذي تغلب في النهاية ، بعد جدال طويل داخل الحكومة والدوائر التجارية البريطانية . وتم الاتفاق على أنه بدلاً من محاولة إرغام **بنك مصر** على انتهاك سياسات يقرها البريطانيون ، فانه ينبغي بذل جهود للاشتراك في مجموعة شركات **بنك مصر** بتشجيع التوّسع في عملية كانت قد بدأت بالفعل ، ألا وهي تشكيل مشروعات بين شركات **بنك مصر** وشركات بريطانية[١٨] . إلا أنه حتى هذه المرحلة ، كان **بنك مصر** هو الذي دعا الشركات البريطانية والأجنبية الأخرى للانضمام إليه في إقامة مشروعات جديدة . وعندما إتصل السير ألكسندر كِيُوين - بْوِيْد ( المستشار القضائي السابق ، ورئيس المخابرات البريطانية في مصر ) ، الذي كان يتكلم باسم **شركة برادفود دايرز** ، **ببنك مصر** ، رفض البنك الإقتراح الأولي . ومع ذلك ، فقد ظلت وزارة الخارجية البريطانية **وشركة برادفورد ديارز** تعتبران **بنك مصر** مفتاحاً لتقليل النفوذ الاقتصادي لليابان وايطاليا وألمانيا في مصر ، ولمواجهة تأثير التعريفات الجمركية الحمائية على تجارة المنسوجات القطنية البريطانية مع مصر .

وشهدت الفترة الأخيرة من توسع مجموعة شركات **بنك مصر** ، فيما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٤٠ ، تأسيس سبع شركات جديدة . وتأسست ست من هذه الشركات عام ١٩٣٨ ، وهي : **شركة مصر للغزل والنسج الرفيع** ، وشركة مصر لصباغي البيضا في كفر الدوار ، **وشركة مصر لأعمال الاسمنت**



جدول رقم ١٦

## مجموعة شركات بنك مصر ( ١٩٢٠/ ١٩٤١ )

| م | أسم الشركة | سنة التأسيس | رأس المال الأصلي (بالجنيه المصري) | النسبة المئوية لنصيب البنك البنك وشركاته | رأس المال عام ١٩٤١ (بالجنيه المصري) |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | شركة التعاون المالي | ١٩١٠ | - | - | - |
| ٢ | بنك مصر | ١٩٢٠ | ٨٠,٠٠ | - | ١,٠٠٠,٠٠٠ |
| ٣ | مطبعة مصر | ١٩٢٢ | ٥,٠٠ | ٤٣,٢ | ٥٠,٠٠٠ |
| ٤ | شركة مصر لصناعة الورق | ١٩٢٣ | ٣٠,٠٠٠ | ٥٠,٧ | - |
| ٥ | شركة مصر لحليج الأقطان | ١٩٢٤ | ٣٠,٠٠٠ | ٥٠ | ٢٥٠,٠٠٠ |
| ٦ | شركة مصر للنقل والملاحة | ١٩٢٥ | ٤٠,٠٠٠ | ٧٥ | ٢٥٠,٠٠٠ |
| ٧ | استديو مصر | ١٩٢٥ | ١٥,٠٠٠ | ٦٦,٧ | ٧٥,٠٠٠ |
| ٨ | شركة مصر للغزل والنسيج | ١٩٢٧ | ٣٠٠,٠٠٠ | ٤٨,٤ | ١,٠٠٠,٠٠٠ |
| ٩ | شركة مصر لمصايد الأسماك | ١٩٢٧ | ٢٠,٠٠٠ | ٥٤ | ٧٥,٠٠٠ |
| ١٠ | شركة مصر لنسيج الحرير | ١٩٢٧ | ١٠,٠٠٠ | ٦٥ | ٧٥,٠٠٠ |
| ١١ | شركة مصر للكتان | ١٩٢٧ | ١٠,٠٠٠ | ٥٥ | ٤٥,٠٠٠ |
| ١٢ | بنك مصر - سوريا - لبنان | ١٩٢٩ | ١٦٠,٠٠٠ | ٨٣ | ١٦٠,٠٠٠ |
| ١٣ | شركة مصر لتصدير القطن | ١٩٣٠ | ١٦٠,٠٠٠ | ٥٠ | ١٦٠,٠٠٠ |
| ١٤ | شركة مصر للطيران | ١٩٣٢ | ٢٠,٠٠٠ | ٢٧ | ٨٠,٠٠٠ |
| ١٥ | شركة بيع المصنوعات المصرية | ١٩٣٢ | ٥,٠٠٠ | - | ٨٠,٠٠٠ |
| ١٦ | شركة مصر للتأمين | ١٩٣٤ | ٢٠٠,٠٠٠ | ٤٩,٨ | ٢٠٠,٠٠٠ |
| ١٧ | شركة مصر للملاحة | ١٩٣٤ | ٢٠٠,٠٠ | ٧٨,٣ | ٢٠٠,٠٠٠ |
| ١٨ | شركة مصر لصناعة ودبغ الجلود | ١٩٣٤ | ٥,٠٠ | ٨ | - |
| ١٩ | شركة مصر للسياحة | ١٩٣٤ | ٧,٠٠٠ | ٤٤,٣ | ٧,٠٠٠ |
| ٢٠ | شركة مصر للغزل والنسج الرفيع | ١٩٣٧ | ٢٥٠,٠٠٠ | ٧١,٢ | ٥٠٠,٠٠٠ |
| ٢١ | شركة مصر لأعمال الأسمنت المسلح | ١٩٣٨ | ٦,٠٠٠ | ٢٩,٣ | ٦,٠٠٠ |
| ٢٢ | شركة مصر لصباغي البيضا | ١٩٣٨ | ٢٥٠,٠٠٠ | ٢٠ | ٤٠٠,٠٠٠ |
| ٢٣ | شركة مصلا للمناجم والمحاجر | ١٩٣٨ | ٤٠,٠٠٠ | ٧٦,٥ | ٤٠,٠٠٠ |
| ٢٤ | شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت | ١٩٣٨ | ٣٠,٠٠٠ | ٨٢ | ٣٠,٠٠٠ |
| ٢٥ | شركة مصر لصناعة الدخان | ١٩٣٨ | ٤٠,٠٠٠ | ٤٧ | ٤٠,٠٠٠ |
| ٢٦ | شركة مصر للمستحضرات الطبية | ١٩٤٠ | ١٠,٠٠٠ | ٢٠ | ١٠,٠٠٠ |
| ٢٧ | الشركة العقارية المصرية* | ١٨٩٧ | ٣٨٠,٣٠٠ | - | ١١٣,١٠٠ |

* سيطر بنك مصر على الشركة العقارية عام ١٩٢٧ . =

السلع ، وشركة مصر للمناجم والمحاجر ، وشركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت ، وشركة مصر لصناعة الدخان(٢٩) . وكانت آخر شركة يتم إنشاؤها في ظل القيادة الوطنية لبنك مصر هي شركة مصر للمستحضرات الطبية ، التي تأسست عام ١٩٤٠ . وكان هناك مشروع لاندماج شركة مصر للنقل والملاحة مع شركة الملاحة النهرية ، ولكنه لم يتحقق على الإطلاق، وإن كانت الشركتان قد أقامتا قدراً محدوداً من التعاون خلال الحرب العالمية الثانية(٣٠) . كذلك ، لم يكتمل حتى عام ١٩٤٦ مصنع للحرير الصناعي كان طلعت حرب وعائلة السوارزي ، وهم من تجار الحرير ، قد خططوا لاقامته قبل الحرب العالمية الثانية(٣١) .

ومن بين كل هذه الشركات ، لم تكن هناك مشروعات تحقق أرباحاً سوى شركتي مصر للغزل والنسيج ومصر لصباغي البيضا . فشركة مصر لصناعة الدخان قرر مجلس الادارة حلها بعد وقت قصير من صدور مرسوم تأسيسها ، حيث لم تعتبر ناجحة من الناحية المالية(٣٢) . وبخلاف شركة مصر للمستحضرات الطبية ، فان الشركات الأخرى لم تتمكن من البقاء حتى نهاية الحرب العالمية الثانية إلا بسبب إضطراب التجارة الذي أتاح لها أن تكون ناجحة من الناحية التجارية(٣٣) . أما بالنسبة لشركة مصر للمستحضرات الطبية ، فإنها لم تصبح مشروعاً ناجحاً حقاً حتى ما بعد ثورة ١٩٥٢ ؛ وحتى عندئذ ، فإنها لم تصبح منطقاً من الشركات الكبرى . ومرة أخرى ، كان واضحاً أن شركات النسيج كانت وحدها القادرة على تحقيق النجاح المالي بين مجموعة شركات بنك مصر .

إن فهم التدهور الذي لحق ببنك مصر ، باعتباره القوة المحركة للتصنيع المصري ، باعتباره منافساً رئيسياً لرأس المال الأجنبي داخل السوق المصرية ،

[illegible]

المصدر : بنك مصر – الربع الذهبي ١٩٢٠–١٩٤٠ [illegible] ص ٣٦٨ .

[illegible]



إنما يتطلب مراجعة التغييرات الهيكلية التي كانت تحدث خلال الثلاثينات في السوق العالمية ، وفي الاقتصاد المصري ، وفي البنية الطبقية المحلية . ولعل الشيء الأكثر أهمية هو التدهور الذي شهدته صناعة النسيج البريطانية ، وظهور اليابان وإيطاليا ـ وبدرجة أقل ، ألمانيا ـ كمنافسين أقوياء في أسواق العالم الثالث بالنسبة للمنسوجات القطنية . وفي الاقتصاد المصري ، أدت التعريفات الجمركية الحمائية ، والسياسات الموالية بوجه عام ، التي اتخذتها الحكومة المصرية إلى إنشاء ١٣٢ شركة جديدة ، بلغ إجمالي رؤوس أموالها ٧.٤١٧.٨٠٠ جنيه مصري ، في الفترة ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٩ . وإذا ما وضعنا في إعتبارنا أن بعض المستثمرين كانوا يدركون منذ عام ١٩٢٧ أن نوعاً ما من التعريفات الجمركية الحمائية سيطبق إعتباراً من عام ١٩٣٠ ، وأن عدد الشركات التي انشئت فيما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٢٩ كان ٣٦ شركة ، بلغ إجمالي رؤوس أموالها ٣.٥٧١.٠٠٠ جنيه مصري ، فان إجمالي عدد الشركات التي أنشئت فيما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٩ يصبح ١٦٨ شركة ، بلغ إجمالي رؤوس أموالها ١٠.٩٨٨.٨٠٠ جنيه مصري . وإذا ما قارنا هذه الأرقام بالفترة السابقة ، لوجدنا أنه فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٧ ، لم تتأسس سوى ٨٢ شركة ، بلغ إجمالي رؤوس أموالها ٥.٢٤١.٦٠٠ جنيه مصري . ومقارنة معدلات التشكل الرأسمالي الجديد توضح أنه في الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٦ ، كان متوسط الشركات الجديدة ١٢ شركة سنوياً ، ومتوسط رأس مال الواحدة ٦٣,٢٠٠ جنيه مصري . أما أرقام الفترة ما بين عامي ١٩٢٧ و ١٩٣٩ ، فتبين أن متوسط الشركات الجديدة بلغ ١٣ شركة سنوياً ، وبلغ متوسط رأس مال الواحدة منها ٦٥,٨٠٠ جنيه مصري(٣٤) . وإذا ما وضعنا في الاعتبار أن الفترة الأخيرة كانت تضم سنوات الكساد العظيم ، سيبدو أن سياسة الحكومة كانت حقاً ذات تأثير كبير في تنشيط التشكل ، الرأسمالي الجديد .

وكانت معظم الشركات التي تأسست فيما بين عامي ١٩٢٠ و ١٩٢٦ إما شركات تجارية ، أو مؤسسات إقراض ، أو شركات مرتبطة بتصدير الأقطان .

وبدراسة مراسيم التأسيس تبين أنه، باستثناء شركات بنك مصر، لم تتناول سوى قلة من المصريين الأصليين (بالمقارنة بالمتمصرين) في تكوين هذه الشركات. وبين الشركات التي تأسست فيما بين عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٩، كانت نسبة كبيرة جداً تتألف من شركات صناعية، تعمل أساساً في إنتاج صناعات مثل النسيج والكيماويات والأسمنت والأحذية. ولما كانت القوانين التي صدرت عام ١٩٢٨ وخلال أوائل الثلاثينات تتطلب أن يكون إثنان على الأقل من مديري الشركة التي تتأسس بتسجيل مصري من الرعايا المصريين (وأن يكون ٥٠ في المائة على الأقل من العاملين مصريين)، فإن الساسة ورجال الأعمال المصريين اكتسبوا أهمية أكبر في إنشاء الشركات الجديدة. وأصبح من الضروري لأية مجموعة من المستثمرين الأجانب أن تضم لمجالس إدارات شركاتها عدداً من المصريين البارزين في مواقع الصدارة الاجتماعية، إن لم يكن في مواقع السلطة، إذا ما أريد لهذه الشركات أن تحظى بدعم الحكومة المصرية أو بمعاملتها التفضيلية. وانعكست هذه العوامل في العدد الكبير من المستثمرين المصريين الأصليين الذين وردت أسماؤهم في مراسيم تأسيس الشركات المساهمة التي تكونت خلال الثلاثينات. وهكذا، فقد واكب إنشاء الشركات الجديدة قيام بورجوازية صناعية مصرية وليدة. وقدر لكل هذه العمليات الثلاث - بروز التنافس بين القوى الامبريالية، وتطبيق التعريفات الجمركية الحمائية، وظهور بورجوازية صناعية - أن تترك تأثيراً هائلاً على تطور مجموعة شركات بنك مصر خلال الثلاثينات.

وكانت بريطانيا العظمى قد أصابها ضعف إقتصادي هائل من جراء الكساد العظيم؛ وربما لم تنعكس هذه الأزمة الاقتصادية على شيء مثلما إنعكست على صناعة النسيج. فقد إضطر الكثير من شركات لانكشاير إلى الإغلاق، نتيجة لتقلص الطلب الداخلي والخارجي. وفقد ألوف العمال وظائفهم[٢٥]. وإذا ما وضعنا في الإعتبار قسوة الأثر الذي تركه الكساد العظيم على الأوضاع الاقتصادية في لانكشاير، فإنه لن يكون مبعث دهشة أن ترد الغرفة التجارية في مانشستر بتلك الحدة على قوانين التعريفات الجمركية



جدول رقم ١٧ :

تكوين الشركات المساهمة المصرية في الفترة ١٩٢٠/١٩٣٩

(بالجنيه المصري)

| السنة | عدد الشركات | إجمالي رأس المال | البنوك | | | لا شيء أو غير معروف |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | البنك الأهلي المصري | بنوك أجنبية | بنك مصر | |
| ١٩٢٠ | ٢٥ | ١،١٣٥،٦٠٠ | ١٧٢،٠٠٠ | ٩٠٩،٤٠٠ | – | ٤٤،٤٠٠ |
| ١٩٢١ | ٧ | ١٨٠،٠٠٠ | ٤٧،٠٠٠ | ١٣٣،٠٠٠ | – | – |
| ١٩٢٢ | ٨ | ١،١٧٧،٠٠٠ | ١٢٥،٠٠٠ | ١،٠٤٧،٠٠٠ | ٥،٠٠٠ | – |
| ١٩٢٣ | ١٣ | ٩٦١،٣٠٠ | ٩٠،٠٠٠ | ٨٤١،٣٠٠ | ٣٠،٠٠٠ | – |
| ١٩٢٤ | ٩ | ١،١٢١،٠٠٠ | ١،٠٤٥،٠٠٠ | ٤٦،٠٠٠ | ٣٠،٠٠٠ | – |
| ١٩٢٥ | ١٠ | ٣٣٠،٠٠٠ | ٣٠،٠٠٠ | ٢٥٥،٠٠٠ | ٤٥،٠٠٠ | – |
| ١٩٢٦ | ١٧ | ٣٤١،٧٠٠ | ١٧٢،٣٠٠ | ١٦٩،٤٠٠ | – | – |
| ١٩٢٧ | ٢١ | ٧١٤،٠٠٠ | ٢٤٢،٠٠٠ | ١١٩،٠٠٠ | ٣٤٣،٠٠٠ | ١٠،٠٠٠ |
| ١٩٢٨ | ١٣ | ١،١٣٦،٥٠٠ | ٩٥٣،٠٠٠ | ١٤٣،٥٠٠ | ٣٠،٠٠٠ | ١٠،٠٠٠ |
| ١٩٢٩ | ١٣ | ١،٧٣٠،٥٠٠ | ٢٣٠،٠٠٠ | ١،٤٦٠،٥٠٠ | – | ٤٠،٠٠٠ |
| ١٩٣٠ | ١١ | ٦٢٨،٠٠٠ | ٥٠،٠٠٠ | ٥٧٨،٠٠٠ | – | – |
| ١٩٣١ | ٩ | ١،٤٧٦،٤٠٠ | – | ١٧٦،٤٠٠ | – | *١،٣٠٠،٠٠٠ |
| ١٩٣٢ | ٩ | ٣٣٣،١٠٠ | ١٠٠،٠٠٠ | ٢٢٦،٤٠٠ | ٦،٧٠٠ | – |
| ١٩٣٣ | ٦ | ٣٢٤،٠٠٠ | ٢٨٠،٠٠٠ | ٣٥،٠٠٠ | ٩،٠٠٠ | – |
| ١٩٣٤ | ٢٧ | ١،٢٨٤،٠٠٠ | ٦٢٠،٠٠٠ | ٣٤٩،٠٠٠ | ٣١٢،٠٠٠ | ٣،٠٠٠ |
| ١٩٣٥ | ١٥ | ٤٩٦،٠٠٠ | ٤٦،٤٠٠ | ٣٣١،٦٠٠ | ١١٠،٠٠٠ | ٨،٠٠٠ |
| ١٩٣٦ | ١١ | ٥٠١،٠٠٠ | ٢٠٤،٠٠٠ | ٢٩٧،٠٠٠ | – | – |
| ١٩٣٧ | ١٨ | ٦٤٤،٠٠٠ | ١٩٣،٠٠٠ | ٤٠١،٠٠٠ | ٥٠،٠٠٠ | – |
| ١٩٣٨ | ٢٨ | ١،٣٣٦،٣٠٠ | ٣٧٩،٠٠٠ | ٦١٢،٠٠٠ | ٣٤٥،٣٠٠ | – |
| ١٩٣٩ | ٨ | ٥٠٥،٠٠٠ | – | ٥٠٥،٠٠٠ | – | – |
| الإجمالي | ٢٥٠ | ١٦،٢٣٠،٤٠٠ | ٥،٢٢٩،٠٠٠ | ٨،٣٧٠،٠٠٠ | ١،٣١٦،٠٠٠ | ١،٤١٥،٤٠٠ |

المصدر: مراسيم إنشاء الشركات المساهمة، في صحيفة الوقائع المصرية، في الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٢٠ إلى ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٩

* بنك التسليف الزراعي

ملحوظة: من بين مبلغ ١،٣١٦،٠٠٠ جنيه مصري، الواردة تحت بنك مصر، لم تساهم شركات من خارج مجموعة شركات بنك مصر إلا بمبلغ ٤٤٦،٠٠٠ جنيه مصري فقط

التي صدرت في أعوام ١٩٣٠ و ١٩٣٤ و ١٩٣٨ .

وتفاقمت مشكلات بريطانيا الداخلية بسبب بروز التنافس بين القوى الامبريالية خلال الثلاثينات . وفي مصر ، إتخذ هذا التنافس شكل الصراع على السوق المصرية للمنسوجات القطنية . ورغم إقامة حواجز من التعريفات الجمركية ، إنتهج اليابانيون سياسة إغراق السوق المصرية بمنتجاتهم . ولم يكن بمقدور أصحاب مصانع النسيج البريطانية إتباع سياسات مماثلة ، وبالتالي عجزوا عن منافسة الأسعار اليابانية . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن الحكومة اليابانية كانت تعمل في إرتباط وثيق مع أصحاب مصانع النسيج اليابانية ، لكي تضمن لهم أفضل الأوضاع للإنتاج . فعلى سبيل المثال ، ساعدت الحكومة اليابانية أصحاب المصانع على إبقاء أجور عمال المصانع في مستوى منخفض . كما أتاحت لهم أيضاً الطاقة بتكلفة غير عالية . وقدمت دعماً للشركات التي كانت تعمل بصورة متواصلة[٢٦] . ولم يكن أصحاب مصانع النسيج البريطانية يتمتعون بأي من هذه المزايا ، رغم أنهم كانوا يتمتعون بنفوذ قوي في الدوائر الحكومية . ولما لم تكن هناك نقابات عمالية قوية ومتشددة في اليابان ، فقد كان بمقدور أصحاب مصانع النسيج اليابانية ألا يدفعوا أجوراً أعلى لعمالهم ، بل وأن يحققوا إنتاجية أعظم بالعمل في نوبات متتالية لمدة أربع وعشرين ساعة في اليوم .

وأصبح التنافس بين بريطانيا العظمى واليابان صراعاً ثلاثياً مع زيادة إنتاج شركة مصر للغزل والنسيج . وفي الحقيقة ، فإن التهديد الذي كانت الشركة تواجهه من واردات المنسوجات اليابانية كان أعظم من تهديد الواردات البريطانية . ولما كانت المنسوجات اليابانية مصنوعة من خامات أكثر ثقلاً وخشونة من معظم الواردات البريطانية ، وبالتالي فقد كانت موجهة للطبقات الأدنى أكثر مما كانت موجهة للطبقات المتوسطة والعليا . لذلك فإنها كانت تتنافس بدرجة أكبر مع منتجات شركة مصر للغزل والنسيج ، التي كانت تعتمد على أسواق الطبقات الدنيا والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة . ومع



جدول رقم ١٨ :

جهات تصدير القطن المصري في الفترة ١٩٣٢/١٩٣٨

(بالألف بالة)

| البلد | الكمية (بالألف من البالات) | | | | الأهمية النسبية المئوية | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | متوسط ١٩٣٢/٣٣ حتى ١٩٣٣/٣٤ | ٣٤/٣٥ | ٣٥/٣٦ | ٣٦/٣٧ | متوسط ١٩٣٢/٣٣ حتى ١٩٣٣/٣٤ | ٣٤/٣٥ | ٣٥/٣٦ | ٣٦/٣٧ |
| بريطانيا | ٤٥٣ | ٤٤٣ | ٥٠٣ | ٥٣٦ | ٥٠ | ٣٤ | ٣٥ | ٣٣ |
| فرنسا | ١٥٠ | ١٧٩ | ١٥٩ | ١٨٠ | ١٣ | ١٥ | ١١ | ١٤ |
| الولايات المتحدة | ١٣٨ | ٤٣ | ٥١ | ٣٩ | ١٢ | ٣ | ٤ | ٣ |
| ألمانيا | ٣٦ | ١١٢ | ١٠٥ | ١٥٠ | ٧ | ٩ | ٧ | ١١ |
| إيطاليا | ٦٣ | ٩٥ | ٩١ | ٨٦ | ٧ | ٦ | ٥ | ٧ |
| اليابان | ٥٠ | ٨١ | ١٩٤ | ٥٥ | ٥ | ٦ | ١٣ | ٤ |
| البلاد الأخرى | ١٩٠ | ٤٣٠ | ٣٥٧ | ٣٦٢ | ١٩ | ٢٨ | ٢٥ | ٢٩ |
| الإجمالي | ١,٠٤٧ | ١,٣٨٣ | ١,٤٤٠ | ١,٣٠٦ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ |

المصدر : «Cotton Trade statistics», International Cotton Bulletin, Vol. 16, June 1938, p. 554.

ذلك ، فإن التنافس بين بريطانيا واليابان قد عزز بدرجة كبيرة جهود بنك مصر لتوسيع عملياته في مجال النسيج . فللتخفيف من غضب المصريين إزاء إغراق سوقهم بالمنسوجات القطنية ، عرض اليابانيون شراء نسبة أكبر من محصول القطن المصري . وكما يبين الجدول رقم ١٨ ، فقد زادت كمية الأقطان المصرية المصدرة إلى اليابان من ٥٠,٠٠٠ بالة في موسم ١٩٣٢/١٩٣٣ ، إلى ١٩٤,٠٠٠ بالة في موسم ١٩٣٦/١٩٣٧ . ورغم أن الصادرات عادت وانخفضت إلى ٥٥,٠٠٠ بالة عام ١٩٣٨ ، نتيجة لقانون التعريفات الجمركية الذي صدر عام ١٩٣٨ ، ونتيجة لغزو اليابان لمنشوريا ( الذي أتاح مورداً جديداً وأكثر سهولة للإمدادات من مصر ) قبل عام ١٩٣٨ . فإن أعضاء من

الطبقات العليا ، وخاصة كبار مزارعي القطن ممن لا يمتلكون مصالح تجارية أخرى ، رأوا في اليابان وسيلة للتغلب على المنافسة الحادة التي كانوا يواجهونها من جانب الولايات المتحدة في السوق العالمية الآخذة في التقلص[٣٧] . وكان كثير من ملاك الأراضي في مأزق يبعث على اليأس ، نظراً لعجزهم عن الوفاء بسداد ديون الرهونات ، وهو ما كان يعرضهم لخطر الاستيلاء على أصولهم الرأسمالية سداداً للديون . وعندما هدد أصحاب المصانع البريطانية باللجوء إلى موردي القطن الطويل التيلة الأمريكيين إذا لم تلغ مصر تعريفاتها الجمركية الحمائية ، كان بمقدور مؤيدي اليابان في مصر ، مثل أحمد عبد الوهاب وكيل وزارة المالية ، الرد بأن ذلك تهديد لا معنى له ، حيث كانت المصالح التجارية اليابانية في مصر على استعداد لامتصاص القطن الذي لا تشتريه بريطانيا العظمى[٣٨] .

ودفعت الروح الوطنية الاقتصادية المتصاعدة للحكومات المصرية المتعاقبة خلال الثلاثينات كثيراً من الشركات الأجنبية إلى إعادة تقويم وضعها في مصر . وأعاد كثير من الشركات تنظيم نفسها بتسجيل مصري ، بهدف الاستفادة من القوانين والسياسات الجديدة التي إنتهجتها الوزارات العديدة[٣٩] . وخلال ذلك ، كان يتعين على مثل هذه الشركات أن تلبي ضرورة أن تكون نسبة معينة من رأس المال الأصلي مصرية ، ونسبة من أعضاء مجلس الإدارة ، من الرعايا المصريين . ولذلك ، فلكي تعيد هذه الشركات تنظيم نفسها ، كان من الضروري عليها أن تجند أعضاء من الطبقة العليا ، ممن على استعداد للمساهمة في المشروعات الحديثة التكوين . وكان كثير من الشركات الأجنبية في مصر تعتمد بشكل بالغ على المتمصرين ، وخاصة ذوي الأصول اليونانية والشامية والأرمنية واليهودية ، ممن إكتسبوا الجنسية المصرية ، في تعزيز عملياتها التجارية في البلاد . ورغم أنه كان من الممكن استخدام هؤلاء « الرعايا المتمصرين » للوفاء بالشروط القانونية لأغراض إعادة تنظيم الشركات ، فان قلة منهم هي التي كانت تشغل مناصب سياسية أو مقاعد وزارية . ولم يكن المتمصرون يسيطرون إلا على قليل من السلطة فيما يتعلق



بتخصيص الدعم أو منح الامتيازات .

وفي تجنيد أعضاء البورجوازية المصرية للعمل في هذه الشركات ، لم يكن الرأسماليون الأجانب يهتمون بوجه خاص بأعضاء طبقة كبار ملاك الأراضي في حد ذاتها . بل كانوا بالأحرى يبحثون عن أعضاء في البورجوازية ممن كانوا من الساسة الفعالين ، وخاصة الوزراء ووكلاء الوزارات السابقين ، ممن كانوا يتمتعون بخبرة واسعة في الشؤون الحكومية ودقائق القوانين التي تؤثر على عمليات الشركات المساهمة المصرية . وكانت غالبية من تم تجنيدهم للعمل في الشركات الأجنبية ، الحديثة التكوين أو التي أعيد تنظيمها ، ليسوا من أعضاء طبقة كبار ملاك الأراضي بالتحديد . ولا يعني ذلك القول بأن أعضاء البورجوازية هؤلاء لم يكونوا من ملاك الأراضي ـ فان كثيراً منهم كانوا يمتلكون مساحات واسعة من الأرض[٣٠] . إلا أن إمتلاك هذه الأراض كان بشكل دائم تقريباً نتيجة للثروات التي حققوها من جراء إشتراكهم في الحياة السياسية والخدمة العامة في مصر ( وهو ما كان كثيراً ما يجلب لهم الرشوة كنوع من الدخل الإضافي ) ، ومن جراء الاشتراك في إدارة الشركات الأجنبية .

وإنْ لم يكن هذا القطاع من البورجوازية المصرية منبثقاً من البورجوازية الزراعية ، فكيف يمكن فهم تطوره ؟ أولاً وأساساً ، فان أعضاءه لم ينحدروا من أصول أعيان الريف . وحتى لو كانوا قد ولدوا في الريف ، فإن أسماءهم لم تكن بارزة في القرى التي أتوا منها . ولم يكن نسبهم عريقاً ؛ فلم يكن أسلافهم من عمد أو مشايخ القرى ، ولا من رجال الدين في حالة مجيئهم من مناطق حضرية . وباختصار ، فقد كانوا من محدثي النعمة والثراء . وفي الجزء الأغلب ، كان آباؤهم من صغار المزارعين ، أو صغار البيروقراطيين الذين عملوا في خدمة الحكومة المصرية . وكانوا يدينون بحظهم الحسن إلى توسع جهاز الدولة في أعقاب الاحتلال البريطاني عام ١٨٨٢ ، وبشكل مباشر أكثر ، إلى توسع الصناعة المصرية في العشرينات والثلاثينات . وعادة ما كان إمتلاكهم للأرض شيئاً ثانوياً بالنسبة لمصالحهم المالية الأخرى ، وشيئاً يهدف أساسا

إلى إعطائهم قاعدة سياسية ، وتوفير دخل سنوي إضافي ، وزيادة ممتلكاتهم من أراضيهم . فملكية الأراضي كانت ضرورية لكي يصبح المرء ، عمومًا ، مؤهلًا لكي يكون عضوًا أصيلًا في الطبقة العليا . وعلى العكس مما يقوله أنور عبد الملك وبعض الماركسيين المصريين الآخرين ، فإن هذا القطاع المشتري من البورجوازية المصرية هو الذي قدر له أن يكون الجناح الأكثر رجعية ، وليس الأكثر تقدمية ، في الطبقة العليا الصغيرة الحجم .

فلم يكن بمقدور البورجوازية الصناعية الناشئة أن تلعب أي دور « تقدمي » خلال الثلاثينات ( على النحو الذي فعلته مثلًا نظيرتها الهندية إبان الثورة الصناعية ) ، حيث لم تكن مستقلة عن رأس المال الأجنبي . وبدلًا من ذلك ، فإن أعضاء البورجوازية المصرية الذين تعاونوا مع رأس المال الأجنبي خلال الثلاثينات إنما ينبغي النظر إليهم من منظور الاستعمار الجديد حيث كانوا يشكلون واجهة تخفي السيطرة الحقيقية على المشروعات الهامة . ففي ظاهر الأمر ، كان يبدو كما لو أن المصريين قد حصلوا على قدر من السيطرة على الاقتصاد أكبر مما كان قائمًا في الواقع . ويمكن أن يتضح الأثر السلبي لهذا القطاع من الطبقة العليا المصرية على التطور السياسي والاقتصادي المصري خلال الثلاثينات ، بمناقشة تصرفات بعض من أبرز أعضائه . وكما سنرى ، فقد كان أعضاء هذه الشريحة هم الذين وجهوا الضربة القاتلة لمجموعة شركات بنك مصر التي حدثت عام ١٩٣٩ .

ولعل أبرز أعضاء هذه « البورجوازية الصناعية » هم إسماعيل صدقي باشا ، ومحمد أحمد عبود باشا ، وأحمد عبد الوهاب . وقدر لمجموعة إضافية من رجال الأعمال أن تظهر في أواخر الثلاثينات . وكان أهم أشخاصها الدكتور حافظ عفيفي باشا ، الذي تولى رئاسة بنك مصر بعد الإطاحة بطلعت حرب عام ١٩٣٩ . وباستثناء صدقي ، الذي كان والده بيروقراطيًا كبيرًا نسبيًا في عهد الخديوي إسماعيل ، فإنهم جميعًا قد انحدروا من أصول مغمورة . وكان صدقي مرتبطًا بشكل وثيق بمجموعة مختلفة من رؤوس الأموال البريطانية



والبلجيكية والسويسرية ، التي كانت تسيطر على الشركة الأهلية للغزل والنسيج ، وعلى شركات استصلاح الأراضي مثل شركة البحيرة ، فضلًا عن مصالح في قطاعات حليج الأقطان والزيوت واستخراج المعادن والكيماويات[٣٥] .

أما أحمد عبود ، فكان يدين بمكانته البارزة إلى المساعدة المالية التي حصل عليها من الزعيم الوطني الشيخ عبد العزيز جاويش ، والتي مكنته من دراسة الهندسة في جامعة جلاسجو عام ١٩٠٤ . وبعد ذلك ، عاون مهندس الري البريطاني الشهير السير وليام ويلكوكس في بناء سد نهر الفرات عام ١٩١٣ . وبفضل صلته الوثيقة مع البريطانيين قبل الحرب العالمية الأولى ، أقام عبود صلات قوية مع كثير من رجال الأعمال والساسة البريطانيين . وكانت أهم مصالحه تقع في مجال النقل والشحن البحري والتشييد وبناء السفن . وكان عبود شريكًا متضامنًا مع شركة بريطانية في بناء سد أسوان ، كما كان واحدًا من كبار حملة الأسهم والمديرين في شركة الأومنيبوس المصرية وفي شركة البوستة الخديوية . وفي عام ١٩٣٧ ، أشار السير مايلز لامبسون السفير البريطاني في مصر إلى أن « عبود يستحق الاهتمام من جانبنا لأنه يمثل عددًا كبيرًا من الشركات البريطانية الهامة . . . وهو يزعم ـ ومعه بعض الحق في ذلك ـ أنه أثر على تعاقدات بريطانية يبلغ إجماليها أربعة ملايين جنيه استرليني في الفترة ما بين يوليو/تموز ١٩٣٠ ويناير/كانون الثاني ١٩٣١ »[٣٦] .

وكان أحمد عبد الوهاب يرتبط بشكل وثيق بالفابريقيك مصر ، حتى وفاته المبكرة عام ١٩٣٨ . وكان قد إلتحق أول الأمر بمدرسة التجارة العليا ، وتأثر بالأفكار الوطنية ، ثم واصل تعليمه في جامعة ليدز حيث حصل على درجة عليا في التجارة . وبعد ذلك ، أمضى عامين في إحدى الدور التجارية البريطانية . ورغم أن أحمد عبد الوهاب صار معروفًا بأنه من أنصار الحماية الجمركية ، حتى أن مايلز لامبسون وصفه بأنه « معاد تمامًا » للمصالح الأجنبية ، فإنه قد لعب دورًا هامًا في إقناع طلعت حرب بدعوة شركات بريطانية للدخول في

مشروعات مشتركة مع بنك مصر[٣٣]. وكوكيل لوزارة المالية في العشرينات، وكوزير للمالية في عدد من حكومات الثلاثينات، ترك أحمد عبد الوهاب تأثيراً عميقاً على مسار التصنيع المصري.

ومع تفاقم الكساد، استمرت مجموعة شركات بنك مصر في التوسع، رغم العديد من الممارسات التجارية المشكوك فيها، ورغم استنزاف الموارد من جانب عدد من شركاته التي لا تحقق أرباحاً. وتمكنت مجموعة شركات بنك مصر من حشد قدر هائل من المساندة السياسية لها، بعرض مراكز في مجالس الادارات على وزراء ذوي مواقع استراتيجية، وبتقديم «قروض» لملاك الأراضي من أعضاء البرلمان، ممن كانوا يصادفون صعوبة في سداد ديونهم لبنوك الرهونات التي يمتلكها الأجانب، مثل **البنك العقاري المصري** و**بنك الأراضي المصري**، إلى جانب البنوك التجارية التي يمتلكها الأجانب، مثل **البنك الأهلي المصري**[٣٤]. وإدراكاً للنجاح الذي حققته مجموعة شركات بنك مصر، راحت المصالح التجارية التي يمثلها صدقي وعبود تسعى إلى تقليد أساليبها.

وكان عبود أول من أقدم على تحدي المعاملة التفضيلية التي يحظى بها بنك مصر من الحكومة المصرية. وكان الشيء الذي يزعج عبود بوجه خاص هو النمو الهائل **لشركة مصر للملاحة**، التي كانت قد تأسست في يناير/كانون الثاني ١٩٣٤. وكان هناك تشجيع على إقامة شركات ملاحة مصرية، في ظل حكومة صدقي والحكومات التي أعقبتها. ففي نظر الحكومة والرأي العام، كان إنشاء أسطول بحري يرفع العلم المصري أمراً تستوجبه المكانة الدولية والضرورة الاقتصادية في آن واحد. وكانت أول شركة ملاحة مصرية قد تأسست في عهد الخديوي سعيد، إلا أن رأس المال الأجنبي إستولى عليها بعد ذلك، عندما ثقلت أعباء الدين العام؛ وأعيد تنظيمها باسم **شركة البوستة الخديوية**[٣٥]. وبتشجيع تطوير أسطول جديد، كانت الحكومة المصرية تسعى للحصول على الأرباح التي كانت تذهب إلى رأس المال الأجنبي، من



جدول رقم ١٩

الدعم الحكومي الممنوح لشركة الاسكندرية للملاحة ولشركة مصر للملاحة في الفترة ١٩٣٤/ ١٩٣٩

| السنة | الدعم ( بالجنيه المصري ) | |
|---|---|---|
| | شركة الاسكندرية للملاحة | شركة مصر للملاحة |
| ١٩٣٤ | ١١,٣٧٦ | – |
| ١٩٣٥ | ١٤,٣٢٢ | ٤١,٩٥١ |
| ١٩٣٦ | ١٣,٩٩٨ | ٩٩,٠١٠ (+١,٣٥٣)* |
| ١٩٣٧ | ١٣,١٢١ | ٩٧,٠٣٢ |
| ١٩٣٨ | ١٦,٩١٧ | ١٠٢,٥٣٥ |
| ١٩٣٩ | ١٥,٤٦٥ | ٨٩,٥٤٠ |
| الاجمالي | ٨٥,١٩٩ | ٤٣١,٤٢٢ |

المصدر: Politi, 1936, p. 420; 1937, p. 367; 1938, p. 514; 1940, p. 465; *Levy* 1939, p. 236; 1941, p. 233

* هذا الدعم الاضافي الذي يبلغ ١,٣٥٣ جنيهاً مصرياً من وزارة المواصلات، كان مضافاً إلى الدعم المعتاد الذي تقدمه وزارة المالية.

شحن الفحم والمواد الخام والسلع المصنعة من أوروبا إلى مصر، ومن شحن القطن من مصر إلى أوروبا.

وكانت أول محاولة لإنشاء أسطول حديث عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩، عندما سعت **شركة مصر للنقل والملاحة** للحصول على إمتياز يقتصر عليها لنقل الحجاج من مدينة السويس إلى جدة في الأراضي الحجازية[٣٦]. وكانت أول محاولة ناجحة للحصول على دعم لبناء أسطول بحري عام ١٩٣٠، من جانب **شركة الاسكندرية للملاحة**، التي كان يرأسها التاجر ورجل الأعمال السكندري الواسع النفوذ أمين يحيى باشا. وأحاطت الفضائح بالطريقة التي حصل بها يحيى على الدعم الأولي، مما كان مؤشراً على عملية الحصول على

مثل هذه الإمتيازات خلال بقية الثلاثينات . فقد كان عبد الفتاح يحيى ، شقيق مؤسس الشركة ، وزيراً للشؤون الخارجية في وزارة صدقي ، الاجتماع الذي تم فيه بحث طلب شقيقه الحصول على دعم . وكان قرار منحه الدعم موضع هجوم حاد من جانب أحزاب المعارضة ، وخاصة من جانب حزبي الوفد والأحرار الدستوريين[36] .

كذلك ، فقد حصلت شركة مصر للملاحة على دعم بدءاً من تاريخ تأسيسها . وكان الدعم الذي حصلت عليه شركة مصر للملاحة يفوق بدرجة كبيرة ما حصلت عليه شركة الاسكندرية للملاحة ، مثلما يتضح من الجدول رقم ١٩ .

وفي عام ١٩٣٦ ، تمكن أحمد عبود من إقناع مجلس إدارة شركة البوسطة الخديوية بحل الشركة ، وإعادة تنظيمها باسم جديد ، هو الشركة الفرعونية . وكان عبود يهدف من وراء ذلك إلى إقناع كل من الحكومة المصرية والرأي العام بأن شركته للملاحة والشحن لم تعد خاضعة لهيمنة الأجانب . وبعد إعادة تنظيم الشركة ، طلب عبود دعماً من الحكومة المصرية . ولما كان عبود متورطاً بشكل عميق في الحياة السياسية الحزبية ، خلافاً لطلعت حرب ، فإن قضية الدعم اكتسبت المزيد من الصبغة السياسية . فمع خوف بنك مصر من منافسة الشركة الفرعونية ، فقد إنضم البنك إلى أعداء عبود السياسيين في حزب الوفد في القول بأن الشركة الجديدة ، رغم إعادة تنظيمها ، لا زالت ملكيتها أجنبية[38] . ورد عبود على ذلك بمحاولة السيطرة على نسبة كبيرة من أسهم بنك مصر ، وكما يقال ، بالعمل على وقف الدعم لشركة مصر للطيران[39] . ورد البنك على ذلك بإعادة تنظيم حقوق التصويت لحملة الأسهم ، مما جعل الأسهم التي اشتراها عبود عديمة التأثير[40] . وانتقل هذا الصراع تدريجياً إلى الصحافة ، حيث راح حلفاء عبود يقولون بأنه لما كانت مصر تعاني من الكساد ، فإن منح دعم كبير لشركات لا تحقق أرباحاً مثل شركة مصر للطيران إنما هو أمر لا مبرر له[41] .



وبينما كان بنك مصر يصارع المصالح التي كان يمثلها عبود ، تعرض لهجوم من ناحية أخرى . فبعد أن أقامت شركة كاليكو برينترز مشروعاً مشتركاً ناجحاً مع الشركة الأهلية للغزل عام ١٩٣٤ ( وهي الشركة المصرية الصباغة النسيج)، سعت الشركة الناقصة الرئيسية لها، وهي شركة برادفورد دايرز للإرتباط ببنك مصر . وفي عام ١٩٣٦ ، اقترحت شركة برادفورد دايرز إقامة شركتين - واحدة لغزل ونسج القطن الرفيع يسيطر عليها بنك مصر ، والثانية للقيام بعمليات الصباغة وتسيطر عليها الشركة البريطانية . ووفقاً لما جاء على لسان أحد الأطراف التي إشتركت في المفاوضات ، فإن طلعت حرب (الذي كان مريضاً مرضاً شديداً في ذلك الوقت) رفض في أول الأمر النظر في هذا الاقتراح . ولكن بمجرد أن هددت شركة برادفورد دايرز بالمضي قدماً في المشروع، حتى دون مشاركة بنك مصر، وبالدخول في منافسة مباشرة مع مجموعة شركات بنك مصر ، فإن طلعت حرب أعاد النظر في موقفه[42] . وفي اجتماع لحملة أسهم بنك مصر عام ١٩٣٧ ، أعلن تأسيس شركة مصر للغزل والنسج الرفيع ، وشركة مصر لصباغي البيضا - دايرز[43] .

وكان اسماعيل صدقي واحداً من أشد أنصار قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٠ . وبينما لم يكن في السلطة عام ١٩٣٤ ، فإنه كان يؤيد زيادة الرسوم الجمركية في ذلك العام ، وهو ما كان يهدف إلى مواجهة سياسة إغراق السوق التي كان اليابانيون ينتهجونها . وفي عام ١٩٣٧ ، شن صدقي حملة واسعة ضد ثالث زيادة مقترحة في التعريفات الجمركية . ولما كان بنك مصر هو الذي وضع خطوط هذه الزيادة الجديدة بما يتفق مع إحتياجاته ، فإن صدقي كان يخشى أن تحقق التعريفة الجمركية الجديدة فائدة أعظم للمشروع المشترك بين البنك وشركة برادفورد دايرز ، حيث كان من شأنها أن تزيد بدرجة أكبر الهوة بين مجموعة الشركة الأهلية ،مجموعة بنك مصر ، من حيث الانتاج والأرباح[44] .

وفي نفس الوقت ، بدأت اليابان تقلل وارداتها من القطن المصري . فكما

يتضح من الجدول رقم ١٨ ، فإن اليابان استوردت ٥٥,٠٠٠ بالة من القطن المصري في موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ ، على حين أن وارداتها في العام السابق كانت قد بلغت ١٩٤,٠٠٠ بالة . وكان أحد أسباب هذا الانخفاض يتمثل في التعريفات الجمركية التي صدرت عام ١٩٣٤ ، والتي تركت أثراً معاكساً على قدرة اليابان على تصدير المنسوجات المصنعة إلى السوق المصرية ( رغم أنه بعد عام ١٩٣٤ ، أعيد تصدير كمية كبيرة من المنسوجات اليابانية ، من خلال إيطاليا ) . وثانياً ، فإن غزو منشوريا وأجزاء من الصين في أواخر الثلاثينات كان يعني أن يتاح لليابان مصدر جديد للقطن الخام (ذي الجودة الأقل، وهو ما يجعله مناسباً بدرجة أفضل لإحتياجات أصحاب المصانع ) ، وسوق جديدة لسلعها(٤٥) . وعندما بدأ المزيد من الركود يصيب تجارة القطن خلال عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ، إنضم كثير من تجار القطن إلى صدقي ومصالح النسيج البريطانية في مهاجمة التعريفات الجمركية ، على أساس أنها تضر بالاقتصاد المصري ، وتعمل لصالح شركة مصر للغزل والنسيج على حساب بقية البلاد. وقال تجار القطن وكثير من ملاك الأراضي أن الدول الأجنبية ستكون أكثر استعداداً لشراء كميات أكبر من القطن المصري إذا تم خفض حواجز التعريفات الجمركية المصرية ، بما يسمح لهذه الدول بقدرة أكبر على الوصول إلى السوق المصرية(٤٦) .

وهكذا ، عكس اسماعيل صدقي ( الذي كان قبل ذلك أبغض الأشخاص لرأس المال الأجنبي ) موقفه التقليدي الآن ، وراح يهاجم معارضة بنك مصر لنظام الحصص ، الذي اقترحته الغرفة التجارية في مانشستر عام ١٩٣٤ ، والذي تبنته بعد ذلك هيئة التجارة ووزارة الخارجية البريطانيتين كسياسة رسمية لبريطانيا . فحيث كان البريطانيون يشترون ويواصلون شراء نصيب الأسد من محصول القطن السنوي المصري ، فإن الغرفة التجارية في مانشستر قالت بأن مصر يجب أن توافق على شراء كمية معينة من المنسوجات القطنية البريطانية سنوياً في مقابل ذلك . وبترتيب المعادلة ، التي حسبت الحصص على أساسها ، على أساس تاريخي ، فان البريطانيين كانوا يرون في



جدول رقم ٢٠

السُلف التي قدمها بنك مصر إلى شركاته في الفترة ١٩٣٨/ ١٩٣٩ (بالجنيه المصري)

| الشركة | قروض البنك | قروض برعاية الحكومة | السنة |
|---|---|---|---|
| شركة مصر للملاحة | ٢٧٢,٦٦٧ | – | ١٩٣٨ |
| شركة مصر للطيران | ٨١,٩٨٤ | – | ١٩٣٨ |
| شركة مصر للغزل والنسيج | ٢,٧٩٣,٠٤٥ | ١٢٨,٠٨٦ | ١٩٣٩ |
| شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع | ١٥٦,٩٣٣ | - | ١٩٣٩ |
| شركة مصر للكتان | ٩٣,٣٠٤ | ٢٢,٦٢٥ | ١٩٣٩ |
| شركة مصر لمصايد الأسماك | ٧٩,٧٧٥ | ١٤,٦٧٣ | ١٩٣٩ |
| شركة مصر لنسيج الحرير | ٢٥١,٩٣٧ | ٢١,٣٤٨ | ١٩٣٩ |
| شركة استديو مصر | ١٨٢,٦٢٧ | ٨,٣٦١ | ١٩٣٨ |
| شركة مصر لحليج الاقطان | ٣٣,٠٢٩ | ١٣٥,٧٥٠ | ١٩٣٩ |
| شركة مصر للمحاجر والمناجم | ٧٧,٢٢٩ | – | ١٩٣٩ |
| الإجمالي | ٤,٠٢٢,٥٣٠ | ٢٠٢,٨٨٥ | |

المصدر : A. A. I. El — Gritly : *The Structure of Modern Industry in Egypt* ( Cairo : Government Press, 1948 ), p. 438.

ملحوظة : ويشير الجريتلي أيضاً إلى أن « شركة مصر للطباعة ( مطبعة مصر ) كان لها حساب دائن لدى البنك » ، وهو ما يعني أن أية أموال خصصت لها لم تدرج في هذا الجدول . كما تجدر أيضاً ملاحظة أن قروض البنك تجاوزت ربع ودائعه عام ١٩٣٨ ( وكانت ١٥,٦٧٨,٠٠٠ جنيه مصري ) .

ذلك سبيلاً للقضاء على منافسيهم الأحدث عهداً في السوق المصرية ، وهم دول المحور : اليابان وإيطاليا وألمانيا(٤٧) .

ومع هذه الهجمات من جانب صدقي والآخرين ، كان يتعين على بنك مصر أن يعبىء قدراً أكبر من المساندة السياسية له داخل الحكومة والبرلمان . وتحقق ذلك بمنح مزيد من « القروض » لأعضاء العديد من الأحزاب

السياسية . وأصبح من الشائع في البورجوازية المصرية أن البنك لا يرفض طلباً للحصول على قرض . ومع تفاقم الكساد ، ومواجهة كثير من شركات البنك لمصاعب متزايدة ، وجد البنك من الضروري تقديم المزيد من رؤوس الأموال للشركات لتدعيم عملياتها ( الجدول رقم ٢٠ ) . ونتيجة لذلك ، بدأت كمية الأموال الموجودة في **بنك مصر** تنخفض إلى مستويات خطيرة . وأصبح من الضروري إسترضاء حملة الأسهم ، وقبل كل شيء ، الإبقاء على الثقة في مجموعة شركات **بنك مصر** في ظل أوضاع معاكسة . ولما لم يكن مسموحاً بامتلاك أسهم الا للمصريين ، فان مجموعة شركات **بنك مصر** أصبحت أكثر تعرضاً لفقدان الثقة من المؤسسات الأخرى[٤٨] . ولكي يتمكن البنك من دفع أرباح الأسهم، إضطر للسحب من أصوله الرأسمالية[٤٩] .

وزادت المعاهدة المصرية ـ البريطانية عام **١٩٣٩** من تفاقم الموقف الذي كان قد إتسم بالصعوبة فعلاً . فقد كانت هذه المعاهدة نعمة ونقمة على مصر في آن واحد. فمن ناحية، أعطت مصر سيطرة أعظم على شؤونها الداخلية. فعلى سبيل المثال ، سمحت المعاهدة الجديدة للحكومة المصرية بزيادة حجم جيشها ، مع السماح لمزيد من المصريين بدخول سلك الضباط ، إلا أن المعاهدة كانت تلزم مصر بتحمل جزء أكبر من نفقات الدفاع عن البلاد بأكملها[٥٠] . ودعا **حزب الوفد** ، الذي تفاوض بشأن المعاهدة برئاسة مصطفى النحاس باشا ، كل قطاعات المجتمع المصري للمساهمة في نفقات ميزانية الدفاع التي توسعت . ولما كان متوقعاً أن يساهم **بنك مصر** ومديروه في ذلك ، فان طلعت حرب وزملاءه وجدوا أنفسهم يواجهون مزيداً من النفقات[٥١] . وكان التخلف عن المساهمة من شأنه أن يعرض للخطر المساندة الوفدية لمجموعة شركات **بنك مصر** في الحكومة والبرلمان .

وأصبح الموقف المالي لمجموعة شركات **بنك مصر** دقيقاً بحلول عام **١٩٣٨** ، حتى أن البنك سعى للحصول على قرض من **البنك الأهلي المصري** . وفي أول الأمر ، كان محافظ **البنك الأهلي** ، السير إدوارد كوك ، متردداً في تقديم هذا القرض . وكان كوك يعلم جيداً بالممارسات المشكوك فيها



**لبنك مصر** ، والتي كانت وزارة الخارجية البريطانية على علم بها منذ عام **١٩٢٩**[٥٢] . وربما كان من الإعتبارات الأخرى التي أثرت على تفكير كوك أن **بنك مصر** كان المنافس الرئيسي **للبنك الأهلي المصري** . إلا أن طلعت حرب لجأ مرة أخرى إلى الضغط السياسي ، عن طريق تدخل أحمد ماهر ، وزير المالية . وتفاوض **بنك مصر مع البنك الأهلي المصري** على قرض يبلغ قرابة ثلاثة ملايين جنيه ، بضمان **شركة مصر للغزل والنسيج**[٥٣] .

وإذا لم يكن الموقف المالي قد أصبح كافياً بعد لإثارة القلق ، فإن **بنك مصر** انجذب بشكل مباشر إلى الحياة السياسية الحزبية في أعقاب انتخابات عام **١٩٣٨** المريرة ، التي إتسمت بأعمال العنف والتزوير الواسع النطاق . فخلال فترة ما بين الحربين ، كان **حزب الوفد** هو باستمرار أشد الأحزاب السياسية عداءً للبريطانيين . إلا أن قوته كانت تتقلص بشكل مضطرد ، من خلال سلسلة من الإنشقاقات الإنقسامية التي أدت إلى قيام أحزاب جديدة . وكان جانب كبير من مشكلة **حزب الوفد** ، في إدارة النضال ضد البريطانيين ، لا يتعلق بالبريطانيين بقدر ما كان يتعلق بالقصر ، الذي كان يعارض بشدة جهوده للحد من سلطات الملك . وترك تفاوض **الوفد** بشأن معاهدة عام **١٩٣٦** بين مصر وبريطانيا أثرين هامين على الحياة السياسية في أواخر الثلاثينات . أولاً ، شددت الأحزاب السياسية الأخرى حملاتها ضد **حزب الوفد** . ففي عام **١٩٣٧** ، حدث إنشقاق آخر على **حزب الوفد** ، وتم تشكيل **الحزب السعدي** . وراحت المعارضة تنتقد النحاس لعدم مطالبته البريطانيين بمزيد من التنازلات . وبطبيعة الحال ، كان القصر يساند الحملة المعادية **لحزب الوفد** . وثانياً ، فمع تقليص النفوذ البريطاني السافر في مصر ، ومع ما كان يبدو من منح مصر قدراً أكبر من الحكم الذاتي ، فان المعاهدة قد أزالت كثيراً من القضايا التي كانت تغذي الحركة الوطنية . وهكذا ، فقد حولت المعاهدة الحياة السياسية المصرية الى صراع بين الأحزاب ، أكثر مما كان صراعاً مع البريطانيين .

وأثارت انتخابات عام ١٩٣٨ ، التي زورها القصر ، والتي قضت تقريباً على مشاركة **حزب الوفد** في الحكم ( فلم يحصل إلا على أربعة مقاعد في البرلمان ) ، سخطاً بالغاً لدى الحزب وأنصاره[٥٤] . ورغم أن **بنك مصر** كان قد ساهم بدرجة كبيرة في أموال الدفاع الوطني أثناء وزارة النحاس ، فان الصحف الوفدية راحت الآن تهاجم البنك ، لإظهاره تحيزاً لائتلاف **الأحرار الدستوريين والسعديين** الذي تولى الحكم عقب انتخابات عام ١٩٣٨ . ولما كان غضب الوفديين قد تركز على أحمد ماهر ، فإن المساعدة التي قدمها **لبنك مصر** في الحصول على القرض عام ١٩٣٨ قد زادت من تفاقم الموقف . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد إنضم **حزب الوفد** إلى أولئك الذين كانوا يهاجمون قانون التعريفات الجمركية لعام ١٩٣٨ ، باعتبار أنه لا يستهدف إلا مصلحة **شركة مصر للغزل والنسيج**[٥٥] .

ومع ضعف الوضع الاقتصادي لمجموعة شركات **بنك مصر** ، ومع تقدم سن طلعت حرب وتدهور صحته ، أصبح البنك هدفاً لعدّد من المؤامرات . ورغم أن كثيراً من أعضاء البورجوازية كانوا يطمعون في موقع طلعت حرب كمدير للبنك ، فإنه فيما يبدو لم يكن يشعر بكثير من الخوف من فقدان موقعه الخاص ، أو من الإنهيار الاقتصادي ، حيث كان يشعر أن الحكومة المصرية لا يمكن أن تسمح بأن تتعرض مجموعة شركات **بنك مصر** لمحنة مالية قاسية[٥٦] . وكان الدكتور حافظ عفيفي باشا يقف في مركز المؤامرة التي كانت تهدف إلى الاطاحة بطلعت حرب. وكان عفيفي ، الذي كان معروفاً بحبه للانجليز ( « أنه بريطاني أكثر من البريطانيين أنفسهم » ) سفيراً لمصر في إنجلترا في الفترة ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٤ ، ثم مرة أخرى في الفترة ما بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٨ . ورأس عفيفي وفداً تجارياً مصرياً هاماً إلى انجلترا ، في إبريل/نيسان ١٩٣٥ ، وهو الوفد الذي بحث تجارة المنسوجات القطنية ونظام الحصص المقترح وغير ذلك من جوانب التجارة المصرية ـ البريطانية[٥٧] . وفي عام ١٩٣٤ ، عين طلعت حرب الدكتور عفيفي مديراً لشركة مصر للتأمين الحديثة التأسيس . وفي عام ١٩٣٨ ، تمكن طلعت حرب



من إغراء عفيفي بالاستقالة من منصبه كسفير لمصر في انجلترا ، ليتولى من جديد منصبه كمدير **لشركة مصر للتأمين** ، مع الاشتراك في عضوية مجالس ادارات أربع من شركات **بنك مصر** الأخرى . وكان حافظ عفيفي في الأصل طبيب اطفال ، ولم يتلق أي تدريب رسمي في الشؤون المالية . وفي تجنيده لحافظ عفيفي ، كان طلعت حرب يتبع نفس المبدأ الذي إتبعه الرأسماليون الأجانب ، الذين أعادوا تنظيم شركاتهم بتسجيل مصري . فمن أجل إحباط مخاوف البريطانيين من الميول الموالية للمحور أو المعادية للبريطانيين في مجموعة شركات **بنك مصر** ، سعى طلعت حرب ومديروه إلى تجنيد شخصيات عامة معروفة بتعاطفها مع البريطانيين ، من أمثال حافظ عفيفي وصادق وهبه باشا .

وفي يناير/كانون الثاني **١٩٣٩** ، بدأت تظهر في **الجريدة الرسمية** إخطارات من عائلات تلتمس من لجنة الديون العقارية ، التي تشكلت حديثاً ، مساعدتها على تأجيل سداد ديون رهونات هذه العائلات . وهذه الالتماسات ، التي كان يقوم بالفصل فيها وزير المالية الذي يرأس اللجنة ، لا توضح فحسب محنة هذه العائلات ، وإنما تبين أيضاً المصاعب التي صادفها **بنك مصر** وغيره من البنوك المصرية . ومع الخزي المرتبط بكشف الشؤون الشخصية للانسان على الملأ ، فإن موقف عائلات ملاك الأراضي التي قدمت التماسات كان موقفاً يبعث على اليأس حقاً . والجدول رقم ٢١ يوضح مديونية بعض عائلات ملاك الأراضي ، التي إقترضت من **بنك مصر** . ويمثل هذا الجدول مجرد جانب صغير من الديون المعلقة **لبنك مصر** ، حيث أن كثيراً من القروض كانت في الحقيقة رشاوى . وفي حالة القروض الكبيرة للغاية ، مثل قروض حمد الباسل باشا ، كان البنك قد توصل بالفعل إلى إتفاق تقوم بمقتضاه **الشركة العقارية المصرية** ، وهي من فروع البنك ، بإدارة أراضي من يعجزون عن السداد ، مع الاحتفاظ بنسبة من الأرباح كأقساط لسداد الدين .

وكان طلعت حرب مديراً **للشركة العقارية المصرية** قبل تأسيس بنك مصر ، واستمر في هذا المنصب حتى عام ١٩٣٩ . وفي عام ١٩٢٧ ، إصطلع

البنك بتمصير الشركة ، بشراء حصة من أسهمها تتيح له السيطرة عليها . وفي الحقيقة ، فان **الشركة العقارية المصرية** قد أصبحت عضواً في مجموعة شركات **بنك مصر** . وبالإضافة إلى استصلاح الأراضي ، وهي الوظيفة الأولى للشركة ، فإنها صارت تتولى إدارة المزارع لحساب ملاك الأراضي ، الذين يواجهون الحجز على أراضيهم نتيجة عجزهم عن سداد ديونهم . وعقب إتفاق أبرم مع الحكومة المصرية عام ١٩٣٠ ، تولت **الشركة العقارية المصرية** ديون هؤلاء الملاك ، ووضعت الأراضي تحت وصايتها حتى يحين الوقت الذي يمكن فيه سداد الديون[٥٨] . ويبدو أن أكثر من إستفادوا من هذا الاتفاق كانوا كبار ملاك الأراضي ، حيث أن قطع الأراضي التي طرحت لتأجيرها ، والتي ظهرت في إعلانات صحفيه نشرتها الشركة ، كانت كبيرة المساحة جداً . وكانت أسماء ملاك الأراضي التي ظهرت في هذه الاعلانات من أبرز أعضاء البورجوازية الزراعية[٥٩] . ولسوء حظ **بنك مصر** ، استمرت أسعار القطن في الانخفاض ؛ وبالتالي عجز ملاك هذه الأراضي عن سداد ديونهم ، التي اعتبرت **الشركة العقارية المصرية** مسؤولة عنها ، رغم حصولها على بعض المساعدة من الحكومة .

ولم تكن الأزمة الأخيرة، التي أحدثت الإنهيار المالي **لبنك مصر** ، نتيجة مباشرة لتصرفات طبقة كبار ملاك الأراضي ، ولا للدسائس السياسية . فكما أشرنا من قبل ، كان **بنك مصر** قد حصل على امتياز فتح حسابات **صندوق توفير البريد** عام ١٩٢٧ . وعندما إندلعت الاشتباكات الحربية عام **١٩٣٩** ، وجد البنك نفسه فجأة يواجه العديد من صغار المودعين ، أصحاب الحسابات في **صندوق توفير البريد** ، يطالبون باسترداد نقودهم . وتتضح أهمية هذا الإندفاع على **بنك مصر** إذا أدركنا أن إجمالي مدخرات **صندوق توفير البريد** وغير ذلك من حسابات الإيداع الصغيرة كان يمثل **٧٥,٣** في المائة من إجمالي ودائع البنك ، التي بلغ حجمها **١٢,٧١٧,٥٠٧** جنيه مصري عام **١٩٣٩**[٦٠] . إلا أن السيولة النقدية التي كانت لدى **بنك مصر** في وقت الأزمة ، في سبتمبر/أيلول **١٩٣٩** ، لم تكن تتجاوز **١٠٨,٠٠٠** جنيه مصري



جدول رقم ٢١

**ديون رهونات عائلات ملاك الأراضي التي حصلت على قروض من بنك مصر**

| العائلة | المديرية | الأرض المرهونة (بالفدان) | إجمالي القرض (بالجنيه المصري) | قيمة الدين لبنك مصر | نسبته المئوية | رقم الرهن |
|---|---|---|---|---|---|---|
| الشربيني | المنيا | ٣١١ | ٣١,٣٤٩ | ١٢,٢٧٣ | ٣٩.١ | الثاني |
| ثروت | المنيا واسيوط | ٣٣٥ | ٣٢,٥٣١ | ٥,١٧٠ | ١٥.٩ | الثاني |
| الديب | المنيا | ٢٨٤ | ٢٢,٩٠٣ | ٣٦٣ | ١.٦ | الرابع |
| سيادة | الدقهلية | ٣٢٠ | ٤١,٦٣٦ | ٦,٠٠٠ | ١٤.٤ | الرابع |
| عبدالنبي | الدقهلية | ٦٠٧ | ٩٤,٥٢٧ | ٦,٤٨٥ | ٦.٩ | الثالث عشر |
| عطا | الغربية | ٢٥٠ | ٧,٨٣٤ | ٤٤٥ | ٥.٧ | الثاني |
| الحولي | الغربية | ١٠٠ | ٢٢,٩٩٨ | ٣,٩٠٠ | ١٧ | الثاني |
| خضر* | الغربية | ٥٠٣/منزل | ٤٦,٨١٤ | ٢,٣٧٨ | ٥.١ | الخامس |
| خضر* | الغربية | ٥٧٦/منزل | ١٨,٩٤١ | ٢,٣٧٨ | ٤.٥ | السادس |
| خضر* | الغربية | ٤٧٤/منزل | ٤٦,٤٧٢ | ٣,٣٧٨ | ٧.٣ | الخامس |
| خضر* | الغربية | ١٩٢/منزل | ١٨,٩٤١ | ١,٤٠٥ | ٧.٤ | الخامس |
| المصري | المنيا | ٥/١,٦٢٩ منازل | ١٢٦,٤٠٤ | ٥٢,٥٤٠ | ٤١.٦ | الثاني |
| الغار | الغربية | ٦٦٤/مخزن | ٥٤,٠٣٣ | ١١,٥٠٠ | ٢١.٣ | الثالث |
| نجيب | الدقهلية | ٩٣٩ | ٥٥,٨٢٠ | ٢٣,٠٠٠ | ٤١.٢ | الثالث |
| الحيني | المنيا | ١٠٠ | ٧,٩٨٥ | ٢٩٥ | ٣.٧ | الثاني |
| بشرعمار | المنيا | ٨٦ | ٢٤,٥٤٨ | ١٥,١٥٣ | ٦١.٧ | الثالث والرابع |
| بشرعمار | المنيا | ٢٧ | ١٢,٥٠٦ | ٦,٠٠٠ | ٤٨ | الأول |
| بشرعمار | المنيا | ١٢٠ | ١٤,٩١٤ | ٤,٨٤٠ | ٣٢.٥ | الثاني والثالث |
| بشرعمار | المنيا | ١١٢ | ١٤,٩٨٨ | ٣,١٥٣ | ٢١ | الثاني |
| مقبل | البحيرة | ١٧٥ | ٣٠,١٣٣ | ٤,٢٥٠ | ١٤.١ | الثاني |
| عبدالنور | حرجا | ٤٩٦/محلج | ٢٨,٠٥٠ | ١,٤٠٠ | ٥ | الرابع |
| العجمي | الدقهلية | ٣٩/منزل | ٣,٤٧٠ | ١,٠٠٠ | ٢٨.٨ | الثاني |
| حسان | المنيا | ٩ | ٧,٣٣٠ | ٦,٦١٥ | ٩٠.٢ | الثاني |
| بدر | قنا | ٢٣٧ | ١٢,٩٠٦ | ١,٤٦٦ | ٢٣.٤ | الثاني والثالث |
| الاتربي | الدقهلية | ٣٧ | ٣,٣٠٧ | ١,٢٧١ | ٣٨.٤ | الثالث |
| الشريف | الغربية | ٢٧٧ | ٢٧,٦٠٣ | ٣٠٠ | ١.١ | الثاني عشر |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| القرائن | البحيرة | ٢٧٥ | ٢٢,٩٦٩ | ٢,٥٠٠ | ١٠,٩ | الرابع |
| عبدربه | المنيا | ٦٢/منزل | ١٦,٦٢٤ | ٣,٤٠٠ | ٢٠,٥ | الثالث |
| غازي | الغربية | ٣٨ | ٦,١١٢ | ٢,٠٣٧ | ٣٣,٣ | الثاني |
| اسماعيل | المنيا | ٤٧٩/منزل | ١٠٥,٥٦٥ | ٣٥,٦٣٩ | ٣٣,٨ | الثاني |
| احمد الشندلاوي | سوهاج والغربية | ١٠٩ | ١١,٨١٩ | ٤,٨٠٤ | ٤٠,٦ | الثاني |
| إجمالي الديون التي لبنك مصر | | | | ٢٢٦,٣٣٨ | | |

المصدر : صحيفة الوقائع المصرية بتاريخ ٢٧ مارس/أذار ١٩٣٩ ، و٣٠ مارس/أذار ١٩٣٩ ؛ و٦ و١١ و١٣ و٢٠ و٢٤ ابريل/نيسان ١٩٣٩ : و٢٩ مايو/أيار ١٩٣٩ ؛ و١٠ و١٣ يوليو/تموز ١٩٣٩ ؛ و٧ و١١ و٢١ و٢٥ سبتمبر/أيلول ١٩٣٩ ؛ و١٠ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٩؛ و٦ و٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٩ ؛ و١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٩ .

ملحوظة : عديد من القروض الواردة في الجدول قدمها صادق بك قليني . ويبدو أمراً مشروعاً ان نجمع اجمالي ديون بنك مصر إلى ديون صادق قليني ، حيث انه قد حصل على هذه الأموال من بنك مصر ، وكان مديناً للبنك بأكثر من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري عام ١٩٣٩ .

● كان القرض الأصلي المقدم من بنك مصر إلى عائلة حضر يبلغ ١١,٨٠٥ جنيهاً مصرياً .

فقط(٦١) . ولما كانت وزارة محمد محمود قد سقطت في الشهر السابق ، فلم يكن بمقدور طلعت حرب الاعتماد على تدخل أحمد ماهر ، وزير المالية السابق ، لمساندة البنك .

وتولت الوزارة الجديدة الحكم في أغسطس/آب ١٩٣٩ برئاسة علي ماهر باشا ، وهو واحد من أكثر الساسة قسوة في فترة ما قبل عام ١٩٥٢ . وكان وزير ماليته ، حسين سري باشا ، أبن أول مهندس مصري يتخرج من جامعة بريطانية ؛ كما كان من أكثر الأشخاص حباً وولاءً للبريطانيين . والشيء الأكثر أهمية ، أنه كان يرتبط إرتباطاً وثيقاً بأحمد عبود . وعندما حاول طلعت حرب التعاقد على قرض جديد مع **البنك الأهلي المصري** ، رفض إدوارد كوك منح أية قروض إضافية للبنك . وحاول طلعت حرب عندئذ أن يجعل حسين



سري يضغط على كوك ليستجيب لطلب بنك مصر . ووافق سري ، ولكن بشرط أن يستقيل طلعت حرب من منصبه كمدير للبنك وشركاته . ولم يكن أمام طلعت حرب خيار سوى الإذعان للإنذار(٦٢) .

وعقب استقالة طلعت حرب ، تولى حافظ عفيفي رئاسة البنك . وأصبح عبد المقصود أحمد ، وهو موظف صغير في وزارة المالية ، مديراً ، وإن كان حافظ عفيفي هو الذي كان يمارس السيطرة الفعلية . وخلال عام ١٩٤٠ ، راحت شركة هِيْوِيْت بْرِيدْسُون آند نُيُوبَاي وهي من دور المحاسبات البريطانية ، تحل تشابك الأمور المالية لمجموعة شركات بنك مصر للمديرين الجدد . وأظهر تقرير الشركة البريطانية أن المحاسبين السابقين لبنك مصر وشركاته ، وكانوا جميعاً موظفين لدى البنك ، قد أهملوا أداء واجباتهم تماماً(٦٣) . وعقب صدور هذا التقرير ، عقد البرلمان المصري جلسة سرية لمجلس الشيوخ والنواب ، تدارس فيها مصير مجموعة شركات بنك مصر . وأسفر قانون إعادة التنظيم ، الذي صدر في يوليو/تموز ١٩٤١ ، عن ضمان الحكومة المصرية لودائع البنك . أما بالنسبة للعجز الذي كان البنك يعانيه ، فقد أمرت الحكومة بتغطيته من الأرباح مستقبلاً ، مع موافقة الحكومة على المساهمة بمليوني جنيه لمواجهة الإلتزامات الفورية للبنك . وفي مقابل ذلك ، تم الاتفاق على أن تؤول كل الشركات غير الناجحة في مجموعة بنك مصر إلى التصفية الطوعية ، مع عدم إقامة أية شركات جديدة . وحصلت الحكومة المصرية لنفسها أيضاً على حق الإعتراض على التعيينات في مجلس ادارة البنك ، كما تم تكليف مفوض حكومي بحضور الاجتماعات كمستشار ، واجراء عمليات محاسبة مستقلة(٦٤) . وكان إمتلاك كثير من الساسة ذوي النفوذ لأنصبة كبيرة من أسهم شركات بنك مصر هو الذي أنقذ مجموعة شركات بنك مصر من أن تتمزق إرباً(٦٥) .

وتدريجياً ، استبدل حافظ عفيفي الرئيس الجديد للبنك كل المديرين الذين عملوا مع طلعت حرب ، والذين كانوا قد وضعوا تصوراً للدور الأصلي

لبنك مصر في توفير رؤوس الأموال للمشروعات الصناعية والتجارية الجديدة . ولم تفعل القيادة الجديدة للبنك شيئاً لتوسيع مجموعة شركات بنك مصر ، وبدلاً من ذلك ، فقد ركزت جهودها فقط على استخلاص اكبر قدر ممكن من الأرباح من البنك وشركاته . وبدلاً من أن يتقلص الفساد في مجموعة شركات بنك مصر ، أصبح أكثر إستشراءً مع إزدياد حدة الصراع بين أعضاء البورجوازية على مناصب مجالس الإدارات .

## هوامش الفصل السادس

(١) كان اجمالي صادرات القطن لشركة مصر لتصدير القطن ٣٨،٥٣١ قنطاراً لموسم ١٩٣٦/١٩٣٧ ، و٤٤،٥٨٨ قنطاراً لموسم ١٩٣٧/١٩٣٨ . وبذلك كانت الشركة تمثل المركز الثاني عشر من بين أكبر ٤٨ شركة لتصدير القطن وردت أسماؤها في *International Cotton Bulletin* ومثلما كان الأمر خلال فترة ملكية عائلة ليندمان للشركة ، فقد ظلت ألمانيا تمثل أكبر عميل لها ، حيث اشترت ٧٠ في المائة من اجمالي صادرات الشركة من موسم ١٩٣٦/١٩٣٧ ، و٥٥ في المائة في موسم ١٩٣٧/١٩٣٨ . وربما كان ذلك سبباً لقلق وزارة الخارجية البريطانية . أنظر :
*International Cotton Bulletin*, Vol. 16 ( 58), January , 1938 ,pp. 116 — 117 ; vol . 17 (71) January, 1939, pp. 56 — 57.

(٢) Clement Levy ( ed. ): *The Stock Exchange Yearbook of Egypt , 1937* ( Alexandria : Procaccia Printing Works, 1937 ), p. 435.

(٣) رغم النمو السريع لشركة مصر للغزل والنسيج ، فقد صادفت كثيراً من المصاعب خلال فترة توسعها المبكرة . وقد ناقشنا هذه المصاعب بتفصيل أكبر في الفصل الثامن .

(٤) Politi, p. 536.

(٥) بنك مصر : تقرير عام ١٩٣٠ - ص ١٣ : وتقرير عام ١٩٣٦ - ص ١٧ .

(٦) رسالة شخصية من السير سابا حبشي ، بتاريخ ٢٥ يونيو/حزيران ١٩٧٤ .

(٧) Great Britain, Foreign Office, Department of Overseas Trade, *Report on the Economic and Financial Situation of Egypt , 1927* ( London : HMSO , 1927), pp. 12 — 13.

(٨) بنك مصر : مكتب البحوث الاقتصادية : **تقرير إنشاء الصناعة الأهلية في مصر** ( القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٢٩) . ووفقاً لشهادة العديد من المسؤولين السابقين في بنك مصر ، فقد كان هذا التقرير اساساً من وضع سيد كامل .

(٩) F. O. 371/694, *Political Situation, 1932* » , pieces numbered 1/1/32 to 1/48/32.
ومقابلة مع الدكتور عباس عمر الهلالي، من عائلة الهلالي البارزة في مديرية اسيوط في ٩ يونيو/حزيران ١٩٧٤ . وقال الدكتور الهلالي أن صدقي هدد كثيراً من ملاك الأراضي في مديرية أسيوط بالحجز على أراضيهم ، ما لم ينضموا إلى حزب الشعب .



(١٠) Berque, *Egypt*, p. 448.

(١١) F. O. 371/17985, no 54/84/33. Larkin to Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, December 23, 1933.

(١٢) مجلس النواب المصري - الدورة الثامنة والخمسين - ١٤ يونيو/حزيران ١٩٣٢ - ص ١٠٧٥ ( وردت في صحيفة الوقائع المصرية بنفس التاريخ ) .

(١٣) شركة مصر للغزل والنسيج - تقرير عام ١٩٣٣ - ص ١١ ؛ Levy , 1937, p. 564

(١٤) F. O. 371/20128, F. A. I. Muntz to Gerald Delaney, April 16, 1936
ومقابلة مع المستر مونتز في لندن بتاريخ ١٤ يناير/كانون الثاني ١٩٧٥ .

(١٥) Great Britain, *Financial Situation*, pp. 27 — 31; F. O. 371/20898/J2998, Lampson to Eden, June 18, 1937.

(١٦) F. O 141/729/51, Smart ( ? ) to Turner, Jan. 10, 1931; F. O. 141/697/184, Secretary of British Chamber of Commerce in Egypt or Commercial Secretary in Cairo January 26, 1932; F. O. 141/755/70, A. G. Mills to Secretary of British Chamber of Commerce in Egypt , January 10, 1933.

(١٧) F. O. 371/17985/J 54

(١٨) F. O. 141/755/70, Lorraine to Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, November 10, 1933.

(١٩) Levy, 1939, pp. 605, 606, 622, 630, 634, 637.

(٢٠) Levy, 1946, p. 199.

(٢١) **الأوراق الخاصة بطلعت حرب** : رسالة من سيد اللوزي إلى طلعت حرب بتاريخ ٢٧ يونيو/حزيران ١٩٣٦ : ومقابلة مع اللوزي بتاريخ ٢ أغسطس/آب ١٩٧٤ .

(٢٢) مقابلة مع عبد المنعم الديب ( بك ) ، عضو مجلس الإدارة السابق لشركة مصر لصناعة الدخان ، في ١٠ يونيو/حزيران ١٩٧٤ .

(٢٣) بنك مصر : **اليوبيل الذهبي** - ص ٣٢١/٣٢٥ .

(٢٤) مراسيم التأسيس مأخوذة عن صحيفة **الوقائع المصرية** ، في الفترة من يناير/كانون الثاني ١٩٢٠ حتى ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٩ .

(٢٥) *The Economist*, November 27, 1937 ; *The Times of London*, July 5, 1939

(٢٦) صحيفة **المقطم** في أول فبراير/شباط ١٩٣٧ ؛
*The Economist*, October 9, 1937, November 6, 1937

(٢٧) *International Cotton Bulletin*, vol . 16 ( 64), July, 1938, p. 554.

(٢٨) F. O. 141/755/70, Ronald Campbell to Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, May 16, 1933.

(٢٩) بهذا المعنى ، فان الأرقام الواردة في الجدول رقم ١٧ ، حول تشكل رأس المال الجديد خلال الثلاثينات ، تكون مبالغاً فيها بعض الشيء ، رغم أن عملية إعادة تنظيم الشركات بتسجيل مصري حدثت أيضاً خلال العشرينات ، وإن يكن بمستوى اقل .

(٣٠) واذا ما أخذنا ثلاثة من ابرز أعضاء البورجوازية الصناعية كنماذج، لوجدنا أن اسماعيل صدقي كان يمتلك أرضاً في أبو حمص بمديرية البحيرة، وأن احمد عبود كان يمتلك أكثر من ١٢،٠٠٠فدان في =

إرست تفسيرية لنا ( انظر سجلات الأراضي في إرست للأعوام ١٩٣٧/ ١٩٤١ ) . ولد حافظ عفيفي كان يمتلك عزبة في مديرية البحيرة . وأني مدين للدكتور عاصم الدسوقي للمعلومات الخاصة بكل من إسماعيل صدقي وحافظ عفيفي .

(٣١) F. O. 371/17985/J 54.

(٣٢) F. O. 407/221/J1989, Lampson to Eden, April 26, 1937.

(٣٣) F. O. 141/765/J1193, Delaney to Stevenson, November 15, 1932 and Larkin to Picton — Bagge, November 18, 1932.
ووفقاً لما تقوله وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، فان أحمد عبد الوهاب لعب دوراً هاماً في اقناع طلعت حرب بالدخول في عملية مشتركة مع شركة Bowring Insurance Co. عندما قام بنك مصر بتأسيس شركة مصر للتأمين .

(٣٤) مقابلة مع الدكتور علي الجريتلي في ٦ يوليو/ تموز ١٩٧٤ .

(٣٥) Hamza, p. 12; Levy, 1951, p. 574.

(٣٦) صحيفة المقطم بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٤ .

(٣٧) صحيفة الأحرار الدستوريون بتاريخ ٢٥ يناير/ كانون الثاني ١٩٣١ . ومن المثير للاهتمام أن الصحيفة قد توقفت عن الصدور عقب توجيهها هذا الإتهام .

(٣٨) صحيفة المقطم بتاريخ ٩ يوليو/ تموز ١٩٣٩

(٣٩) مقابلة مع إرست ريضا في ٥ أبريل/ نيسان ١٩٧٣ .

(٤٠) مقابلة مع إميل دوس، إبن توفيق دوس باشا ، في ١٨ مايو/ أيار ١٩٧٤ ؛ ومع تاجر القطن البارز محمد أحمد فرغلي ( باشا ) في ٤ مايو/ أيار ١٩٧٤ .

(٤١) صحيفة الوفد المصري بتاريخ ١٠ أبريل/ نيسان ١٩٣٨ .

(٤٢) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة ( باشا ) في ١١ يوليو/ تموز ١٩٧٤ . وقد تقدم السير ألكسندر كيون - بويد باقتراح غير رسمي إلى المهندس حمادة ، في وقت يرجع إلى عام ١٩٣٦ ، فنحاه جانباً قائلاً أنه ليس في الوضع الذي يسمح له بالنظر فيه . وخلال مارس/ آذار وأبريل/ نيسان ١٩٣٧ ، تقدم كيون - بويد وشركة براذفورد دايرز بالاقتراح مرة أخرى ، ولكن هذه المرة إلى كل من حمادة وطلعت حرب ، وهدد بالمضي قدماً في المشروع بمشاركة بنك مصر أو بدونه .

(٤٣) بنك : تقرير عام ١٩٣٧ ـ ص ١٦/ ١٩ .

(٤٤) F. O. 371/20898/J2555, Selous to the Secretary of State for Foreign Affairs, Department of Overseas Trade, May 4, 1937.

(٤٥) *The Economist*, December 12, 1937.

(٤٦) صحيفة الوفد المصري بتاريخ ١٤ و١٥ ابريل/ نيسان ١٩٣٨ ، وصحيفة المقطم بتاريخ ٤ أغسطس/ آب ١٩٣٩ .

(٤٧) صحيفة المقطم بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٣٩ ، و F. O. 371/21958/J3925.

(٤٨) El — Gritly, p. 436.

(٤٩) *Ibid.*, p. 435.

(٥٠) للإطلاع على بنود هذه المعاهدة ، أنظر : Berque, Egypt, pp. 525 — 527.

(٥١) صحيفة المقطم بتاريخ ١٠ يونيو/ حزيران ١٩٣٨



(٥٢) F. O. 141/560, L. B. Larkins, « *Memorandum on the Subject of the History and Activities of the Bank Misr* », September 6, 1930; F. O. 371/24604/J2084, Lampson to Halifax, December 12, 1940.

(٥٣) مقابلة مع عبد الرحمن حمادة ( باشا ) ، الذي كان في ذلك الوقت مديراً لشركة مصر للغزل والنسيج ، في ٢٠ مارس/ آذار ١٩٧٣ ؛ ومع حسن النحاس الذي كان وكيلاً للوزارة إبان تولي أحمد ماهر لها ، في ٩ مايو/ أيار ١٩٧٤ ؛ F. O. 371/24604 .

(٥٤) صحيفة البلاغ بتاريخ ٢٢ أبريل/ نيسان ١٩٣٨ .

(٥٥) صحيفة الوفد المصري بتاريخ ٢٠ ابريل/ نيسان ١٩٣٨ .

(٥٦) F. O. 371/24603/J1227, Lampson to Halifax, April 19, 1940.
أكد كثير من المديرين السابقين لمجموعة شركات بنك مصر والساسة والمسؤولين الحكوميين السابقين أن كثيراً من المؤامرات كانت تدور عام ١٩٣٨ . وربما كانت أكثرها إثارة للاهتمام هي المؤامرة التي دبرها حسين سري لجعل أحمد عبد الوهاب يتولى رئاسة بنك مصر . ورغم أن أحمد عبد الوهاب قد وافق على العمل من أجل الإطاحة بطلعت حرب ، إلا أنه توفي قبل وقت قصير من بدء محاولته مع حسين سري لتنفيذ المؤامرة . مقابلة مع أحمد عثمان في ٢١ مايو/ أيار ١٩٧٤ .

(٥٧) F. O. 407/221/J1989.

(٥٨) *Ibid.*

(٥٩) صحيفة المقطم بتاريخ ٧ ابريل/ نيسان ١٩٣٢ ، و٦ يناير/ كانون الثاني و٣ مارس/ آذار ١٩٣٣ .

(٦٠) El — Gritly, p. 441, n. 5.

(٦١) البرلمان المصري : الأوراق السرية الخاصة ببنك مصر ـ ١٩٤١ ( نسخة مطبوعة بالاستنسيل ) ـ الوثيقة رقم ١ ، ص ٤ .

(٦٢) مقابلة مع محمد أمين أحمد ، المساعد الاداري لطلعت حرب ، والذي رأى طلعت حرب عقب لقائه مع حسين سري مباشرة ، في ٢٩ مارس/ آذار ١٩٧٣ ؛ انظر أيضاً : محمد رشدي : التطور الاقتصادي في مصر ( القاهرة ـ مطبعة دار المعارف ـ ١٩٧٢ ) ـ المجلد الثاني ـ ص ٤٦/ ٤٨ .

(٦٣) الأوراق السرية ـ الوثيقة رقم ٥ .

(٦٤) صحيفة الوقائع المصرية ـ القانون رقم ٤٠ لعام ١٩٤١ ـ بتاريخ ٢٨ يوليو/ تموز ١٩٤١ .

(٦٥) مقابلة مع النائب السابق محمود سليمان الغنام في ٢٤ ابريل/ نيسان ١٩٧٤ ؛ ومع النائب السابق حسن الجداوي في ١٢ أغسطس/ آب ١٩٧٤ ؛ ومع النائب السابق نجيب اسكندر في ٧ ابريل/ نيسان ١٩٧٤ ـ وكانوا جميعاً حاضرين في الجلسة المغلقة . ووفقاً لما قالوه ، فان أحد أبرز الأعضاء في معارضة إنهيار مجموعة شركات بنك مصر كان توفيق دوس باشا ، الذي كان يمتلك كميات كبيرة من الأسهم في بنك مصر وشركاته .

(٦٦) F. O. 371/41305, file no. 3, note by Financial Counsellor, Mr. Johnson, January 1, 1944; F. O. 371/41307/J3612, Shone to Foreign Office, October 13, 1944; F. O. 371/41305/J972, Killearn to Eden, March 3, 1944.

# الفصل السابع :

# بنك مصر والتطور الإقتصادي العربي

رغم قلة ما كتب عن تأثير بنك مصر على الحياة السياسية والتطور الإجتماعي - الاقتصادي في مصر ، فان ما هو معروف عن تأثيره على العالم العربي هو أقل من ذلك . فخلال بضع سنوات من تأسيسه ، بدأ بنك مصر يستكشف امكانية فتح فروع في الدول العربية المجاورة ، والدخول في مشروعات إقتصادية تعاونية مع مستثمرين من القطاع الخاص ، ومع حكومات في العالم العربي . وبحلول أوائل الثلاثينات ، كان عدد من هذه المشروعات قد أصبح حقيقة قائمة . وكانت الطريقة التي تمكن بها البنك من توسيع نفوذه في العالم العربي ، والقيود التي فرضت على أنشطته خارج مصر ، تتوازى مع كثير من المزايا والمشكلات التي صادفها في محاولته لتطوير مشروعاته الاقتصادية في مصر .

وأحد الأسئلة المطروحة هنا هو : ما هي العوامل التي جعلت بنك مصر يدخل في الشؤ ون العربية؟ وربما لم تكن شخصية طلعت حرب بمثل هذا التأثير في أي مجال آخر من مجالات أنشطة البنك . فمع المشكلات الزراعية التي صادفتها مصر في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، كان هناك حافز قوي يدفع أعضاء البورجوازية المصرية لتحويل جانب من استثماراتهم من الزراعة إلى الصناعة . إلا أن الإستثمار في مشروعات إقتصادية في بلدان عربية أخرى كان ينطوي على مخاطر كبيرة ، حتى أن عمالقة المال من أمثال اسماعيل صدقي وأحمد عبود لم يمدوا أنشطتهم إلى تلك الأسواق الخارجية . وهكذا ، فإن قرار

طلعت حرب ، بتوسيع مجموعة شركات بنك مصر إلى الدول المجاورة ، كان يمثل حقاً سياسة تجديدية . ودخول بنك مصر في الشؤون الاقتصادية للعالم العربي يؤكد مرة أخرى البعد الاقتصادي ، الهام وإن كان مهملاً ، في دراسات القومية العربية ، ويكشف خطأ المفهوم الشائع القائل بأن التعاون الاقتصادي العربي لم يكتسب قبولاً إلا مع قيام الأنظمة العربية الوطنية الراديكالية في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

وكانت هناك ثلاثة عوامل محورية في تشكيل وعي طلعت حرب بالقومية العربية . أولاً ، كان هناك التراث العراقي لطلعت حرب ( الذي ناقشناه في الفصل الرابع ) . ومثلما كان الحال مع كثير من العائلات البدوية البارزة ، مثل عائلة الباسل بمديرية الفيوم وعائلة لملوم ـ المصري ـ السعدي بمديرية المنيا ، فإن عائلة حرب كانت تمتلك فيما يبدو وعياً بأصولها « العربية » . ويتمثل مؤثر ثانٍ وهام في التعليم الذي تلقاه طلعت حرب في القاهرة ، وخاصة في مدرسة الحقوق الخديوية ، حيث صادق كثيراً من رجال الدين وأعضاء **الحزب الوطني** والمصريين المهتمين بأفكار القومية العربية والجامعة الاسلامية . وكان كل من فؤاد سليم الحجازي وأحمد شفيق وحفني ناصف من بين أبرز أصدقاء طلعت حرب[1] . كما كان أيضاً **وكيلاً** لعمر سلطان ، أمين صندوق **الحزب الوطني** . وبعد ذلك ، إحتك طلعت حرب بقطاع عريض من الطبقة العليا ذات الأصول التركية ـ المصرية ، التي كانت تهتم وتبقى على صلات مع الأجزاء الأخرى من العالم العربي . وأخيراً ، فقد تعلم طلعت حرب الكثير من الاستثمار الخارجي خلال عمله مديراً للقسم القانوني **بالدايرة السنية** . فهنا ، راح يلاحظ كيف عملت رؤوس الأموال البريطانية والفرنسية والبلجيكية معاً لتصفية أراضي **الدايرة السنية في مصر** . ومن المؤكد أن هذا النموذج للتعاون الرأسمالي الدولي لم يغب عن عينيه ، إذ كان يوضح الامكانيات المتاحة للبلدان العربية أيضاً .

وتعزز بدرجة كبيرة نجاح **بنك مصر** في تطوير روابط اقتصادية مع البلدان



العربية المجاورة من جراء ثورة ١٩١٩ ، ومن الفوران العام للمشاعر المعادية للامبريالية في أنحاء العالم العربي عقب الحرب العالمية الأولى . ولم يقتصر إرتباط **بنك مصر** بالقومية العربية والعداء للامبريالية على أنحاء مصر وحدها ، بل إمتد أيضاً إلى البلدان العربية الأخرى . ومنذ عام ١٩٢٤ ، كان أعيان فلسطينيون يكتبون إلى طلعت حرب ، طالبين فتح فرع **لبنك مصر** في فلسطين ، بحيث يستطيع المزارعون المحليون الحصول على قروض ، ويتحاشون بالتالي الإضطرار لبيع أراضيهم إلى المستوطنين الصهاينة[2] .

كذلك ، فان الدعاية التي قامت بها **الرابطة الشرقية لبنك مصر** كانت ذات أهمية قصوى في جعله معروفاً بدرجة أكبر في أنحاء العالم العربي . وكانت **الرابطة الشرقية** قد تأسست عام ١٩٢٢ ، بدعوة من ميرزا مهدي رافعي موشكي بك **سر التجار** ( رئيس طائفة التجار ) في إيران . وفي أول اجتماع رسمي **للرابطة** ، بينما أصبح أحمد شفيق عضواً بمجلس إدارتها[3] . وكانت **الرابطة الشرقية** تضم عناصر متنوعة : أعضاء في العائلة المالكة المصرية ، ورجال دين مصريين وشوام ، ومسيحيين ، وأتراك ، وفرس . وكانت كل هذه الجماعات تشترك في عداء شديد لكل من بريطانيا العظمى وفرنسا ، كما كانت تشترك في مفهوم غامض عن خلق روابط أقوى بين **الأمم « الشرقية »** . ومن الأسباب الأخرى التي مكنت أعضاء **الرابطة** من العمل معاً أن كثيراً منهم ( مثل أحمد شفيق ) كانوا ينتمون إلى عائلات كبيرة ينتشر أفرادها في بدان عربية عديدة[4] . وفي ميثاق تأسيسها ، تجنبت **الرابطة الشرقية** النشاط السياسي ، وركزت بدلاً من ذلك على الحاجة لإقامة روابط ثقافية واقتصادية أقوى بين بلدان الشرق الأوسط . وأكدت **الرابطة** أيضاً على طبيعتها غير الطائفية ، وأنها تضم بين أعضائها المسيحيين مثلما تضم المسلمين[5] .

ومع تأكيد **الرابطة الشرقية** على الحاجة لتوسيع التعاون الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط ، ومع رغبتها في تحاشي المواجهات السياسية مع السلطات الاستعمارية ، فقد وجدت في نفسها نصيراً قوياً **لبنك مصر** ، الذي كان يعتنق فلسفة مماثلة . وفي عام ١٩٢٣ ، راح أحمد شفيق ، الذي كان

يتكلم باسم الرابطة الشرقية ، يدعو إلى إقامة فروع لبنك مصر في انحاء الشرق الأوسط[٦] . وعلى حين شجع مسؤولون أتراك احمد شفيق على فتح فرع في استانبول ، فإن طلعت حرب إختار بدلاً من ذلك بلاد الشام لافتتاح أول فرع لبنك مصر خارج مصر .

وإتخذ طلعت حرب هذا القرار لعدد من الأسباب . فمن ناحية ، كانت علاقات مصر الاقتصادية بفلسطين وسوريا ولبنان أقوى من علاقاتها بتركيا أو أي من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . فمن الناحية التاريخية ، كان لمصر دائماً علاقات تجارية قوية بالشام ، حيث كانت تتبادل الفواكه والخضر والحبوب بالحرير والفواكه والمنتجات الشامية الأخرى . وكان كثير من الشوام يعيشون في مصر ، التي إنتقلوا إليها إما لأسباب تجارية ، أو للهروب من إضطهاد الامبراطورية العثمانية . وكانت عائلة اللوزي ، التي كانت معروفة في دمياط بمنتجاتها الحريرية وبصلاتها التجارية القوية بالشام ، من أبرز العائلات المصرية النشطة في مجموعة شركات بنك مصر[٧] . كذلك ، فان أعداداً كبيرة من أفراد البورجوازية المصرية كانوا يقضون اجازاتهم في الشام ، وخاصة في جبال لبنان ، خلال شهور الصيف . لذلك ، فان إفتتاح فرع في الشام كان الخطوة الأولى المنطقية لبنك مصر بمجرد خروجه خارج مصر .

ولقي طلعت حرب عوناً في أنشطته التجارية من العديد من الأعيان الذين كانوا يعيشون في مصر . فقد زود محمد علي طاهر ، رئيس اللجنة الفلسطينية بمصر ، طلعت حرب بأسماء الأعيان الذين ينبغي أن يزورهم خلال الرحلة التي قام بها إلى فلسطين في صيف ١٩٢٥ . وكان من بين هذه الأسماء السيد محمد أمين الحسيني مفتي القدس ، وعمر أفندي البيطار رئيس الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في يافا[٨] . وفي نفس الشهر ، قام أحمد شفيق بتزويد طلعت حرب بخطابي تعريف إلى أمين الحسيني ، وأسعد بك النشاشيبي ، وهو من أعضاء واحدة من أبرز العائلات السورية ، كما كان عضواً بالمجلس



التعليمي بدمشق[٩] . كما لقي طلعت حرب العون أيضاً ، في إتصالاته في لبنان ، من عائلة اللوزي ، ومن جبرائيل تقلا وهو أحد أعضاء العائلة اللبنانية البارزة التي كانت تمتلك صحيفة « الأهرام » التي تصدر في القاهرة[١٠] .

وبدلاً من أن يبدأ طلعت حرب عملية جديدة تماماً في الشام، فقد إتبع نفس الأسلوب الذي إتبعه في مصر ، باشراك الأعيان المحليين وتطوير الأبنية المالية القائمة . وفي عامي ١٩٢٨ و ١٩٢٩ ، قام طلعت حرب برحلتين إلى فلسطين ولبنان وسوريا ، حيث إلتقى بالأعيان المحليين في يافا والقدس ورام الله وبيروت ودمشق . وخلال هاتين الرحلتين ، ركز طلعت حرب على إقامة فرعين لبنك مصر ، أحدهما في فلسطين والآخر في سوريا ولبنان .

ولكن على الرغم من القدر الهائل من الحماس في فلسطين ، لم يتحقق مطلقاً بنك مصر ـ فلسطين المقترح . وقد وضعت عام ١٩٢٩ خطط لافتتاح اربعة فروع للبنك المقترح ، على أن يكون مقره الرئيسي في حيفا[١١] . وشكلت لجنة تحضيرية ، ونشرت إعلانات عن الأسهم . ومن بين رأس المال الاجمالي الذي يبلغ ١٠٠,٠٠٠ ليرة فلسطينية، كان بنك مصر سيساهم بمبلغ ٥١,٠٠٠ ليرة فلسطينية ، على أن يقوم فلسطينيون أفراد بتغطية الجزء الباقي . وقيل أن المساهمات في البنك وصلت ٢٥,٠٠٠ ليرة ، أو ما يعادل ربع رأس المال المقترح ، واللازم لفتح الفرع[١٢] . وعلى أية حالة ، فبعد يونيو / حزيران ١٩٢٩ ، لم تورد الصحف أية إشارة إلى البنك .

وفي محاولة تحديد الأسباب التي حالت دون أن يبدأ بنك مصر ـ فلسطين عملياته على الاطلاق ، فمن المغري للمرء القول بأن البريطانيين لم ينظروا بعين الرضا إلى المشروع ، بل عملوا على وقفه . ويمكن أن تقال نفس الحجة لتفسير الاخفاق في إفتتاح فرع مقترح لبنك مصر في العراق ، وهو مشروع تردد الحديث بشأنه كثيراً في الثلاثينات[١٣] . ولكن إذا كان البريطانيون مسؤولين عن الحيلولة دون إفتتاح فروع في فلسطين والعراق ، فيكون من الصعب عندئذ أن نفسر سماحهم للبنك بفتح خطوط جوية لشركة مصر للطيران إلى

كل من البلدين خلال الثلاثينات .

أما بنك مصر ـ سوريا لبنان ، فكان أكثر نجاحاً . وقد افتتح في يناير /كانون الثاني ١٩٣٠ ، برأسمال قدره ٢٥٠,٠٠٠ ليرة سورية[١٤] . ويمكن أن يعزى هذا النجاح إلى عدد من العوامل . أولاً ، أن حركة السياحة بين مصر ولبنان كانت تفوق تلك التي بين مصر وفلسطين ، مما جعل البنك اللبناني ـ السوري أقدر على الحياة من الناحية الاقتصادية . وثانياً ، فقد كانت لطلعت حرب وزملائه صلات تجارية في سوريا ولبنان ، على حين أن صلاتهم في فلسطين كانت ذات طابع سياسي وثقافي بدرجة أكبر . وحتى على الرغم من أن الفلسطينيين كانوا أكثر حماساً من اللبنانيين أو السوريين إزاء فكرة إقامة فرع لبنك مصر ، فإن بنك مصر ـ فلسطين كان يفتقر إلى أساس إقتصادي صلب . ومما لا شك فيه أن القلق كان يساور طلعت حرب وسيد كامل وغيرهم من مديري بنك مصر إزاء النفوذ المتزايد للصهيونية في فلسطين . والعامل الأخير ، والذي ربما كان الأكثر أهمية ، إنما يتمثل في أن بنك مصر كان يستطيع الاعتماد على مؤسسة مالية قائمة بالفعل في لبنان ، وهي بنك عزالدين في طرابلس . ففي واقع الأمر ، كان بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان عبارة عن مشروع مشترك بين بنك مصر وبنك عزالدين ، وهو مشروع كان يضم أيضاً عائلات لبنانية ـ سورية هامة أخرى ، مثل عائلات الداعوق وأديب وتقلا والسباعي[١٥] .

وأصبح بنك مصر ـ سوريا ـ لبنان مؤسسة ناجحة إلى حد كبير ، وتمكن من توسيع عملياته فتح فرع جديد في حماه . إلا أنه رغم نجاحه ، لم يلعب على الاطلاق الدور الذي لعبه البنك الأصلي ، حيث فشل في رعاية أية صناعة في لبنان . وحقاً ، فإن طلعت حرب قد عمل كمستشار من نوع ما لمجموعة من رجال الأعمال السوريين ، كان على رأسهم شكري القوتلي ، في إقامة بعض الصناعات الخفيفة[١٦] . كما حاول طلعت حرب أيضاً التوسط في النزاع بين مصر والشام حول التعريفات الجمركية[١٧] . ورغم ان كثيراً من المزارعين



اللبنانيين اعربوا عن أملهم في أن يساعد البنك الجديد في إعادة تنشيط الزراعة اللبنانية الراكدة ، فان البنك لم يلعب مطلقاً دوراً واسعاً للغاية في الاقتصادين السوري واللبناني[١٨] . وبوجه عام ، فان البنك لم يحقق نجاحاً منقطع النظير . فعلى سبيل المثال ، ترددت أنباء بأنه كان قد صار يخسر أموالاً خلال أوائل الثلاثينات .

وكما ذكرنا في الفصل السادس ، فان اقامة أسطول تجاري مصري كانت فكرة ترجع إلى عهد الخديوي محمد سعيد . وكان هناك عاملان هامان لعبا دوراً في تحقيق هذه الفكرة . كان العامل الأول يتمثل في حلول الكساد العظيم عام ١٩٢٩ ، بينما كان العامل الثاني يتمثل في ضعف أوضاع السفر بين مصر والحجاز ، لكي يؤدي المسلمون مناسك الحج إلى مكة . ومثل غيره من المصالح المالية المصرية الأخرى ، كان بنك مصر يشعر أنه لا يستطيع إقامة شركة للملاحة ما لم يحصل على دعم من الحكومة[١٩] . وعندما طرح بنك مصر لأول مرة ، في منتصف العشرينات ، إقتراحاً لاقامة شركة للملاحة البحرية ، قوبل الاقتراح بالرفض . وأحالت وزارة المواصلات اقتراحاً جديداً عام ١٩٢٩ إلى لجنة ، من أجل « مزيد من الدراسة » ، ولم يتحقق شيء بشأنه على الاطلاق[٢٠] . وبدلاً من ذلك ، اقترحت الحكومة المصرية عام ١٩٣٠ إعطاء دعم إلى شركة الاسكندرية للملاحة ، بما يشمل حق نقل الحجاج . وأدى تورط شركة الاسكندرية للملاحة في فضيحة سياسية ( أنظر الفصل السادس ) ، إلى سحب الدعم المقترح . وكان واضحاً أن شركة البوستة الخديوية كانت تأمل هي الأخرى في الفوز بامتياز[٢١] . ومن خلال الضغط على وزير المواصلات توفيق دوس باشا ، ومن خلال معارضة عبد الحميد سليمان باشا ( الذي كان مديراً لمصلحة السكك الحديدية المصرية ، ومن الأصدقاء المقربين لبنك مصر ) لشركة الاسكندرية للملاحة ، ذهب الدعم بدلاً من ذلك إلى شركة مصر للملاحة[٢٢] . وبهذه الغزوة داخل الساحة السياسية ، فاز بنك مصر بامتياز هام ، إلا أنه كسب أيضاً بعض الأعداء السياسيين الأقوياء . ففي خطاب طويل إلى صحيفة المقطم ، شكا أمين يحيى

باشا بزيارة من المناورات السياسية التي حرمته من الدعم ، وشكا من النفقات الهائلة التي تكبدها نتيجة لذلك[٢٣] . وبالمثل ، فقد قال المدير العام لشركة البوستة الخديوية بأن الامتياز يشكل إنتهاكاً لاتفاقها مع الحكومة المصرية عام ١٨٩٨ على عدم السماح لشركات شحن أخرى بمنافسة الخدمات التي تقدمها شركته . ولما كانت شركة البوستة الخديوية تجهز سفناً لنقل الحجاج ، فإنها أيضاً كانت ستخسر مبلغاً كبيراً من المال نتيجة لمنح الامتياز لبنك مصر[٢٤] . وعلى حين نجح البنك في الحصول على الدعم المالي لشركته ( شركة مصر للملاحة ) ، فإنه خلق خصومة مع منافسيه الرئيسيين في صناعة الملاحة والشحن ، وزج بنفسه بصورة أعمق في الحياة السياسية الحزبية .

وقد أثر عدد من الإعتبارات على مسلك الحكومة المصرية فيما يتعلق بإنشاء أسطول بحري مصري . أولاً ، فقد شهدت أواخر العشرينات ركوداً عاماً في صناعة الشحن والملاحة العالمية ، مما كان يعني أن كثيراً من الشركات كانت على إستعداد لبيع أجزاء من أساطيلها بأسعار منخفضة . وثانياً، ولأن الحكومة نفسها كانت تواجه أزمة مالية ، فقد شعرت أن بمقدورها أن تستعيد جانباً من الفائض القومي الذي كان يتدفق إلى أيدي شركات الشحن والملاحة الأجنبية ، إلى جانب توفير العمل لعدد كبير وآخذ في التزايد من الشباب المصري العاطل . واعتبرت شركة مصر للملاحة بمثابة حجر الزاوية للأسطول المصري[٢٥] . إلا أن شركة مصر للملاحة لم تحقق على الإطلاق الوضع الذي كان متصوراً لها ، كمنافس رئيسي للشركات الأجنبية في مجال نقل الركاب والسلع بين أوروبا ومصر . وعلى حين أن كثيراً من أعضاء البورجوازية المصرية قد استفادوا من خدماتها لنقل الركاب إلى أوروبا ، فان الجانب الأعظم من جهود الشركة كان موجهاً لنقل الحجاج ، وللاشتراك في شؤون الحجاز .

وكانت حالة أوضاع سفر الحجاج بين مصر والحجاز ، وداخل الحجاز نفسها ، قد وصلت إلى حد الفضيحة في منتصف العشرينات . فقد وجهت إتهامات إلى وزارة أحمد زيور بأنها منحت الإمتياز إلى شركة إيطالية، رغم أن العطاء الذي قدمته شركة مصرية كان يقل عن عطاء الشركة الايطالية ، وأن



الحكومة كان ينبغي أن تفضل الشركة المحلية في منح الإمتيازات . كما وجهت اتهامات الى وزارة المواصلات بأنها لم تتبع الإجراءات السليمة في منح الإمتياز وكان المعنى الضمني وراء كل هذه المناقشات هو أن الرشوة كانت السبيل للحصول على هذا الإمتياز[٢٦] . والأكثر من ذلك أن الأيطاليين الذين حصلوا على الإمتياز لم يوفروا تسهيلات السفر والإقامة بالمستوى المطلوب . وبعث علي إسلام ، وهو من تجار القطن المهمين ومن الناصرين الماليين لبنك مصر ، برقية إلى صحف القاهرة يشكو فيها من أن السفن لم تكن مناسبة لنقل الحجاج لأنها كانت مكتظة ، بحيث لم يجد بعض الركاب مأوى لهم ، وإن مياه الشرب لم تكن صحية ، وأن النساء كن في « حالة مروعة »[٢٧] . ونتيجة للعديد من الشكاوى ، تشكلت « لجنة للتحقيق في شكاوى الحجاج » ، لم تقتصر مهمتها على بحث مشكلات المصريين فحسب ، وإنما أيضاً مشكلات الحجاج الأجانب الذين مروا بمصر في طريقهم إلى الحجاز[٢٨] . وفي الحجاز نفسها ، كانت الحرب بين قوات شريف مكه وقوات عبد العزيز بن سعود سبباً آخر لتدهور أوضاع السفر[٢٩] . وكانت مدة الإمتياز الممنوح لشركة مصر للملاحة خمسة عشر عاماً ؛ كما كان يتضمن منحة قدرها ١٥٠,٠٠٠ جنيه مصري تسدد بواقع ١٠,٠٠ جنيه مصري سنوياً . واشترطت الحكومة على الشركة التي يؤسسها بنك مصر أن يكون رأسمالها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري على الأقل ، وأن يمتلك المصريون أغلبية أسهم الشركة . كما اشترطت أن تمتلك الشركة سفينتين على الأقل ، وأن يكون كل العاملين بها من المصريين خلال ثلاث سنوات . كما أكدت الحكومة أيضاً على ألا يقتصر عمل الشركة الجديدة على مساعدة الحجاج المصريين فحسب ، بل يتعين عليها أيضاً أن تسعى لتحسين ظروف السفر لحجاج البلدان العربية المجاورة ، فتقوي بذلك الروابط بين مصر وهذه البلدان . وكان مطلوباً من شركة مصر للملاحة أن تحد من عدد الركاب في القمرة الواحدة من قمرات السفينة ، وأن توفر المياه العذبة والخدمات الطبية والبرق في كل سفنها[٣٠] .

وخلال بضعة أعوام من بدء عمليات **شركة مصر للملاحة** ، كانت الشركة قد حسنت إلى حد كبير ظروف السفر بين مصر والحجاز . ورغم أن إزدياد عدد الحجاج إلى مكة خلال أوائل الثلاثينات يمكن أن يعزى إلى إنتهاء الحروب بين بيت آل سعود والهاشميين . فان جانباً كبيراً من الفضل في ذلك إنما يرجع إلى جهود **بنك مصر** . وفي الواقع ، فان النظام السعودي الجديد أشاد بطلعت حرب **وبنك مصر** . في كثير من المناسبات . وإلى جانب تحسين ظروف السفر على سفنه ، فقد قام البنك بخدمات أخرى ، من بينها : إقامة فنادق جديدة في السويس وجدة ومكه ، وتطهير آبار مياه الشرب في مكه ، وتمهيد الطرق بين جدة ومكة ، وإقامة نظام للبرق ، وتوفير سيارات الأجرة لنقل الحجاج براً ، وتوفير زوارق جديدة لإنزال الحجاج من السفن إلى الشاطىء في جدة[٣١] . وكانت إحدى الخدمات الأكثر أهمية التي وفرها البنك تتمثل في إضفاء الإستقرار على أسعار تبادل الريال السعودي خلال موسم الحج . فقبل الاتفاق الذي أبرم بين الحكومة السعودية **وبنك مصر** ، كان الحجاج يقعون تحت رحمة الصيارفة المحليين . أما بعد توقيع الاتفاق ، فقد صار بمقدور الحجاج استبدال العملات في السويس ، قبل سفرهم إلى الحجاز ، بسعر محدد متفق عليه بين **بنك مصر** والحكومة السعودية[٣٢] .

وإلى جانب نقل الحجاج والعديد من جهود التشييد والأنشطة المصرفية ، كان **بنك مصر** حريصاً على إفتتاح فرع في المملكة العربية السعودية . فمع المعاملات الاقتصادية الواسعة للبنك مع المملكة، كانت تبدو البلد الذي يفرض المنطق افتتاح فرع فيه قبل غيره . وفي هذا الصدد ، إتبع **بنك مصر** محاولات أخرى لإقامة نظام مصرفي في الحجاز . وبمساندة من **الرابطة الشرقية** ، بذل حبيب لطف الله ، وهو من أوثق أنصار الخديوي السابق عباس حلمي الثاني ، محاولات عديدة لإقامة بنك مقترح أسماه **بنك الحجاز الأهلي** العربي . ولكن لما كان لطف الله قد حصل من شريف مكه الهاشمي على إمتياز لاقامة بنكه ، فان إنتصار عبد العزيز بن سعود على الهاشميين حال دون تنفيذ هذا المشروع[٣٣] . وأعلن الحاكم السعودي المنتصر أنه لن يكون هناك أي



إمتياز لإقامة بنوك في الحجاز ، حيث أن مبدأ البنوك يقوم على الربا ، وبالتالي فهو محرم تبعاً للشريعة الإسلامية . ومما لا شك فيه أن الملك عبد العزيز كان مدفوعاً ، في رفضه السماح لبنك مصر بفتح مكاتب في السعودية ، بقناعاته الدينية ، وبرغبته في عدم إثارة عداء أنصاره الوهابيين . إلا أن الملك عبد العزيز كان يرتاب أيضاً في البنك ، ويشعر بالضيق منه ، لما كانت الحكومة ترى أنه أرباح طائلة يجنيها البنك من وراء بيع العملات السعودية للحجاج[٣٤] .

وبالإضافة إلى أنشطتها في البحر المتوسط والحجاز ، نشطت **شركة مصر للملاحة** أيضاً في مجال التجارة مع السودان . وفي نفس الوقت الذي كان الفلسطينيون يطالبون فيه **بنك مصر** بفتح فرع في بلدهم ، تردد إقتراح بأن يفتح البنك فروعاً في مدينتي الخرطوم وأم درمان السودانيتين[٣٥] ومثل فرعي **بنك مصر** المقترحين في فلسطين والعراق . فإن فرعه السوداني لم يتحقق على الإطلاق . إلا أنه نظراً للنمط التاريخي للعلاقات التجارية بين البلدين ، ظلت فكرة الاستثمار في السودان تراود **بنك مصر** . وظل الأمر حتى عام **١٩٣٥** ، عندما بدأت حدة الكساد تصبح محسوسة ، فازداد الحديث عن الاستثمار في الزراعة السودانية . وفي فبراير/شباط وابريل/نيسان **١٩٣٥** ، زار وفدان تجاريان مصريان السودان . وكان هذان الوفدان تحت رعاية المصالح القطنية ، الممثلة في **الجمعية الزراعية الملكية ، والنقابة العامة للزراعة بمصر** ، والغرفة التجارية بالقاهرة والاسكندرية . وكان أحد أعضاء هذين الوفدين ، والذي ورد اسمه كممثل **لبنك مصر** وشركاته ، هو اسماعيل جاد بركات بك ، وهو من كبار التجار بسوق الحبوب في روض الفرج بالقاهرة ، ومن زملاء طلعت حرب المقربين[٣٦] . ويبدو أن التقرير المالي الذي قدمه بركات قد لعب دوراً في تشكيل لجنة من مديري مجموعة شركات **بنك مصر** ، وهي اللجنة التي طارت إلى السودان في وقت لاحق من ذلك العام لوضع اللمسات النهائية على خطط لفتح مكاتب **لشركة مصر للملاحة** هناك .

وخلال زيارة طلعت حرب وزملائه للسودان ، زاروا العديد من المدن

والمشروعات الاقتصادية ، مثل منطقة زراعة القطن بالجزيرة . وحرص طلعت حرب على مشاورة وكسب ود الأعيان المحليين والجماعات المالية ، مثل عائلتي المهدي والميرغني **والغرفة التجارية** بالخرطوم . كما زار طلعت حرب ، مع الحاكم العام البريطاني ، المدارس والمستشفيات وغيرها من المؤسسات الخيرية ، ومنحها الهدايا والتبرعات مثلما كان يفعل في رحلاته إلى البلدان العربية الأخرى . كذلك ، فقد عرضت أفلام عن شركات **بنك مصر** ، قام بانتاجها **استوديو مصر** ، في حفلات إستقبال الأعيان المحليين[٣٧] .

وكان التأثير الذي تركه وفد **بنك مصر** على السودانيين واضحاً . ووقف رئيس **الغرفة التجارية بالخرطوم** ليعيد إلى الأذهان الروابط الاقتصادية الوثيقة للغاية التي كانت تربط بين مصر والسودان قبل حركة الإحياء المهدية ، وليشير إلى أن السودانيين يحتاجون إلى كل من رؤوس الأموال والمهارات الإدارية . وقيل أن **بنك مصر** وحده هو الذي يستطيع أن يوفر الأموال والمهارات الإدارية الضرورية . إلا أن **بنك مصر** لم يكن يمتلك رأس المال اللازم للاستثمار في السودان ، وكان يشعر دون شك أن هناك حاجة إلى مزيد من الوقت لدراسة المشروعات الاقتصادية الممكنة . إلا أن وفد **بنك مصر** وضع حجر الأساس لمخازن **شركة مصر للملاحة** في ميناء بورسودان ، كما أقام مكاتب للشركة في الخرطوم وبورسودان . وبعد ذلك بوقت قصير ، بدأت بعض السفن الأصغر التي كانت تمتلكها **شركة مصر للملاحة** في نقل البضائع بين مصر والسودان .

وعلى المدى القريب ، كان **بنك مصر** يسعى إلى تحقيق أرباح من نقله السلع بين مصر والسودان ، ومن خلال بيع منتجات شركاته وبوجه خاص ، فانه كان يأمل في بيع المنسوجات المصنوعة في مجمعها الصناعي في المحلة الكبرى ، والأزرار التي كانت تنتجها **شركة مصر لمصايد الأسماك** في مصنعها بالسويس[٣٨] . وعلى حين يبدو أن التعريفات الجمركية قد أعاقت إلى حد ما تبادل السلع المصرية والسودانية ، فان **شركة مصر للملاحة** سرعان ما إستقرت مكانتها كواحدة من أكبر شركات الشحن والملاحة في السودان .



وبالاضافة إلى **بنك مصر - سوريا - لبنان** و **شركة مصر للملاحة** ، زاد **بنك مصر** أيضاً من نفوذه في البلدان العربية الأخرى من خلال إقامة أول شركة مصرية للخطوط الجوية ، وهي **شركة مصر للطيران** . ولم تنبع فكرة إقامة شركة وطنية للخطوط الجوية من **بنك مصر** أصلاً ، وإنما نبعت من وزارة الطيران البريطانية . ففي عام ١٩٢٩ ، اقترحت وزارة الطيران على **شركة هستون للطيران** في انجلترا أن تعرض على البنك إقامة شركة تقوم بتدريب الطيارين وبناء المطارات وتوفير خدمات الطيران الأخرى . وقد إنبثق هذا الاقتراح من قلق البريطانيين ازاء موجة الوطنية المصرية المتصاعدة ، ومن السياسة الجديدة التي انتهجتها وزارة الخارجية بتشجيع المشروعات التجارية الانجليزية - المصرية المشتركة لربط مصر بالمصالح البريطانية بشكل أوثق . كما كان القلق يساور وزارات الطيران والخارجية البريطانيتين بشكل متزايد من أن تكاثر الخطوط الجوية الأوربية في منطقة البحر المتوسط من شأنه أن ينهي الهيمنة البريطانية على الخدمات الجوية في المنطقة . وكان محسوساً أن تزايد نفوذ الخطوط الجوية الأجنبية سيقوض القوة العسكرية لبريطانيا في منطقة البحر المتوسط[٣٩] .

وعندما عرضت **شركة هستون للطيران** مشروعها ، وافق **بنك مصر** على إقامة أول مشروع مشترك له مع رأس المال الأجنبي . كما وافق أيضاً على أن يوفر أغلبية رأس مال الشركة الجديدة . وفي يونيو/حزيران ١٩٣١ ، فازت **شركة مصر للطيران** الجديدة بامتياز مدته ٣٠ عاماً من الحكومة المصرية ؛ وفي مايو/أيار ١٩٣٢ ، سجلت رسمياً كشركة مساهمة مصرية . وكان الإمتياز الممنوح **لشركة مصر للطيران** يشترط أن تنشىء الشركة مدرسة طيران في مطار الماظه خارج القاهرة لتدريب الطيارين المصريين ، وأن تبني المطارات وحظائر الطائرات وورش الصيانة ، وأن تقوم بعمليات مسح الأراضي ورش المبيدات الزراعية ونقل البريد والبضائع . كماكانت **شركة مصر للطيران** ملزمة باعطاء موظفي الحكومة الذين يقضون أجازاتهم ١٥ في المئة حسماً من قيمة رسوم السفر . وفي مقابل هذه الخدمات ، حصلت الشركة على وعد من الحكومة

بالحصول على دعم ، وإحتكار بعض الخطوط الجوية المحلية ، بعد الخمسة عشر عاماً الأولى من الإمتياز(٤٠) .

ورغم أنه كان مفترضاً أن تـوفر شـركة مصر للطيران خدمات نقل الركاب، فان الحكومتين البريطانية والمصرية لم تتصورا مطلقاً أن تصبح الشركة من كبريات الخطوط الجوية في الشرق الأوسط . بل لقد رأت الحكومتان أن شركة مصر للطيران ستوفر طائفة من خدمات الطيران ، يكون نقل الركاب واحدة منها فحسب . إلا أن نظرة بنك مصر وشركة هستون للطيران للشركة الجديدة كانت تختلف عن ذلك تماماً ؛ وتحرك الجانبان سريعاً لتوسيع خطوطها الداخلية . فبعد عام من تسجيل شركة مصر للطيران ، راحت تبذل جهوداً وتمارس ضغوطاً للقيام برحلات جوية مؤجرة إلى السودان . وبحلول عام ١٩٣٤ ، كانت شركة مصر للطيران قد بدأت رحلات جوية منتظمة إلى فلسطين : وفي عام ١٩٣٥ ، راحت الشركة تدعو الحكومة المصرية لأن تعتبرها شركة الخطوط الجوية الوطنية لمصر ، وأن تدعمها بنفس الطريقة التي تدعم بها البلدان الأوروبية خطوطها الجوية الوطنية(٤١) . وفي عام ١٩٣٦ ، بدأت الشركة مباحثات مع الحكومة العراقية لمد خطها الجوي إلى فلسطين حتى بغداد ، مروراً بسوريا(٤٢) . وفي نفس العام ، فتحت الشركة خطاً داخلياً في المملكة العربية السعودية ، يربط بين جدة والمدينة ومكة . وبحلول عام ١٩٣٨ ، كانت تقوم برحلات جوية في أنحاء مصر ، وفي الحجاز ، ومن مصر إلى فلسطين وسوريا والعراق وقبرص . وأدى إندلاع الحرب العالمية الثانية إلى تعطيل خطط شركة مصر للطيران لمد خدمات نقل الركاب إلى مدينتي البصرة والموصل العراقيتين ، وإلى طهران ، وإلى اليونان . وكان النمو السريع للشركة واضحاً في زيادة عدد الركاب الذين قامت بنقلهم ، من ٤٫٨٦٨ راكباً عام ١٩٣٥ إلى ١٨٫٥٥٩ راكباً عام ١٩٣٨ . أما من حيث إجمالي مسافات الطيران ، فان شركة مصر للطيران كانت تقترب من الأرقام التي حققتها بعض شركات الخطوط الجوية الأوروبية الكبرى .

وظاهرياً ، كان توسع شركة مصر للطيران يبدو كما لو كان يجعل من



الشركة واحدة من كبريات الخطوط الجوية الدولية . إلا أن شركة مصر للطيران كانت تواجه ، منذ نشأتها ، مصاعب في مواصلة عملياتها . فمن أول المشكلات التي واجهتها الشركة أنها وجدت نفسها متورطة في المنافسة بين شركة هستون للطيران وشركة إمبريال إيْروايز ، وكلتاهما شركة بريطانية . فقد كانت الشركة الأخيرة تخشى من أن شركة هستون تستخدم بنك مصر لتحقيق ميزة تنافسية في الشرق الأوسط . مما يضر بالتالي ببعض خطوطها عبر القارات . فمحاولة فتح خط جوي إلى السودان إعتبرت كمحاولة لمنافسة خط لندن ـ كِيْب تاوْن [ مدينة الكاب بجنوب افريقيا ] الذي تديره شركة امبريال(٤٤) . وبالاضافة إلى معارضة شركة إمبريال ، صادفت شركة مصر للطيران أيضاً معارضة من جانب شركة شل للنفط التي شعرت أن الإمتياز الممنوح للشركة سيحرمها من كثير من الخدمات التي كانت تقدمها للطائرات في مصر(٤٥) .

وخففت وزارة الخارجية البريطانية والسفارة البريطانية في القاهرة من حماسها المبدئي لشركة مصر للطيران . وعندما قالت الحكومة المصرية بأن الخط الجوي المقترح إلى السودان هو خط داخلي وليس دولياً ، إعتبر البريطانيون ذلك بمثابة محاولة لتأكيد مطلب مصر بالسيادة على السودان(٤٦) . وهكذا ، بدأ البريطانيون يرتابون في أن شركة الخطوط الجوية الجديدة قد تستخدم كجزء من السياسة الخارجية المصرية ضد مصالحهم . كما بدأت وزارة الخارجية البريطانية تخشى من أن حقوق الخدمات الجوية الداخلية التي تتمتع بها شركة مصر للطيران قد تستخدم اخر الأمر لتحل محل الخطوط الجوية الأجنبية . وأخيراً ، فقد نظرت الوزارة بشيء من الانزعاج إلى إمكانية أن تبيع شركة مصر للطيران طائرات الى الملك عبد العزيز بن سعود لإستخدامها في عمليات عسكرية في الحجاز(٤٧) .

وبذلت محاولة داخل الحكومة المصرية لوقف تنفيذ إمتياز شركة مصر للطيران ، بعد منحه للشركة . فقد قال المستشار القانوني لوزارة المواصلات أن

الإمتياز بشكل إحتكاراً في واقع الأمر ، ومن ثم ينبغي عرضه على البرلمان(٤٨) . ورغم إحباط هذه المحاولة ، فان **شركة مصر للطيران** صادفت مصاعب مستمرة في الحصول على الدعم من الوزارات التي تولت الحكم خلال الثلاثينات . فما يكاد **بنك مصر** يمارس ضغوطاً مكثفة لإقرار الدعم ، حتى تأتي وزارة تالية تكون غير مستعدة للإفراج عن الأموال . ولما لم يكن بمقدور **شركة مصر للطيران** أن تحقق أرباحاً دون المساندة المالية الحكومية ، فقد كانت الشركة في خوف دائم من أن حملة أسهم **شركة هستون للطيران** قد يجبرونها على تصفية ممتلكاتها المالية ، وبيعها إلى **بنك مصر**(٤٩) . وكانت وزارة الخارجية البريطانية تخشى من أن هذه الأسهم المعلقة قد تباع عندئذ لشركات ألمانية أو إيطالية . وكان البريطانيون على قناعة بأن المصلحة الألمانية في تطوير خط جوي بين القاهرة وبرلين هي جزء من مخطط أكبر لمد هذا الخط إلى المستعمرات الألمانية السابقة في أفريقيا(٥٠) .

وتفاقمت هذه المشكلات من جراء الدسائس السياسية المستمرة التي واجهت جهود **شركة مصر للطيران** للإبقاء على الدعم الذي تحصل عليه . وكان هناك تأخير طويل في سداد الدعم في أعوام **١٩٣٤/١٩٣٥** و**١٩٣٨** . وبحلول عام **١٩٣٨** ، كان كثير من أعضاء الحكومة يتساءلون بالفعل عن ضرورة هذا الدعم ، بينما كان آخرون يدعون إلى تصفية الشركة كلية(٥١) . وفي نفس الوقت ، كان أعضاء في **شركة مصر للطيران** يدبرون لإقامة شركة منافسة مع رأس المال الألماني . فقد حاول محمد طاهر وتوفيق دوس إنشاء **شركة حورس للطيران** ، للقيام برحلات جوية بين مصر واليونان وأوربا الشرقية وألمانيا ؛ وهي الشركة التي كان طاهر على الأقل يأمل أن تتمكن آخر الأمر من إدماج **شركة مصر للطيران** داخلها ، أو إخراجها من حلبة المنافسة(٥٢) . وكان حصول **شركة مصر للطيران** على دعم حكومي يشكل إلى حد كبير الحافز وراء فكرة إنشاء **شركة حورس** . وبالمثل ، فأن **شركة البوستة الخديوية** قد سعت إلى المطالبة بدعم بمجرد منح الدعم **لشركة مصر للطيران** .



ورغم أنه تم التخلي آخر الأمر عن مشروع **شركة حورس** ، بسبب عدم توافر المساندة الحكومية ، فانه زاد من تورط **بنك مصر** في الشؤون السياسية الداخلية والدولية . ولما كان البنك يصادف بالفعل المصاعب في الحفاظ على المساندة المالية من الحكومة ، وكان بالتالي يواجه بشكل متزايد خطر سحب **شركة هستون** لرأسمالها ، فقد إنتهزت وزارة الخارجية البريطانية الفرصة ، وتقدمت بمبادرة لتشجيع **شركة إمبريال إيروايز** على اقامة مشروع مشترك مع **شركة مصر للطيران** . ووفقاً لهذا المشروع ، تتولى **شركة إمبريال** كل الخطوط الجوية الخارجية **لشركة مصر للطيران** ، بحيث لا تترك لها سوى الخطوط الداخلية المصرية . وقاوم طلعت حرب هذه المبادرة ، خشية أن تبتلع هذه الشركة البريطانية الضخمة شريكتها المصرية(٥٣) . ومع تدهور الوضع المالي **لشركة مصر للطيران** في عامي **١٩٣٨** و**١٩٣٩** ، إضطر طلعت حرب لتخصيص المزيد من طاقات البنك للحصول على قرض لمواجهة مطالب المودعين ، عارضاً **شركة مصر للغزل والنسيج** كضمان . وهكذا ، كان طلعت حرب متردداً في الضغط بأكثر من اللازم من أجل **شركة مصر للطيران** ، خشية ألا تتم الموافقة على القرض(٥٤) . وبالمثل ، لم يكن طلعت حرب ليرضى بانهاء الخطوط الجوية الخارجية أو بوقف مشروعات التوسع ، خشية أن يؤدي ذلك إلى مزيد من تقويض ثقة حملة أسهم **شركة هستون** ، وثقة الحكومة المصرية . ورغم أن وزارة محمد محمود سددت في اخر الأمر دعم عام **١٩٣٨** ، فان **شركة مصر للطيران** كانت لا تزال تعاني من إختناق مالي حاد عند نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولم تنشط للغاية سوى قلة من شركات **بنك مصر** الأخرى في الشؤون العربية . وقد لعبت **شركة مصر للتمثيل والسينما ( استديو مصر )** دوراً هاماً في العلاقات العامة في محاولة **بنك مصر** توسيع أنشطته الاقتصادية في أنحاء العالم العربي . فقد انتجت **شركة استديو مصر** أفلاماً عن أنشطة شركات بنك مصر ، وتم عرضها على الساسة ورجال الأعمال في كثير من البلدان العربية . وكان من أهم هذه الأفلام ذلك الفيلم الذي أنتج عام **١٩٣٥** عن الحج . وإلى

جانب الأفلام التي تصور أنشطة شركات **بنك مصر** ، انتجت **شركة استديو مصر** أفلام الجريدة السينمائية الإخبارية لعرضها في دور السينما في أنحاء العالم العربي . كما قامت أيضاً بعرض أفلام روائية طويلة في البلدان العربية الأخرى ، مثل بلاد الشام والعراق وشمال أفريقيا[٥٥] . ومما لا شك فيه أن **أفلام استديو مصر** ، عن شركات كبرى مثل **شركة مصر للغزل والنسيج وشركة مصر للملاحة وشركة مصر للطيران** ، قد عززت إلى حد كبير صورة ومكانة **بنك مصر** في أنحاء العالم العربي .

وكانت **شركة مصر للمناجم والمحاجر** من شركات **بنك مصر** الأخرى التي اشتركت في أنشطة اقتصادية خارج مصر . وقد ولدت هذه الشركة في الواقع من أنشطة عدد من مقاولي ومهندسي **بنك مصر** في الحجاز ، من أمثال محمد حسن العبد ومحمد حسين الجمال وحسن علي البتيمي . وقد شملت هذه الأنشطة بناء الفنادق وشبكات الصرف ، وتطهير مياه الشرب ومنشآت الاستحمام . وكان طلعت حرب يتصور **لشركة مصر للمناجم والمحاجر** أن تنشط في مجال التنقيب عن النفط في العالم العربي . وكان طلعت حرب حريصاً على عدم الدعاية لهذا الجانب ، ربما لأن البترول كان موضوعاً يتسم بالحساسية ، نظراً للتنافس بين القوى الامبريالية في الشرق الأوسط[٥٦] . وهذا الجانب هو أقل الجوانب المعروفة من أنشطة **بنك مصر** . إلا أن خطاباً بين الأوراق الخاصة لطلعت حرب ، يحمل عبارة « سري للغاية » ، فضلاً عن المعلومات المستقاة من المدير السابق **لشركة مصر للمناجم والمحاجر** ، توضح أنه خلال الجزء الأخير من الثلاثينات ، كان التنقيب عن النفط ، وتوزيع المنتجات البترولية في مصر ، يشكلان بنداً هاماً في قائمة إهتمامات **بنك مصر**[٥٧] . وبطبيعة الحال ، فان أزمة عام **١٩٣٩** قد أنهت هذه المشروعات .

وينبغي أن نشير في النهاية إلى **شركة بيع المصنوعات المصرية** . فهذه الشركة ، التي كانت تعمل كشركة تسويق لمجموعة شركات **بنك مصر** من خلال فروعها الستة عشر ، قد إشتركت في العديد من المعارض التجارية في



البلدان العربية الأخرى ، وخاصة في بلاد الشام . وعلى وجه الخصوص ، فان جناحيها في السوق التجاري بدمشق والقدس عام **١٩٣٦** ، والذي عرضت فيه منسوجات من انتاج **شركة مصر للغزل والنسيج** ، قد قوبل استقبالاً طيباً[٥٨] .

* * *

وبالمقاييس المعاصرة ، فان مدى مشاركة مجموعة شركات **بنك مصر** في الشؤون الاقتصادية العربية لم يكن هائلاً . ومع ذلك، فان أنشطة البنك كانت تفوق بدرجة كبيرة أنشطة أية مجموعة مالية أخرى في العالم العربي . وبالاضافة إلى ذلك ، فمن الأهمية ألا تغيب عن أذهاننا النتائج غير المباشرة لهذه المشاركة . فمثلما كان الحال في مصر ، فان أنشطة **بنك مصر** قد عززت المشاعر الوطنية العربية ، باظهارها أن بمقدور العرب اقامة مشروعات اقتصادية سليمة ، والتنافس مع رأس المال الأجنبي . وتكررت هذه النغمة بشكل دائم ، مع رحلات طلعت حرب وممثلي مجموعة شركات **بنك مصر** في أنحاء العالم العربي ، ومع زيارات الأعيان العرب للبنك وشركاته في مصر[٥٩] . وبطبيعة الحال ، فان الوطنيين المصريين والعرب كانوا محافظين للغاية خلال العشرينات والثلاثينات ، وما كانوا يسعون إلى إحداث أي تغيير جذري في بنية السلطة السياسية أو الاقتصادية في مجتمعاتهم . ومع ذلك ، فقد رأى العرب بالتأكيد في **بنك مصر** مؤسسة معادية للامبريالية ، بمعنى أن مشروعاته من شأنها أن تحرم رأس المال الأجنبي من بعض من مصالحه وسلطته الاقتصادية في العالم العربي . وبهذا المعنى ، كان **بنك مصر** مبشراً بالخطوات الأكثر راديكالية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية . والتي شملت موجة من التأميمات الواسعة للمشروعات الأجنبية . ورغم أن تأثيره الاقتصادي على البلدان العربية الأخرى لم يكن كبيراً للغاية ( باستثناء المملكة العربية السعودية ) ، فان من المؤكد أنه فعل الكثير لتعزيز فكرة الحاجة إلى تصنيع بلدان عربية أخرى إلى جانب مصر ، ولتعزيز فكرة التعاون الاقتصادي العربي .

وقد أعطت أنشطة طلعت حرب وزملائه في مجموعة شركات بنك مصر مزيداً من الثقة بالنفس للقضية الوطنية في البلدان العربية خارج مصر ، إلا أنها خلقت أيضاً مشكلات جديدة لبنك مصر بزجه بدرجة أعمق في الحياة السياسية المصرية والعربية . فتأسيس شركة مصر للملاحة وشركة مصر للطيران إقتضى ضرورة الحصول على دعم سنوي ، مما إضطر البنك لأن يتورط بدرجة أعمق في الحياة السياسية المصرية ، لحماية مصالحه من منافسين من أمثال أمين يحيى واسماعيل صدقي وأحمد عبود . كما أن إنشاء مثل هذه الشركات ، وخاصة شركة مصر للطيران ، قد جعل البريطانيين أكثر عصبية بدرجة متزايدة ، حيث كانوا يخشون من أن يصبح بنك مصر أداة لإمتداد نفوذ دول المحور إلى العالم العربي . ولما كان الساسة والأعيان الفلسطينيون والعراقيون قد تجاوبوا بحماس مع بنك مصر ، واعتبروه مؤسسة معادية للإمبريالية لذلك صار البنك يرتبط بالحركة الوطنية العربية ، وهو ما أضاف إلى عدم الإرتياح العام الذي كان البريطانيون يشعرون به تجاهه . وفي الحقيقة ، فان منزل طلعت حرب في حي العباسية بالقاهرة قد أصبح في أواخر الثلاثينات « صالوناً » للشخصيات المصرية والفلسطينية والعراقية البارزة ، بل ولبعض أعضاء العائلة المالكة السعودية ، ممن كانوا يشعرون بقلق إزاء القوة المتزايدة للصهاينة في فلسطين[٦٠] . وكان الشيء الذي يزعج البريطانيين أيضاً هو أن كثيراً من الوطنيين العرب المرتبطين ببنك مصر كانوا من المشكوك في مشاعرهم الموالية لدول المحور ، مثل الحاج أمين الحسيني . وهكذا ، وبينما كان طلعت حرب يسعى إلى تقوية أواصر الصداقة مع الأعيان العرب لكسب التأييد لبنك مصر ، فانه لم يفعل في نظر البريطانيين سوى زيادة الصورة المعادية للبريطانيين للبنك وشركاته . وبمجرد إندلاع الحرب عام ١٩٣٩ ، كانت واحدة من أول الخطوات التي إتخذها البريطانيون هي وقف رحلات شركة مصر للطيران إلى العراق ، حيث كانت تسود بوجه خاص المشاعر المتعاطفة مع الألمان[٦١] . ولا يملك المرء إلا أن يتكهن بما إذا كان تورط بنك مصر في الشؤون السياسية العربية من بين الاعتبارات التي كانت تكمن وراء رفض البنك الأهلي المصري



مساعدة البنك خلال أزمة عام ١٩٣٩ .

وكانت حاجة بنك مصر لزيادة تورطه في الحياة السياسية المصرية من بين المضاعفات السلبية الأخرى لدخوله في الشؤون الاقتصادية العربية . فاستراتيجية بنك مصر في إقامة شركات في بلدان عربية أخرى ، كان مقصوداً بها الدعاية لمجموعة شركات بنك مصر ومنتجاتها ، ولم يكن تحقيق أرباح من وراء هذه الشركات الجديدة إلا هدفاً ثانوياً . وبناء على ذلك ، لم يكن يبدو أن البنك يهمه بوجه خاص أن شركتي مصر للملاحة ومصر للطيران لم تتمكنا من العمل كشركات تحقق أرباحاً . وبدلاً من ذلك ، فقد كان بنك مصر يغطي خسائر هاتين الشركتين من الدعم الذي كان يحصل عليه من الحكومة المصرية . ومع إزدياد حدة الكساد ، راح منافسو بنك مصر يسعون للحصول على دعم لأنفسهم . فقام أحمد عبود والمصالح البريطانية التي كانت تسيطر على شركة البوستة الخديوية بتصفية الشركة عام ١٩٣٦ ، ثم أعادوا إنشاءها بتسجيل مصري بغرض الحصول على دعم حكومي[٦٢] . كذلك ، فان شركة الإسكندرية للملاحة بذلت هي الأخرى ضغوطاً للحصول على دعم ، وإن كان الدعم الذي حصلت عليه يقل كثيراً عما حصلت عليه شركة مصر للملاحة . وبعبارة أخرى ، فان زيادة الطلب على الدعم الحكومي حدثت في نفس الوقت الذي كانت فيه العائدات الحكومية آخذة في التقلص . وكان ذلك صحيحاً بصفة خاصة عقب معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا ، عندما اضطرت الحكومة المصرية لتحويل العائدات إلى الإنفاق الدفاعي . كذلك ، فان كثيراً من ملاك الأراضي المصريين ، الذين كانوا مثقلين بالديون وعاجزين عن السداد لفك الرهونات ، كانوا ينتقدون الحكومة لإهدارها الأموال بصورة لا ضرورة لها ، من خلال دعم شركة مصر للملاحة وشركة مصر للطيران .

ونتيجة لذلك، إضطر بنك مصر لبذل الجهود وممارسة الضغوط بشكل أقوى في الوزارات التي كان يستمد قوته منها ، وفي البرلمان [٦٣] . ومع إزدياد حدة الصراع بين فصائل الحركة الوطنية ، وجد بنك مصر نفسه متهماً

بالحيوية السياسية . وكان ذلك صحيحاً بوجه خاص عقب انتخابات ١٩٣٨ المريرة ، عندما راح الوفديون يهاجمون البنك لمحاباته أحمد ماهر في الانتخابات . وبصورة غير مباشرة ، فإن تورط بنك مصر في الشؤون الاقتصادية خارج مصر أدى إلى تآكل التأييد الذي كان يحظى به في الدوائر السياسية الداخلية ، وأسهم في عجزه عن تحمل الأزمة المالية التي أصابته في سبتمبر/أيلول عام ١٩٣٩ .

ورغم المصاعب السياسية والمالية التي صادفها بنك مصر كنتيجة لأنشطته الاقتصادية في العالم العربي ، فلا يمكن إنكار أن طلعت حرب وزملاءه كانوا يسبقون زمانهم بدرجة كبيرة في سعيهم لإقامة واحدة من أولى الشركات المتعددة الجنسيات في العالم الثالث . كذلك ، فإن تأثير طلعت حرب على الشؤون السياسية الدولية للعالم العربي، مثل تسهيل التقارب بين الحكومتين السعودية والمصرية ، والتوسط لإنهاء الاشتباكات السعودية - اليمنية ، كان من بين الإسهامات الإيجابية للغاية[٦٤] . ومثلما أشارت وزارة الخارجية البريطانية والرأسماليون الأجانب مراراً ، فإن بنك مصر كان يتسم بالتهور والطيش حقاً ، في قبوله مخاطرات عظيمة في أوضاع معاكسة على نحو شديد القسوة . إلا أن البنك أظهر ، في نفس اللحظة ، رؤياعظيمة في إشارته إلى الاتجاه الذي يكمن فيه التطور الاقتصادي العربي .

## هوامش الفصل السابع

(١) الأوراق الخاصة بفؤاد سليم الحجازي : مراسلات بين طلعت حرب وفؤاد سليم الحجازي ( ١٣ رسالة ) ، في الفترة من ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٨٩٨ حتى ٢ أغسطس/آب ١٩٢١ ؛ ومقابلة مع رشيد شفيق في ١١ ابريل/نيسان ١٩٧٤ ؛ والأوراق الخاصة بطلعت حرب : رسالة من محمد حفني ناصف إلى طلعت حرب بتاريخ ٧ مايو/أيار ١٩١٠ .

(٢) صحيفة المقطم بتاريخ ٢١ أغسطس/آب ١٩٢٤ .

(٣) أحمد شفيق : مذكراتي في نصف قرن ( القاهرة - مطبعة مصر - ١٩٣٦ ) - المجلد ٣ - ص ٣١٧ و٣١٩ .

(٤) مقابلة مع رشيد شفيق في ١١ ابريل/نيسان ١٩٧٤ .



(٥) أحمد شفيق .. ص ٣١٩ .

(٦) المرجع السابق - ص ٣٢٠ و٣٢٧ .

(٧) مقابلة مع سيد النوري في ٢ أغسطس/آب ١٩٧٤ .

(٨) الأوراق الخاصة بطلعت حرب : رسالة من محمد علي طاهر إلى طلعت حرب بتاريخ ٧ يونيو/حزيران ١٩٢٥ .

(٩) الأوراق الخاصة بطلعت حرب : رسالتان من أحمد شفيق إلى طلعت حرب بتاريخ ١٧ يونيو/حزيران ١٩٢٥ .

(١٠) صحيفة المقطم بتاريخ ٧ يوليو/تموز ١٩٢٥ ، و٢٥ مايو/أيار ١٩٢٩، و٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٩ .

(١١) المرجع السابق بتاريخ ٢٤ مايو/أيار ١٩٢٩ ، و٥ يونيو/حزيران ١٩٢٩ .

(١٢) المرجع السابق بتاريخ ٢٨ يونيو/حزيران ١٩٢٩ .

(١٣) المرجع السابق بتاريخ ١١ مارس/آذار ١٩٣٢ ، و١ و٢ فبراير/شباط ١٩٣٦ ، و٢٤ مارس/آذار ١٩٣٦ ، و١٠ يناير/كانون الثاني ١٩٣٧ .

(١٤) المرجع السابق بتاريخ ١٣ و٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٩ .

(١٥) المرجع السابق بتاريخ ٢٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٢٩ ، و٤ يناير/كانون الثاني ١٩٣٠ .

(١٦) المرجع السابق بتاريخ ٢ و٣ يونيو/حزيران ١٩٣٤ ، و١٩ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٧ .

(١٧) المرجع السابق بتاريخ ١٠ و٣٠ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٣٢ .

(١٨) المرجع السابق بتاريخ ٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٣٠ . وخلال السنوات القليلة الأولى من نشاطه ، لم يكن البنك في الوضع الذي يسمح له بالاشتراك على نحو نشط في الشؤون التجارية لبلاد الشام . والتقارير التي ترددت عام ١٩٣٣ ، كانت تعزو خسائر البنك إلى سوء الإدارة . المرجع السابق ، بتاريخ ٢٣ مايو/أيار ١٩٣٣ .

(١٩) المرجع السابق بتاريخ ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٣١ .

(٢٠) المرجع السابق بتاريخ ٢٠ ابريل/نيسان ١٩٣٠ .

(٢١) المرجع السابق بتاريخ ٦ ابريل/نيسان ١٩٢٩ ؛ و F. O. 141/744/1174, British Consulate General, Alexandria , to High Commission , Cairo, December 12, 1933

(٢٢) صحيفة المقطم بتاريخ ٢٧ و٢٨ يوليو/تموز ١٩٣٢ .

(٢٣) المرجع السابق بتاريخ ٢٨ يناير/كانون الثاني ١٩٣١ .

(٢٤) F. O. 141/744/1174.

(٢٥) صحيفة المقطم بتاريخ ٢٧ يوليو/تموز ١٩٣٢ .

(٢٦) صحيفة الوطن بتاريخ ٥ و٢٥ مايو/أيار ١٩٢٤ .

(٢٧) المرجع السابق بتاريخ ٢٣ مايو/أيار ١٩٢٤ .

(٢٨) المرجع السابق بتاريخ ٦ و٧ مايو/أيار ١٩٢٤ .

(٢٩) صحيفة المقطم بتاريخ ٥ مايو/أيار ١٩٣٢ ، و F. O. 141/691/ 387 A. S. Calvert, Jedda, to Sir John Simon, Foreign Office, November 22, 1933.

(٣٠) صحيفة المقطم بتاريخ ١٠ اكتوبر/تشرين الأول ١٩٢٩ . وكان أحد شروط منح الامتياز يقضي بألا يقل رأس مال شركة الملاحة الجديدة عن ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري . وحقيقة ان رأس مال =

الشركة لم يتجاوز مطلقاً مبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه مصري هي مؤشر آخر على نقص رأس المال الذي كان يواجه بنك مصر خلال الثلاثينات .

(٣١) المرجع السابق بتاريخ ١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٣ ، و٢٥ ابريل/نيسان ١٩٣٥ ، و٣٠ اغسطس/آب ١٩٣٥ ، و٨ مارس/آذار ١٩٣٧ ، و٢٤ اغسطس/آب ١٩٣٧ ، و٢٠ ابريل/نيسان ١٩٣٨ ، و٥ مايو/أيار ١٩٣٩ ؛ و F. O. 371/19018/J6401/J7005.

(٣٢) المرجع السابق بتاريخ ٣٠ يناير/كانون الثاني ١٩٣٥ .

(٣٣) F. O. 141/819/1793 ومما يستحق الاهتمام أن أحمد شفيق كان مشتركاً في مشروع لطف الله المصرفي ، وكان الإثنان أعضاء في الرابطة الشرقية . ولم يكن البريطانيون معادين لمحاولة لطف الله إقامة بنك في الحجاز فحسب ، بل كانوا معادين أيضاً للرابطة الشرقية . ومن المؤكد ان مساندة الرابطة الشرقية النشطة لبنك مصر لم تعزز من مكانة البنك في نظر البريطانيين . انظر أيضاً : F. O. 141/691/387, A. S. Calvert, Jedda, to Sir John Simon, Foreign Office, November 22, 1933.

(٣٤) F. O. 141/630/927 وترددت أيضاً في الصحف المصرية شكاوى من أن بنك مصر يحقق أرباحاً هائلة من تغير العملات : أنظر صحيفة المقطم بتاريخ ٢٤ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٦ .

(٣٥) المرجع السابق بتاريخ ٢٤ أغسطس/آب ١٩٢٤ .

(٣٦) المرجع السابق بتاريخ ١٦ فبراير/شباط ١٩٣٥ .

(٣٧) المرجع السابق بتاريخ ١٢ و١٥ و١٦ و١٩ و٢٧ و٢٨ و٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٥ ، و٣ و٦ و١٠ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٥ ؛ وتعليقاً على رحلة قام بها وفد من الجمعية الزراعية الملكية الى السودان في يناير/كانون الثاني ١٩٣٥ ، أعرب البريطانيون عن تأييدهم لفتح فرع لبنك مصر هناك : أنظر : صحيفة المقطم بتاريخ ٢ فبراير/شباط ١٩٣٥ .

(٣٨) صحيفة المقطم بتاريخ ٢ فبراير/شباط ١٩٣٥ .

(٣٩) F. O. 141/555/192; F. O. 371/20129/J3511; F. O. 371/21962/J93.

(٤٠) صحيفة المقطم ٦ و٧ و٩ أغسطس/آب ١٩٣١ .

(٤١) المرجع السابق بتاريخ ٢٥ و٢٧ سبتمبر/أيلول ١٩٣٤ .

(٤٢) المرجع السابق بتاريخ ٢٣ ابريل/نيسان ١٩٣٦ ؛ والأوراق الخاصة بطلعت حرب : رسالة من كمال علوي ، مدير شركة مصر للطيران ، إلى طلعت حرب بتاريخ ٣٠ يونيو/حزيران ١٩٣٦ .

(٤٣) F. O. 371/21962/J281 ; Levy, 1939, pp. 576-577 كذلك يشير « الكتاب السنوي » إلى أن « شركة مصر للطيران ، وهي مشروع تجاري كان سيحقق خسائر كبيرة ، لولا الدعم الحكومي الذي تحصل عليه » .

(٤٤) F. O. 141/691/387 ; F. O. 371/20898/J2809

(٤٥) F. O. 141/691/387

(٤٦) F. O. 141/691/387

(٤٧) F. O. 141/488/86

(٤٨) *Ibid.*

(٤٩) F. O. 371/21962/J564

(٥٠) F. O. 371/21963/21963/J1048

(٥١) F. O. 141/555/192 ; F. O. 371/21962/J281 ; F. O. 371/21966/J2173; F. O. =



371/23366/J2121.

(٥٢) F. O. 371/23305/J1573 , F. O. 141/555/192 , F. O. 371/20128

(٥٣) F. O. 371/21962/J365 , F. O. 371/21963/J853

(٥٤) F. O. 371/21964/J2071

(٥٥) صحيفة المقطم بتاريخ ١١ سبتمبر/أيلول ١٩٣١ ، و٢٨ يونيو/حزيران ١٩٣٢ ؛ و٩ ابريل/نيسان ١٩٣٦ ، و٢٦ يناير/كانون الثاني ١٩٣٧ ، و٨ مارس/آذار ١٩٣٧ ؛ و Levy, 1939, p. 607

(٥٦) صحيفة المقطم بتاريخ ٢ يناير/كانون الثاني ١٩٣٦ ، و٩ و١٢ ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٦ ؛ ومقابلة مع حسن الشبيني في ٢٠ يوليو/تموز ١٩٧٤ .

(٥٧) الأوراق الخاصة بطلعت حرب : رسالة من سلفيو ن . سكوسيمارا Silvvio N. Scocimara إلى طلعت حرب ، بتاريخ ١٧ يونيو/حزيران ١٩٣٦ ؛ وفي حديثه إلى طلعت حرب عن تشكيل شركة نفط رومانية ـ مصرية جديدة ( يساندها رأس المال الإيطالي ) ، هي الشركة المصرية العامة للبترول *Compagnie Générale Egyptienne des Petroles* ، يقول سكوسيمارا معلقاً : « سأسمح لنفسي أن أعرض تفاصيل هذه المنظمة وبذلك أتيح دراسة إمكانية مشاركة بنك مصر في هذه المسألة » .

(٥٨) صحيفة المقطم ١ و٢ يناير/كانون الثاني ١٩٣٦ ، و١٥ يونيو/حزيران ١٩٣٦ .

(٥٩) كنموذج للحماس الذي أثاره بنك مصر في أنحاء العالم العربي ، أنظر « بنك مصر ـ خير مدرسة شرقية » ، المنشور في صحيفة المقطم بتاريخ ٥ يونيو/حزيران ١٩٢٩ . وكان طلعت حرب في أسفاره موضع تكريم ؛ كما كانوا يسألونه عن آرائه في الطريقة التي تستطيع بها البلدان العربية أن تصلح نفسها . وهكذا ، راح وفدان سوري وجزائري يسعيان إلى طلعت حرب في مارس عام ١٩٣٦ ، لمعرفة آرائه في الشؤون العربية ؛ أنظر نفس المرجع السابق بتاريخ ٢٩ يوليو/تموز ١٩٣٦ . أنظر أيضاً الزيارة التي قام بها الأميران ( في ذلك الوقت ) السعوديان خالد وفيصل إلى مصانع شركة مصر للغزل والنسيج في المحلة الكبرى عام ١٩٣٩ ، وخطط إقامة مصانع مماثلة في المملكة العربية السعودية : انظر نفس المرجع السابق بتاريخ ١ و٢ يناير/كانون الثاني ١٩٣٩ و١٤ و١٥ ابريل/نيسان ١٩٣٩ ، و٥ مايو/أيار ١٩٣٩ . كذلك ، فإن شهرة بنك مصر في البلدان العربية والاسلامية تتضح من المباحثات التي أجراها طلعت حرب مع ولي عهد اليمن لإقامة فرع هناك ، ومع ملك افغانستان الذي زار المقر الرئيسي للبنك في القاهرة ؛ أنظر نفس المرجع السابق بتاريخ ١ و١١ يناير/كانون الثاني ١٩٢٧ ، و١٩ أغسطس/آب ١٩٣٧ .

(٦٠) المرجع السابق بتاريخ ٢١ يناير/كانون الثاني ١٩٣٩ ، و٣ يونيو/حزيران ١٩٣٩ .

(٦١) المرجع السابق بتاريخ ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٣٩ .

(٦٢) المرجع السابق بتاريخ ٤ ابريل/نيسان ١٩٣٨ ، وأول يوليو/تموز ١٩٣٨ ، و٢ و٣ يونيو/حزيران ١٩٣٩ ؛ وصحيفة البلاغ بتاريخ ١٣ ابريل/نيسان ١٩٣٨ ؛ و F. O. 371/19094/J9718,

(٦٣) مقابلة مع عبد المقصود أحمد ، المدير السابق لبنك مصر ، في ٢٧ فبراير/شباط ١٩٧٣ ؛ وقال انه عندما كان موظفاً بوزارة المالية ، بالقسم الذي يشرف على دعم الشركات المصرية ، كان طلعت حرب يزور الوزارة كل يوم أحد لحشد المساندة المالية لشركات بنك مصر

(٦٢) [illegible] شركة مصر للملاحة [illegible]
[illegible]



الفصل الثامن :

# الإقتصاد السياسي للتصنيع التابع

كانت الفصول السابقة تسعى إلى تفسير العوامل التي أدت إلى تأسيس بنك مصر ، وتطوره بعد عام ١٩٢٠ ، والأزمة المالية التي صادفها عام ١٩٣٩ . ومثلما ينبغي أن يكون واضحاً ، فإن صعود وتدهور بنك مصر كقوة محورية في التطور الصناعي لمصر يشكلان ظاهرة معقدة تتطلب فهماً للمتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية إلى جانب المتغيرات الاقتصادية بالمعنى الضيق . ويحاول هذا الفصل الختامي وضع تجربة مجموعة شركات بنك مصر في منظور نظري أوسع . وبوجه خاص ، فإنه يطرح تساؤلاً حول الطريقة التي يمكن بها لتجربة بنك مصر أن تساعدنا على أن نفهم على نحو أفضل مشكلات التنمية التي واجهتها مصر خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . ثم ، كيف تساعد تجربة البنك وشركاته على توضيح بعض من القضايا النظرية والمنهجية التي تتسم بها مناقشات النظريات الراهنة عن التخلف ؟

وفي سعينا لتفسير أصول وتطور بنك مصر ، حاولنا أن نبين أن النموذج البسيط للتبعية ، الذي يركز على تأثير قوى السوق العالمية والامبريالية ، هو نموذج قاصر بشكل واضح ، لأنه يخفق في تقدير الأهمية النسبية للمتغيرات النابعة من داخل المجتمع المصري . ومع ذلك ، فإن نقطة إنطلاقنا كانت تتمثل في تأثير إندماج مصر في السوق العالمية ، وخاصة من خلال تطور إقتصاد القطن خلال القرن التاسع عشر . وعلى حين يمكن القول بأن التوسع في زراعة القطن الطويل التيلة قد خلق إعتماداً على السوق العالمية لبيعه ، فإنه قد وضع

بالمثل بذور التناقضات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية ، التي أدّت في آخر الأمر إلى حركة تأسيس بنك وطني . ومن وجهة نظر هذه الدراسة ، فإن الإنتقاد الرئيسي لنظريات التبعية أو التبادل غير المتكافىء إنما يتمثل في أن هذه النظريات ، باخفاقها في طرح تحليل تفصيلي للمجتمع الذي يتأثر بقوى السوق العالمية ، إنما يغيب عنها ذلك التفاعل الجدلي بين المتغيرات الخارجية والداخلية . ويخلق ذلك المشكلة النظرية التالية : كيف لنا أن نفهم عملية التغير الاجتماعي بعد إندماج مجتمع ما في السوق العالمية ؟ وبدلاً من محاولة بيان كيف أصبحت مصر « حبيسة » السوق العالمية وتقسيمٍ عالمي معين للعمل ، فقد ركَّزتُ على إستقصاء الإستجابات التي أحدثتها عملية الإندماج هذه على المستوى الداخلي .

فمن الناحية الاقتصادية ، كان التوسع السريع في زراعة القطن يتطلب ضرورة تطوير بنية أساسية باهظة التكلفة من وسائل النقل والمواصلات . وكانت الدولة هي المؤسسة الوحيدة القادرة على القيام بهذا التطوير . ولكن نظراً لنقص رؤوس الأموال والإفتقار إلى الخبرة الفنية ، إضطرت الدولة المصرية للإعتماد على الموارد الأجنبية لرأس المال والقوة البشرية ، لكي تكمل هذه البنية الأساسية . وقد أوردنا في الفصل الثاني الطريقة التي أدت بها هذه العملية إلى تراكم دين خارجي هائل ، شكل بدوره أساس الإحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ . وبحلول أواخر القرن التاسع عشر ، لم يكن إضفاء الطابع التجاري على الاقتصاد المصري قد أدى فحسب إلى الاعتماد على السوق العالمية لبيع القطن ، بل كان قد أدى أيضاً إلى إخضاع مصر للسيطرة الاقتصادية والسياسية الأجنبية . كذلك ، فقد أصاب الدمار كثيراً من الصناعات الحرفية اليدوية نتيجة لتدفق السلع الأجنبية ؛ واحتل التجار الأجانب والبنوك الأجنبية مواقع الصدارة ، بينما توارى كثير من التجار المصريين . وبدأ كثير من المصريين يتشككون في قدرتهم على القيام بمشروعات إقتصادية .



وهذه الصورة للتحلل والركود الاجتماعي ينبغي مقابلتها بتطورات هامة أخرى . فعلى حين أنه من الصحيح أن تطور اقتصاد القطن قد أحدث تأثيراً معاكساً على كثير من قطاعات المجتمع المصري ، فإن من الواضح أن طبقة كبار ملاك الأراضي قد تراكمت لديها كميات كبيرة من رؤوس الأموال خلال القرن التاسع عشر ، وهي رؤوس الأموال التي صارت متاحة فيما بعد للاستثمار في الصناعة المحلية . كما أوضحنا أيضاً كيف أن نمو زراعة القطن قد أدى إلى تبلور الطبقة المحلية من كبار ملاك الأراضي داخلياً ، واندماجها مع الصفوة السياسية التركية ـ الشركسية . ولم يقتصر الأمر على أن كثيراً من ملاك الأراضي المحليين قد زادوا مساحات ملكياتهم من الأراضي وثرواتهم بصورة هائلة . بل أنهم أيضاً حولوا زراعاتهم من محاصيل الإعاشة المتنوعة إلى القطن . ومع تراكم رؤوس الأموال لدى ملاك الأراضي المحليين ، فانهم تحولوا في الغالب إلى ملاك غائبين ، حيث انتقلوا إلى القاهرة والاسكندرية وغيرهما من المراكز الحضرية . وهناك ، أدى وعيهم المتزايد بمصالحهم المتبادلة ، التي كانت تتركز على زراعة وتسويق القطن ، إلى نشوء « الصالونات » ( المنتديات ) السياسية . وأدى صعود ملاك الأراضي المحليين في المكانة الاجتماعية ، نتيجة لتراكم رأس المال والنشاط السياسي المتزايد ، الى جانب عجز الطبقة التركية ـ الشركسية الحاكمة عن الاستمرار في استيراد العبيد الشركس ، إلى تزايد المصاهرة بين الفئتين ، وهي المصاهرة التي أدت بدورها إلى تآكل الفروق العرقية وفروق المكانة التي كانت تفصل حتى الآن بين ملاك الأراضي المصريين المحليين وملاك الأراضي الأتراك ـ الشركس . وهكذا ، خرجت طبقة كبار ملاك الأراضي المصريين من القرن التاسع عشر بقدر كبير من رأس المال ، وبدرجة عالية نسبياً من التماسك الاجتماعي .

وتمخض نمو زراعة القطن عن نتيجة أخرى تمثلت في نشوء شريحة من المصريين ذوي المهارات الفنية، الذي عملوا في مختلف إدارات الدولة المسؤولة عن تطوير وتشغيل البنية الأساسية للبلاد . وكان نشوء مثل هذه الشريحة يشكل قاعدة اجتماعية كان بمقدور بنك مصر وشركاته فيما بعد أن يستمدوا

منها المهارات الإدارية . وكثير من الشخصيات المحورية في مجموعة شركات **بنك مصر** ، من أمثال طلعت حرب وعبد الرحمن حمادة وآخرين ، قد جاءوا من هذه الشريحة أصلاً .

وعلى حين أن انتشار رأس المال الأجنبي في أنحاء مصر قد ترك تأثيراً معاكساً على طبقة التجار المحليين ، فانه خلق نوعاً من المشاركة بين رأس المال الأجنبي وبعض قطاعات طبقة كبار ملاك الأراضي المحليين . ومع إرتفاع أسعار وإيجارات الأراضي الذي واكب إرتفاع أسعار القطن ، تسابق ملاك الأراضي على زيادة حيازاتهم . ومع زيادة الاستقرار في مناخ الاستثمار عقب الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ ، إندفعت شركات استصلاح الأراضي والبنوك الأجنبية لتلبية الطلب المتزايد على الأراضي . وكثيراً ما كان رأس المال الأجنبي يستخدم الأعيان المحليين للإسراع بعمليات بيع الأراضي . وقد مارس هذا النشاط العديد من عائلات كبار الملاك الهامة ، التي ساندت **بنك مصر** وشركاته . وهكذا ، قيل بأن رأس المال الأجنبي قد أنجز وظيفة اجتماعية ، بتعريف بعض عائلات الأعيان بأساليب عمل المشروعات الرأسمالية . وكان هذا الاشتراك في المشروعات الأوروبية أحد العوامل التي ميزت بين عائلات ملاك الأراضي التي إختارت الاستثمار في الصناعة المحلية ، وبين تلك العائلات التي لم تفعل ذلك .

والشيء الذي يتسم بالأهمية في إندماج مصر في السوق العالمية هو أن رأس المال الأجنبي قد حقق الشرط اللازم للتصنيع المحلي ، بتوفير تراكم رأس المال لدى كبار ملاك الأراضي ، وبتسهيل الاندماج الوطني بين قطاعات الطبقة العليا ، وبخلق شريحة من الإداريين المهرة ، وبتعريف بعض عائلات ملاك الأراضي بأساليب المشروع الرأسمالي . وكانت كل هذه العمليات نتائج غير مقصودة لرغبة رأس المال الأجنبي في الوصول إلى القطن المصري ، وإلى الفائض المحلي . وكانت هذه التطورات مفيدة ، من وجهة نظر البورجوازية الزراعية ، وشرائحها الأدنى التي كانت توفر أعضاء الشريحة التكنوقراطية الجديدة . إلا أن اندماج مصر في السوق العالمية كانت له آثاره السلبية الأخرى



على ملاك الأراضي المصريين . وكان أهم هذه الآثار يتمثل في زيادة مديونية نسبة كبيرة من أعضاء البورجوازية الزراعية بحلول نهاية القرن التاسع عشر . ولم تتخذ هذه المديونية طابع التناقض حتى تدهور ذلك التوسع السريع في زراعة القطن ، وحتى تطورت مشكلات هيكلية متزايدة الحدة في الاقتصاد العالمي . فتوقف التوسع السريع في الأراضي الصالحة للزراعة ، وتدهور خصوبة الأرض ، وانخفاض الطلب على القطن المصري ، والإنهيار المالي عام ١٩٠٧ ـ أدت كلها إلى زيادة حدة وعي البورجوازية الزراعية بضعفها إزاء تقلبات قوى السوق العالمية . وكانت الدعوة إلى إقامة بنك وطني ، بعد عام ١٩٠٧ ، تعبيراً عن الوطنية الاقتصادية الصاعدة ، التي كسبت تأييداً واسعاً داخل طبقة كبار ملاك الأراضي .

وإزداد نمو المشاعر الوطنية بين الطبقة العليا المصرية تأثراً بانتشار المرابين الاجانب بين الفلاحين ، وبأسعار القطن المنخفضة على نحو مصطنع ، التي حددتها بريطانيا العظمى خلال الحرب العالمية الأولى . وكان هذان التطوران يهددان بشكل خطير وصول ملاك الأراضي إلى الفائض . ومع تصاعد التضخم ، الذي ترك أثره على الطبقات المتوسطة الحضرية خلال الحرب ، تهيأت الأوضاع لإندلاع ثورة ١٩١٩ .

ولم يكن تأثير قوى السوق العالمية على تهيئة الأوضاع لتأسيس بنك مصر أقل عمقاً من تأثيرها على تعزيز نمو البنك . وكما أوضحنا من قبل ، فان ثورة ١٩١٩ والحماس الوطني الذي أعقبها كانا من العناصر الرئيسية في تدعيم التراكم الرأسمالي الأولي لدى البنك ، وهو ما أتاح له إقامة أولى شركاته . وكان إعتبار **بنك مصر** « بنكاً وطنياً » ، وأداة لتحقيق « الاستقلال الاقتصادي » لمصر ، يبين بوضوح علاقته التي لا تنفصم بالحركة الوطنية . فقد سحب عدد لا يحصى من المودعين حساباتهم وتدفقوا على بنك مصر ، لإظهار مساندتهم للحركة الوطنية . ولما كانت قوى السوق العالمية قد هيأت الأوضاع المادية والثقافية لظهور الوطنية المصرية ، فانه يتعين النظر إلى هذه الوطنية

كاستجابة لخضوع مصر اقتصادياً وسياسياً لقوى خارجية ، وكانعكاس لأفكار الديمقراطية الليبرالية التي واكبت تغلغل رأس المال الأوروبي في البلاد .

إن إحدى المغالطات الجوهرية في نظرية التبعية المبكرة إنما تتمثل في مفاهيمها النظرية عن « القلب » أو « المركز » كبنية موحدة متجانسة . أما الاقتصاد السياسي الماركسي الأكثر تقليدية ، فكان يركز دائماً ، من ناحية اخرى ، على الميل إلى الصراع بين القوى الامبريالية(١) . فحلول الكساد العظيم خلال الثلاثينات أتاح لمجموعة شركات **بنك مصر** فرصاً كبيرة للتوسع ، بسبب التنافس داخل المركز بالتحديد. فالصراع بين بريطانيا العظمى ودول المحور ، وخاصة اليابان ، على النفوذ في الشرق الأوسط ، أتاح **لبنك مصر** أن يؤثر على الحماية الجمركية ، رغم المعارضة القوية من جانب أصحاب مصانع النسيج البريطانيين . فكان من الممكن ، خلال أوائل ومنتصف الثلاثينات ، تجاهل تهديد شركات النسيج البريطانية بعدم شراء القطن المصري ما لم تلغ التعريفات الجمركية ، حيث عرضت اليابان شراء أية كمية لا تباع من محصول القطن . وبالمثل ، فان تأخر التراكم الرأسمالي في دول المركز الغربية كان يعني أن كميات كبيرة من السلع الرأسمالية والتكنولوجيا ، حتى وإن كانت غير حديثة ، أصبحت متاحة لشركات **بنك مصر** بأسعار منخفضة نسبياً .

وكان القرار النهائي الذي إتخذته بعض قطاعات صناعة النسيج البريطانية ، بإجبار أو إغراء مجموعة شركات **بنك مصر** على الدخول في مشروعات مشتركة بتسجيل مصري ، نعمة ونقمة على **بنك مصر** في آن واحد . فعلى حين أن المشروعات المشتركة ( مثل **شركة مصر للتأمين وشركة مصر للطيران وشركة مصر للغزل والنسج الرفيع وشركة مصر لصباغي البيضا**) قد أتاحت للبنك الوصول إلى موارد جديدة لرأس المال والتكنولوجيا، إلا أنها أدخلت للمرة الأولى نفوذاً أجنبياً مباشراً في مجموعة شركات **بنك مصر** . ورغم أنه كان بمقدور **بنك مصر** على الأرجح أن يرفض عروض رأس المال



الأجنبي خلال الثلاثينات ، فان مثل هذا الموقف كان سيعوق بشكل كبير تنوع ونمو شركاته . وهكذا ، فانه لا يصبح من الممكن قبول فرضية بعض نماذج التبعية ، وهي الفرضية القائلة بأن المركز الرأسمالي المتقدم يسعى بنشاط لتعطيل التطور الصناعي في الهامش ( المحيط ) . فالأوضاع السائدة في المركز خلال فترة الكساد قد نشّطت نمو مجموعة شركات **بنك مصر** .

وأخيراً ، فانه من المستحيل أن نعزل قوى السوق العالمية ـ أو بصورة أكثر تحديداً ، التنافس بين القوى الامبريالية ـ عن الإنهيار النهائي **لبنك مصر** . فبمجرد وصول اليابان إلى القطن الصيني ، ضاق إلى حد كبير الهامش الذي كان متاحاً **لبنك مصر** للّعب على التنافس بين القوى الامبريالية . وأحدث إزدياد حدة الكساد في أواخر الثلاثينات ضغوطاً قوية داخل مصر ، من أجل إلغاء الحماية الجمركية للصناعة المصرية ، بهدف خفض أسعار السلع المستوردة . وكان يتعين على **بنك مصر** أن يستخدم قدراً كبيراً من موارده المالية لتدعيم المساندة لتعريفاته الجمركية داخل الحكومة والبرلمان المصريين . كما عانى البنك من العبء المالي الضخم الذي تحملته الحكومة المصرية ، من جراء تزايد نفقات الدفاع التي إقتضتها معاهدة **١٩٣٦** بين مصر وبريطانيا . ولم يقتصر الأمر على إضطرار البنك للمساهمة في المجهود الدفاعي للبلاد في الوقت الذي كان يعاني فيه من ضغوط مالية حادة ، بل أن الحكومة المصرية نفسها كانت مترددة في تدعيم مجموعة شركات **بنك مصر** مالياً خلال أزمتيها عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩ . كذلك ، فان الجهود التي بذلها البريطانيون للحيلولة دون سيطرة الحكومة المصرية على **البنك الأهلي المصري** ، وللحيلولة دون إقامة بنك مركزي ، قد حرمت **بنك مصر** من ملاذ أخير للإقتراض خلال إنهياره المالي عام ١٩٣٩ . وحقاً ، فقد كان التنافس بين القوى الإمبريالية ، الذي إتخذ شكل إندلاع الحرب العالمية الثانية ، هو الذي أنهى مناخ الثقة في الأعمال التجارية في مصر، وأدى إلى إندفاع المودعين لسحب أرصدتهم من **بنك مصر** .

وأيا كانت الفترة التي يتحدث عنها المرء في هذه الدراسة عن **بنك مصر** ـ وسواء كانت مرحلة تجميع القوى التي أدت إلى تأسيسه ، أو فترة نموه كشركة قابضة خلال العشرينات والثلاثينات ، أو فترة تدهوره وإنهياره النهائي في أواخر الثلاثينات ـ فانه ينبغي أن يكون واضحاً أنه لا يمكن تلافي تأثير قوى السوق العالمية . وفي نفس الوقت ، فان من الواضح أنه ليس هناك مبرر للتعميمات السطحية عن هذا التأثير . فعملية الاندماج لم تؤد ، في المقام الأول ، إلى وضع ثابت جامد ، طورت مصر من خلاله ثقافة أحادية ، ومرت بعملية مستمرة من التحلل الاجتماعي والاقتصادي من خلال إستيلاء رأس المال الأجنبي على الفائض . فكما رأينا ، فان رأس المال الأجنبي لم يستثمر في الاقتصاد المصري ، سواء في استصلاح الأراضي أو بناء الطرق أو محالج القطن أو غير ذلك من جوانب البنية الاساسية للبلاد . وعلى حين تعرضت الشرائح الدنيا من الفلاحين لتدهور شامل في مستوى معيشتها مع تقدم القرن التاسع عشر ، فان طبقة كبار ملاك الأراضي حققت قدراً كبيراً من التراكم الرأسمالي . وبذلك ، تحقق أحد الشروط اللازمة لتطور رأس المال الصناعي . ومع تركز ملكية الأراضي في أيد قليلة على نحو متزايد، بدأ صغار الملاك يفقدون أراضيهم ؛ وغالباً ما كان ذلك يتم من خلال الألاعيب المالية للشرائح الوسطى من الفلاحين وكبار الملاك والمرابين . وهكذا ، تحقق الشرط الثاني لظهور رأس المال الصناعي ، وهو تطور قطاع واسع من العمال المأجورين . إن الميل للتركيز على التحلل والتدهور في كثير من أدبيات التبعية/النظام العالمي ( وأيضاً في كثير من كتابات المستشرقين ) إنما يركز على جانب واحد فحسب من جوانب جدليات التطور الرأسمالي . أما ماركس ، من الناحية الأخرى ، فقد حرص على إبراز أن تطور الرأسمالية هو عملية تجمع بين التجديد والتحلل في آن واحد ، وأن هذين البعدين يتفاعلان على نحو جدلي . وعلى حين أن إندماج مصر في السوق العالمية قد ساعد على تفاقم ـ إن لم يكن قد ساعد على خلق ـ كثير من المشكلات المقبولة بوجه عام كمؤشرات على التخلف ، فانه قد ساعد أيضاً على توفير الموارد المادية



والايدلوجية التي يمكن للمصريين استخدامها لتعديل عدم التكافؤ الذي كان قائماً في القوة الاقتصادية والسياسية بين مصر وأوروبا إن لم يكن لإعادة تشكيل هذا الوضع تماماً .

كذلك ، فإن الجوانب الأخرى لهذه الدراسة ينبغي أن تشير إلى أوجه القصور في الاكتفاء بالنظر إلى إندماج مصر في السوق العالمية من منظور التحلل والتدهور فحسب . فرغم أن **بنك مصر** قد عجز عن أن يتحدى بشكل أساسي هيمنة رأس المال الأجنبي على الاقتصاد المصري ( وربما لم يفكر طلعت حرب وزملاؤه بهذا الشكل على الإطلاق ) ، إلا أن إقامة حواجز التعريفات الجمركية ، ومنح الدعم والإمتيازات في الثلاثينات لشركات ذات تسجيل مصري ، قد أضاف إلى قوة ونفوذ الحكومة المصرية ورجال الأعمال المحليين . فعندما تحولت الشركات الأجنبية إلى التسجيل المصري خلال الثلاثينات ، كان يتوجب عليها أن تلتزم بالقوانين الجديدة ، التي كانت تقتضي استخدام نسبة معينة كحد أدنى من العمال والمديرين المحليين ، وتعيين عدد معين كحد أدنى من الرعايا المصريين في مجالس الإدارات . كذلك ، فان إقامة مشروعات مشتركة خلال الثلاثينات إضطرت الرأسماليين الأجانب لأن يكونوا أكثر استجابة لرغبات شركائهم المحليين . ونكرر أخيراً أن ضعف رأس المال الأجنبي خلال فترة الكساد ، وبروز التنافس بين القوى الامبريالية ، قد ساعدا على نمو الصناعة المصرية المحلية ، أساساً على هيئة مجموعة شركات **بنك مصر** ، ولكن أيضاً على هيئة مجموعتي صدقي وعبود . كما سمح ذلك أيضاً لمجموعة شركات **بنك مصر** بأن توسع نطاق عملياتها خارج مصر ، إلى البلدان العربية الأخرى .

وترك إندماج مصر في السوق العالمية أثراً هاماً أخر ، إلا أنه كان أثراً لم يتضح إلا عقب الحرب العالمية الثانية . فالوطنية الاقتصادية التي تطورت خلال العشرينات والثلاثينات ، ونشوء قطاع عام شبه حكومي على شكل مجموعة شركات **بنك مصر** ، سجلا سابقة لتدخل الدولة النشط في المجال

الاقتصادي . كما شكل ذلك أيضاً وعي شريحة إدارية صغيرة ، وإن كانت هامة ؛ وهي الشريحة التي لعبت بعد ذلك دوراً رئيسياً في القطاع العام المصري بعد عام ١٩٥٦[٢] . وبدلاً من أن ينظر المرء إلى التطور الاقتصادي المصري قبل عام ١٩٥٢ على أنه مرحلة متميزة من الناحية النظرية عن مرحلة التمصير والتأميم « الاشتراكية » اللاحقة ، فانه ينبغي النظر إلى أسس نموذج رأسمالية الدولة في التطور كشيء إستقر خلال فترة ما بين الحربين .

وعلى حين أدى إندماج مصر في السوق العالمية إلى تنشيط عملية تغير اجتماعي هامة ، فانه لا يمكن تفسير تجربة **بنك مصر** بالإقتصار على تأثير قوى السوق العالمية . وكثيراً ما تغفل أدبيات التحديث تأثير البنية الاجتماعية الطبقية على التطور السياسي والاقتصادي . ورغم أن السبب المباشر في الإنهيار المالي ، الذي أصاب **بنك مصر** عند نشوب الحرب ، كان يتمثل في إندفاع المودعين لسحب أرصدتهم ، فان افتقار البنك للأموال لتلبية مطالب المودعين عام **١٩٣٩** كان أيضاً من مظاهر علاقته بالطبقة الاجتماعية المهيمنة ، وهي البورجوازية الزراعية . فقد ثبت أن مساندة طبقة كبار ملاك الأراضي **لبنك مصر** كانت سلاحاً ذا حدين . فعلى حين وفرت هذه الطبقة الجانب الأعظم من رأسمال مجموعة شركات **بنك مصر** ، فانها قد شكلت أيضاً عبئاً على البنك ، باستخلاصها قدراً كبيراً من الرشوة على هيئة « قروض » ومناصب في مجالس الإدارات ، في مقابل مساندتها المالية والسياسية . ولما كانت البورجوازية الزراعية قد أثقلت مواردها الاقتصادية ، من خلال الرهونات المتتالية تحقيقاً لرغبتها في امتلاك مساحات أكبر من الأرض ، فانها تحولت إلى **بنك مصر** لمساعدتها على سداد ديونها بعد بداية الكساد . وبالاضافة إلى ذلك ، فعندما إقترحت تشريعات لاقامة بنكين للتسليف الزراعي والصناعي ، أيد كبار الملاك إقامة البنك الزراعي ، ولكن ليس الصناعي[٣] . وهكذا ، إضطر **بنك مصر** لتقديم كل القروض الطويلة الأجل لشركاته ؛ وكان ذلك من الأسباب الأولية لأزمتي السيولة النقدية اللتين صادفهما عامي **١٩٣٨** و**١٩٣٩** . كما إضطر البنك أيضاً لتقديم قروض طويلة الأجل لصغار



رجال الأعمال المحليين . وكان ذلك إلتزاماً آخر من الإلتزامات المفروضة عليه مقابل المساندة الحكومية له .

كما أن وجود قطاع تجاري قوي داخل الطبقة الحاكمة المصرية خلال الثلاثينات قد ترك أيضاً تأثيراً معاكساً على تطور مجموعة شركات **بنك مصر** . فعلى حين تمكن طلعت حرب من إقناع العديد من تجار القطن البارزين بالانضمام إلى مجالس إدارات شركات **بنك مصر** التي تأسست خلال الثلاثينات ، فان التجار المناصرين لحرية التجارة كانوا يعارضون التعريفات الجمركية الحمائية ، التي صدرت بايعاز من **بنك مصر** ، عندما إشتدت حدة الكساد في أواخر الثلاثينات . وعندما يضيف المرء إلى ذلك تلك المعارضة التي تطورت بين العديد من عائلات ملاك الأراضي ضد التعريفات الجمركية في أواخر الثلاثينات ، فانه يصبح واضحاً ان البنك كان يتعرض لضغوط قوية قبل إنهياره المالي ، الذي كان إلى حد كبير مظهراً من مظاهر البنية الطبقية المصرية .

وكان تأثير البنية الطبقية المصرية على **بنك مصر** واضحاً في علاقته بالطبقة العليا وبالطبقات المتوسطة على حد سواء . فالى جانب زيادة أعداد الشباب المتعلم ، كانت احدى نتائج النمو السكاني في فترة ما بين الحربين تتمثل في تطور شريحة من أرباب الأجور « ذوي الياقات البيضاء » . ولما وجدت هذه الشريحة أن من الصعب بشكل متزايد العثور على عمل ، وخاصة خلال فترة الكساد ، فقد تطلعت الحكومة المصرية إلى مجموعة شركات **بنك مصر** لمساعدتها في هذا الشأن . وحقاً ، فقد استغل البنك حقيقة استخدامه لعدد كبير من الشباب المصري كجزء من حججه لاستمرار الحصول على المعونة الحكومية . إلا أن البنك وجد نفسه مضطراً لاستخدام أعداد من العمال « ذوي الياقات البيضاء » بأكثر مما يحتاج ، وهو ما صار يشكل إستنزافاً لا ضرورة له لموارده[٤] . ومما يتسم بمغزى هام ، أن نفس هذه المشكلة عادت إلى الظهور مرة أخرى في القطاع العام الحكومي الذي تشكل بعد عام ١٩٥٦ .

كذلك ، فان الطبقات الدنيا من المجتمع المصري قد فرضت هي الأخرى

ضغوطاً على نمو مجموعة شركات بنك مصر . ففي المقام الأول ، وجدت شركات بنك مصر من الصعب عليها العثور على عمال مهرة ، وخاصة في شركات النسيج . ففي المحلة الكبرى ، على سبيل المثال ، كان عمال النسيج عادة من الفلاحين الذين يسعون إلى زيادة دخلهم من خلال العمل بالمصانع . وغالباً ، ما كان أعضاء مختلفون من نفس العائلة يأتون للعمل . وعقب صرف الأجور ، كان كثير من العمال يتخلفون عن العمل معظم الأسبوع التالي . وباختصار ، فان قوة العمل كانت غير مستقرة إلى درجة كبيرة . وثانياً ، فقد ساعدت مجموعة شركات بنك مصر في توسيع حجم الطبقة العاملة المصرية ، وفي تشجيع نمو وعي الطبقة العاملة في نفس الوقت . وكان هذا صحيحاً بوجه خاص في مجمع النسيج الضخم في المحلة الكبرى ، الذي شهد إضرابات عنيفة ، وخاصة عام ١٩٣٦(٥) . وأخيراً ، وبسبب الطبيعة الفلاحية الغالبة على المجتمع المصري ، فان سوق منتجات شركات بنك مصر كانت تتمثل في الطبقات الدنيا . وكانت هذه الحقيقة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لشركات النسيج ، التي كانت تشكل المصدر الرئيسي لدخل البنك . فلكي تحتفظ مجموعة شركات بنك مصر بمساندة كبار ملاك الأراضي ، وبمساندة الحكومة المصرية ، إضطرت لاستخدام القطن المحلي ذي النوعية العالية ، الذي كان مكلفاً ومناسباً أكثر لانتاج المنسوجات الرفيعة الموجهة إلى أسواق الطبقتين المتوسطة والعليا . وبدلاً من ذلك ، فان مصانع المحلة الكبرى ، التي كانت تشكل أكبر شركات بنك مصر ، كانت مضطرة للتركيز على إنتاج المنسوجات الرخيصة للطبقات الدنيا .

وكان التأثير الأخير للطبقة الاجتماعية على التصنيع المصري يتمثل في نفور أبناء البورجوازية المصرية من العمل في المناطق الريفية . فاذا كانت القاعدة الرئيسية للثقافة البورجوازية المحلية تنعكس في الرغبة في إمتلاك الأرض ، فقد كان يعقب ذلك بشكل وثيق الرغبة في العيش في مراكز حضرية ، وخاصة القاهرة والاسكندرية . ولكي يتمكن بنك مصر من إقناع مديريه بالعمل في



محالج القطن أو شركات النسيج أو مكاتب الفروع التي تقع في مناطق ريفية ، كان مضطراً لأن يعرض عليهم مرتبات عالية كانت تشكل مزيداً من الضغط على موارده المالية(٦) .

وبالاضافة إلى دور قوى السوق العالمية والبنية الطبقية الداخلية ، كحوافز وقيود في نفس الوقت على نمو مجموعة شركات بنك مصر ، فانه ينبغي أيضاً ملاحظة دور الدولة في التصنيع المبكر في مصر . فمن الواضح أنه لولا مساندة الدولة ، التي تمثلت في التعريفات الجمركية الحمائية والدعم المالي والامتيازات الاحتكارية ، لما كان بمقدور بنك مصر أن يتوسع إلى المدى الذي وصله فيما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٣٩ . وليس مما يدعو إلى العجب أن يوجه طلعت حرب وزملاؤه قدراً كبيراً من طاقاتهم لكسب التأييد داخل الدوائر الحكومية .

ومن الواضح أن المساندة النشطة من جانب الدولة هي شرط لازم لتطوير الصناعة في بلدان الهامش ( المحيط ) . ونظراً للقاعدة الطبقية للدولة خلال فترة توسع مجموعة شركات بنك مصر ، فان مساندة الدولة كانت لها جوانبها السلبية هي الأخرى . وليس النقطة الهامة هنا أن البورجوازية الزراعية كانت تحصل على رشوة في مقابل مساندتها السياسية ، حيث أن مثل هذا النشاط هو سمة غير مستغربة في المجتمعات المتخلفة . بل أن المعنى الأهم هو أن الطبيعة الزراعية والتابعة للمجتمع المصري كانت تعني أن الدولة كانت ممزقة بين السياسات المؤيدة للزراعة والسياسات المؤيدة للصناعة . ولما لم يكن بمقدور مجموعة شركات بنك مصر أن تمتص ، بأي حال من الأحوال ، من القطن ما يكفي لإعالة البورجوازية الزراعية إقتصادياً ، فقد تعرضت الدولة لضغوط للتخلي عن مساندتها للتعريفات الجمركية الحمائية في أواخر الثلاثينات . وهكذا ، وجد بنك مصر نفسه واقعاً بين العديد من القوى السياسية المتصارعة ، واضطر لأن يتورط في الحياة السياسية بدرجة أكثر من ذي قبل .

ومع حصول مصر على درجة أكبر من الاستقلال عن الاستعمار البريطاني خلال العشرينات والثلاثينات ، وهو ما كان يعني إنتقال بعض الوظائف

الإدارية إلى الدولة المصرية ، تطورت بيروقراطية دولة كان المصدر الرئيسي لسلطتها يكمن في سيطرتها على صلاحيات معينة في إتخاذ القرارات . وأصبحت هذه الطبقة السياسية ، التي كانت تتألف من التكنوقراطيين والإداريين المحترفين ، تتمتع بأهمية قصوى بالنسبة **لبنك مصر** فيما يتعلق بمنح الامتيازات ، وباقناع البرلمان بتخصيص الدعم . وبمساندة الحماية الجمركية . وكانت المشكلة التي تطورت هنا تتمثل في أن هذه الشريحة راحت تشعر على نحو متزايد بأنها مسؤولة عن نمو مجموعة شركات **بنك مصر** ، وبالتالي فقد بدأت تتآمر للسيطرة عليه . وبمجرد أن إرتبطت مجموعة شركات **بنك مصر** بعلاقة وثيقة مع جهاز الدولة ، فقد عرضت نفسها للخضوع لسيطرة الدولة و« الطبقة التكنوقراطية الجديدة » .

ومثل قوى السوق العالمية والبنية الطبقية المحلية ، فانه ينبغي النظر إلى الدولة كعامل شديد الأهمية في تطور مجموعة شركات **بنك مصر** ، وكقيد هام على تطورها في نفس الوقت . ومع اعتماد البنك على المساندة الحكومية في عملياته بدرجة أكبر ، فقد إضطر لأن يولي إهتماماً متزايداً لحساسيات الشخصيات السياسية الكبرى في مصر ( من أمثال أحمد ماهر وعلي ماهر ومحمد محمود ومصطفى النحاس ) ، فضلاً عن التكنوقراطيين البارزين ( من أمثال أحمد عبد الوهاب وحسين سري ) . ومع تصاعد عدم الاستقرار السياسي ، وتكاثر الأحزاب السياسية والتعاقب السريع للوزارات خلال الثلاثينات ، كان يتعين على **بنك مصر** أن يراعي التوازن الدقيق على نحو متزايد ، في جهوده لعدم إغضاب أي من الأجنحة السياسية التي قد تسيطر على الدولة . وأصبح هذا الوضع مستحيلاً بشكل آخذ في التزايد . فمع تزايد مرارة التنافس بين الأجنحة السياسية ، وخاصة عقب معاهدة **١٩٣٦** بين مصر وبريطانيا ، كانت مساندة وزارة ما **لبنك مصر** كفيلة بإثارة عداء الوزارة التالية للبنك . ووجد **بنك مصر** نفسه في وضع يبعث على اليأس ، حيث لم يكن ممكناً إرضاء كل الأجنحة السياسية . وبالاضافة إلى ذلك ، فان كل وزارة كانت تطالب بتأييد البنك السافر لها ، وهو ما كان يحول دون احتفاظه بموقفه التقليدي بالبقاء فوق



الحياة السياسية الحزبية . وكانت النتيجة أن طلعت حرب وزملاءه كانوا ينفقون قدراً هائلاً من الوقت في الأنشطة السياسية ، وهو ما كان يعني قلة الوقت الذي كان بمقدورهم أن يخصصوه لإدارة مجموعة شركات **بنك مصر** .

وهذه الإعتبارات حول قوى السوق العالمية ، والتنافس بين القوى الامبريالية والوطنية المصرية ، والبنية الطبقية والدولة ، من شأنها أن تساعد في وضع الجدال حول أسباب إنهيار **بنك مصر** في منظور أفضل . فمن وجهة نظر ما ، كان إنهيار البنك نتيجة لسوء الإدارة والفساد ؛ ومن وجهة نظر أخرى ، كان الإنهيار نتيجة لمؤامرة « إمبريالية » من جانب البريطانيين وحلفائهم المصريين ، وخاصة حافظ عفيفي(٧) .

إن إعتبار أزمة **١٩٣٩** المالية أساساً كنتيجة لسوء الإدارة هو بمثابة إغفال العوامل التاريخية والهيكلية التي كانت تتسم ، كما سجلنا ، بأهمية قصوى في تأسيس وتطور **بنك مصر** وشركاته . والمعنى المُتضمَّن في التفسير الأول يتمثَّل في فكرة أن صعود وانهيار **بنك مصر** يمكن فهمه من حيث الأفراد الذين تولوا إدارته . كما يقوم هذا التفسير على إفتراض آخر هو أنه لو كان مديرو البنك وشركاته قد أقاموا قرارات سياساتهم فقط على معايير اقتصادية صرفة ، لكان من الممكن تلافي إنهيار عام **١٩٣٩** .

ومن الواضح أن **بنك مصر** وشركاته قد عانوا من سوء الإدارة . ومن الواضح أن الإعتبارات السياسية قد أثرت على كثير من قراراته . وعلى حين أنه من الصحيح أنه كان ممكناً أن تخضع مجموعة شركات **بنك مصر** لإدارة أكثر كفاءة ، فان معظم المشكلات التي أثرت عليه لم يكن من الممكن تلافيها . فلو لم يتورط البنك في الحياة السياسية ، لما كان قد حقق التعريفات الجمركية الحمائية ، ولا الدعم المالي والامتيازات ، التي أتاحت له التطور السريع خلال الثلاثينات .

وقال بعض النقاد أيضاً بأن بعض الشركات ، مثل **شركة مصر للطيران** ، لم تكن ناجحة من الناحية التجارية ، وما كان يجب تأسيسها أصلاً . وليس

هناك شك في أن **بنك مصر** قد أثقل على موارده المالية خلال الثلاثينات . وفي رأي البنك ، فان إنشاء **شركة مصر للطيران** وغيرها من الشركات « المظهرية » ، مثل **استديو مصر** ، كان ضرورياً للحفاظ على المكانة العالية لدى الحكومة المصرية . وكان ذلك صحيحاً ، وخاصة عندما بدأت مجموعتا صدقي وعبود منافسة **بنك مصر** ، ومحاولة التغلب عليه للحصول على الدعم والامتيازات ، بعد صدور التعريفات الجمركية الحمائية الأولى عام **١٩٣١** . كذلك فقد لعب كل من **شركة مصر للطيران** و**استديو مصر** دوراً هاماً في جهود **بنك مصر** لمد أنشطته الاقتصادية إلى البلدان العربية الأخرى . فقد أضفت هذه الشركات الكثير من المكانة على البنك ، وشجعت الحكومات العربية ، التي كانت تتعامل بشكل تقليدي مع شركات أوروبية ، على التعامل مع شركة وطنية .

ومن الانتقادات الأخرى الموجهة **لبنك مصر** أن كثيراً من مديريه لم يكونوا مؤهلين للمناصب التي إحتلوها . ومرة أخرى ، فانه إنتقاد صحيح ، إلا أنه يغفل العديد من الإعتبارات . فقد كان طلعت حرب ، في المقام الأول ، مضطراً لإستخدام كثير من المديرين في مقابل مساندتهم السياسية . وثانياً ، فقد كان طلعت حرب معنياً بالحفاظ على ما كان يعتبره حجر الزاوية في المجتمع المصري ، ألا وهو عائلاته التقليدية . ولذلك ، فقد سعى لاستخدام أبناء هذه العائلات ، ليس فقط من أجل مساندتها السياسية والاقتصادية ، وإنما أيضاً للمساعدة في ضمان استمرارها إقتصادياً . وهذا الاهتمام من جانب طلعت حرب يفسر السبب في أن **الشركة العقارية المصرية** ، وهي فرع للبنك ، قد حرصت على وضع أراضي عائلات الأعيان ، التي تأخرت في سداد ديوان الرهونات ، تحت إدارتها الخاصة . وكان طلعت حرب يشعر بأنه إذا قاست عائلات الأعيان النكبات والكوارث ، فان النسيج الاجتماعي والاقتصادي لمصر سيفقد تماسكه . وأخيراً ، فان مصر لم تكن تملك شريحة واسعة للغاية من المهارات الإدارية ، بحيث يسهل لطلعت حرب الإختيار من بينها . وحقاً ، فانه مع الزيادة الهائلة في المشروعات المشتركة ذات التسجيل



المصري خلال الثلاثينات ، أصبح العثور على مديرين موهوبين أمراً صعباً بدرجة أكبر .

ويتعين أن نشير إلى الطريقة التي أدار بها **بنك مصر** واحداً من أهم مصادر دخله ، وهو حسابات القطن بالبنك . فحيث كان البنك قد بدأ عملياته بمنافسة عدد كبير من البنوك الأجنبية ، التي كانت تقدم القروض لزراع وتجار القطن لتمويل عمليات الحصاد والتسويق ، فقد وجد نفسه في موقف تنافسي للغاية . كذلك ، فان نشاط **بنك مصر** قد تعطل من جراء أنه ، كمؤسسة مالية مصرية ، لم يكن يتمتع بين عموم السكان بنفس درجة الثقة التي كانت البنوك الأوروبيه تتمتع بها .وكان السبيل الوحيد المتاح للبنك لاكتساب حسابات جديدة هو تقديم قروض بفائدة أو ضمانات أقل . وبطبيعة الحال ، فان مثل هذه الممارسات لم تعزز أمن البنك مالياً .

وأخيراً ، فمن المفيد أن نقارن الوضع الحالي **لبنك مصر** بمؤسسة مالية بارزة أخرى ، هي **البنك الأيوني** ( أُيونْيَن بنك ) . أولاً ، من الواضح أن **البنك الأيوني** قد واجه كثيراً من الضغوط المماثلة لتلك التي واجهها **بنك مصر** من زراع وتجار القطن[٨] . وثانياً ، فقد وجد البنك البريطاني أن وضعه لدى **البنك الأهلي المصري** قد انتهى ، نتيجة لحلول الكساد[٩] . وبالاضافة إلى عجزه عن الحصول على قروض منخفضة الفائدة من **البنك الأهلي المصري** ، **فقد وجد البنك الأيوني** أنه ليس بمقدور عملائه مواجهة إلتزاماتهم المالية . ومثلما كان الحال مع **بنك مصر** ، قررت إدارة البنك إتباع سياسة متساهلة مع « العملاء الذين يستحقون ذلك ، حتى مع المخاطرة باحداث تجميد مؤقت للأموال »[١٠] . وفي أوائل عام **١٩٣٩** ، كانت المصاعب المالية التي واجهها **البنك الأيوني** قد بلغت من الحدة ما إضطره لخفض مرتبات كل المديرين ، وإنهاء عمل بعض الموظفين ، وإلغاء مكاتب الفروع ، وإعادة تنظيم أنشطته المالية في مصر . وهكذا ، فان **البنك الأيوني** يوضح أن المشكلات التي صادفها **بنك مصر** لم تكن قاصرة عليه وحده ، إلا أنه على العكس من **البنك الأيوني** ،

ونظراً للقيود السياسية والاجتماعية التي ذكرناها آنفاً ، لم يكن بمقدور بنك مصر أن يتخذ كثيراً من الخطوات الحادة التي كان من شأنها أن تحسن من وضعه المالي .

أما وجهة النظر المعارضة ، فانها تطرح تفسيراً تآمرياً لإنهيار بنك مصر عام ١٩٣٩ ، وما تلى ذلك من الاستيلاء عليه من قبل مديرين كانوا يفتقرون إلى الإحساس بالوطنية الاقتصادية والرسالة التاريخية ، وهو الإحساس الذي كان يميز مؤسسيه الأصليين . وعلى حين أنه كانت هناك حقاً مؤامرة للإطاحة بطلعت حرب وفؤاد سلطان والعديد من المديرين الآخرين في مجموعة شركات بنك مصر ، فانه ليس هناك أي دليل على أن هذه المؤامرة كانت بايعاز من البريطانيين . فكون حافظ عفيفي قد أصبح رئيساً للبنك عقب إستقالة طلعت حرب ليس دليلاً على مؤامرة دبرها البريطانيون . بل الأرجح أن طلعت حرب شخصياً ، أملاً منه في ضمان استمرار بنك مصر ، قد إختار شخصاً يتمتع بالاحترام في دوائر رجال الأعمال المحليين والأجانب على حد سواء(١١) .

ومن المزعوم أنه كانت هناك مؤامرتان على الأقل ضد بنك مصر في أواخر الثلاثينات . فخلال مرض طلعت حرب عامي ١٩٣٧ و١٩٣٨ ، يزعم أنه كانت هناك مؤامرة لكي يسيطر أحمد عبد الوهاب على البنك . إلا أن وفاة أحمد عبد الوهاب المبكرة عام ١٩٣٨ حالت دون تحقق ذلك . ثم كانت المؤامرة التي نوقشت على نطاق أوسع ، والتي دبرها علي ماهر وحسين سري . وكثير من المديرين السابقين لشركات بنك مصر ، ومن الشخصيات السياسية البارزة في فترة ما قبل ١٩٥٢ ، يشيرون إلى عداء علي ماهر القديم لطلعت حرب ، نظراً لعدم حصوله على منصب موعود في مجلس إدارة البنك أو إحدى شركاته . أما حسين سري ، فيقال أنه كان من المقربين لأحمد عبود ؛ وكان يسعى بالتالي إلى مد نفوذ عبود إلى مجموعة شركات بنك مصر(١٢) .

وعلى أنه كانت هناك مؤامرات بالفعل ، فان السبب الأكثر جوهرية للرغبة في إخراج طلعت حرب إنما يتمثل في القلق الناجم عن التدهور المالي



للبنك ، وهو التدهور الذي كان قد أصبح ، بحلول عام ١٩٣٨ ، أمراً معروفاً بين البورجوازية المصرية ودوائر رجال الأعمال الأجانب . وكان القلق يساور الوزارات المتعاقبة من تعرض الاستثمارات الحكومية في شركات بنك مصر للخطر . وكان ذلك صحيحاً بوجه خاص عقب الأزمة التشيكوسلوفاكية عام ١٩٣٨ ، عندما إضطر البنك لاستخدام مصانعه بالمحلة الكبرى كضمان لقرض من البنك الأهلي المصري . لمواجهة إندفاع المودعين لسحب أموالهم . وشعر كثير من الساسة بأنه من الضروري أن يتنحى طلعت حرب ، الذي كان قد تقدم في السن ، وأصابه المرض . ومما لا شك فيه أيضاً ، أن كثيرين كانوا ساخطين عليه لاستقلاله عن سيطرة أي من الأحزاب السياسية الكبرى .

ولم يكن البريطانيون ميالين بوجه خاص للإطاحة بطلعت حرب . وقد قدم السير إدوارد كوك ، محافظ البنك الأهلي المصري ، قرضاً كبيراً لبنك مصر عام ١٩٣٨ . وفي كثير من المناسبات ، وجه كوك التحية إلى طلعت حرب وجهوده من أجل التطور الاقتصادي المصري . وبوجه عام ، فان السياسة البريطانية خلال فترة الكساد لم تكن تهدف إلى إنهيار مجموعة شركات بنك مصر ، وإنما إلى التشجيع على إقامة مشروعات مشتركة بين بنك مصر وشركات بريطانية . وفي نفس الوقت ، فمن الواضح أن القلق كان يساور البريطانيين أنفسهم إزاء الوضع المالي المحفوف بالمخاطر لبنك مصر في أواخر الثلاثينات . وعلى حين أنه من الصحيح أن بعضاً من الممثلين الأكبر سناً للمصالح المالية والتجارية البريطانية ( من أمثال برترام هُوْرسْنْباي ) كانوا يعارضون بنك مصر ، فان مجموعة جديدة ، يمثلها أشخاص من أمثال كوك والسير مايلز لامبسون ، كانت ترى من الأفضل للمصالح البريطانية أن تدخل في علاقة يكون رأس المال المصري بمقتضاها شريكاً صغيراً لرأس المال البريطاني ، بدلاً من المعارضة القاطعة لمجموعة شركات بنك مصر أو غيره من الرأسماليين المصريين .

وعلى حين أن كلاً من سوء الإدارة والمؤامرات قد لعبا دوراً في إنهيار

مجموعة شركات بنك مصر عام ١٩٣٩ . فان أياً من هذين العاملين لا يمكن أن يفسر بصورة شاملة المشكلات التي صادفت البنك في آخر الأمر . وفي التحليل النهائي ، نتساءل : أي نوع من التفسير يكون مرضياً ؟ وهو سؤال ذو اهمية قصوى ، حيث أنه لا ينعكس فحسب على مشكلة التصنيع في مصر ، وإنما في البلدان غير الغربية الأخرى أيضاً .

إن القسط الأعظم من الأدلة يشير إلى قصور في النظر الى مشكلة التصنيع من زاوية الإختيار أو القصد المتعمد . وتتضح هذه القضية بدرجة أكبر ، عندما نظر إلى دور محمد طلعت حرب في تطور بنك مصر . فمما لا شك فيه أن شخصية طلعت حرب ترقى إلى مصاف أعظم الشخصيات في تاريخ مصر الحديث ، من أمثال محمد علي باشا وسعد زغلول وجمال عبد الناصر . ونظراً لأن طلعت حرب كان يتحاشى الحياة السياسية الحزبية ، ويعزف عن إجراء المقابلات الصحفية ( فقد كان شخصاً شديد الخصوصية بطبيعته ) ، فان الاهتمام بالتأثير الذي تركه كان أقل كثيراً من الاهتمام بآثار الشخصيات السياسية البارزة في مصر . وكما قلنا في الفصل الرابع ، فان تربيته الاجتماعية في ثقافة القرية المصرية التقليدية قد منحته القوة النفسية التي مكنته من تحدي الإحتكار الاجنبي للاقتصاد المصري . وعلى العكس من كثير من أبناء الطبقة العليا ، كان طلعت حرب يرتبط بقوة بقواعد وقيم الثقافة الريفية التقليدية في مصر . كما كان أيضاً متديناً بصورة عميقة . ونتيجة لذلك ، لم يكن من الصعب عليه أن يتبنى الوطنية المصرية . كذلك ، فان التدريب الفني الذي تلقاه طلعت حرب قد وفر له الوسائل المادية ( إلى جانب الوسائل النفسية ) لكي يؤسس بنكاً وطنياً . ولم يكن طلعت حرب مجرد رجل مال أريب ، وإنما كان سياسياً عظيماً ، بمعنى أنه برع في نسج التحالفات ، والتأثير على الساسة المصريين من وراء الكواليس .

ورغم هذه الاعتبارات ، فقد كان من المحتم أن تؤسس قطاعات من البورجوازية المصرية بنكاً وطنياً ، و/أو أن تبدأ عملية للتصنيع المحلي بعد



الحرب العالمية الأولى ، بوجود طلعت حرب أو بدونه . وكما يبين تحليلنا ، فان سيطرة طلعت حرب على مسار تطور مجموعة شركات بنك مصر كانت مقيدة خلال فترة ما بين الحربين . ومن الواضح أن الحدود التي فرضتها السوق العالمية ، والبنية الطبقية المحلية ، وسمات الدولة المصرية ، قد فرضت قيوداً حادة على مجال حركة طلعت حرب . ولذلك ، فانه ليس من العدل أن نعزو كل مشكلات بنك مصر إلى طلعت حرب ؛ كما أنه ليس هناك مبرر لأن نعزو إليه كل النجاحات التي أسهم بها البنك في التطور الاجتماعي والاقتصادي لمصر .

وختاماً ، فانه يتعين النظر إلى تأسيس ونمو وتدهور مجموعة شركات بنك مصر كنتيجة للأوضاع الهيكلية التي فرضت على مصر خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . وكانت هذه الأوضاع الهيكلية تخرج عن نطاق سيطرة الأفراد . وعلى حين كان من الممكن تعديل هذه الأوضاع ، فانه لم يكن ممكناً تغييرها على نحو كبير . ومن الواضح أن القول بأن الامبريالية الغربية قد سعت بنشاط للحيلولة دون التصنيع المصري إنما هو قول لا سند له ، حيث أن تأسيس مشروعات صناعية لم يقتصر على مجموعة شركات بنك مصر ، وإنما تعداه إلى مجموعتي عبود وصدقي أيضاً . إلا أن الشيء الواضح هو أن نطاق التصنيع المصري ، وإستقلال الصناعة المصرية عن النفوذ الأجنبي ، الذي كان طلعت حرب وزملاؤه يتصورونه في البداية ، لم يكن ممكناً في ضوء الأوضاع الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية السائدة في مصر في الفترة ما بين عامي ١٩٢٠ و١٩٤١ .

## هوامش الفصل الثامن

(١) هذا صحيح بوجه خاص فيما يتعلق بأعمال أندريه غوندر فرانك André Gunder Frank مثل :
*Capitalism and Underdevelopment in Latin America.*

والكتابات المبكرة لإيمانويل والرشتاين Immanuel Wollerstein مثل :
*The Rise and Future Demise of the World Capitalist System.*

أما الكتابات الأحدث عن التبعية ، أو ما صار إليه بشكل أكثر شيوعاً على أنه نظرية الأنظمة العالمية ، فقد بدأت تطور بصورة أكثر انتظاماً الأهمية النظرية للتنافس بين المركز والهامش . أنظر على سبيل المثال : =

= Christopher Chase — Dunn : « *Core — Periphery Relations : The Effects of Core Competition* », in B. H. Kaplan ( ed. ), *Social Change in the Capitalist World Economy* (Beverly Hills and London : Sage Publications, 1978 ) pp. 159 — 176.

(٢) من بين أعضاء هذه الشريحة ، يمكن أن يذكر المرء أسماء محمود رشدي وأحمد فؤاد ومحمود العنال ، كمجرد أمثلة قليلة .

(٣) رغم معارضة كبار ملاك الأراضي لمشروع البنك الصناعي ، فقد كان اسماعيل صدقي يؤيدها . وكان صدقي غاضباً من أن احمد مدحت يكن باشا رئيس **بنك مصر** ، وصهره الأمير السابق عباس حليم ، كانا يعارضان بشدة سياساته السياسية وسياسات القصر . وكان رئيس الوزراء يأمل في « اقامة بنك للتسليف الصناعي لتمويل الصناعة المصرية تحت رعاية الحكومة ، بما يحرم **بنك مصر** بالتالي من ميزته الرئيسية في نظر الرأي العام المحلي » . وعجز صدقي عن تنفيذ هذا المشروع إنما هو مؤشر على أن القطاع الزراعي من البورجوازية المصرية كان لا يزال ، في ذلك الوقت ، أقوى من القطاع التكنوقراطي الحكومي الذي كان هو يمثله . انظر :

St. *Anthony's* College, Oxford, Middle East Archives, Ionian Bank Papers, C. A. Marshall to P. N. Caridia, September 24, 1931.

(٤) كان عدد موظفي **بنك مصر** ٣٣ موظفاً عام ١٩٢٠ ، ثم ارتفع إلى ٦٠٤ موظفين عام ١٩٣٠ ، ووصل الى ٧٦٩ موظفاً في نهاية عام ١٩٣٨ . أنظر : **بنك مصر** : **تقارير** عام ١٩٢٠ ـ ص ١٤ ؛ وعام ١٩٣٠ ـ ص ١٦ ؛ وعام ١٩٣٨ ـ ص ١٩ .

(٥) تطلب الأمر إستدعاء الجيش لإنهاء اضراب عام ١٩٣٦ ( **المقطم** ـ ٢٥ مارس/آذار ١٩٣٦ ) . وحدث أيضاً إضراب كبير عام ١٩٣٨ ؛ وكان رداً على محاولات لزيادة الانتاجية . فالعمال الذين كانوا مستائين أصلاً من يوم العمل الذي يمتد إثني عشرة ساعة، قاوموا محاولات إدخال مزيد من الأنوال إلى المصانع . وبعد إنهاء الإضراب ، تم فصل كل المحرضين عليه . مقابلة مع المهندس عباس يسري ـ القاهرة ـ ٢ يونيو/حزيران ١٩٧٤ .

(٦) مقابلات مع حسين طوزادة ، نائب المدير السابق **لمكتب التجارة والصناعة** ، الاسكندرية ـ ٤ مايو/أيار ١٩٧٤ . ووفقاً لما قاله طوزاده ، فقد عرض عليه طلعت حرب مرتباً شهرياً يتراوح بين ٨٠ و١٠٠ جنيه مصري، وهو ما كان يمثل زيادة كبيرة عن مرتبه في الحكومة، الذي كان يبلغ ٣٥ جنيهاً مصرياً فقط . وكان هذا العرض على سبيل الاغراء لحمله على العمل في **شركة مصر لصناعة وتجارة الزيوت** ، التي كانت قد تأسست حديثاً ، في بني قره بمديرية أسيوط . وكانت هذه الشركة ، التي تعمل في مجال تكرير زيت القطن ، قد تم الإستيلاء عليها من عائلة ويصا بمديرية أسيوط ، وفاء للديون التي كانت العائلة مدينة بها **لبنك مصر** . ورغم الزيادة الكبيرة في المرتب ، فقد رفض طوزاده عرض طلعت حرب . كذلك ، فقد تحدث عبد الرحمن حمادة ، المدير السابق **لشركة مصر للغزل والنسيج** ، عن صعوبة إجتذاب المديرين والمهندسين الشبان للعمل في مصانع النسيج . فالى جانب المرتبات المغرية ، كان يتعين منح هؤلاء العاملين الفنيين علاوات كبيرة ، كانت تصل في بعض الأحيان إلى ١٠٠ في المائة من مرتباتهم. مقابلة في القاهرة ـ ١١ يوليو/تموز ١٩٧٤ .

(٧) أفضل تعبير عن الرأي الأول يرد في :

El — Gritly : *Structure of Modern Industry.* وخاصة الصفحات ٤٣٣ ـ ٤٤٤ . =



= أما للإطلاع على الرأي الثاني ، أنظر : محمود رشدي : **التطور الاقتصادي في مصر** ـ المجلد الثاني ـ ص ٤٥ ـ ٥٥ . وهذان السببان لإنهيار **بنك مصر** قد وردا في كل المقابلات التي أجريتها تقريباً ، حيث كان المتحدث يؤكد دائماً على إحدى هاتين النظريتين .

(٨) *Ionian Bank Papers*, C. A. Marshall Top. N. Caridia. February 12, 1931.

(٩) *Ibid*, P. N. Caridia to C. A. Marshall, September 4, 1931.

(١٠) *Ibid, « Visit to Egypt »*, Reid to Chaiman of the Court of Directors, December 5, 1938; *Memorandum : Egyptian Business,* January 16, 1939.

(١١) مقابلة مع محمد أمين أحمد ، السكرتير الإداري لطلعت حرب ، في القاهرة ـ ٦ ابريل/نيسان ١٩٧٤ . ووفقاً لما قاله محمد أمين أحمد ، فان الحكومة المصرية إقترحت أن يحل عبد المقصود أحمد محل طلعت حرب . وكان عبد المقصود أحمد مسؤولاً عن تقديم الدعم لمجموعة شركات بنك مصر عندما كان في وزارة المالية ؛ كما كان محاسباً لمصانع البنك في المحلة الكبرى . واقترح طلعت حرب نفسه اسم حافظ عفيفي . وكانت النتيجة أن أصبح حافظ عفيفي رئيساً للبنك ، بينما أصبح عبد المقصود أحمد مديراً .

(١٢) مقابلة مع محمد أمين أحمد ، في القاهرة ـ ٢٤ يوليو/تموز ١٩٧٣ . إلا أن عبد الرحمن حمادة يقول ، من ناحية أخرى ، فان إهتمام حسين سري باخراج طلعت حرب كان يتعلق بمخاوفه إزاء سلامة مجموعة شركات **بنك مصر** من الناحية الاقتصادية . مقابلة في القاهرة ـ ١١ يوليو/تموز ١٩٧٤ . وكيفما كانت الحقيقة ، فانه يبدو واضحاً من المقابلات العديدة أن حسين سري لم يكن مهتماً بالتصنيع المصري بوجه خاص . أما بالنسبة لعلي ماهر ، فقد إتفق كل المتحدثين على أن معارضته لطلعت حرب كانت تنبع من نزاع قديم بينهما .

# مأزق البورجوازية الوطنية الصناعية في العالم الثالث

## تجربة بنك مصر ١٩٢٠ ـ ١٩٤١

« ما من دارس للشرق الأدنى ، ولمصر بالذات ، يمكن أن يتجاهل هذا الكتاب ، وما من دارس للعالم الثالث ، أو لقضايا التنمية أو التخلف ، يمكن أن يتجاهله » . . .

نتعرف في هذا الكتاب على أول حركة تصنيع وطني مستقل نشأت في مصر ، في فترة ما بين الحربين ، تحت رعاية بنك مصر ، الذي كان أول بنك عربي صرف . ويتناول الكتاب بالتحليل والتفسير نجاح البنك في مرحلته الأولى ، حتى انهياره عشية الحرب العالمية الثانية ، وفشله في تحرير مصر من سيطرة رأس المال الأجنبي .

ويعارض المؤلف ، إريك دافيز ، النظريات الكلاسيكية حول التبعية والإمبريالية . . ويحلل صعود وانهيار بنك مصر من خلال أربعة عناصر مترابطة ، هي : قوى السوق العالمية ، والبنية الطبقية المصرية ، والحركة الوطنية المصرية ، وجهاز الدولة . ومن دراسته لبنك مصر كحالة خاصة ، يصل دافيز إلى تعميمات أوسع حول عملية التنمية في مجتمعات العالم الثالث غير الغربية ، من خلال إثارته تساؤلات أساسية :

□ ما هي القوى الاجتماعية التي كانت وراء تأسيس بنك مصر ؟ ولماذا تأسس في ذلك الوقت بالذات ؟

□ لماذا شهد البنك نمواً اقتصادياً سريعاً في البداية ، ليواجه بعد ذلك انهياراً مالياً ؟

□ أي ضوء يلقيه ذلك على القضية الأعم ، خاصة إمكانات التصنيع الوطني المستقل في بلدان العالم الثالث ؟ وإلى أي مدى يمكن لهذه العملية أن تنجح ، إذا ما سعت للاستقلال وتحدي هيمنة رأس المال الأجنبي ؟ وهل يتعيّن عليها أن تقبل آخر الأمر بمشاركة رأس المال الأجنبي ؟

□ ما هو دور ما يسمى بالبورجوازية الوطنية في عملية التصنيع في العالم الثالث ؟ وكيف تتشكل هذه الطبقة ؟ وما الذي يؤثر على تماسكها السياسي ؟ وما أثر ذلك على عملية التصنيع المستقل ؟

ومن خلال مثل هذه التساؤلات ، يقيم إريك دافيز ، الاستاذ بجامعة رُوتجرز الأمريكية ، طرحاً نظرياً وتاريخياً متميزاً وجديراً بالاهتمام ، واسهاماً جاداً في فهم تاريخنا الإقتصادي والسياسي .



مؤسسة الأبحاث العربية ش.م.م.
ص.ب : ٥٠٥٧ ـ ١٣ (شوران) بيروت ـ لبنان